مكتبة الدراسات التاريخية
والعلاقات الدولية

أفريقيا
في العلاقات الدولية

تأليف

دكتور محمود متولى　　دكتور رأفت الشيخ



بالقاهرة
١٩٧٥

أفريقيا

في العلاقات الدولية

تأليف

د. محمود متولى
كلية الآداب - جامعة أسيوط

د. رأفت غنيمى الشيخ
كلية التربية - جامعة عين شمس

١٩٧٥





افريقيا فى العلاقات الدولية

مقدمة

هذه الدراسة محاوله جديدة نحاول أن نتقدمها إحساسا منا بأن البحث التاريخى لم يعد قاصرا على مجرد تسجيل الحدث السياسى لأن مناهج البحث التاريخى فى الدول المتقدمة قطعت شوطا بعيدا فى الفكر والتحليل بحيث أصبح التاريخ الآن وعاء حيا يتحرك ليتنبأ بالمستقبل وليضع العلوم السياسية فى خدمة التاريخ المعاصر بشكل جديد يتمثل فى تاريخ العلاقات الدولية .

ولعل قدرة الحركة التاريخية فى إستيعاب معطيات وثائق العمل السياسى لحكومات اليوم يمكن أن تكون منطلقا لتأسيس الوعى التاريخى الناضج والقادر على دفع حركة الشعوب لتحقيق هدفها فى العدل والرخاء .

من هنا تأتى محاولتنا — ليست كأول محاولة — ضمن محاولة الرواد الذين كسروا القيود الكلاسيكية التى أحاطت طويلا بمناهج البحث التاريخى وجعلته مجردا من الكثير وناْمل أن تحظى هذه الدراسة بما هو جدير بها ليس فقط من نقد بل وأيضا من تشجيع .

فعنوان كتابنا هو « إفريقيا فى العلاقات الدولية » وهو باكورة سلسلة علمية نعزم مواصلتها ولن تكون مجرد كتابات جامعية ولكنها ستكون بجانب هذا

دراسات علمية لموضوعات حيوية تهم مجتمعنا المعاصر بصفه أساسية وقد تتداخل مع دراسات العلوم السياسية مما قد يجعل الكثير من الانتقادات تثور حولنا ولكننا نؤمن بحركة التاريخ الحديثة وهى أن يكون التاريخ علاجا للواقع الحى أفضل من أن يكون سجلا للماضى الميت ويكون التاريخ طريقا للأمل خير من أن يكون واعظا ينهى دوره بحكمة أو شعار يصعب تطبيقها ولا تفهمها إلا الشعوب ويلقى بها الحكام عرض الحائط .

إن مهمة المؤرخ المعاصر صعبة وقاسية ولكنه حينما يحدد لنفسه خطوطا واضحة فإنه سيكون بمنجى عن السقوط ويؤدى بذلك للحركة الفكرية التاريخية أوتادا تستند عليها وتربه صالحة تنمو فيها .

والكتاب من جزئين كتب جزءه الأول : الدكتور رأفت « الشيخ » حيث عالج فية ، بطريقة جديدة العلاقات الإفريقية الأوربية منذ الإحتكاك الإستعمارى والكشوف الجغرافية وتجارة الرقيق ذاكراً دور الإسلام فى إفريقيا مؤكداً أن لإفريقيا حضارة وتاريخ قبل أن يأتى اليها المستعمرون ثم تحدث بعد ذلك عن مرحلة التسابق الإستعمارى حيث تعكس تطور التاريخ الأوربى على حركه التكالب على إقتطاع أجزاء إفريقية ثم تكلم عن الإستعمار الأوربى لإفريقيا حيث ذكر تطور أساليب هذا الإستعمار مبتدئاً بمؤتمر برلين ثم تكلم عن الإستعمار البريطانى والإستعمار الفرنسى والإستعمار البلچيكى ثم الإستعمار الهولندى والبرتغالى والأسبانى والألمانى والإيطالى . وقد ختم بحثه بالدراسة المقارنة بين دول أوربا الإستعمارية وقد إعتمد الدكتور رأفت الشيخ فى كتابة الجزء الأول على مجموعة من المراجع الآصلية والأوربية والعربية وإختتم ما كتبه حتى ١٩١٤ على أساس إنه إختص بكتابه التاريخ الحديث لإفريقية من وجهة نظر العلاقات الدولية والتى كانت قاصرة حتى ذلك الحين على أوربا فقط لأن أوربا كانت المسيطرة

على السياسة العالمية ولم يكن لدول أخرى غير أوربا أى نفوذ أو سلطة سياسية فى المجتمع الدولى .

أما الدكتور محمود متولى فقد كتب الجزء الثانى من الكتاب وقد قسم هذا الجزء إلى سبعة أبواب .

الباب الأول عن إنهيار النظام الاستعمارى فى إفريقيا أما الباب الثانى فهو عن حركه القومية الإفريقية وعوامل اليقظة الإفريقية ودوافع الانطلاق من أجل الاستقلال والباب الثالث يتكلم فيه الدكتور محمود متولى عن النظام الجديد بعد الاستقلال حيث أخذ نموذجين الأول نظام دول غرب إفريقيا الجديدة وتكلم عن شرق إفريقيا وإتجاه التطور السياسى ، أما الباب الرابع فهو لأول مرة يعالج أهمية الأرض فى تطور إفريقيا السياسى والاجتماعى والاقتصادى . وفى الباب الخامس يتكلم الدكتور محمود متولى عن الوحدة الإفريقية ومؤتمرات الوحدة والتصاريح التى نتجت، عنها ويذكر مجموعة الوحدات الإقليمية من مجموعة برازفيل والدار البيضاء ثم يختتم هذا الباب بالكلام عن دور مصر فى الوحدة .

أما الباب السادس فهو يتكلم فيه عن (إفريقيا فى العلاقات الدولية ذاكرا علاقة إفريقيا مع المعسكرين الشرقى والغربى ثم عن إفريقيا والعالم الثالث وحتى تكتمل سلسله علاقات إفريقيا كان لابد أن يتكلم الدكتور محمود متولى عن إسرائيل وإفريقيا ومع أن كل من هذه العناصر يحتاج إلى كتاب بمفرده إلا أن الايجاز فى عرضنا للموضوع كان كافيا من وجهة نظرنا لاعطاء جرعة سريعة من المعلومات المركزة يستطيع أن يلم بها دارس الشئون الإفريقية لو أراد مزيدا من الضوء أن يرجع إلى تتبع المراجع المزيل بها هامش الكتاب .

ثم يعالج الدكتور محمود متولى فى الباب السابع مشكلات إفريقيا المعاصرة

مركزوا هذه المشكلات، فى التفرقة العنصرية ثم فى التنمية الاقتصادية والسياسية موضحا أنه آن الأوان لإفريقيا أن تحصل على الاستقلال الاقتصادى كاملا وأن تنطلق لتحصل على مكانتها وفقا لحجم إمكانياتها وما تملكه من ثروات بشرية ومادية .

ونختم كتابنا بالمراجع ومجموعة من الخرائط وقد رجعنا فى بحثنا إلى مجموعة من الوثائق الأصلية والكتب المنشورة باللغات الأجنبية واللغة العربية وكذلك بعض قرارات الأمم المتحدة .

كلنا ثقة أن يكون كتابنا فاتحة جديدة لعلاج الدراسات التاريخية من خلال المواقف والظواهر على أساس الدراسة المقارنة مع الفهم الحقيق لمعنى العلاقات الدولية فى تاريخنا الحديث والمعاصر .

نأمل أن يكون قد حالفنا التوفيق فى الإسهام بهذا الجهد المتواضع من أجل المكتبة العربية وعلى الله قصد السبيل ؟

المؤلفان

دكتور محمود متولى — دكتور رأفت الشيخ

مصر الجديدة ٢٤ يناير سنة ١٩٧٥

فهرس الكتاب

صفحة

الجزء الأول

افريقيا فى العلاقات الدولية
فى
التاريخ الحديث

دكتور

رأفت غنيمى الشيخ

الفصل الأول

ما قبل الكشوف الجغرافية

مقدمة :

حضارة وتاريخ أفريقيا .

- خريطة أفريقيا .
- سكان أفريقيا .
- أفريقيا فى التاريخ القديم .
- وضع أفريقيا الحضارى .
- من المسئول

الإسلام وأفريقيا :

- العرب والأفارقة .
- كيف نفذ الإسلام إلى أفريقيا .
- الثقافة العربية فى أفريقيا .
- دور الرباطات فى نشر الثقافة العربية الإسلامية .
- وضع الثقافة الإسلامية أمام الثقافة الأوروبية .
- الحركات الدينية فى أفريقيا .
- الممالك والسلطنات الإسلامية .

مقدمة

تتميز هـذه المرحلة بوجود جدل حول الواقع الافريقى قبل أن تطأ أقدام المكتشفين الاوروبيين الأرض الافريقية، وهل كان لافريقيا تاريخ أوحضارة سابقة للوقت الذى قدم فيه الأوروبيون إلى أفريقيا ؟ وسبب هذا الجدل هو قلة المصادر التى تتحدث عن أفريقيا قبل مجىء الأوروبيين إليها ، بل وقلة المصادر التى كتبها الأفريقيون أنفسهم بالمقارنة بما كتبه الأوروبيون بعد أن تجولوا فى أنحاء أفريقيا وحققوا مصالح ومطامع دولهم فى أراضى القارة .

وقد سببت قلة المصادر حول أفريقيا ذلك الغموض الذى أحاط بتاريخ القارة حتى وصفت فى كتابات الأوروبيين بالقارة المظلمة ، والقارة المجهولة ، والقارة السوداء ، وما إلى ذلك من الصفات التى تنم عن محاولة استعمارية تهـدف إلى إبراز فضل أوروبا فى إنارة هذه القارة والتعريف بها ، ووجود الرجل الأبيض بها لتمدين سكانها السود .

وحقيقة الأمر أن لأفريقيا تاريخ وحضارة ذات أبعـاد وأعماق ترجع إلى العصور التاريخية القـديمة ممتدة حتى العصور الحديثة ، وسوف نستجلى هـذه الحضارة وذلك التاريخ ، رغم قلة المصادر ، وسوف نستعرض فى هـذا الفصل الموضوعين الآتيين :

الموضوع الأول : حضارة وتاريخ أفريقيا .

الموضوع الثانى : الإسلام وأفريقيا .

حضارة وتاريخ أفريقيا

خريطة أفريقيا :

كانت خريطة أفريقيا فى مطلع القرن التاسع عشر ترسم غير واضحة المعالم ، ففى الوقت الذى كانت فيه خرائط القارات الأخرى واضحة المعالم ومعروفة ، كانت مناطق كثيرة من القارة الأفريقية تترك خالية فى الخريطة ، وقد رأينا بعض مصممى الخرائط عند رسم خريطة لأفريقيا يرسمون بحيرة كبيرة أو سلسلة من الجبال ، وكان خيال هذا البعض يصور له وجود حيوانات غريبة ، بل كان الاعتقاد أن سكان القارة الآدميين توجد وجوههم حيث يجب أن توجد صدورهم ، ولهم عين واحدة فى وسط الجبهة ، وأن الغوريلات تسيطر على مناطق القارة ، وأن الاساطير قد ذكرت أن هناك أربعة حيوانات غير مألوفة إطلاقا وبعيدة عن تصور الأوروبيين الذاهبين للاستكشاف ، هذه الحيونات : فرس النهر ، وحيد القرن ، الزراف ، والتمساح ، وهى حيوانات خطيرة (1)

وكانت القارة الأفريقية تعنى حتى مطلع القرن التاسع عشر تلك الأراضى التى أطلق عليها العرب اسم السودان ، وهى تشمل ذلك النطاق الأرضى الهائل الذى يمتد مباشرة جنوبى مصر والصحراء الكبرى، ويضم السكان أصحاب البشرة السوداء من ساحل البحر الأحمر الغربى إلى شاطىء أفريقيا على المحيط الأطلسى ، ويحدها شمالا مصر والصحراء الكبرى ، وجنوبا المقاطعات البحرية على شاطىء

---

(1) Bartlett, V. : Struggle for Africa, p. 9.

أفريقيا الغربى وحوض الكنغو والبحيرات الاستوائية [1] ، وأما أجزاء القارة التى تقع إلى الجنوب من هذه المناطق فلم تدخل فى نطاق التسمية .

سكان أفريقيا :

كان يسكن القارة فى الأصل أناس جلودهم صفراء اللون أكثر من كونها سوداء ، وهم يشبهون أقزام Pigmies الكنغو وأفريقيا الاستوائية ، أو البشمن Bushmen الذين يعيشون الآن فى بعض المناطق غير المأهولة كصحراء كلهارى ، ولكن هؤلاء السكان الأصليين اتجهوا جنوباً تحت ضغط قوتين رئيستين قادمين من الشمال الشرقى : إحدى هاتين القوتين تتكون من رجال ذوى أشكال زنجية يبدو أنهم قادمون من وادى النيل إلى بحيرة فيكتوريا مع فرع اتجه ناحية الغرب إلى الجنوب من الصحارى حتى وصل إلى ما صار يعرف الآن بغرب أفريقيا . والقوة الأخرى تتكون من رجال يمثلون السلالة الحامية جاءوا إما عن نفس طريق القوة الأولى أو عبروا البحر الأحمر من آسيا [2] .

وكانوا وما زالوا الآن رعاة ومحاربين ، ومنهم قبائل الزولو Zuluo فى جنوب أفريقيا والماساى Masai فى كينيا وتنجانيقا ، والماتابل Matabele فى جنوب روديسيا ، والفولانى Fulani فى شمال نيجيريا ، وكان الزنوج ومازالوا مزارعين بدائيين .

ومن الملاحظ أن كل تلك القبائل قد مرت فى طريقها إلى حيث استقرت من أنحاء القارة دون أن تترك أثر خلفها ينبىء بأحوالها وبظروفها فى النشأة والترحال .

---

(١) د . ابراهيم العدوى : يقظة السودان ص ٩ .

(2) Ibid, p. 13.

وتؤيد الأبحاث الحديثة فى كل من أوغندة ، كينيا ، والترنسفال ، النظرية القائلة بأن أفريقيا وليست آسيا هى موطن الجنس البشرى الأول ، فقد وجدت بالترنسفال بقايا نصف دستة من المخلوقات التى هى عبارة عن رجل يشبه القرد أو قردة تشبه الرجال ، وقد حدث التطور عندما تعلمت هذه المخلوقات صنع أدوات بدائية (١) .

أفريقيا فى التاريخ القديم :

ولكن من الثابت الآن أن لأفريقيا تاريخ طويل قبل بدء الكشوف الجغرافية ، وأن هذا التاريخ اتسم بقيام حضارات وظهور ممالك وامارات عديدة ، ويقوم العلماء بالتنقيب عن الآثار فى أفريقيا للتعرف على تاريخ أجزاء القارة ، وإن لم تتيسر المعرفة الكاملة والاحاطة الشاملة بهذا التاريخ وتلك الحضارة .

ومن بين الآثار التى عثر عليها المنقبون الصخور التى وجدت فى أشكال دقيقة تبعا لاستخداماتها ، وقد تم العثور عليها فى أوغندة ، وترجع إلى العصور الجيولوجية أى منذ ما يقرب من مليون سنة مضت .

ورغم أن المؤرخ البريطانى الشهير أرنولد توينبى Arnold Toynbee قد سجل فى كتابه : دراسة فى التاريخ Study of History إحدى وعشرين حضارة لمختلف أنحاء العالم لم يكن من بينها حضارة للجنس الأسود الأفريقى ، فإن القول بأن الحضارة الأفريقية قد ظهر تأثيرها فى الأفارقة فى الستين سنة الأخيرة أى منذ أوائل القرن العشرين فقط قول غير واقعى ، لأن معظم المصادر الموثوق بها فى تاريخ القارة الأفريقية تعتبر الحضارة الأفريقية تبدأ من حضارة قدماء المصريين وتروى تاريخ غرب القارة الأفريقية وشرقيها .

---

(1) Ibid, p. 15.

وعلى ذلك فيمكن القول بأنه كان لأفريقيا اتصال منذ آلاف السنين بالحضارات التى أثرت على القارات الأخرى ، لقد وصف هيرودوت Heradatuo كيف أن السفن المصرية كانت تبحر جنوبا فى البحر الأحمر فى عام ٦٠٠ ق . م . ثم تعود ثانية بعد ثلاث سنوات خلال مضايق جبل طارق . وكان الفينيقيون الذين أنشأوا مومباسا التى كانت تعرف آنذاك باسم تونيك Tonike فى القرن الأول الميلادى وجعلوها مركزاً للحصول على القصدير ، قد أبحروا نحو الساحل الغربى لأفريقيا من أجل البحث عن الذهب والعاج[1] .

وبالإضافة إلى ذلك أقام اليونانيون مهاجر لهم فى شمال أفريقيا واتخذوا منها وطناً ثانياً لهم نقلوا إليه حضارتهم ونشاطهم ، كما أن الرومان قد حولوا الأراضى الواقعة شمال الصحراء إلى مناطق تنتج القمح بكميات كبيرة لسد احتياجات روما وممتلكاتها الاوربية كما أن الحضارة المصرية القديمة قد انتشرت على طول وادى النيل من الشمال إلى أقصى الجنوب وتأثر بها الافارقة .

وضع أفريقيا الحضارى :

وفيما عدا ذلك فلا يمكن القول بأن الأفارقة كانت لهم حضارة مزدهرة فى تاريخهم القديم ، والوسيط تضارع أو توازى الحضارات القديمة فى أنحاء العالم والتى وجدت آثارها مثلا فى شمال جزيرة سيلان أو فى الهند الصينية أو فى أمريكا الوسطى أو فى صحارى منطقة الشرق الأوسط ، حيث ترك الصينيون والأزتك AZtecs والإنكا Lncas على سبيل المثال ، وغيرهم كثيرون آثاراً بكميات كبيرة تساعد على كتابة تاريخهم منذ بدء العصور التاريخية .

ولكن بالنسبة لأفريقيا التى تفتقر إلى مثل هذه الآثار فقد وجدت مثلا :

---

(1) Ibid . p. 10 .

رءوس برونزية فى شرق نيجيريا . إلا أنه اتضح أنهـا وفدت إلى نيجيريا من خارج حدودها وأنها من صنع المصريين القدماء أو القبائل العربية التى عبرت الصحراء قادمة من الشمال ، أو جاءت عن طريق السودان وأعالى النيل ، كما أن الآثار القديمة التى تم العثور عليها فى زمبابوى بجنوب روديسيا قد نسبت خطأ للأفارقة ثم اتضح أنها آثار عربية أقامها العرب أثناء اتجارهم فى الرقيق بوسط القارة (1) .

من المسئول ؟

لا يمكن إلقاء اللوم على الأفارقة بسبب عدم ازدهار حضارتهم ، لأن هناك عوامل كثيرة هى السبب فى هذا التخلف الحضارى ، من بين هذه العوامل مساحة قارة أفريقيا التى تمثل $\frac{1}{5}$ مساحة اليابسة على الكرة الأرضية ، بينما لا يعيش عليها من الناس سوى أقل من $\frac{1}{10}$ من سكان الكرة الأرضية ، ومعنى هـذا وجود أعداد قليلة من الناس فى مساحات واسعة ، وبالتالى فإن النشاط البشرى محدود للغاية على بقاع القارة الفسيحة الأرجاء ، وما الحضارة سوى نتاج لجهد الجنس البشرى ونشاطه المتنوع .

كما أن طبيعة القارة الأفريقية بغاباتها وأحراشها وحيواناتها وحشراتها من العوامل المسئولة عن تخلف الأفارقة الحضارى ، لأن طبيعة القارة تشكل عائقا للنشاط البشرى ، وليس أدل على ذلك من أن المستكشفين الأوروبيين فى بداية العصور الحديثة اهتموا بكشف السواحل دون الدواخل ، ووقفوا فترة ليست قصيرة عند مصبات الأنهار دون الوصول إلى منابعها .

---

(1) Ibid , p 11

وفى هذا المقام فإنه من الحق وضع كل اللوم على الأفارقة ، ووصف المواطن الأفريقى بأنه كالطفل غير قادر بالمرة على تحمل مسئولية عمل ، وأنه معوق وكسول وكذاب ، فهذه الأحكام غير منصفة ، لأن الأفارقة الذين خدموا فى الجيوش أثناء الحرب العالمية الأخيرة قد أظهروا مهارة ومقدرة مدهشة(٢) .

ومجمل القول فإن القارة الأفريقية كانت على صلة بدول حوض البحر المتوسط الأسيوية والأوروبية منذ قديم الزمان ، وقد تمثلت هذه الصلة فى التجارة بين موانى القارة الأفريقية سواء على البحر المتوسط أو على ساحل المحيط الهندى فى الشرق والمحيط الأطلسى فى الغرب ، بل إن خرائط القارة الأفريقية ظهرت فى كتب التاريخ والجغرافية التى صدرت فى بلاد اليونان وفى بلاد الرومان .

وعند انتشار الديانة المسيحية وجدت طريقها إلى أفريقيا وأقيمت الكنائس والمؤسسات الدينية المسيحية فى أنحاء من القارة الأفريقية ، واعتنق كثير من الأفارقة الدين المسيحى وأقاموا علاقات مع إخوانهم فى الدين فى الدول المطلة على البحر المتوسط استمرت حتى ظهر الإسلام فى شبه الجزيرة العربية وأخذ ينتشر ويتجه صوب أفريقيا .

الاسلام وافريقيا

العرب والأفارقة :

يعتبر دخول الدين الإسلامى فى أفريقيا من الأمور ذات الأثر الكبير فى تاريخ القارة ، وهذا لأن العرب المسلمين أصحاب الدين الجديد لم يؤمنوا يوما بنظرية تفوق الأجناس أو وجود جنس نقى ، بل تزاوجوا . واختلطوا بجميع الشعوب والقبائل الأفريقية ، وارتحلت القبائل العربية فى الصحراء الكبرى ،

---

(2) Ibid , p. 25.

وربطت بين الأفريقيين شمال القارة ووسطها وشرقها وغربها [1] . حتى أصبح عدد المسلمين فى القارة الأفريقية اليوم يوازى ثلث سكان القارة يسكنون أنحاء القارة شمال وجنوب خط الاستواء .

والإسلام يمثل قوة كبرى فى القارة الأفريقية ، ولا تقتصر هذه القوة على القيمة العددية للأفارقة المسلمين فقط بل تشمل هذه القوة أيضاً النشاط الثقافى والاقتصادى والاجتماعى الذى يمارسه مسلمو أفريقيا إلى جانب اشتراكهم الحالى فى الحركات التحررية لأوطانهم الواقعة تحت نير الاستعمار الاوربى .

وإن نظرة إلى الإحصائية التى وردت فى بعض المصادر عن أعداد الأفارقة المسلمين فى كل قطر من الأقطار الأفريقية يتضح أن الدين الإسلامى فى انتشاره بأفريقيا قد اخترق نطاق الغابات فى غرب أفريقيا ، كما انتشر على طول الساحل الغربى ، ودخل مع بعض المهاجرين إلى الكنغو ، وكذلك الحال فى الشرق، نفذ إلى جنوب السودان وهضبة البحيرات وتدفق إلى قلب الهضبة الحبشية ، وتخطى ساحل شرق أفريقيا إلى المناطق الداخلية : إلى كينيا وتنجانيقا ، ودخل جنوب أفريقيا مع المهاجرين المسلمين من سكان شبه القارة الهندية [2] .

كيف نفذ الاسلام إلى أفريقيا ؟

إذا كان الإسلام بهذا الانتشار فى القارة الأفريقية ، فكيف نفذ إليها عند ظهوره فى شبه الجزيرة العربية ؟ وأى الطرق والمسالك التى عبرها الإسلام إلى القارة الأفريقية ؟

---

(١) د . عبد الملك عودة : السياسة والحكم فى أفريقيا ص ٥٨ .
(٢) د . حسن محمود : الإسلام والثقافة العربية فى أفريقيا ص ٨ .

يذكر عبد الرحمن زكى[1] أن الدين الإسلامى وجد طريقة إلى القارة الأفريقية من المسالك الآتية :

١ — طريق شبه جزيرة سيناء وبرزخ السويس ، ومنه تدفقت الجماعات الإسلامية والقبائل العربية إلى شمال أفريقيا بصفة خاصة .

٢ — فى الجانب الغربى من الصحراء الكبرى انتشر الإسلام الحنيف محاذيا للمحيط الأطلنطى حتى تغلغل فى حوض نهر النيجر وبلاد غرب أفريقيا ، وقامت جماعات من القبائل السودانية بدور كبير فى إنتشار الإسلام واللغة العربية فى تلك المناطق ، كما نهضت حركات دينية تزعمها مشايخ الطرق الدينية .

٣ — وهناك طريق آخر وصل منه النفوذ الإسلامى إلى أفريقيا ، وهو الطريق البحرى على مياه البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندى .

٤ — وامتد من مصر طريق صحراوى يبدأ من أسيوط ماراً بواحات الصحراء الغربية ويجتاز جنوب بلاد المغرب حتى يصل إلى أواسط أفريقيا .

٥ — طرق القوافل العديدة التى تمتد من طرابلس وبلاد المغرب بقسميها الأوسط والأقصى إلى شمال السودان الغربى .

٦ — طريق وادى النيل عبر الصحراء الشرقية إلى بلاد النوبة .

ولا يفوتنا هنا أن نسجل أن البعض يرى أن الإسلام دخل إلى السودان من إثيوبيا والبحر الأحمر أولا ثم من مصر ثانيا[2] .

وهذه الطرق معظمها طرق صحراوية رأى فيها البعض حاجزاً أعاق انتشار

---

(١) عبد الرحمن زكى : الإسلام والمسلمون فى شرق وأفريقيا ص ٧

(1) Awad M.: Some aspects of The diffusion of Arab influences in The Sudan.

الإسلام انتشاراً سريعاً ، ولكن المؤرخين المنصفين يرون عكس ذلك فجون جنتر Gohn Gunther فى كتابه Inside Africa ، يرى أن الصحراء كانت جسرا يربط بين شمال القارة وجنوبها وسهلت للدين الإسلامى الانتشار فى السودان إلى الساحل الغربى والساحل الشرقى ماراً بوسط القارة الأفريقية :

وكان الإسلام يأتى مع موجات من العرب المسلمين المحملين بالرسالة من شبه الجزيرة العربية ، وكل موجة تؤدى دورها من حيث نشر الدين الإسلامى واللغة العربية والاختلاط بالسكان الأصليين لأفريقيا ، وكانت كل موجة تستقر فى المكان الذى تنزل به أول الأمر سرعان ما تتجه إلى المناطق المجاورة لها لكى تنشر فيها نور الإيمان بالاسلام ، ولعل الموجة العربية التى وفدت إلى شمال أفريقيا كانت أنشط المرجات العربية الاسلامية ، حيث أن هذه الموجة القادمة من ليبيا فى اتجاه الجنوب الأفريقى عبر الصحراء الكبرى قد ساعدت على نشر الدين الإسلامى والتأثير فى زنوج غرب أفريقيا تأثيراً اجتماعياً (١) :

الثقافة العربية فى أفريقيا :

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أنه عند دخول الدين الإسلامى إلى القارة الأفريقية ومعه ثقافة العرب تشربها الأفارقة الذين اعتنقوا الدين الإسلامى ، وحاولوا التوفيق بين عاداتهم وتقاليدهم المتوارثة أى ثقافتهم على تواضعها ، وبين الثقافة العربية النشطة الحديثة .

واستمر الإسلام والثقافة العربية على نشاطهما فى أفريقيا حتى أصبحت بعض الأقطار والمدن الأفريقية مراكز إشعاع للحضارة العربية المزدهرة ، من أمثلتها مصر بعواصمها الاسلامية المتعاقبة : الفسطاط والعسكر فالقطائع ثم القاهرة ،

---

(1) Bartlett , : Ibid , p. 14 .

والقيروان فى تونس ، وفاس بالمغرب الأقصى ، وفى غرب أفريقيا أصبحت مدنية تنبكت طوال القرن الخامس عشر والسادس عشر من مراكز الثقافة العالمية ، وعلماؤها يبارون علماء المدارس الإسلامية الأخرى فى القوة والإنتاج. وامتدت هذه النهضة إلى سنار وإلى هرر ومقديشو وكيلوا وزنزبار وغيرها من مراكز الاسلام فى أفريقيا (١) .

دور الرباطات فى نشر الثقافه العربية الاسلامية :

وقد ساهمت الأربطة — جمع رباط — فى نشر الدين الإسلامى فى أفريقيا ، حيث كانت هذه الأربطة نوعان : أربطة ساحلية ، وأربطة صحراوية ، وكان كل رباط عبارة عن ثكنة عسكرية ومستشفى للمرضى يعالجهم المرابطون بالجان ، كما كان داراً للمسافرين بين الأمصار الإسلامية ينزل فيه المسافرون للراحة استعداداً لمواصلة السفر ، كما أن الرباط يعتبر ثكنة عسكرية لحراسة الثغور وحمايتها من الروم فى البحر الأبيض المتوسط يوم كان الأسطول العربى الإسلامى لا يقوى على مدافعتهم (١)

ولكن الرباط هو أيضاً وعلى وجه الخصوط مدرسة يلقى فيها المرابطون علومهم على الرجال والنساء ومعهد لصناعة الحبر والرق والكاغد (الورق) لتوزع على طلاب العلم مجانا ودار نسخ المصاحف الشريفة وكتب الحديث والفقه حيث يحبس المؤلفون مؤلفاتهم بخطوط أيديهم على الأربطة لتكون منها النسخة الأم الأم التى يرجع إلى نصها الصحيح .

وبالنسبة للأربطة الساحلية فقد كان بين الرباط والآخر فى شمال أفريقيا بصفة

---

(١) السعدى ، عبد الرحمن بن عبد الله : تاريخ السودان ص ٢٨

(١) د . رأفت الشيخ . تطور التعليم فى ليبيا فى العصور الحديثة ص ٩٠

خاصة ستة كيلو مترات . ولما كانت المسافة بين سبتة فى أقصى المغرب والاسكندرية ستة آلاف كيلو متر كان هناك ألف رباط أى خط ماجينو أو خط سيجوفريد عربى، هذا من الناحية الاستراتيجية ، وأما من النواحى الأخرى فقد كانت هنالك: ألف مستشفى وألف دار بريد وألف مدرسة وألف مكتبة وألف دار نشر ،إذا صحت العبارة(1)

وعندما تأسست الأربطة الساحلية لحماية الثغور البرية من هجمات أساطيل الأعداء أسست أيضا الأربطة الصحراوية لحماية الثغور البرية من هجمات الأفريقيين لكن الرباط لم يكن حصنا دفاعيا أو هجوميا فقط، ولم يكن منطقة أمان وسياج حراسة بل كان مركز إشعاع للعلوم العربية الإسلامية والثقافة العربية الإسلامية . فمن حيث هو معهد تعليم ودار كتب ومصنع للورق لعب دوراً أساسيا فى تثقيف الأفارقة فى الدين واللغة ، وسرعان ما تأسست حول كل رباط مدينة لتمكين طلاب العلم وأهليهم من أسباب المعاش الكريمة . فصار الرباط مدينة علم .

استمد تأسيس الأربطة الصحراوية ونفاذ ثقافتها الإسلامية وإشعاعها على الربوع الأفريقية ، واتسعت سلسلة الرباطات على خليج غانة على المحيط الأطلسى إلى البحر الأحمر أى إلى مكة المكرمة ، فصار طلاب العلم الأفارقة ينتقلون من رباط إلى رباط فى طلب العلم إلى أن يبلغوا مكة فى طلب العلم والحج فيستكملون علومهم بمكة ويحجون ويرجعون مرابطين مزودين بالعلم والبركة فى آن واحد ، ويرجعون طريقهم من مـــكة إلى قاو أو دكار أو غيرها يشعون إشعاعا قدسيا وعلميا .

واستمر هذا الحال إلى أوائل القرن الرابع الهجرى ، فظهر عندئذ أبو بكر

---

(1) عثمان الكعاك : مراكز الثقافة فى المغرب ص ٤٦ .

الصنهاجى الذى اشترك مع يوسف بن تاشفين فى تأسيس دولة المرابطين التى قام بأعمالها السياسية يوسف بن تاشفين وقام بأعمالها العلمية أبو بكر الصنهاجى فى غانه ومحمد بن ياسين فى موريتانيا ، وبنى لها يوسف بن تاشفين جامعة مراكش .

وهكذا بلغت أربطة الصحراء من التضخم ما جعلها طريق العلم والحج ووسيلة إدخال أفريقيا فى الإسلام ، وما حولها إلى جامعة مراكش وماجعل المرابطين دولة إسلامية كبرى فتحت الاندلس من جديد ووجدت الاقطار المغربية وأدخلت السودان فى الاسلام(١)

وكان إلى جوار الرباط ساحة فسيحة معدة لخيول المجاهدين استعداداً لرد العدو أو مبادرته بالقتال تنفيذا لمنطوق الآية الكريمة « ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم » ثم على مرور الزمن تطور معنى لفظ الرباط فأصبح يطلق على المكان الذى يرابط فيه من نذروا أرواحهم للجهاد فى سبيل الله ونصرة دينه فأصبح يطلق على البيت الذى يسكنه المتقشفون والصوفية .

فالرباط كان جهاد النفس للنفس ، والمقيم فى الرباط مرابط مجاهد نفسه ، واجتماع أهل الرباطات على الخير وحسن المعاملة ورعاية الأوقاف واتقاء مايفسد الأعمال ويصحح الاحوال ، كل ذلك يعود بالبركة على البلاد والعباد . ومن الشروط اللازم توافرها فى المرابطين قطع المعاملة مع الخلق «وفتح المعاملة مع الحق — الله سبحانه وتعالى — » وترك الاكتساب اكتفاء بكفالة مسبب الاسباب وحبس النفس عن المخالطات واجتناب التبعات ومواصلة الليل والنهار بالعبادة متعوضا بها عن كل عاده ، والاشتغال بحفظ الأوقاف وملازمه الأوراد وانتظار الصلوات ، واجتناب الفضلات ليكون مجاهدا مرابطا .(٢)

---

(١) عثمان الكعاك : نفس المصدر ص ٦٢

(٢) أسعد طلس : التربية والتعليم فى الاسلام ص١١٣ .

وكانت سواحل البحر المتوسط تتصل بوسط القارة الافريقية عبر الصحراء الكبرى ، وكانت ليبيا والجزائر هى مفتاح الصحراء وحلقة اتصال بين خليج سرت وموانىء البحر المتوسط وخليج غانه على المحيط الأطلسى ، وقد أدرك العرب ذلك منذ الفتح العربى ، فكانت القوافل ليست قوافل اتجار فى البضائع فحسب بل قوافل تدخل إلى قلب الصحراء ووسط أفريقيا وتمر بها لنشر الاسلام والثقافة الاسلامية.

وضع الثقافة الاسلامية أمام الثقافة الأوروبية :

لنا أن نتساءل الآن لماذا كثرت صفات القارة الأفريقية فى المصادر الأوروبية بأنها قارة مظلمة ومجهولة ومتخلفة .. الخ ؟ ولماذا كثرت ادعاءات الاستعماريين الأوروبيين بأنهم جاءوا إلى أفريقيا لتمدين أهلها والأخذ بيدهم ، وأنهم بذلك أصحاب الفضل على الأفارقة ، وأنهم إذا انسحبوا فجأة من أفريقيا عائدين إلى أوروبا لصار من المحتمل تماما أن تعود المناطق الأفريقية التى يعملون بها والمأهولة بكثير من الافارقة إلى فقرها فى الانتاج الزراعى [1] .

وحقيقة الأمر أن الثقافة العربية الاسلامية فى أفريقيا غلب عليها التقليد دون التجديد فى الوقت الذى نهضت فيه أوروبا خاصه فى القرن التاسع عشر فكريا وماديا بسبب انفجار الثورة الفرنسية ، وحدوث الانقلاب الصناعى ، والتقت الثقافة الغربية الأوروبية المتحررة النشطة المادية بالثقافة العربية الاسلامية المتمسكة بتقاليد لا تساير العصر ، حدث هذا اللقاء على الأرض الأفريقية كما حدث على غيرها من أجزاء العالم ، وكانت الثقافة الغربية المادية النشطة مؤيدة بمطامع إستعمارية أداتها القوة المسلحة الحديثة ، ومن ثم بدأت الثقافة الأوروبية تتصور الميدان فى أفريقيا لا لصالح الأفارقة ولكن لمصلحة المستعمرين الأوروبيين أنفسهم وأوطانهم .

---

(1) Ibid, p.18.

ولم يكن هذا عيبا فى الإسلام وثقافته العربية ، بل كان عيبا فى عقول المفكرين المسلمين غير المتطورة ، بدليل أن المسلمين فى أفريقيا وغيرها عمتهم نشوة دينيه ضد الخطر الأوروبى الاستعمارى وخاصة خلال القرن التاسع عشر والعشرين ، وأخذ قادة هذه النشوه أو الحركات الدينية يستنهضون الشعوب الاسلامية لتنقية الاسلام مما علق به من بدع وخرافات بالرجوع إلى المصادر الأصلية للدين الاسلامى ، وهى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، وتعددت الطرق الدينية والحركات الإسلامية فى أفريقيا وكلها تدعى إلى الرجوع بالاسلام إلى سيرته الأولى أيام الرسول والخلفاء الراشدين ، كما تدعو إلى الوقوف ضد الغزو الاستعمارى للبلاد العربية والاسلامية فى أفريقيا وفى غير أفريقيا من أقطار الأرض .

الحركات الدينية فى افريقيا :

ومن أمثلة الحركات والطرق الدينية التى اتخذت من الأرض الأفريقية ميدانا لنشاطها الطريقة السنوسية — نسبة إلى مؤسسها محمد بن على السنوسى — التى اتخذت من ليبيا مستقرا لها ، ومنها حاولت نشر مبادئها فى وسط وغرب القارة الأفريقية ، والطريقة التيجانية والطريقة الشاذلية فى المغرب العربى وغيرها من الطرق . بالاضافة إلى حركة محمد أحمد المهدى بالسودان ، وهى حركة دينية وقفت بعنف ضد الوجود الأجنبى الأوروبى فى السودان .

وقد شهدت أجزاء أخرى من أفريقيا حركات النشاط الدينى الاسلامى ، من أمثلتها حركة محمد بن عبد الله حسان فى الصومال ، وحركة الحاج عمر فى جنوب السنغال الأدنى ، وغير هذه وتلك من الحركات الدينية المتشابهة من حيث المبادىء التى قامت عليها كل منها ، والمختلف بعضها عن بعض فى الوسائل المحققة لهذه المبادىء .

إلا أن القوة القاهرة للاستعمار الأوروبى قد غلبت تلك الحركات على أمرها وبالتالى خضعت الثقافة العربية الاسلامية منذ مطلع القرن العشرين للتأثيرات الغربية على نطاق واسع [1]، خاصة بعد أن أدرك المستعمرون الأوروبيون أن القوة الروحية للإسلام وتغلغلها فى نفوس الأفارقة خطر يتهدد الوجود الاستعمارى فى القاره الأفريقية .

الممالك والسلطنات الاسلامية بأفريقيا :

ولا يفوتنا فى هذا المجال أن نسجل إشارات سريعة عن الممالك والسلطنات الإسلامية التى قامت فى أنحاء القارة الأفريقية ، فإذا تركنا جانبا الشمال الأفريقى شمال الصحراء حيث الأقطار العربية الإسلامية ، فإننا نجد عدة سلطنات إسلامية قامت فى سودان وادى النيل فى القرن السادس عشر الميلادى مثل مملكة الفونج وغيرها .

كما قامت فى غربى أفريقيا امبراطورية غانا التى عاشت من القرن الرابع إلى القرن الحادى عشر الميلادى فى جنوب موريتانيا الحالية ، وكانت عاصمتها تقع على نهر النيجر الأعلى ، ودولة المرابطين فى جزء من مملكة غانا وقامت فى القرن الحادى عشر ، وامبراطورية مالى الاسلامية (١٢٣٨ — ١٤٨٨ م) التى وصلها الاسلام فى القرن الحادى عشر . وكان لسلطنه مالى صلات قوية بمصر، وكان لاهل تكرور . وهى ناحية من نواحى مالى — جالية كبيرة فى مصر فى العهد الفاطمى وأيام المماليك ، وقد عرفت منية بولاق باسم بولاق التكرور نسبة إلى أحد الصلحاء من أهل تكرور النازلين بمنية بولاق .

كما كانت هناك سلطنات إسلامية أخرى فى غرب القارة الافريقية مثل امبراطورية السنغاى التى اعتنق ملوكها الدين الاسلامى منذ القرن الحادى عشر،

---

(١) د . حسن محمود : نفس المرجع ص ٢٦ .

وسلطنة باجرمى فى منطقة تشاد ، وامبراطورية كانم وبرنو التى ازدهرت من القرن العاشر حتى أواخر القرن الثامن عشر ، وكان سلطان برنو على صلة وثيقة بالسلطان برقوق فى مصر فى القرن الرابع عشر .

وكان يسكن سلطنة كانم شعب ساو الذى اتخذ لنفسه سكنا حول بحيرة تشاد . وقد اختلط شعب ساو – وهم بيض البشرة – بقبائل أفريقية سود البشرة من سكان منطقة بحر الغزال ومن سكان واحة الكفرة ، وقد اعتنق الشعب الساوى الدين الاسلامى فى القرن الثانى عشر وهم صيادون مهرة . وكانت عاصمتهم هى مدينة نيجامى [1].

---

(١) د . فيليب رفلة : الجغرافية السياسية لافريقيا ص ٣٠/٣١ ود . حسن محمود : ص ٣٢٩ وما بعدها .

الفصل الثاني

مرحلة الكشوف الجغرافية

- مقدمة :
- أولا : الكشف والاستعمار :
  - أسباب الكشف الجغرافى : —

١ — ظهور الدولة الوطنية الحديثة .

٢ — الحرب ضد المسلمين .

٣ — نشر العقيدة المسيحية .

٤ — الربح التجارى .

٥ — دوافع أخرى .

- البرتغال وكشف أفريقيا :

١ — هنرى الملاح .

٢ — فاسكودى جاما .

٣ — فرانسوا ألميدا .

٤ — ألفونسوا لبوكيرك .

٥ — نهاية الكشوف البرتغالية .

• ثانياً : تجارة الرقيق :

• مقدمة :

• أولا : الدول الأوربية وتجارة الرقيق :

١ — البرتغال .

٢ — أسبانيا .

٣ — انجلترا .

٤ — هولندا .

٥ — فرنسا .

٦ — دول أخرى .

• ثانياً : مكافحة تجارة الرقيق :

مقدمة

تعتبر الكشوف الجغرافية فاتحة للاستعمار الحديث ، كما أنها تعتبر بداية لتاريخ العلاقات بين أوروبا وأفريقيا فى العصور الحديثة ، ومن هنا يجىء اهتمامنا بهذا الموضوع الذى ثار حوله جدل مؤداه : هل كانت أفريقيا هدفا من أهداف الكشف الجغرافى ؟ أم أن كشف الرحالة الأوروبيين لأجزاء من أفريقيا وهم فى طريقهم إلى الهند والشرق الأقصى كان كشفا عابرا ؟

ولا شك أن نشاط الاستكشاف الجغرافى كان موجها للوصول إلى الهند والشرق الأقصى حيث منابع تجارة التوابل لانتزاعها من أيدى التجار المسلمين والعرب ، ولكن طريق الوصول إلى هذه الجهات البعيدة لا بد أن يمر بأفريقيا طالما كان المستكشفون الأوروبيون يريدون تجنب الاصطدام بالعرب والمسلمين المسيطرين على الطرق التجارية التقليدية بين البحر المتوسط والمحيط الهندى .

وفى معالجة هذا الموضوع سوف نركز على موضوعين رئيسيين هما :

الموضوع الأول : الكشف والاستعمار .

الموضوع الثانى : تجارة الرقيق .

أسباب الكشف الجغرافى :

يرى بعض المؤرخين أن الربح التجارى كعامل اقتصادى هو المحرك الأول للكشف الجغرافى ، تليه أسباب ثانوية ، بينما يرى فريق آخر من المؤرخين أن الصراع الدينى بين أوروبا المسيحية من جهة والممالك والأقطار الاسلامية والعربية من جهة أخرى هو العامل الأول فى حركة الكشوف الجغرافية ، وأن الأسباب الأخرى كالربح التجارى والرغبة فى الاستعمار وتكوين مستعمرات إنما جاءت مكملة وخلال هذا الصراع الدينى .

ومهما كان الأمر فإننا يمكن أن نحدد من البداية أسباب ودوافع الكشف الجغرافى فيما يلى : —

١ — ظهور الدولة الوطنية الحديثة ذات الحكومة المركزية القوية فى أوروبا.

٢ — شن الحرب ضد المسلمين وهزيمتهم فى أفريقيا وآسيا .

٣ — نشر العقيدة المسيحية .

٤ — الرغبة فى الربح التجارى .

٥ — دوافع وأسباب أخرى .

وقبل مناقشة هذه الأسباب تفصيلا يهمنا أن نسجل هنا بعض الأمور التى أسهمت فى إنجاح عملية الكشف الجغرافى ، ومن هذه الأمور تأثير النهضة الأوروبية الذى أدى إلى حدوث ذلك التغيير الكبير فى أفكار الناس نتيجة لتنبه الذهن البشرى بما أوجدته النهضة من تفتح العقل البشرى الأوروبى وتطلعه إلى مزيد من المعرفة والرغبة فى التثبت من صحة بعض النظريات العلمية الجديدة مثل كروية الأرض وغيرها .

كما أن من بين هذه الأمور أيضا تقدم المعارف الجغرافية وارتقاء فن الملاحة مع تقدم صناعة السفن واستخدام البوصلة البحرية وآلات الملاحة الأخرى ، كما أن استخدام البارود جعل ممكنا القضاء على مقاومة الأهالى والسكان الأصليين فى أفريقيا وغيرها من البلاد التى قصدها المغامرون . هذا بالاضافة إلى وجود روح المغامرة عند بعض الأوروبيين إلى جانب حب الاستطلاع والرغبة فى المعرفة والرغبة فى أن يعيشوا حياة مفعمة بالحوادث والمغامرات وتتسع فيها أعمال للمغامرين فى القرن السادس عشر بصفة خاصة مثل الفاتحين الأسبان Conquestadores والملاحين الانجليز فى عهد الملكة إليزابيث .

أولا : ظهور الدولة الوطنية الحديثة :

نتج عن النشاط التجارى بين الشرق وأوروبا ظهور طبقة جديدة فى المجتمعات الاوروبية فى العصور الوسطى تطلعت إلى تبوأ مكانتها اللائقة فى مجتمعاتها حيث تركزت الثروة فى يدها بسبب قيام النشاط التجارى والصناعى على أكتافها وبسبب زوال الأهمية التى كانت للأرض كمصدر منفرد للثروة والقوة والتى يقوم على امتلاكها والاستحواذ عليها تنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى المجتمع على نحو ما كان عليه الحال فى العهد الاقطاعى بأوروبا .

ظهرت إذن الطبقة المتوسطة — البورجوازية — صاحبة النشاط التجارى والصناعى فى أوروبا والتى جعلها تمركز الثروات الوفيرة فى يدها إلى التطلع للمشاركة فى الحكم ومنافسة الطبقة الاقطاعية المتداعية فى تبوأ المكانة الاجتماعية والاقتصادية فى أوروبا . وقد قامت الطبقة المتوسطة بدور كبير فى نشأة وظهور الدولة الوطنية الحديثة ، ذلك أنه بمجرد زوال الاقطاع الأوروبى ساعدت الاعتبارات الجغرافية ثم اتفاق أهل الاقليم الواحد فى اللغة والجنس وإلى حد ما فى الدين كذلك ، ساعدت على تقسيم أوروبا إلى مجموعات من الأمم .

كانت الطبقة المتوسطة — البورجوازية — هى عماد النشاط الاقتصادى فى كل أمة من الأمم الأوروبية ، ولم يلبث أن أدى الشعور بالمصلحة المشتركة والاتفاق فى الجنس والدين واللغة إلى ظهور ونمو الشعور القومى الذى أدى بالتالى إلى زيادة التماسك بين أفراد الطبقة المتوسطة فى الأمة الواحدة ، ثم إلى أن تتميز كل طبقة متوسطة عن زميلتها فى الأمم الأخرى مما نتج عنه أن اشتد الاعتزاز بالقومية فى هذه الأمم الجديدة .

ولما كانت الطبقة المتوسطة هى الأقوى من الناحية المادية فقد وجدت من الواجب عليها وحتى تتمكن من خدمة مصالحها أن تعمل على إنشاء حكومة مركزية قوية لتأمين تنشيط التجارة الوطنية بفتح الأسواق الجديدة لتصريف المتاجر وحماية المعاملات التجارية وتنظيم شئون القضاء والمحافظة على الأمن وإعداد الجيوش للدفاع عن سلامة البلاد .

وحيث أن الطبقة المتوسطة كان لها من ثرائها ما يجعل الحكومة المركزية فى حاجة مستمرة لمعونتها المالية حتى تستطيع تأدية واجبها على الوجه الأكمل ، فقد صارت الطبقة المتوسطة لا تخش من وجود الحكومة المركزية ، ولذلك وافقت على إقامة الملكية المطلقة بشرط أن يخضع الملك المطلق السلطة لنفوذ أولئك الذين يتكفلون بنفقات الحكم .

وعندما توطدت الحكومة المركزية فى الدولة الوطنية الحديثة وقويت صارت تشعر بالعزة القومية ، ويدفعها هذا الشعور إلى الرغبة فى بسط سيطرتها على غيرها من الأمم والشعوب التى تأخر تكوينها ، وكانت أقل ثقافة منها وأقل تنظيما سواء فى داخل القارة الأوروبية أو خارجها ، ولذلك كانت أسبق الدول التى سعت لنشر نفوذها فى الخارج وممارسة أعمال الكشف الجغرافى والاستعمار ، هى الدول الست الكبرى التى تم تكوينها وتوحدت السلطة بها وهى : أسبانيا ، البرتغال ،

هولندا، انجلترا، فرنسا، وروسيا. ثم يأتي بعد ذلك الدانمرك والسويد وإيطاليا وألمانيا في آخر القرن التاسع عشر، بينما ظلت النمسا محرومة من امتلاك المستعمرات لأنها تألفت من شعوب كثيرة، وكانت بعيدة عن مجموعة الدول الوطنية الحديثة.

وتمثل الكشوف الجغرافية التي قامت بها دول غرب أوروبا الوطنية الحديثة بداية ظهور القوى البحرية (دول غرب أوروبا وساحل الأطلسي) وعلاقاتها للقوى الأرضية (دول وممالك المسلمين في أفريقيا وآسيا). وترتب على هذا التقابل تغلب القوى البحرية وبدء انهيار القوى الأرضية بعد أن صمدت الأخيرة وتغلبت في الفترات السابقة وسادت وسيطرت على موازين القوى في العلاقات الدولية في العصر الوسيط[1].

كما تمثل الكشوف الجغرافية تعبيراً عن انطلاق الطاقة الأوروبية التي سبق أن اختمرت ووصلت إلى حد النضوج، ومن ثم فهي في حالة ضرورة حتمية تريد أن تنطلق من سجن البحر المتوسط إلى المياه المحيطية الواسعة[2]، وكشف أفريقيا يحقق هذا الانطلاق.

ثانياً: الحرب ضد المسلمين.

كان انتشار الاسلام في أفريقيا وانتقاله من المغرب إلى أوروبا وفي شبه جزيرة ايبريا بصفة خاصة علامة في تاريخ العلاقات بين الاسلام والمسلمين من ناحية والمسيحية ومسيحيي أوروبا من ناحية أخرى، ذلك أن هذا المد الاسلامي جاء على حساب المسيحية التي ناضلت وقاومت بعنف في النوبة وفي الحبشة حتى استطاعت أن تحتفظ بهضبة الحبشة إلى اليوم.

---

(١) سردار بانيكار: آسيا والسيطرة الأوروبية، وعبد الملك عودة: مرجع سابق ص ٥٩

(٢) د. عبد الملك عودة: نفس المرجع ص ٥٩.

ثم بدأت القوى المسيحية فى أوروبا تلتقط أنفاسها وتقوم بهجوم مضاد ضد الاسلام فى ايبيريا وفى أقطار الوطن العربى والاسلامى وفى أفريقيا ، تمثل هذا الهجوم فى حركة الاستعادة التى آمنت بها أسبانيا والبرتغال بعد طرد المسلمين من شبه جزيرة ايبيريا ، ويذكر علال الفاسى فى كتابه حماية أسبانيا فى مراكش[1] أن الأسبان يستمدون دورهم من وصية الملكة إيزابلا الكاثوليكية التى تصرح بأن تحرير أسبانيا لا يتم إلا بفتح أفريقيا وجهاد أبنائها الكافرين فى سبيل العقيدة المسيحية [2] .

ولم يتوقف الهجوم المسيحى على العالم الاسلامى باخراج المسلمين من الأندلس ، بل سار أشواطا أبعد من ذلك تمثلت فى استيلاء النورمان على صقلية والمهرية وإحرازهم النصر فى معركة السيادة فى البحر المتوسط . ثم قيام المد الصليبى المعروف الذى استولى على بيت المقدس ، وهدد قلب العالم الاسلامى الخافق ، ثم بدأ البرتغاليون يدورون حول أفريقيا ليصلوا إلى أسواق الشرق الأقصى أو ليتصلوا بالمسيحية فى الحبشة للقيام بجهد مشترك لمواجهة المسلمين من الخلف [3] .

وقد حدث بالفعل تحالف بين البرتغاليين والأحباش ضد المسلمين الذين تمثلوا فى مملكة أحمد القرين فى شرق القارة الأفريقية ، كما تمثلت القوى الاسلامية الأخرى فى المماليك الذين يحكمون مصر والحجاز مع الشام ، ثم العثمانيين الذين ورثوا دولة المماليك فى مصر والحجاز والشام . ومن ثم ورثوا أيضا الصراع ضد البرتغاليين والأحباش .

---

(١) ص ٥١٤ .

(٢) د . عبد الملك عودة . نفس المرجع ص ٦٠ .

(٣) د . حسن محمود . مرجع سابق ص ٣٢ — ٣٣ .

ولعل خير دليل على هذا الاتجاه ماحدث فى مشروعات الأمير هنرى الملاح الذى آمن بفكرة تطويق المسلمين من الخلف بالاستيلاء على أفريقيا جنوب الصحراء وإقامة مملكة مسيحية جنوب بلاد المغرب ، وأدى هذا إلى أن استقدام الأمير عدداً كبيراً من العلماء والجغرافيين والبحارة وعديداً من الأسرى المسلمين وذلك لجمع المعلومات ورسم الخرائط وإعداد الترتيبات للعمليات البحرية [1] .

وقد استمر تقدم القوى المسيحية الأوروبية فى محاربة الوجود الإسلامى فى أفريقيا وآسيا بصفة خاصة حتى بعد أن خضعت معظم أقطار العالم العربى والإسلامى للامبراطورية العثمانية ابتداء من أوائل القرن السادس عشر ، وكان الضعف الذى حل بالامبراطورية العثمانية فى القرن التاسع عشر باعتبارها حامية للاسلام والمسلمين فى الوقت الذى زادت فيه قوة الأوروبيين المسيحيين ، كان ذلك سببا فى وقوع أفريقيا لقمة سائغة فى يد القوى الأوروبية النامية [2] .

كانت تلك الحرب التى عملت القوى المسيحية الأوربية على شنها ضد الإسلام والمسلمين فى أفريقيا وآسيا تستهدف القضاء على الممالك الإسلامية بتطويقها وحصرها بين أوروبا المسيحية فى الشمال وبين الدولة المسيحية المزمع تأسيسها مع المستعمرات الأوروبية إلى الخلف من الممالك الإسلامية ، وتتصل بالمملكة المسيحية الكبرى التى شاع خبر وجودها فى أفريقيا والعمل معا من أجل القضاء على القوى الإسلامية ونشر المسيحية فى تلك البقاع لتحل محل الإسلام المنحسر عنها .

---

(1) Trimingham : Islam in Ethiopia, p. 98.

(٢) د. عبد الملك عودة : نفس المرجع ص ٦٥ .

ثالثاً : نشر العقيدة المسيحية :

يرتبط هذا السبب برغبة مسيحي أوروبا فى شن الحرب ضد المسلمين ، حيث أن استخلاص أراض من حكامها المسلمين يعنى بالتالى نشر العقيدة المسيحية فى هذه الأرض والعمل على زيادة عدد معتنقى هذه العقيدة والتبشير بالدين المسيحى باعتباره واجبا دينيا ، ومن ثم يؤدى تزايد عدد المسيحيين فى العالم إلى حصر المسلمين وتطويقهم بين جناحين مسيحيين فى أوروبا من الشمال وخلف بلاد المسلمين فى أفريقيا وآسيا من الجنوب .

ولم يكن نشر العقيدة المسيحية قاصراً فقط على شن الحرب ضد المسلمين فى أفريقيا وآسيا أو محاولة التبشير به فى هذه الجهات ، بل إن هذه السياسة المزدوجة بدأت كرد فعل للوجود الإسلامى فى شبه جزيرة أيبيريا حينما انقسم المسلمون إلى طوائف وشيع متنافرة ودويلات صغيرة ضعيفة حتى لم تستطع « أن تثبت لهجمات النصارى الذين انتهجوا خطة تختلف عما كان عليه المسلمون إذ ذاك ، واتجهوا إلى توحيد قواهم أمام المسلمين الذين لم تتوقف الخصومات بينهم أبداً »[1].

وكان نشر العقيدة المسيحية من الدوافع التى حفزت المستكشفين الأوروبيين إلى متابعة الوجود الإسلامى فى أفريقيا بصفة خاصة ، وجعلتهم يتحملون المشقات أثناء رحلاتهم من القرن الخامس عشر والقرون التالية ، بل إن هذا الحافز الدينى ظل يوجه المستكشفين والمستعمرين ، كما فعل الفرنسيون عندما صاروا يدعون إلى المسيحية ويبشرون بها على يد اليسوعيين فى حوض المسيسبى ومنطقة البحيرات

---

(١) آنجل جنثالث بالنثيا تعريب د . حسين مؤنس : تاريخ الفكر الأندلسى ص ١٧ .

العظمى بأمريكا الشمالية ، أو مافعله الانجليز الذين ربطوا بين نشر الدين المسيحى وبين ادعاءاتهم بأنهم يحملون معهم نوعا من الحياة الجديدة، حياة الحرية المستندة إلى أنظمة الحكم الدستورى التى يتمتعون بها فى بلادهم . يحملونها إلى جهات العالم المختلفة ، وكان لدعواهم هذه أثر ملموس فى اتساع امبراطوريتهم .

وقد بدأ نشر العقيدة المسيحية مرتبطا ببداية الكشف الجغرافى والإستعمار فى أفريقيا ، وزاد انتشارها بزيادة النشاط الاستعمارى ، فعندما اتم البرتغاليون استكشاف سواحل أفريقيا أنشأوا مراكز للتبشير فى ساحل الذهب ومصب نهر الكنغو ، وفى عام ١٤٩١ م اعتنق ملك الكنغو الدين المسيحى . وفى سنة ١٦١٠ م أسس البرتغاليون أسقفية مسيحية بمستعمرة أنجولا [1] . كما امتد نشاط البرتغاليين التبشيرى شرق أفريقيا وبصفة خاصة فى حوض نهر زمبيزى ومدينة مومباسا ، كما أن الأسبان والفرنسيين قاموا بجهود مماثله .

وفى القرن التاسع عشر أخذ النشاط التبشيرى ينشط من جديد فى القارة الأفريقية مرتبطا بالنشاط الاستعمارى والتنافس الدولى الاوروبى ، وسوف نزيد ذلك تفصيلا عند الحديث عن هذا التنافس الدولى حول أفريقيا .

رابعا : الربح التجارى :

نتج عن توسع الامبراطورية العثمانية بامتلاكها للأقطار العربية فى آسيا وأفريقيا المتحكمة فى طرق التجارة بين الشرق وأوروبا ، نتج عن ذلك ظهور رغبة لدى الدول الأوروبية فى إيجاد طريق تجارى مأمون مع الشرق ، وعندما أرادت أوروبا الاستئثار بمواد الاتجار المستوردة من الشرق ثم الاتصال المباشر بالمناطق

---

(١) د. حسن محمود : المرجع السابق ص ٣٤ ، ٣٥ .

التى تصدر هذه المواد إلى أوروبا فى نهاية القرن الخامس عشر خرجت الحملات الاستكشافية لارتياد البحار المجهولة .

وقد اتفق ظهور هذه الرغبة مع نشأة الدولة الوطنية الحديثة ذات الحاجة المتزايدة ، للموارد الطائلة للانفاق منها على شئونها ، فكان لامفر من أن تنشط التجارة مع الشرق ، وخصوصا عندما صارت هذه الدوله الوطنية الحديثة تأخذ بالنظام التجارى المعروف باسم Mercandle System فىاقتصادها القومى وهو نظام يقضى دائما بضرورة زيادة موارد الدولة ، ومن أهم وسائل هذه الزيادة الربح التجارى (١) .

ومعنى هذا أن الدولة الوطنية الحديثة أصبحت فى حاجة مستمرة لاسواق جديدة لتصريف منتجاتها فنشطت لذلك أعمال الكشف الجغرافى والإستعمار خارج القارة الأوروبية ، وبقى لعامل الربح التجارى آثار ظاهرة فى ميادين الاستكشاف والاستعمار حتى الوقت الحاضر باعتباره من العوامل المهمة بل والقوية فى حركة الكشوف الجغرافية والاستعمار .

وكانت أهم مواد الاتجار التى سعت الدول الأوروبية إلى الحصول عليهاهى التوابل ومصدرها هو الهند وبلاد الشرق الأقصى ، وكانت هذهالتجارة يحتكرها التجار العرب المسلمين الذين جنوا من ورائها ثروات طائلة وتحكموا فى أسعار هذه المواد ، وفى التعامل مع التجار الأوروبيين خاصة تجار جمهوريتى جنوة والبندقية اللتين سعت كل منهما إلى توطيدعلاقاتها بالعرب المسلمينالذين يتحكمون فى التجارة بالتوابل وتمر طرق التجارة فى بلادهم .

---

(١) د . محمد فؤاد شكرى ، د . محمد أنيس : أوروبا فى العصور الحديثة ص ٣٨ .

وكانت الأقطار الإسلامية كمصر والشام والعراق وغيرها واسطة للتجارة فى التوابل ومنتجات الهند والشرق الأقصى ، وبهذه الصفة كانت موانيها مفتوحة لتسهيل عملية التجارة فى هذه المواد ، وتستقبل السفن الأوربية التى تنقل مايتبادله الأوروبيون والتجار العرب المسلمين من مواد التجارة .

وكانت التجارة الهندية تحملها المراكب الهندية الضخمة إلى عدن حيث ينقلها التجار العرب الذين انبثوا فى موانى أثيوبيا الشرقية بمراكبهم الصغيرة إلى موانى شرق أفريقيا . وموانى البحر الأحمر ، وإذا ما وصلت هذه التجارة إلى القاهرة أو الاسكندرية ، وجدت تجار البحر المتوسط من البنادقة والجنويين وبعض الأسبان والبرتغاليين ، فقد كانوا هم متعهدى نقلها إلى موانيهم ومنها ترسل برآ إلى أواسط أوروبا[1] .

ولقد كان لاحتكار المسلمين لتجارة التوابل تأثيره على العلاقات بين التجار والدول الأوروبية والتجار والممالك الاسلامية ، حيث كان بعض حكام المسلمين أثناء توتر العلاقات بين الطرفين يفرضون إتاوات ومكوسا كبيرة على التجار الأوروبيين ، بل كانوا يلجأون إلى فرض سرية كاملة على طرق التجارة إلى الشرق حتى لايعرفها الأوروبيون ، وكل ذلك كان إلى جانب الرغبة فى الربح التجارى ، من دوافع البحث عن طريق جديد يوصل الأوروبيين إلى مصادر إنتاج التوابل دون المرور فى الطرق التقليدية الواقعة فى بلاد المسلمين.

وطوال القرنين الثالث عشر والرابع عشر تنافست جنوة والبندقية من أجل كسب ود الممالك الإسلامية للحصول على متاجر الشرق ، وبعد أن تمكنت البندقية

---

(١) د . زاهر رياض : استعمار أفريقيا ص ١٢

من تحسين علاقاتها مع المسلمين فى مصر وآسيا سعت جنوة إلى البحث عن طريق أو أداة تتيح لها تحطيم احتكار البندقية وتفاهمها مع العالم الإسلامى . وكانت جنوة أول من فكر فى بناء أسطول للوصول إلى الهند عن طريق غير القاهرة ، وحاولت إرسال أسطول عبر جبل طارق عام ١٢٩١ م ، ولكن هذه المحاولات انتقلت بعد ذلك إلى البرتغال ، وتم الوصول إلى هذا الهدف بعد أربعين سنة من المحاولات(١) .

وفى ظل هذا الصراع من أجل الفوز بالربح التجارى كان لابد لأفريقيا أن تلعب دوراً مهماً إذ أن الوصول إلى الهند والشرق الأقصى من أوروبا — بطريق بديل للطرق التقليدية وأقل طولا من الدوران حول الكرة الأرضية — لابد أن يمر بأفريقيا بل ويدور حولها ، ومن ثم تكون هناك على السواحل الأفريقية فى غرب وجنوب شرق القارة موانى تلجأ إليها سفن المستكشفين وتأمين حصولها على الإمدادات .

وفى هذا السبيل ، فقد تم كشف جزر سانت هيلينا St. Helena وزنزبار Zanzibar وموريشيوس Maurtiua ، واستخدمت موانيها للتوقف فيها وقتا قصيراً باعتبار هذه الموانى غير صالحة لأكثر من هذا . وإن كانت موريشيوس أكثر هذه الجزر ملاءمة للنواحى البحرية ، وقد تم اكتشافها على يد الفرنسيين عام ١٧٦٣ م وكل تلك الاكتشافات تمت فى إطار ارتباط تجارة الشرق الأقصى بأفريقيا (٢) .

ونتيجة للكشوف الجغرافية تحققت أحلام أوروبا فى الوصول إلى مصادر

---

(١) د . عبد الملك عودة : المرجع السابق ص ٦٣ .

(1) Kirkwood, K. : Britain and Africa, p. 16 .

تجارة التوابل عن غير الطرق المارة ببلاد المسلمين ، وذلك لكى يعود الربح التجارى بالكامل إلى الأوروبيين دون وسيط ، وإن كان يجب أن نوضح ارتباط رغبة الأوروبيين فى الحصول على الربح التجارى برغبتهم فى شن حرب ضد المسلمين ورغبتهم فى نشر العقيدة المسيحية .

خامسا : دوافع أخرى :

هناك دوافع وأسباب أخرى للكشوف الجغرافية . وإن كانت أسبابا ثانوية إلا أننا نشير إليها هنا إتماما لدراسة الموضوع من جميع جوانبه ، من بين هذه الدوافع رغبة بعض الأوروبيين ، خاصة بعد شيوع وإنتشار حركات الاصلاح الدينى فى أوروبا ابتداء من القرن الخامس عشر ، فى الهجرة إلى بلدان مأمونة وأماكن جديدة يستطيعون فيها ممارسة شعائرهم الدينية ؛ وذلك حينما اشتد الاضطهاد الدينى فى أوروبا نتيجة لإنتشار حركة الاصلاح الدينى البروتستانتى وانتعاش الكاثوليكية ، وما ترتب على ذلك من حروب واضطرابات ، كما حدث عندما اضطر البيوريتان أو المطهرون — البروتستانت إلى الهجرة من انجلترا ، والهوجونوت — وهم بروتستانت — من فرنسا ، والهولنديون الكالفينيون — بروتستانت — من هولندا .

كما أن من بين تلك الأسباب والدوافع للكشف والاستعمار رغبة بعض الدول الأوروبية التى ضاقت أرضها بأهلها وسكانها فى أن تجد أقاليم صالحة لتوطن واستقرار هؤلاء السكان والأهالى الفائضين بها ، ولو أنه مما تجب ملاحظته أن هذا العامل كان ضعيف الأثر قبل القرن التاسع عشر ، كما حدث لإيطاليا فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين بقيامها بمغامرات استعمارية فى شرق أفريقيا وفى ليبيا .

البرتغال وكشف أفريقيا :

قبل أن نستعرض الأحداث المتصلة بنشاط البرتغال في الكشف والاستعمار واتصال هذا النشاط بالقارة الأفريقيه . نتساءل لماذا كانت البرتغال أسبق الدول الأوروبية في الكشف والاستعمار ؟ ونحن في إجابتنا على هذا التساؤل نتفق مع ما ذكره الدكتور عبد الملك عودة[1] في أن البرتغال ورثت جهود المسلمين والعرب وجمهورية جنوة الإيطالية في السيطرة على مصادر تجارة التوابل وكشف طريق جديد موصل إلى هذه المصادر في الشرق الأقصى .

ويمكن أن نعدد أسباب سبق البرتغال في مجـــال الكشف والاستعمار فيما يلي :

١ — سادت الروح الصليبية في البرتغال وأصبحت محركا للسياسة البرتغالية خاصة في القرنين الخامس عشر والسادس عشر مما أعطى البرتغال زعامة على العالم المسيحي في غرب أوربا في الحرب ضد الاسلام .

٢ — وقوع البرتغال وأسبانيا متاخمين لإمارات إسلامية في الأندلس وفي شمال أفريقيا مما جعل الحرب مستمرة بين الامارات المسيحية والممالك الاسلامية وزادت من وحدة الامارات المسيحية بإنضمام إمارتي أرجون وقشتالة الكاثوليكيتين في دولة واحدة .

٣ — وقوع البرتغال على شاطيء المحيط الأطلسي على مقربة من القارة الافريقية أعطاها أهمية استراتيجية وتجارية حيث كانت عاصمتها لشبونة مركزاً للتجارة الأفريقية المستوردة إلى أوربا .

---

(١) السياسة والحكم في أفريقيا ص ٦٣ — ٦٤ .

٤ — ومما يؤكد أن البرتغال ورثت جهود جمهورية جنوة فى الكشف والتجارة استعانت البرتغال فى عام ١٣١٧ بأحد أبناء جنوة ويدعى « مانويل بيسانها » الذى تعين قائداً للبحرية البرتغالية ، وقد استخدم هذا القائد ضباطاً وجنوداً كثيرين من أبناء بلده جنوة الذين نقلوا خبراتهم البحرية إلى البرتغال .

وأما نشاط البرتغال فى الكشف والاستعمار فيمر بعدة مراحل نركز هنا على ما يتصل بأفريقيا . وعلى هذا فقد تمثل نشاط البرتغال فى هذا المجال فى جهود

١ — الأمير هنرى الملاح .
٢ — فاسكودى جاما .
٣ — فرانسوا ألميدا .
٤ — ألفونسو ألبوكيرك .
٥ — نهاية الكشوف البرتغالية .

أولا : هنرى الملاح :

يعتبر الأمير البرتغالى هنرى أول من قاد حملة برتغالية لإحتلال أجزاء من أفريقيا مدفوعا بعقيدته الدينية المسيحية وبروحه الصليبية لحرب المسلمين فى شمال أفريقيا وتطويقهم من الخلف ، وهو فى هذا لا يختلف عن عاصروه من الاوروبيين وخاصة الأيبريين — الأسبان والبرتغاليين — فى عدائهم للمسلمين .

والأمير هنرى وحياته من ١٣٩٤ — ١٤٦٠ م . هو الابن الثالث للملك البرتغالى يوحنا الاول مؤسس أسرة أفيز Avig ، وقد تبنى سياسة أبيه فى محاربة المغاربة فى بلادهم بحجة القضاء على القرصان المسلمين ومراكزهم على الشواطىء

الأفريقية ، وقد اشترك الأمير هنرى الملاح ـ الذى تلقب بلقب الملاح لأنه اعتبر فى نظر الأوروبيين عميد المهتمين على الملاحة وأول محفز للأوروبيين للتجول فى البحار ـ اشترك فى غزو مدينة سبتة الواقعة على الشاطىء الشمالى لأفريقيا عام ١٤١٥ م ثم عين حاكما عليها وأصبح مسئولا عن الشئون الأفريقية .

ومن سبتة بدأ هنرى يفكر فى فتح بقية بلاد المغاربة بل وإقامة مملكة مسيحية جنوب هذه البلاد الإسلامية ، ومن ثم فقد ألهبته الحماسة الدينية إلى جانب الرغبة فى الحصول على الربح التجارى فى الاستعانة . بعدد كبير من العلماء والجغرافيين والبحارة والأولاء الأفارقة من أجل وضع الخطط لتحقيق حلمه فى إنشاء امبراطورية برتغالية فى تلك الجهات .

ومن سبتة اتجه للاستيلاء على ميناء طنجة عام ١٤٣٦ م ولكنه فشل فاضطر إلى التحول إلى الشواطىء المراكشية على المحيط الأطلسى من أجل إخضاع أفريقيا الشماليه الغربيه ابتداء من نهر السنغال ثم الاستيلاء على بلاد غانا ونشر المسيحية ولما كان تنفيذ هذا المشروع ـ مشروع إنشاء امبراطورية برتغالية فى تلك الجهات الأفريقية ـ يستلزم نفقات باهظه ، فقد عمد البرتغاليون فى رحلاتهم التالية إلى صيد الرقيق والتجارة به لتمويل المشروع من جهة ولأن ذلك يساعد على نشر المسيحية فى أفريقيا من جهة أخرى .

ويذكر بعض المؤرخين أن الأمير هنرى سمع عن مملكة مسيحية أفريقية كبرى تقع إلى الجنوب من بلاد المسلمين ، وأن هذه المملكة ـ الموجودة فى الحبشة ـ تتفق مع البرتغاليين وغيرهم من صليبى أوروبا فى العداء للمسلمين ، ومن ثم اعتقد هؤلاء المؤرخين أن سعى الأمير هنرى الملاح إلى نشر العقيدة المسيحية فى كل رقعة من الأرض الأفريقية يطأها النفوذ البرتغالى كان يعنى إنشاء صلات وثيقة آخر الأمر مع تلك المملكة المسيحية فى الحبشة التى يتزعمها القس

يوحنا الذى سيطرت شخصيته على العقول فى ذلك الحين ، حتى يستعين به الأمير هنرى فى الصراع ضد المغاربة المسلمين ، وحتى يستطيع البرتغاليون إذا ما تم إنشاء هذه الصلات الزحف عن طريق نهر السنغال والوصول إلى الحبشة ، ومن هذه إلى البحر الأحمر وموانى بلاد العرب والهند والصين من غير أن يتعرضوا لأخطار الطرق التجارية التقليدية التى يسيطر عليها المسلمون .

ورغم أن الأمير هنرى الملاح لم يتجاوز بنفسه منطقة ميناء سبتة فقد استطاع البرتغاليون فى عهده وتحت إشرافه وبتشجيع منه احتلال جزر ما ديرا عام ١٤٢٠ م وجزر آزورس عام ١٤٤٣ م ، ووصلت حملاتهم إلى الرأس الأخضر عام ١٤٤٦ م . ومصب نهر السنغال وسيراليون عام ١٤٦٠ م . وهى السنة التى مات فيها الأمير هنرى . وفى كل هذه الرحلات ، كانت معلومات الأمير هنرى تزداد عن غرب أفريقيا ، إذ فى كل رحلة كان يأسر بعض الافريقيين ويحصل منهم على معلومات ، وكذلك أثناء التعامل التجارى كانت تصله معلومات جديدة (١) ،

كما أن البرتغاليين قد استفادوا من هذه الرحلات الطويلة فتعودوا على الرحلات البحريه ، كما كسبوا المران فى الحرب البحرية لاسيما ضد الزنوج ، وأصبحت السفن البرتغالية على درجة كبيرة من التقدم فى الصناعة مما هيأ لهم مكانا ممتازاً وسط البحريات القوية فى القارة الأوروبية ، كما أصبح الملاح البرتغالى إلى جانب إتقانه الملاحة محارباً ممتازاً خصوصاً فى القارة الأفريقية (٢) ، المسلح رجالها بأسلحة بدائية أمام بارود البرتغال ومدافعهم .

---

(١) د . عبد الملك عودة : المرجع السابق ص ٦٥ .

(٢) د زاهر رياض : استعمار أفريقية ص ٢٢ .

كان تقدم الكشف والغزو البرتغالى لأفريقيا فى عهد الأمير هنرى ، وفى بدء عهده بطيئا ، إذ لم يصل على الساحل الأفريقى حتى عام ١٤٣٤م إلا إلى رأس بوجا دور ، ولم تتوغل حملاته داخل أفريقيا ، وقد حاول احتلال جزر كنارية ، لكن ملوك قشتالة وقفوا أمام هذه المحاولة فتقرب الأمير هنرى إلى البابا «مارتان الخامس» وحصل منه عام ١٤٥٤م على مرسوم باكتشاف الطريق إلى الهند وشن الحرب ضد المسلمين ، وتأكد هذا المرسوم بمرسوم بابوى آخر بعد عامين ، مما جعل البرتغال تعلن نفسها مالكة لجميع الشواطىء الأفريقية جنوب مراكش فى الوقت الذى كانت فيه أسبانيا تنشط فى الكشف والاستعمار فى العالم الجديد بصفة خاصة مما أدى إلى وجود صراع بين القوتين استمر حتى عقدت معاهدة ترود سيلاس Trodisellas عام ١٤٩٤ م بمساعى البابا ، امتلكت البرتغال بمقتضاها جميع الأراضى الأفريقية التى تصل إليها جنوب مراكش حتى الهند وأن تظل أسبانيا تمتلك جزر كناريا وأن تعترف البرتغال بمصالح أسبانيا فى مراكش واستعمارها للعالم الجديد .

ثانياً : فاسكودى جاما Vascodi gama :

تابع البرتغاليون نشاطهم الكشفى والاستعمارى فاجتازت سفنهم غانا وخط الاستواء على يد فرنا ندو جوميز عام ١٤٧١م . ثم قام دييجو كاو Dioga Coa وهو من كبار الملاحين البرتغاليين ومعه العالم الفلكى الألمانى مارتن بهمان Martin Behmann عام ١٤٨٢ م برحلة كشفت مصب نهر الكنغو ، وفى عام ١٤٨٦م قام بارتلمو دياز Bartlemio Diaz برحلة وصلت إلى الطرف الجنوبى لأفريقيا ، واجتاز هـذا الطرف ــ المعروف الآن برأس الرجاء الصالح Cape of good hope ــ وسماه رأس الزوابع بسبب مالاقاه من عواصف

وأهوال فى الدوران حول الرأس ، وكانت هذه التسمية سببا فى بطء حركة الكشف إلى حين .

ومنذ عام ١٤٨٧م عاود البرتغاليون نشاطهم للدوران حول أفريقيا ، وهذه المرة زاد نشاطهم بعد أن ازداد نشاط الأسبان للوصول إلى الشرق بالسير غرباً فى المحيط ، خاصة وأن الأسبان قد أصابوا نجاحا على يد كريستوف كولمبس ، فأدى نجاح الأسبان إلى زيادة نشاط البرتغاليين وتعود رحلاتهم حول أفريقيا ، ففى عام ١٤٩٧ م قام فاسكو دى جاما بأولى رحلاته للوصول إلى الهند بالدوران حول أفريقيا ، وقد استغرقت هذه الرحلة ذهابا وعودة من وإلى لشبونة عامين من ١٤٩٧ إلى ١٤٩٩م اجتاز فيها رأس الرجاء الصالح — وهو صاحب التسمية — ووصل إلى مدينة مالندى على ساحل أفريقيا الجنوبى الشرقى عن طريق ميناء موزمبيق ، ومن مالندى ساعدت الرياح الموسمية حملة دى جاما على الوصول إلى ساحل المليار فى الهند بالقرب من كلكتا أو قاليقوط كما سماها العرب .

ويذكر بعض المؤرخين أن وصول دى جاما إلى الهند كان بارشاد دليل عربى بينما يذكر البعض الآخر أن دى جاما أخذ معه دليلا من الهنود العالمين حق العلم بالطريق الموصل إلى قاليقوط وذلك من مالندى ، وأن العرب قد رفضوا أن يدلوه فى كل الثغور التى نزل بها ليسأل عن الطريق إلى الهند ، ولكننا مع الرأى القائل بأن دى جاما قد استخدم دليلا هنديا صاحبه أثناء كشفه للسواحل الأفريقية ، وفى مالندى قدم حاكمها الذى ـ كما تصدر المصادر ـ لم ير خيراً من معرفة دى جاما للطريق إلى ساحل المليار فقدم دليلا من العرب قام بارشاد السفن البرتغالية حتى وصلت إلى الهند .

وعند وصول دى جاما إلى قاليقوط وجدها تموج بالتجار العرب الذين

يتمتعون بنفوذ كبير فى تلك الجهات ، ويتولون التجارة فى التوابل والمنسوجات والأحجار الكريمة ، وينقلون مواد التجارة بين موانى ساحل الملبار وبين هرمز على الخليج العربى وعدن عند مدخل البحر الأحمر وغيرها . ولم يشأ دى جاما أن يصطدم مع التجار العرب المسلمين فى قاليقوط . فاتجه شمالا إلى كنافور وجوا ثم عاد إلى لشبونة عن طريق مالندى وجنوب أفريقيا .

كان وجود العرب والمسلمين فى شرق أفريقيا وفى ساحل الملبار وفى المياه الواقعة بينهما عائقا أمام البرتغاليين للاستحواذ على تجارة التوابل وتحقيق حلمهم فى إنشاء أمبراطورية برتغالية ، وإذا كان البرتغاليون قد نجحوا فى إنشاء مراكز لهم على الساحل الغربى لأفريقيا — وإن لم يتوغلوا فى داخل القارة حيث لم يكن ذلك من سياستهم — بسهولة ودون صعوبات كبيرة فإن إقامة مثل هذه المراكز على الساحل الشرقى لأفريقيا المطل على المحيط الهندى والبحر العربى وإقامة مراكز مماثلة فى الهند يحول دون تحقيقها الوجود العربى والإسلامى فى تلك الجهات ، وقد أدرك دى جاما هذه الحقيقة .

كانت أهم مدن الساحل الشرقى لأفريقيا وهى مالندا وممباسا وكلوة وسوفالا تخضع لسيطرة أمراء المسلمين وحكامهم ، وكانت حياة الأفارقة الشرقيين أكثر تقدما ورقيا بفضل العرب والمسلمين من سكان غرب القارة الأفريقية التى وجدت فيها سلطنات إسلامية أيضا ، ولكنها كانت داخلية وليست ساحلية مثل سلطنات مالى وسنغاى وغانا وغيرها ، فلم يصطدم بها البرتغاليون المهتمون بالسواحل دون الدواخل .

ولم تكن قوة العرب والمسلمين رغم مهارتهم الحربية والبحرية بقادرة على مدافعة البرتغاليين الذين يمتلكون سفنا أكثر تقدما وأكبر ، وأسلحة أحدث وأضخم ، ومن ثم عندما حدث الصدام بين البرتغاليين والعرب والمسلمين تراجع

العرب والمسلمون أمام ضغط أعدائهم ومن ثم استطاع البرتغاليون تحقيق مآربهم في شرق أفريقيا وفي الهند .

وفي عهد ملك البرتغال عمانويل السعيد (١٤٩٥ — ١٥٢١ م) عمل البرتغاليون على إنشاء امبراطوريتهم والقضاء على الوجود العربي والإسلامي في الهند والطريق المار بأفريقيا الموصل إلى الهند ، فخرج « كابرال » من « قادش » في مارس ١٥٠٠ م بحملة وصلت إلى البرازيل عند خط عرض ١٦ درجة جنوب خط الاستواء بوجه الصدفة ، وذلك عندما أراد كابرال تجنب هدوء خليج غانا فاتجه نحو الجنوب الغربي ، وترتب على ذلك أن أرسل الملك عمانويل لكشف هذه البلاد الجديدة « أمريقوفيزبوتشي » Amerigo Vispochi وأما كابرال فقد استأنف رحلته حول أفريقيا ، وهاجم المدن الإسلامية على الساحل الشرقي وخربها وسيطر على موزمبيق ، ثم اتجه إلى الهند حيث اشتبك مع العرب والمسلمين وخرب بعض أحياء مدينة قاليقوط ثم عاد إلى البرتغال .

وكانت حملة فاسكو دي جاما الثانية عام ١٥٠٢م هدفها إقرار وضع البرتغاليين في شرق أفريقيا وفي الهند ، وتأسيس مراكز برتغالية ومحاربة العرب والمسلمين في تلك الجهات وتحقيق أطماع الملك عمانويل بفرض السيادة البرتغالية على بحار الهند ، والاستيلاء على موانى تلك البحار ، وقام دي جاما برحلته هذه وأكمل تخريب قاليقوط وقتل حاكمها ، فاستنجد حاكمها الجديد « بقانصوه الغوري » سلطان مصر الذي أرسل للبابا في روما ينذره بأنه إذا لم يستخدم نفوذه لإيقاف البرتغاليين عند حدهم فإنه سيهدم الكنائس ويقتص من المسيحيين في البلاد التي تحت سيادته ، ولكن دون جدوى من هذا الانذار .

وبعودة دي جاما إلى البرتغال عام ١٥٠٣ م كانت امبراطورية البرتغال الشرقية قد تأسست وكان عليها أن تسير شوطا أبعد للقضاء على مراكز العرب

والمسلمين فى شرق أفريقيا والهند ، والذين حاولوا تجنب المراكز البرتغالية ، وكانت خطة البرتغاليين الجديدة هى مهاجمة الملاحة الإسلامية فى جميع وجوه نشاطها فى الشاطئين الأفريقى والعربى ، والشاطىء الأفريقى مفتاحه فى عدن والشاطىء العربى مفتاحه فى هرمز ، وإنشاء مركز جديد رئيسى على ساحل المليبار يكون بمثابة نواة تجارية وبحرية لامبراطورية شرقية كبيرة يعملون منه .

ثالثاً : فرانسوا ألميدا Fransisco Almida

ابتدأ نشاط فرانسوا — فرانسسكو — ألميدا منذ تعيينه عام ١٥٠٥ م قائداً للأسطول البرتغالى ونائب الملك للأملاك الهندية ، وكانت خطته تتلخص فى الاكتفاء بالسيطرة على البحار الهندية فقط وذلك بانشاء المحطات الضرورية اللازمة لتموين وحماية الأسطول ، فلا يؤسس البرتغاليون أية مستعمرات ، باعتبار أن مستقبل البرتغال قائم على البحار ، وأن احتكار البرتغال للتجارة لا يستلزم بالضرورة إنشاء مستعمرات أبعد مما تحتمله طاقة البرتغال .

واستند ألميدا كذلك فى خطته هذه على أن إنشاء المراكز أو المحطات يحتاج إلى عدد قليل جداً من القوات الحربية والتى تكفى لمجرد ضمان التجارة فى هذه البحار ، بينما يحتاج تأسيس المستعمرات إلى مجهودات كبيرة وقوات ضخمة ، ثم أنه يؤدى إلى توزيع القوى ويجعل من الصعب الدفاع عن المراكز والحصون البرتغالية إذا كثر عددها فى هذه الجهات البعيدة عن الوطن الام أى البرتغال .

وفيما بين عامى ١٥٠٥ م ، ١٥٠٩ م نفذ ألميدا برنامجه حيث كان لابد له أن يدمر القوى البحرية فى المنطقة حتى لا تكون خطراً على المحطات أو المراكز التى يقوم بإنشائها ، ومن ثم فكر فى تدمير الموانى التى قد يلجأ إليها الأسطول المصرى ، وهو القوة البحرية الرئيسية الكبيرة فى البحار الهندية ، فهاجم ألميدا

أولا ميناء كلوة وهى مدينة عربية زاهرة على ساحل أفريقيا الشرقى وخربها واستولى على مافيها ثم أنشأ بها محطة تجارية برتغالية ، كما أنشأ محطة أخرى بمدينة مومباسا وهى مدينة عربية أخرى على الشاطىء الشرقى لأفريقيا ، ثم سار إلى موزمبيق وهى الأخرى مدينة عربية على نفس الساحل الشرقى الأفريقى وفعل بها مثلما فعل بكلوة ومومباسا من قبل ، وأنشأ بها أيضا محطة تجارية .

وفى هذه الاثناء استنجد العرب والمسلمون فى البحار الهندية بالسلطان قانصوه الغورى سلطان مصر المملوكى لانقاذهم من الخطر الداهم الذى تمثل فى البرتغاليين وأسلوبهم الوحشى فى معاملة العرب والمسلمين فى شرق أفريقيا والهند ، ومن ثم اشتبك البرتغاليون مع الاسطول المصرى وحلفائه من المغاربة والبنادقة ، ودارت معركة بالقرب من جزيرة ديو الواقعة أمام مدينة بومباى وذلك عام ١٥٠٩ م كان النصر فيها للبرتغاليين بفضل قوتهم فى الأسلحة والسفن التى تفوق قوة خصومهم ، وبهذا خلصت لهم سيادة بحار الهند .

رابعا : الفونسو ألبوكيرك Alfonso Albokirk

أدى انتصار البرتغاليين فى مرقعة ديو البحرية إلى تركيز جهودهم ونشاطهم نحو الهند ، وكان صاحب هذه الخطة «ألفونسو ألبوكيرك» (١٥١٠ - ١٥١٥م)، وكان برنامجه احتلال المنافذ البحرية الموصلة إلى بحار الهند أى احتلال مدخل البحر الأحمر من جهة ومدخل الخليج العربى من جهة أخرى ، فاستولى على مسقط وهى مفتاح باب المندب ، ثم سلمت إليه هرمز على مدخل الخليج العربى ، فاستطاع البرتغاليون بفضل هذا الاحتلال السيطرة على تجارة الهند الصادرة عن طريق الخليج العربى .

ثم استولى ألبوكيرك على «جوا» فى نوفمبر عام ١٥١٠ م ، وقد جعلها

البرتغاليون من ذلك الحين المركز الرئيسى لأملاكهم الآسيوية ، وارتحل إليها كثير من البرتغاليين للاقامة بها ، وفى عام ١٥١١م استولى ألبوكيرك على « ملقا » ثم حاول الاستيلاء على عدن للسيطرة الكاملة على مدخل البحر الأحمر ولكنه فشل عام ١٥١٣ م ، وفى عام ١٥١٥ م تم له نهائيا الاستيلاء على هرمز ومات فى ديسمبر من نفس العام .

خامسا : نهاية الكشوف الجغرافية :

يعتبر نشاط ألبوكيرك قمة ماوصلت إليه امبراطورية البرتغال فى الهند ، ورغم أن الكشوف البرتغالية والاستعمار لم تقم أساسا على إنشاء مستعمرات ، ولم يكن هدفهم أساسا أفريقيا بل آسيا ، فإن البرتغاليين استطاعوا أن يؤسسوا فى أفريقيا مستعمرات حقيقية فى جزر ماديرا وآزورس والرأس الأخضر إلى جانب المراكز الى أنشأوها على الشاطىء الغربى لأفريقيا من مراكش حتى الكمرون ، وعلى الشاطىء الشرقى لأفريقيا فى موزمبيق وكلوة وغيرهما ، هذا إلى جانب مستعمرة كبيرة فى البرازيل بأمريكا الجنوبية .

وقد تمثل الكشف والاستعمار البرتغالى لأفريقيا فى استغلال الشاطىء الأفريقى كمحطات للحصول على تموين السفن البرتغالية والحصول على المواد الخام والرقيق . ولم يكن اهتمام البرتغاليين بداخل القارة أكثر من الرغبة فى اتقاء عداء السكان ، ففى الشاطىء الغربى تركز النشاط البرتغالى حتى عام ١٥٥٠ م فى المنطقة الممتدة بين الرأس الأبيض والكاميرون والجزر المواجهة لها ، ولم يسمحوا لأية قوة أجنبية بمنافستهم فى المنطقة التى ادعوا ملكيتها بحكم سبقهم إليها .

وكانت سياسة البرتغال فى استغلال هذه المناطق تقوم على أساس إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية مع الزعماء الأفارقة ، مع التبشير بالمسيحية ، واحتكار

التجارة مع سكان أفريقيا ، والاتجار فى الرقيق وتصديره إلى العالم الجديد ، وساد الاحتكار التجارى البرتغالى لغرب أفريقيا طوال القرن السادس عشر رغم قدوم بعض الأوروبيين إلى تلك الجهات ، ومن ثم سيطر البرتغاليون على تجارة الكنغو وأنجولا التى احتلت فى نهاية القرن السادس عشر مكان الكنغو فى الأهمية عند البرتغاليين .

وقد انتقلت أملاك البرتغال إلى أسبانيا حين استطاع ملك أسبانيا « فيليب الثانى » أن يستولى على عرش البرتغال نفسها عام ١٥٨٠ م بفضل ادعاءات على العرش ناتجة من الزيجات المتعددة بين الأسرتين البرتغالية والأسبانية . وقد استطاع الأسبان خلال النصف الأول من القرن السادس عشر احتلال المناطق الساحلية فى المغرب الأوسط والأدنى حتى جاء الغزو التركى لينقذ تلك البلاد — الجزائر وطرابلس — من يد الأسبان .

أما الهولنديون فقد بدأوا منذ منتصف القرن السابع عشر يهاجمون محطات ومراكز البرتغال ويحلون محلهم فى الشرق ، وكانوا قد عرفوا الطريق إلى الهند ، فأنشأوا شركة الهند الشرقية الهولندية عام ١٦٠٩ م وأنشأوا فى الملايو محطتهم البحرية الكبرى ولتأمينها احتلوا جزيرة سيلان « وبندر عباس » على الخليج العربى ، كما نزلوا فى رأس الرجاء الصالح عام ١٩٥٢ م ، وكان ذلك أول نزول للهولنديين فى أفريقيا ، وهناك جاء إليهم مهاجرون ألمان وفرنسيون تضافروا جميعا فى محاربة الأفارقة والاستيلاء على أراضيهم — حول مدينة الكاب الحالية — وطردهم إلى داخل القارة .

وقد أخذ الصراع يشتد بين بقايا المحطات البرتغالية على الساحل الشرقى لأفريقيا من جهة وبين العرب والمسلمين والأفارقة من جهة أخرى ، ولم تأت سنة ١٧٠٠ م حتى كانت القوة الاسلامية قد أبعدت كل أثر للتجار البرتغاليين والجنود

من قلب المدن التى سبق أن نزلوا بها[1] .

ونخلص من كل ما سبق إلى أن مظاهر الكشف والاستعمار البرتغالى لأفريقيا قد تمثل فى النقاط التالية :

أولا : لم تكن أفريقيا تمثل هدفا عند البرتغال يصلون إليه ويحققونه ، وإنما كانت وسيلة يصلون عن طريقها إلى تحقيق هدفهم الأسمى وهو احتكار تجارة الهند والسيطرة على البحار الهندية وشواطئها ، وانحصر الاهتمام البرتغالى بأفريقيا فى تأمين طريق الوصول إلى البحار الهندية بإقامة حصون ومحطات على الشواطىء الأفريقية الغربية والشرقية .

ثانياً : لم يكن هدف البرتغاليين إقامة مستعمرات بل إقامة محطات ومراكز على السواحل الافريقية ولذلك لم يعنهم كثيرا التوغل داخل القارة ، وكل ماعناهم هو تأمين المحطات التى أقيمت على السواحل من إغارات الأفارقة .

ثالثا : اختار البرتغاليون مناطق على الشواطىء الأفريقية تصلح لرسو السفن، ويمكن فيها إقامة الحصون والقلاع والمخازن والمحطات البحرية التى تحتوى على مساكن للجنود البرتغاليين المكلفين بحراسة المحطة ، ومساكن للتجار البرتغاليين وخدمهم من الأفارقة الذين يجبرون على اعتناق المسيحية ، إلى جانب إنشاء كنيسة .

رابعا : اعتنق البرتغاليون فكرة أن تجارة الهند لن تخلص لهم وحدهم إلا بالقضاء على التجار المسلمين والعرب فى تلك الجهات ، ومن ثم فقد هاجموا ودمروا جميع المدن العربية والاسلامية على الشاطىء الشرقى لأفريقيا وأقاموا مكانها محطات خاصة بهم .

---

(١) د . زاهر رياض : نفس المرجع السابق ص ٤٢ .

خامسا : فرضت البرتغال على الأفارقة فى المناطق التى مدت نفوذها عليها عدم التعامل والاتجار إلا معهم هم أى البرتغاليين ، ومن ثم احتكر البرتغاليون التجارة مع الأفارقة بالشروط التى يفرضها الاولون على الآخيرين .

سادسا : اهتم البرتغاليون بالاتجار فى الرقيق خاصة بعد تكوين مستعمرتهم الكبرى فى البرازيل ، وقد أصبحت لشبونة مركزا رئيسيا لهذه التجارة تستقبل السفن البرتغالية وغيرها المحملة بأعداد كبيرة من الرقيق الأفريقى وتحملهم إلى العالم الجديد وإلى أسواق أوروبا من أجل الحصول على الربح التجارى .

تجارة الرقيق

مقدمة :

ارتبطت تجارة الرقيق من أفريقيا فى تاريخ العلاقات الاوروبية الافريقية بحركة الكشوف الجغرافية والاستعمار الاوروبى ، وليس أدل على ذلك من أن الأمير هنرى الملاح نفسه اقتنص فى أولى رحلاته إلى الساحل الغربى لأفريقيا إلى الجنوب من مراكش عام ١٤٤١ م عشرة من الرقيق أهداها للبابا فى روما مع كمية من الذهب ليحصل على تأييد وموافقة الكنيسة الكاثوليكية لمشروعاته الاستعمارية فى أفريقيا .

وإذا تتبعنا الدول الاوروبية نجد هذه الحقيقة واضحة أيضا ، فقد استمرت البرتغال أثناء الدوران حول أفريقيا للوصول إلى الهند فى اقتناص الرقيق من أفريقيا ونقله إلى لشبونة ثم بيعه للدول الاوروبية لاستخدامه فى أعمال الزراعة والأعمال الشاقة ، كما أن البرتغال نفسها كانت وبعد أن تم لها اكتشاف البرازيل فى العالم الجديد كانت توجه أعداداً كبيرة من الرقيق الأفريقى للعمل فى مزارع القصب والقطن فى ممتلكاتها الامريكية ، ونفس الشىء يقال عن أسبانيا وعن فرنسا وعن انجلترا ، ثم هولندا والدانمرك وغيرها من الدول الأوروبية .

وقد استأثر الساحل الغربى لافريقيا بنشاط الدول الاوروبية فى اقتناص

الرقيق ، ولعل مرد ذلك إلى أن ذلك الساحل كان أول السواحل الأفريقية اكتشافا وارتيادا لمياهه من قبل الدول الأوروبية ، بالاضافة إلى قرب هذا الساحل لأوروبا فيسهل الاتصال بالوطن الأم فى أوروبا ، هذا إلى جانب مواجهة هذا الساحل للأمريكتين التى صارت الميدان الفسيح لاستقبال الأعداد الغفيرة من الرقيق التى كانت تشحن من أفريقيا ومن ساحلها الغربى على وجه الخصوص للعمل فى مناجم الأمريكتين ومزارعها .

ولكن ليس معنى هذا أن سواحل أفريقيا الجنوبية والشرقية خلت من مثل هذا النشاط ، إذ أن البرتغال مارست اقتناص الرقيق من موزمبيق على الساحل الشرقى ، كما أن العرب مارسوا هذه العملية أيضا على الساحل الشرقى فى مواجهة البحر العربى والمحيط الهندى ، وإن كان النشاط فى هذه الجهات لم يصل إلى وماصل إليه فى الساحل الغربى لأفريقيا للأسباب التى ذكرناها والتى تميز الساحل الغربى عن غيره من سواحل القارة .

أولا : الدول الأوروبية وتجارة الرقيق :

وفى استعراضنا لتجارة الرقيق التى صارت تجارة مربحة لكل العاملين بها سواء كانوا تجاراً للرقيق أو الذين يملكون سفناً لنقل الرقيق إلى العالم الجديد ، أو مستغلى الرقيق فى هذا العالم الجديد فى ميدان زراعة القصب والقطن والدخان ، وفى ميدان استخراج المعادن النفيسة من المناجم ، وفى هذا الاستعراض سوف نناقش دور كل دولة من الدول الاوروبية فى تجارة الرقيق .

البرتغال :

كانت البرتغال أسبق الدول الاوروبية اتجاراً فى الرقيق ، ومرجع ذلك إلى

كونها تزعمت منذ البداية حركة الكشوف الجغرافية والاستعمار ، ومارست نشاطها في هذا المجال في ساحل أفريقيا الغربي ، وكانت تجارة الرقيق على يد البرتغاليين مرتبطة أيضا بنظام الاستعمار البرتغالي نفسه ، ذلك النظام الذي كان يقوم على إنشاء محطات مسلحة بالبنادق على السواحل الأفريقية ، وبصفة خاصة عند مصبات الأنهار .

وكان حراس هذه المحطات من البرتغاليين يتصلون بالأهالي الأفارقة ويتبادلون معهم الاتجار في عدة سلع ، فكان البرتغاليون يبيعون للأفارقة البنادق وذخيرتها والأقمشة والخرز ، بينما يشترون من الأفارقة الذهب والرقيق ، وكان بعض المغامرين البرتغاليين يحصلون على عقد باحتكار تجارة جزء من الساحل الأفريقي أو تقوم وكالات تجارية في منطقة ساحلية تباشر هذا النشاط في صيد الرقيق ، وقد بدأ نشاط البرتغاليين في صيد الرقيق بهذه الصورة منذ عام ١٤٤٢ م .

وفي بداية القرن السادس عشر حدثت أزمة اقتصادية في البرتغال ذاتها تطلبت ربحا أكبر وأسرع من أفريقيا ، ومن ثم اهتمت البرتغال بتجارة الرقيق باعتبارها التجارة المربحة والسريعة العائد ، ولذلك فإنه لم تمر على « حادثة رسو مراكب ديبجو كاو في مصب نهر الكنغو لأول مرة إلا ثلاثون سنة ، حتى أصدر الملك عمانويل — ملك البرتغال — أوامره لرسله في أفريقيا يقول لهم فيها : برغم أن الهدف الرئيسي هو خدمة الله ومتعة الملك إلا أن واجبكم هو شرح رسالتنا لملك الكنغو ، وكما لو كنتم تتحدثون باسمي ، لبيان ما يجب عليه أن يقوم به لملأ سفننا بالعبيد والنحاس والعاج » (١).

---

(١) بازيل دافيدسون تعريب عبدالقادر حزه : صحوة أفريقيا ص ٥٤، ٥٥ .

وكانت أسبانيا تهتم باكتشاف العالم الجديد بعد اتفاق التقسيم بينها وبين البرتغال حول ميادين الكشف والاستعمار ، وعندما استقر لها الأمر فى العالم الجديد ، وظهرت الحاجة الملحة إلى أيدى عاملة للعمل فى المزارع والمناجم بحيث تكون هذه الايدى وفيرة ورخيصة ، تم عقد اتفاق بين البرتغال وأسبانيا نص على أن تتولى البرتغال تزويد المزارع والمناجم فى الأملاك الاسبانية بجزر الهند الغربية والقارتين الأمريكيتين بالاعداد اللازمة من الرقيق الأفريقى .

ونتيجة لهذا الاتفاق وغيره نشطت السفن البرتغالية فى حمل الرقيق من غرب أفريقيا أساسا والتوقف فى لشبونة التى افتتحت بها سوق رسمية لتجارة الرقيق عام ١٥٣٧م ، وصارت طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر المركز الرئيسى لتجاره الرقيق قبل نقله مباشرة إلى العالم الجديد عبر الأطلنطى ، ونتج عن هذا النشاط المتزايد ارتفاع أسعار الرقيق تبعا لازدياد الطلب وشدة الاحتياج ، ومن ثم أصبح الاتجار فى الرقيق عملية مربحة وذات عائد مجز لكل مشتغل بها ، ومن ثم زاد عدد المغامرين الراغبين فى الحصول على الربح التجارى من صيد الرقيق وشحنه ونقله وبيعه .

وللحقيقة فقد كان معظم جلابوا الرقيق وموردوهم أو جميعهم من الزعماء والتجار الأفارقة الذين كانوا يصطادون الرقيق رجالا ونساء وأطفالا ويسوقونهم سوقا عنيفا مقيدين بالسلاسل ومربوطين بعمود من الخشب حيث يمشون فى صفوف لبيعهم للبرتغاليين وغيرهم من الاوروبيين فى محطاتهم التى تشتمل على أسواق لتجارة الرقيق وتجارة السلع الأخرى ، وهناك يعرض الرقيق على المشترين الذين يفحصونهم ويساومون فى الشراء ، فالرجال الاقوياء أكثر ثمنا من النساء ، والنساء أكثر ثمنا من الأطفال . وهكذا .

كان العدد الأكبر من الرقيق يأتى من أنجولا والكنغو إلى جانب غينيا

وغانا وموزمبيق ، وقد أصبحت التجارة فى الرقيق فى هـذه الجهات مصدر ربح كبير حتى أصبح فى الامـكان الاعتماد عليها كمصدر من مصادر الدخل أكثر من تجـارة السلع الأخرى كالذهب مثلا أو التوابل التى هى مطمح الـكشف البرتغالى من البداية .

ومما تجدر الاشارة إليه أنه بعد نجاح البرتغال فى الوصول إلى الهند والسيطرة على تجارتها أصبحت أفريقيا تمثل سوقا ثانوية بالنسبة للبرتغاليين لدرجة أن المحطات البرتغالية على السواحل الأفريقية نالها شىء من عدم اهتمام الحكومة البرتغالية ، واقتصر نشاط البرتغال فى أفريقيا على الاتجار فى الرقيق وإقامة العلاقات مع الزعماء الأفارقة والتجار الأفارقة أيضا من أجل الحصول على مزيد من الرقيق لبيعه فى أسواق أوروبا أو نقله إلى الممتلـكات الأوروبية فى العـالم الجديد .

كما أن نشاط البرتغاليين فى الهند قد دفعهم إلى الاصطدام بالعرب والمسلمين ومدنهم المقـامة على السـاحل الشرقى لأفريقيا ، وأمسـك البرتغاليون بتجارة الرقيق فى شرق أفريقيا بأيديهم كما أمسكوا بها فى غرب القارة الأفريقية .

أسبانيا :

جاء اهتمام الأسبان بتجارة الرقيق مرتبطا بحاجتهم للأيدى العاملة الوفيرة والرخيصة للعمل فى مزارع ومناجم أملاكهم الأمريكية بعد أن تبين لهم استحالة الاعتماد كلية على الهنود الحمر سكان العالم الجديد الاصليين، فى هذه الأعمال المتزايدة مع تزايد النشاط الاستعمارى الاسبانى هناك، ومع وجود مواطنين أسبان بقصد الإقامة والاستغلال .

ولما كان البرتغاليون هم المسيطرون على هذه التجارة فقد عقد الأسبان معهم اتفاقا تمون البرتغال بموجبه الأملاك الأسبانية فى العالم الجديد بأعداد من رقيق أفريقيا ، وبناء على هذا الاتفاق أخذت شحنات الرقيق الأفريقى تصل إلى العالم الجديد ، فوصلت أول شحنة منه إلى هاييتى عام ١٥١٠ م ، وفى عام ١٥٢١ م . وصلت شحنة أخرى إلى كوبا ، وهكذا توالت الشحنات حتى أثارت رجال الدين الأسبان بصفة خاصة نتيجة للمعاملة القاسية التى لقيها الرقيق فى المكسيك وجزر الهند الغربية .

وكانت الشركات الأوروبية تتنافس من أجل توريد الرقيق إلى الأملاك الأسبانية فى العالم الجديد ، خاصة بعد دخول انجلترا وفرنسا فى ميدان التسابق الاستعمارى فى أفريقيا ووقوفها ضد الاحتكار البرتغالى للتجارة الأفريقية وخاصة تجارة الرقيق ، ومن تلك الشركات شركة «وليام وميرى» Wiljiam aub Mary الإنجليزية التى حصلت على حق توريد الرقيق إلى الممتلكات الأسبانية فى العالم الجديد بعد صلح أترخت عام ١٧١٣ م عقب حرب الوراثة النمساوية ، كما كانت الشركة تورد الرقيق إلى الجزر التى استولت عليها انجلترا فى العالم الجديد مثل جزيرة برمودا وجزيرة برباروس .

إنجلترة :

لم تقف انجلترا وهى الدولة البحرية موقف المتفرج من نشاط البرتغال فى مجال الكشف والاستعمار وتجارة الرقيق ، وكان أول نشاط بريطانى فى هذا السبيل فى أفريقيا هو قيام « سيرجون هوكنز gohn Hawkins » — القرصان الانجليزى — بنقل أعداد من الرقيق قدر بحوالى أربعمائة ، إلى الأمريكتين عام ١٥٦٢ م ، وتلى ذلك إنشاء أول شركة بريطانية للاتجار ونقل الرقيق بالسفن من غرب أفريقيا عام ١٥٠٨ م . وقد استطاعت انجلترا عام ١٦٦٢م أن يصبح

لها مركز أو محطة تسيطر عليها فى غرب أفريقيا وتقع على نهر جامبيا Ghamlia وفيما بين عامى ١٦٨٠ ، ١٧٨٦ م أخذ ما يزيد على مليونين من الرجال والنساء الأفارقة — طبقا لأحد التقديرات — رقيقا إلى المستعمرات البريطانية فى جزر الهند الغربية وأمريكا الشمالية » (١) .

واحتكرت السفن والشركات الانجليزية منذ عهد الملكة إليزابيث الأولى فى النصف الثانى من القرن السادس عشر نقل الرقيق من أفريقيا إلى الممتلكات البريطانية ، ثم دخلت فى منافسة مع الشركات والسفن الأوروبية الأخرى فى محاولة لاحتكار نقل الرقيق من غرب أفريقيا إلى الممتلكات الاسبانية والفرنسية بصفه خاصة والأوروبية بصفة عامة فى العالم الجديد .

وكانت الشركات البريطانية تحصل من ملوك انجلترا على مراسيم تتيح لها حرية العمل فى أفريقيا سواء فى تجارة الذهب أو تجارة الرقيق التى زاد اهتمام الشركات البريطانية بها منذ عام ١٦٦٣ م حين حصلت « شركة المهاجرين على امتياز العمل والاتجار فى أفريقيا كما حصلت على عقود يتيح لها تصدير الرقيق إلى المستعمرات البريطانية والأسبانية » (٢) .

وقد قررت معاهدة أترخت عام ١٧٦٣ م بأن تقوم الحكومة البريطانيه بتوريد عدد كبير من الرقيق قدر بحوالى ٥٠٠ ألف عبد إلى جزر الهند الغربية خلال ثلاثين سنة ، وللحكومة البريطانية أن تقوم بعملية التوريد بنفسها أو تعهد بها إلى شركات بريطانية لتقوم بهـــا ، وهكذا أصبحت الحكومة البريطانية تاجرة رقيق .

---

(1) Kirkwoad ,k , Ibid, P. 15

(٢) د. زاهر رياض : نفس المرجع السابق ص ٦٩ .

وقد أدى امتلاك انجلترا لكثير من المستعمرات فى العالم الجديد إلى ازدياد نشاطها فى تجارة الرقيق ، وإنشاء الشركات البريطانية وتأسيس المراكز والحصون على السواحل الأفريقية لاحتكار تجارة الرقيق ، حتى استطاعت انجلترا بمفردها تصدير عددا يقدر ٢٫١٣٠٫٠٠٠ فرد من رقيق غرب أفريقيا إلى العالم الجديد فى الفترة من عام ١٦٨٠ إلى ١٧٨٦ م . كما سبق أن ذكرت ، واستغلت فى هذه العملية ١٩٢ سفينة كانت تنقل فى الرحلة الواحدة ما يقرب من ٥٠ ألفا . كما نقلت السفن الانجليزية بعد توقيع معاهدة أترخت أكثر عن نصف عدد الرقيق المصدر من غرب أفريقيا إلى العالم الجديد (١) .

وبفضل الهزيمة التى أنزلها المغامرون الانجليز فى عهد الملكة اليزابيت بقوة أسبانيا البحرية ، تمكنت بريطانيا فى نهاية الأمر من الاستحواذ على تجارة الرقيق المجزية باعتبارها مصدر رخاء لموانيها ، ومن الأسس التى تقوم عليها قوتها الرأسمالية الآخذة فى التوسع . بعد ذلك نظم الأمريكيون تجارة الرقيق على نطاق واسع ، وقام قدر كبير من الرخاء الأمريكى على المحاصيل والصناعات المعتمدة على عمل الزنوج (٢) ، الذين أتى بهم البريطانيون إلى أمريكا .

وقد ازدهرت تجارة الرقيق على يد البريطانيين وازدهرت مدن انجليزية نتيجة اتخاذها مراكز وأسواق لهذه التجارة ، ومن أمثلة هذه المدن لندن وليفربول وبرستول ولانكستر ، وقد بلغت هذه التجارة على يد الإنجليز ذروتها قبل حرب الاستقلال الأمريكية ثم كسرت خلال الحرب ، ثم عادت وانتعشت بعد هذه الحرب مما جعل المراكز البريطانية العاملة بهذه التجارة تزيد لتصبح ١٤

---

(1) Goodell ,w : Slavery and anti slavery, p. 9

(٢) ماكس ليرنر تعريب د ، راشد البراوى : أمريكا كحضارة ج١ ص ٣٠.

مركزاً نقلت وتعاملت مع نصف رقيق غرب أفريقيا .

ومع ازدهار تجارة الرقيق على يد البريطانيين فقد ثارت قضية هامة هى شرعية هذه التجارة ، ونوع المعاملة التى يلقاها هؤلاء الرقيق فى المستعمرات البريطانية ، وموقف الحكومة البريطانية من هذه القضية . لقد كانت الكنيسة أول من عارض الفظائع التى اقترنت بتجارة الرقيق ، وندد رجال الدين بسوء المعاملة التى يلقاها الرقيق فى المستعمرات البريطانية ، وطالبوا بضرورة معاملتهم معاملة إنسانية ، ولقد رحل أحد رجال الدين ويدعى القس « مورجان جودرين » إلى جزيرة برباروس وأخذ يهاجم تجارة الرقيق ويصفها بأنها قسوة مجرمة . وظل الكتاب البريطانيون والفرنسيون طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر يهاجمون هذه التجارة والمعاملة التى يلقاها الرقيق من التجار وحكام المستعمرات.

ومع ذلك فقد كان هناك من البريطانيين من دافع عن تجارة الرقيق واعتبرها من أسباب عظمة الإمبراطورية البريطانية . وأسطول بريطانيا فى المياه الدولية، باعتبار أن الأرباح التى تدرها هذه التجارة تزيد من ثراء البريطانيين واشتراك البحارة البريطانيين فى السفن التى تنقل الرقيق يزيد من تدريبهم حتى تتزايد سيطرة الأسطول البريطانى على البحار الذى أصبح منذ نهاية القرن الثامن عشر صاحب السيادة الأولى فى البحار وأقوى الأساطيل.

كما أن الحكومة البريطانية شاركت فى تجارة الرقيق مشاركة فعالة ، بل إن ملوك انجلترا كانوا من كبار تجار الرقيق ، وقد ساهموا بإعطاء مراسيم لكل مغامر بريطانى أو شركة استعمارية يشرف عليها انجليزى لمباشرة هذه التجارة ، وحتى حكام المستعمرات البريطانية أثروا من هذه التجارة التى تصدرت النشاط التجارى بما تدره من أرباح كبيرة ، وغدا كثير من تجار الرقيق والعاملين بهذه

التجارة البريطانيين من الأثرياء بل ومن الوزراء ، ومن أعضاء البرلمان الانجليزى .

وكان الرقيق فى الممتلكات البريطانية يعاملون معاملة سيئة ، وكان أسيادهم ينكرون عليهم أى حق ، فلم يكن يسمح لهم بتعلم القراءة والكتابة أو اعتناق الديانة المسيحية خوفا من أن يتأثروا بمبادىء التسامح والمساواه التى يغرسها المبشرون فى أذهان الرقيق ، كما كان يندر الزواج بين الرقيق ، وكان من حق السيد أن يفسخ عقد الزواج إذا باع أحد الزوجين ، وكانوا ممنوعين من الشهاده أمام المحاكم ، ولم تكن لهم رعاية صحية ، بل كان كل هم أسيادهم استغلالهم إلى أقصى درجة ممكنة من أجل ثراء الأسياد ورجالهم ، ونتيجة لذلك كثرت الوفيات بين الرقيق نتيجة للمعاملة التى يلقونها والحالة السيئة التى عاشوا فيها .

وقد استمر هذا الوضع حتى تنبهت بعض العقول فى بريطانيا إلى حقيقة المأساة التى يعيشها الرقيق العامل فى المستعمرات الإنجليزية والأوروبية بصفة عامة ، ومن ثم ظهرت الدعوة لمعاملة الرقيق معامله حسنة وإعطائهم بعض حقوقهم ، وتنظيم عملية الاتجار بالرقيق ، ثم تطورت هذه الدعوة إلى أن تألفت فى بريطانيا عام ١٧٨٣ م أول جمعية لتحرير الرقيق .

هولندا :

بعد ثورة الهولنديين على فيليب الثانى ملك أسبانيا وحصولهم على استقلالهم بدأت هولندا تأخذ دورها فى تجارة الرقيق ، وكادت تصبح المحتكر الوحيد فى جلب رقيق غرب أفريقيا عبر الأطلنطى إلى العالم الجديد ، وذلك بعد أن ورثت نشاط البرتغال فى الكشف والاستعمار فى أفريقيا ، وبالتالى ورثتها فى هذه التجارة وقد استقر الهولنديون فى عدة مراكز بغرب أفريقيا لممارسة نشاطهم التجارى

ونقل الرقيق منها إلى العالم الجديد وخاصة الممتلكات الأسبانية ، وقد بلغ عدد هذه المراكز ١٥ مركزاً .

وقد تكونت شركة جزر الهند الغربية الهولندية عام ١٦٢١ م للاتجار ونقل المتاجر ومنها الرقيق بين أفريقيا وأمريكا ، كما أن الهولنديين أصبحو منذ عام ١٦٢٧ م منافسين خطرين لكل نشاط تجارى أوروبى، وخاصة نشاط البرتغاليين والانجليز ، واستولى الهولنديون على كافة موانى ساحل الذهب وأنشأوا موانى جديدة لخدمة تجارة الرقيق .

فرنسا :

تمثل نشاط فرنسا فى تجارة الرقيق فى اتجاهين : الاتجاه الأول الحصول على امتياز تنال فرنسا بمقتضاه ١٣ ليرة إيطالية بما يوازى ١٣ فرنكا فرنسيا تقريبا كرسوم على كل عبد ينقل إلى المستعمرات الفرنسية . وأما الاتجاه الثانى فهو تأسيس الشركات لنقل الرقيق والتجارة مع العالم الجديد . فقد شكل الفرنسيون عام ١٦٣٣ م شركة السنغال ، وتم فى عام ١٦٤ م بناء على أوامر كولبير وزير مالية فرنسا إدماج شركة جزر الهند الغربية مع شركة جزر الهند الشرقية لتحقيق أكبر قدر من الأرباح .

وقد نافست الشركات الفرنسية البرتغال فى احتكار تجارة الرقيق ، وقد نجحت المنافسة لصالح الفرنسيين لأنهم كانوا أكثر كرماً فى معاملة الأفارقة ، ولذلك مال إليهم الزعماء الوطنيون وتعاونوا معهم .

وقد استمر نشاط الفرنسيين فى تجارة الرقيق حتى قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م حيث تأثرت بها المستعمرات الفرنسية فى جزر الهند الغربية بصفة خاصة والعالم الجديد بصفة عامة ، إلا أن الملكيين المسيطرين على هذه المستعمرات

قاوموا تطبيق مبادىء الثورة فى المساواة وأهمها إعلان حقوق الإنسان والمواطن على الرقيق العامل فى هذه المستعمرات .

وقد ظل الفرنسيون يمارسون تجارة الرقيق حتى عام ١٨٦٤ م حين أصدر الامبراطور نابليون الثالث فى تلك السنة مرسوماً يقضى بإلغاء هذه التجارة بصورة رسمية ، وإن كان صدور هذا المرسوم لم يقض نهائياً على تجارة الرقيق التى ظل الفرنسيون يمارسونها بطرق غير مشروعة .

الدول الاوربية الاخرى :

مارست عدة دول أوروبية أخرى فى أوروبا تجارة الرقيق ، ومن هذه الدول السويد والدانمرك وألمانيا ، إما بالمشاركة فى نقل الرقيق من أفريقيا إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية ، أو اقتنائه للعمل فى المزارع والمناجم والأعمال التى تحتاج إلى مجهودات عنيفة أو الأعمال التى يأنف الرجل الأبيض من القيام بها .

وقد أرجع المؤرخون الرخاء الأمريكى إلى الجهود التى بذلها الرقيق الأفريقى فى ميدان الزراعة والصناعة والتعدين وما إلى ذلك من عمليات إنتاجية أو خدمات، فكان نظام « المزارع الكبيرة الممتد من جنوب الولايات المتحدة مخترقاً كل منطقة الكاريبى وأمريكا اللاتينية مرتبطاً بعمل العبيد ، إذ فى وسع المزرعة الكبيرة أن تدفع تكلفة العبد المبدئية العالية وأن توفر الإشراف عليه ، وحين أجرى الإحصاء الأول عام ١٧٩٠م كان عدد الزنوج ٧٥٧٫٠٠٠ منهم تسعون فى المائة من العبيد . وفى عام ١٨٠٨ م أصبحت تجارة الرقيق الأفريقية غير مشروعة فارتفعت قيمة العبيد باعتبارهم من الممتلكات إذ لم يعد فى الإمكان استيرادهم »[1] .

---

(١) ماكس ليرنر : نفس المرجع السابق ص ٣٠ .

ثانياً : مكافحة تجارة الرقيق :

كانت تتملك دعاة إلغاء الرق ومكافحة الاتجار فيه حقيقة « بعيدة الغور هى أن سرطان الرق حسب تعبير « آفرى كرافن Avery Craven » يكمن فى فكرة الرق نفسه ، أى تملك إنسان لآخر ، وفى عدم وجود ما يمنع أسوأ طراز من البيض من امتلاك قوم أفضل منهم واستغلالهم . كان العبد يموت صغير السن ، وغالباً ما كان الملاحظ وأبناء السيد ينتهكون حرمة نسائه بدافع الشهوة أو على سبيل اللهو ، مما تدل عليه وفرة حالات الاختلاط العنصرى »(1) .

عملية المكافحة :

لم تكن عملية مكافحة الرق والإتجار فيه بالعملية السهلة التى يمكن تنفيذها دون بذل الكثير من الجهد والوقت ، وذلك بسبب تفشى هذه التجارة بين القائمين بها والمستفيدين منها ، وبعد أن أصبحت تمثل أعلى دخل تجارى لكل متعامل فيها ، وعلى هذا فيمكن لنا أن نحدد من البداية القوى المعارضة لعملية المكافحة .

كان معنى مكافحة الرق والإتجار فيه القضاء على معارضة « الجلابة » الذين يقتنصون الرقيق أو يشترونهم من مواطنهم داخل القارة الافريقية ، والقضاء على مقاومة زعماء القبائل الافريقية الذين كانوا يتخذون من هذه العملية وسيلة لفرض سيطرة قبائلهم على القبائل الأضعف وسلبهم أفراداً يبيعونهم للمغامرين الأوروبيين الذين يقيمون فى حصونهم وقلاعهم على السواحل الافريقية وبصفة خاصة عند مصبات الأنهار .

---

(1) نفس المصدر ص ٣١ .

كما أن مكافحة الرق والاتجار فيه تعنى القضاء على إغراء الربح التجارى الذى أصبحت الدول الاوروبية تحصل عليه ، وهو ربح وفير ، سواء عن طريق اشتراك سفنها فى عملية النقل أو فتح أسواق فى أراضيها لبيع الرقيق — كما كانت اشبونة وليفربول مثلا — أو استخدام الرقيق فى مزارع ومناجم المستعمرات فيما وراء البحار وخاصة فى العالم الجديد .

كما أن مكافحة الرق والاتجار فيه تعنى كذلك الوقوف أمام أصحاب المزارع والمناجم من الاوروبيين الذين انتقلوا إلى العالم الجديد ، واتخذوا لهم مراكز استقروا فيها وأخذوا يستعينون بالرقيق الافريقى فى استغلال مزارعهم الواسعة ومناجمهم المنتجة حتى تزايدت ثرواتهم وأصبحوا لا يستطيعون الاستغناء عن الرقيق الافريقى ، وهم فى نفس الوقت لا يقبلون إعطاء هؤلاء الافارقة حقوقهم فى الناحية الصحية والاجتماعية ناهيك عن الناحية الثقافية .

ولكن استفحال عملية الرق والاتجار فيه وما شابه العملية من معاملة قاسية غير إنسانية للرقيق ، كان لا بد أن يحرك البعض لوصف هذه الاحوال واستنكارها والمطالبة بتغييرها إلى أحسن ، وكان رجال الدين والمفكرين هم أول من نبه الرأى العام الاوروبى إلى حقيقة الظروف التى يعيش فيها الرقيق الافريقى تحت سيطرة الاوروبيين .

وقد كان من دوافع تنبيه الأذهان لحقيقة أحوال الرقيق أن امتلاك الرقيق بعد أن استفحلت التجارة فيه قد تحول إلى « عملية صيد بشرى وحشية فلم يقتصر الامر على بيع الرجل القوى للرجل الضعيف ، وإنما تحطمت روابط الاسرة وباع الآباء أبناءهم وكأنهم أشياء لاقيمة لها . باعوهم للبرتغاليين - وغيرهم - الذين ختموهم بالحديد المحمى كما لو كانوا أغناما »[1] .

---

(١) بازيل دافيد سون : نفس المرجع السابق ص ٦٠ .

انجلترا وسياسة الالغاء :

كانت انجلترا أسبق الدول الأوروبية تأثراً بدعوة إلغاء الرق ومكافحة تجارة الرقيق ، وللحقيقة فإن مناداة بعض الكتاب الانجليز مثل « جون لوك » Gohn look عام ١٦٨٩ ، وبعض رجال الدين الانجليز بالغاء الرق وتحرير الرقيق العامل تحت سيطرة الرجل الأبيض كانت مدفوعة بعوامل انسانية شعر بها هؤلاء المفكرون ورجال الدين . ورغم أن الحكومة البريطانية كانت أسبق الدول الأوروبية استجابة لهذه الدعوة إلا أنه للحقيقة كذلك لم تكن هذه الاستجابة إيمانا بأهمية العامل الانسانى ، ولكن لأن انجلترا قدرت أنه سيكون لها دور كبير فى عملية الالغاء والتحرير يمكنها هذا الدور من فرض سيطرتها على أجزاء من القارة الافريقية بحجة مكافحة الرق وفرض سيطرتها على البحار بحجة التأكد من تنفيذ السفن لسياسة الإلغاء وعدم نقلها رقيقا من أفريقيا .

ومع هذا فلا يمكن أن ننكر أن « أول جمعية تشكلت لتحرير الرقيق ومكافحة الاتجار فيه كانت فى انجلترا عام ١٨٧٣م ، وكان لهذه الجمعية دور كبير فى هذه العملية ، حيث استطاعت الحصول على موافقة رئيس الوزارة البريطانية « بيت » Pitt بانشاء مستعمرة على جزء من ساحل أفريقيا الغربى ثم استئجاره من أحد الزعماء الأفارقة ليعيش عليه الرقيق الذى تحرره الجمعية ، وكانت أول دفعة مكونه من أربعمائة فرد وصلوا إلى هذه المستعمرة — التى سميت سيراليون Siera leone وعاصمتها فريتاون Free Town — فى ٩ مايو ١٧٨٧م ، « وفى عام ١٨٠٧م أصبحت سيراليون مستعمرة تابعة للتاج البريطانى ، وأصبحت فريتاون العاصمة المركز الرئيسى لمكافحة تجار الرقيق »(١).

---

(١) Kirkwood, Ibid, p. 15.

استمرت هذه الجمعية التى عرفت « بجمعية سيراليونى » نشاطها فى مكافحة الرق والاتجار فيه ، بنشر دراسات على الرأى العام البريطانى توضح الأحوال الصحية والإنسانية السيئة التى يتعرض لها الرقيق ، وتقدمت بمذكرات للبرلمان الانجليزى ناقشها مجلس العموم فى ١٢ مايو ١٧٩٢م ، ثم أصدر عام ١٨٠٦ م قراراً بانهاء تجارة الرقيق فى الأراضى الانجليزية ، ومنع نقل الرقيق على أية سفينة تحمل العلم البريطانى .

وتوالت خطوات بريطانيا فى مكافحة الرق والاتجار فيه بإنشاء المعهد الأفريقى للاشراف على تجارة الرقيق ، وباصدار مرسوم عام ١٨١١م بفرض عقوبات على كل من يتجر أو ينقل الرقيق ، حتى جاءت الخطوة الدولية عام ١٨١٥ م فى مؤتمر فينا الذى انعقد لمناقشة نتائج الحروب النابليونية ، فقد أصدر المؤتمر عدة قرارات من بينها قرار يقضى بمنع تجارة الرقيق .

اتخذت انجلترا من مبادرتها بالغاء تجارة الرقيق ونقله حجة تستخدمها فى توسيع نفوذها فى أفريقيا بل وفرض سيادتها على البحار الدولية ، فى حين أن مكافحة الرق والاتجار فيه لم تكن « سوى ادعاء يسمح لانجلترا باستخدام العنف لتثبيت أقدامها فى تلك المناطق — أفريقيا الشرقية بصفة خاصة — والقضاء على كل مقاومة يستطيع الأهالى أن يقوموا بها »[1].

وليس أدل على ذلك من إنشاء قوة بحرية بريطانية فى مياه المحيط الأطلسى والمحيط الهندى ، لتفتيش السفن التى تحمل الرقيق ، وعقد الاتفاقيات بين بريطانيا وبين معظم الدول الأوروبية تعطى لبريطانيا الحق فى تفتيش سفن هذه الدول ،

---

(١) د. جلال يحى : التنافس الدولى فى شرق أفريقية ص ٢٣٦ .

هذا بالاضافة إلى اتخاذ نفس الحجة كى تحاول بريطانيا فرض حمايتها على سلطنة زنجبار منذ عام ١٨٢٤م ٠

وفى واقع الأمر جاءت مسألة مكافحة الرق والاتجار فيه فرصة لبريطانيا لفرض سيطرتها ونفوذها على أجزاء من أفريقيا ذات أهمية لها من النواحى الاستراتيجية والاقتصادية ، وذلك أن انجلترا ومنذ القرن الثامن عشر تبدى اهتماما كبيراً بالطريق إلى الهند ، ووقوع أفريقيا وخاصة شرقيها فى هذا الطريق أغرى لسياسة البريطانية بضرورة أن يكون لها نفوذ فى هذه المناطق المطلة على المحيط الهندى .

وتاريخ الاستعمار البريطانى فى شرق أفريقيا والهند يؤكد هذه الحقيقة بأن بريطانيا تسعى لفرض سيطرتها على شرق أفريقيا بدعوى مكافحة الرق والاتجار فيه ، وليست المعاهدة التى عقدتها بريطانيا مع سلطان زنزبار فى ٥ يونيو ١٨٧٣م إلا دليل على هذه النوايا الاستعمارية حيث نصت هذه المعاهدة على مايلى :

١ — منع تصدير العبيد فى ممتلكات سلطان زنزبار .

٢ — إغلاق كل الأسواق العامة التى تقوم فى مملكته بالتعامل فى الرقيق وعمل الترتيبات اللازمة فى جميع أنحا مملكته للقيام بهذا العمل .

٣ — القبض على كل من يحاول هذه المحاولة ومحاكمته أمام الضباط البحريين أو غيرهم من الوكلاء البريطانيين .

٤ — حماية السلطان للعبيد المحررين وعقاب كل من يحاول إخضاعهم للرق من جديد .

٥ — تعهد الحكومة البريطانية بمنع الهنود المقيمين فى شرق أفريقيا من

اقتناء الرقيق أو شراء رقيق جديد »[1] .

وواضح من هذه المعاهدة أنها أعطت لبريطانيا سلطة مشاركة السلطان فى محاكمة رعاياه وألزمته بقبول نصوصها ، وجعلت لرجالها سلطة فى مملكة السلطان قد تفوق سلطة رجاله .

موقف الدول الاخرى :

رغم صدور إعلان حقوق الإنسان والمواطن فى فرنسا أيام الثورة عام ١٧٨٩ ، والذى ينص على مساواة جميع البشر فى الحقوق والواجبات ، إلا أن المستعمرات الفرنسية حرمت من التمتع بهذه الحقوق ، ولكن سكان مستعمرة « سان دومنجو » الزنوج أجبروا بثورتهم عام ١٧٩١ م الحكومة الفرنسية أن تفكر فى أحوال هؤلاء الزنوج حتى انتهى الأمر بصدور قرار من نابليون أثناء حكم المائة يوم بتحريم تجارة الرقيق فى فرنسا ومستعمراتها ، ثم تأكد هذا القرار فى معاهدة باريس الثانية عام ١٨١٥م .

وتابعت الدول الأخرى سياسية المكافحة فحرمت الولايات المتحدة الأمريكية استيراد الرقيق منذ عام ١٧٩٤م ، وحرمت الاتجار فيه عام ١٨٠٨م، ورصدت المبالغ لمكافحة هذه التجارة منذ عام ١٨١٩ م ، وحصلت « جمعية الاستعمار الأمريكى » فى نفس السنة على قرار من الحكومة بإنشاء مستعمرة على ساحل أفريقيا الغربى — على مثال مستعمرة سيراليون البريطانية — لارسال الرقيق المحررين إلى هذه المستعمرة التى أصبحت نواة لدولة ليبيريا الحاليه . وقد تخلصت الجمعية من خطر تهددها خلال الحرب الأهلية الأمريكية من ١٨٦١ — ١٨٦٥م بسبب تمسك الولايات الجنوبية باستخدام الرقيق ولكن انتصار الولايات

---

(١) د. زاهر رياض : نفس المرجع السابق ص ٩٠ .

الشمالية قد جاء فى صالح القضاء على تجارة الرقيق فى نصف الكرة الغربى

وحذت البرتغال حذو الدول الاوروبية فى مكافحة الرق والاتجار فيه ، وعقدت لهذا الغرض اتفاقا مع انجلترا حدد عام ١٨٥٠ م موعداً لانتهاء تجارة الرقيق فى أملاكها الأفريقية والأمريكية ، وقد كانت مقاومة القناصة والتجار لقرارات تحريم الاتجار فى الرقيق فى المستعمرات البرتغالية وخاصة فى موزمبيق عنيفة مما استدعى الاستعانة ببريطانيا لفرض حصار بحرى وتفتيش السفن المارة فى المياه الأفريقية .

أما بقية الدول الأوروبية فقد أصدرت قرارات تحريم الاتجار فى الرقيق تباعا ، فهولندا اصدرت قرارها فى هذا الشأن عام ١٨١٤ م والسويد قبل ذلك بعامين ، حتى كان عام ١٨٨٤ / ١٨٨٥م حين انعقد المؤتمر الأوروبى فى مدينة برلين الألمانية حيث نص فى قراراته على ضرورة تعاون الدول الأوروبية للقضاء على هذه التجارة .

ولكن تقييمنا لعملية مكافحة الرق والاتجار فيه يدعونا إلى القول بأنه رغم صدور قرارات رسمية من الدول بمكافحة تجارة الرقيق وفرض العقوبات ، فقد استمرت هذه التجارة بوسائل غير رسمية وفردية ، نجد دولا أوروبية تعاهدت مع بعض الزعماء الافارقة الذين يباشرون هذه التجارة بنشاط واسع كما حدث بين بلجيكا المسيطرة على دولة الكنغو الحرة وبين «تيبوتيب» أو «محمد بن حميد المجبى» الذى أسس دولة فى شرق الكنغو من صلات مشبوهة ، هذا إلى جانب أن الربح التجارى واستخدام الرقيق فى الانتاج الزراعى والصناعى ، كل ذلك كان يقلل من فعالية الجهود المبذولة فى عملية المكافحة والتى اتخذت من البداية تكئة لفرض النفوذ ، والدليل على ذلك انه بعد انتهاء تجارة الرقيق بقيت الدول

الأوروبية في الأراضي الأفريقية بحجة أخرى وهي رفع مستوى الأفارقة وادخال المدنية إلى حياتهم .

الخلاصة :

وهكذا نجد أن انجلترا عند بداية القرن التاسع عشر كانت الدولة الأوروبية الأكبر اتصالا بأفريقيا ، في الوقت الذي تحطم فيه الاحتكار التجاري للبرتغال ثم هولندا وضعف تجارة بقية الدول الأوروبية مع أفريقيا زادت التجارة الانجليزية وكثر الوجود الانجليزي على سواحل القارة ، وظهرت المعاهدات بين الوكلاء الانجليز وبين زعماء القبائل الأفريقية .

كما أن سيادة الأسطول الانجليزي على البحار قضى على كل منافسة أوروبية للتجارة والنشاط الاستعماري الانجليزي في أفريقيا ، وحتى فرنسا لم تنجح في أن تقف على قدم المساواة مع انجلترا في هذا المضمار ، وقد أصبحت السفن الانجليزية هي المسيطرة على عمليات نقل البضائع من الشرق الأقصى إلى أوروبا و بالعكس عبر البحار والمياه الأفريقية .

كما أن تجار الرقيق الذي ثبت أن الانجليز خلال القرن الثامن عشر كانوا يمثلون العميل الأول في هذه التجارة بنقلهم ما يقرب من ٥٠٪ من الرقيق المنقول من أفريقيا إلى العالم الجديد ، هذه التجارة أعطت للسفن الانجليزية — بعد انتشار الدعوة لإلغاء هذه التجارة — سلطة تفتيش السفن الأخرى التي ترسو على السواحل الأفريقية ، بل أعطت للانجليز الحق في مهاجمة المحطات والحصون المقامة على السواحل الأفريقية وتفتيشها أيضا وفك أسر الرقيق المودعين فيها ، ثم يلجأ الانجليز لعقد معاهدات مع التجار والجلابين لمنع الاتجار في الرقيق ، وهي معاهدات تضع مناطق أفريقية تحت النفوذ الانجليزي بحجة مراقبة تنفيذ إلغاء الاتجار في الرقيق .

ونحن نتفق مع القائلين بأن دعوة الانجليز لإلغاء الاتجار فى الرقيق إنما جاءت نتيجة عاملين هما : أولا منع العبيد من الذهاب إلى الولايات المتحدة التى نالت استقلالها بحد السيف وخلق متاعب اقتصادية لهذه الدولة الناشئة بحرمانها من الأيدى العاملة فى مزارعها . وثانيا منح الأسطول الانجليزى حق السيادة على سائر السفن التابعة للدول الأخرى بحجة تفتيش هذه السفن خوفا من الاشتغال بتهريب العبيد »[1] .

---

(١) د. ابراهيم أحمد العدوى : يقظة السودان ص ٤٢ — ٤٣ .

الفصل الثالث

التسابق الاستعمارى

أولا ـ التطورات الاوربية

- الثورة الفرنسية .
- الانقلاب الصناعى .
- استكشاف أفريقيا .

ثانيا ـ استعمار أفريقيا

- مقدمة .
- مؤتمر برلين .
- الاستعمار البريطانى :

١ ـ الاهتمام البريطانى بأفريقيا .

٢ ـ السياسة الاستعمارية البريطانية .

٣ ـ مجالات الاستعمار الانجليزى .

(ا) شمال وشرق القارة: مصر، الصومال، زنزبار، أوغندا.

(ب) جنوب ووسط القارة:

(جـ) غرب القارة.

ـ الاستعمار الفرنسي:

١ ـ أسباب النشاط الاستعماري الفرنسي.

٢ ـ مجالات الاستعمار الفرنسي:

(ا) شمال أفريقيا: الجزائر، تونس، مراكش.

(ب) شرق أفريقيا: السودان الصومال.

(جـ) غرب أفريقيا: أفريقيا الفرنسية، أفريقيا الاستوائية الفرنسية

ـ الاستعمار البلجيكي:

١ ـ دوافع الاستعمار البلجيكي.

٢ ـ الكونغو وشرق أفريقيا.

ـ الاستعمار البرتغالي:

١ ـ دوافع الاستعمار البرتغالي.

٢ ـ غينيا، أنجولا، وموزمبيق.

ـ الاستعمار الهولندي.

ـ الاستعمار الأسباني.

ـ الاستعمار الألماني:

١ ـ تطلع ألمانيا الموحدة للاستعمار.

٢ ـ مجالات الاستعمار الألماني:

(أ) شرق أفريقيا .

(ب) غرب وجنوب القارة .

ـ الاستعمار الإيطالى :

١ ـ دوافع الاستعمار الإيطالى .

٢ ـ مجالات الاستعمار الإيطالى :

(أ) شرق أفريقيا .

(ب) شمال أفريقيا .

ـ الاستعمار الأمريكى :

التطورات الأوروبية

تميز القرن التاسع عشر بوضوح الظاهرة الاستعمارية الأوروبية ، وكانت أفريقيا مجالا من أخصب المجالات التى تأثرت بالزحف أو التسابق الاستعمارى بين الدول الأوروبية خلال هذا القرن والقرن العشرين أيضا ، وجاء هذا الزحف أو التسابق نتيجة عوامل داخل القارة الأوروبية ذاتها أثرت على أفريقيا وجعلتها نهبا للدول الأوروبية ، هذا إلى جانب عامل كشف الأوروبيين لمجاهل أفريقيا .

وأهم هذه العوامل هى :

١ — الثورة الفرنسية .

٢ — الانقلاب الصناعى .

٣ — استكشاف أفريقيا .

وهذه العوامل تعتبر بحق مسئولة عن النشاط الاستعمارى الأوروبى المحموم خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، وتوضح ذلك فيما يلى :

الثورة الفرنسية :

عاشت أوربا منذ عصر النهضة الأوربية حتى أواخر القرن الثامن عشر صراعا

بين النظام القديم وبين عوامل التجديد والتغيير ، وبمعنى آخر صراعا بين الإقطاع الأوروبى المتداعى والبورجوازية الناشئة الفتية القوية ، ذلك الصراع الذى شمل نواحى حياة المجتمعات الأوروبية ..

فقد شمل الصراع الجانب الروحى بظهور دعوات إصلاح للكنيسة الكاثوليكية وقيام حركات دينية تهاجم سيطرة الكنيسة ومفاسدها من أمثال هذه الحركات حركة مارتن لوثر فى ألمانيا التى عرفت بالبروتستانتية منذ عام ١٥١٩ م ، وحركة زونجلى بسويسرا فى نفس العام تقريباً ، وحركة كلفن التى بدأت عام ١٥٣٤ م فى سويسرا أيضا وإن كان كلفن فرنسى الأصل ، وغيرهم . كانت نتيجة هذه الحركات قيام حروب دينية بين الدول الأوروبية وحدوث اضطهادات للفرق الدينية الناشئة والمخالفة لمذاهب الملوك الدينية كالهوجونوت فى فرنسا الذين لقوا الاضطهاد من ملوك أسرة البوربون الكاثوليك بسبب اعتناق الهوجونوت للبروتستانتية .

كما شمل الصراع الأوروبى النواحى التجارية ، ولعل المنافسة الشديدة بين جمهورية البندقية وجمهورية جنوة بصفة خاصة لاحتكار التجارة مع الشرق واحتكار نقلها وتسويقها فى أوروبا خير مثل لذلك الصراع التجارى بحثا عن الربح الوفير الذى تجلبه التجارة مع الشرق عبر مصر والبلاد العربية .

كذلك شمل الصراع الأوروبى الجانب السياسى بين الملوك المستبدين الذين يحكمون بلادهم طبقاً لمبدأ حق الملوك الإلهى فى الحكم وبين شعوبهم الذين تأثروا بحركة النهضة الأوروبية وخاصة أولئك الذين وقعت فى أيديهم ثروات طائلة بسبب الربح التجارى والذين كانوا يمدون الملوك بحاجاتهم من المال لتنفيذ مشروعاتهم داخل البلاد وخارجها ، ومن ثم أخذ هؤلاء الأغنياء يكونون طبقة جديدة

ضغطت على الملوك من أجل المشاركة فى الحكم ، ونتج عن ذلك بالفعل أن حكم أوروبا ابتداء من القرن السادس عشر ملوك مستبدين مستنيرين أشركوا شعوبهم فى الحكم وخاصة النبلاء ورجال الدين والطبقة الجديدة (البورجوازية) فى صورة هيئات استشارية تعاون فى إدارة دفة الحكم دون إلزام الملوك بأية التزامات .

كذلك شمل الصراع الأوربى الناحية الاجتماعية حيث أخذت الطبقة الجديدة — البورجوازية — الغنية تنافس أصحاب الامتيازات من طبقات المجتمع وأعنى الأشراف وهم كبار النبلاء ورجال الدين « هيئة الإكليروس » وتهاجم هذه الامتيازات التى لم يعد لها مايبررها بعد أن تحملت البورجوازية مد الملوك باحتياجاتهم من الأموال . ومن ثم صار الصراع عنيفا بين هذه الطبقة « البورجوازية » وبين الإقطاع المتمثل فى أصحاب الامتيازات ، ذلك الصراع الذى أفاد منه الملوك ولم يفد منه سواد الشعب فى أوروبا .

ثم أخيرا شمل الصراع فى أوروبا الجانب الفكرى . فقد أثرت النهضة بمقوماتها فى أفكار الناس وفكت عقال ألسنتهم وجعلتهم يتمتعون بحرية النقد دون أن يتعرضوا للمخاطر ، وكانت دعوة النهضة إلى حرية الرأى وضرورة تمتع الناس بحقهم فى نقد كل مايحيط بهم سببا فى تجرؤ حركات الإصلاح الدينى . كما أن أفكار النهضة أفادت فى قيام حركة الكشوف الجغرافية والاستعمار ابتداء من نهاية القرن الخامس عشر وطوال القرن السادس عشر ، تلك الحركة التى أوجدت تنافساً وصراعا أوروبيا كانت أفريقيا إحدى ضحاياه .

ثم حدثت الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩ م . . ولم يكن حدوثها إذن مفاجأة أو من خلاء بل كان الصراع الذى سبقها هو مقدماتها وهو المهيء لها ومن ثم فلم تكن نتائجها بقاصرة على فرنسا دون غيرها بل شملت نتائجها بقية البلاد الأوروبية وغير الأوروبية وأفريقيا من بينها ، فقد كانت دعوة الثورة الفرنسية

إلى الحرية والمساواة والإخاء الإنسانى مصدر إزعاج للملوك وبقايا الإقطاعيين وأصحاب الإمتيازات فى أوروبا .

ومن ثم شغلت أوروبا بأحداث الثورة الفرنسية وكادت تقتصر العلاقات الأوروبية الأفريقية خلال أحداث الثورة الفرنسية وعهد نابليون من ١٧٨٩ م - ١٨١٥ م على انتقال أجزاء من المناطق الأفريقية من يد دولة أوروبية إلى يد دولة أوروبية أخرى ، وخاصة انجلترة التى انتزعت من الفرنسيين والهولنديين مناطق ومراكز التجارة الخاصة بهم على السواحل الأفريقية . .

ويجدر بنا أن نشير إلى اهتمامات أوروبية بأفريقيا فى تلك الفترة وما نتج عنها أيضا من اتجاهات استعمارية . مثال ذلك حملة فرنسا لغزو مصر عام ١٧٩٨م وموقف انجلترة منها للمحافظة على مصالحها فى الشرقين الأوسط والأقصى ، واهتمام انجلترة أكثر ببحريتها للسيطرة على البحار حول أفريقيا وانتزاع المحطة الهولندية فى رأس الرجاء الصالح وبعض المراكز الهولندية على ساحل أفريقيا الشرقى . هذا بالإضافة إلى ظهور مبدأ الحرية الاقتصادية فى أوروبا والذى دعت إلى تطبيقه داخل القارة الأوروبية وخارجها قوى التغيير الناشئة عن أحداث الثورة الفرنسية .

الانقلاب الصناعى :

يعتبر الانقلاب الصناعى المسئول الأول عن الاستعمار الأوروبى لأفريقيا فى القرن التاسع عشر ، ذلك أن الانقلاب الصناعى الذى ظهرت بوادره فى أواخر القرن الثامن عشر واكتملت مظاهره فى منتصف القرن التاسع عشر قد أدى إلى انهيار العمل اليدوى وحلول العمل الآلى محله ، كما أدى إلى استخدام الآلات فى مختلف الصناعات على نطاق واسع ، حتى أنه لم يكد ينقضى الربع الأول من القرن

التاسع عشر حتى كانت الثورة الصناعية آخذة فى الاستقرار وأخذت الفنون الصناعية فى التقدم والاطراد وبدأ عصر الانتاج الحديث .

وقد أدى استخدام البخار فى وسائل النقل الداخلى والخارجى إلى تقريب المسافات وسهولة نقل السلع التجارية من أوروبا إلى خارجها وبين دول القارة ، ونقل الأفراد إلى المستعمرات فيما وراء البحار . وساعد على ربط الموانى بالمناطق الصناعية وأماكن المواد الخام بالمصانع بل وساعد على خلق طلبات جديدة لسلع جديدة مع زيادة كميات المواد الأولية المطلوبة والأسواق اللازمة لاستيعاب الانتاج الكبير ، وكل ذلك ساعد على خلق ثورة تجارية أدت إلى تعديل قيمة البضائع والسلع المتبادلة .

وقد أدت الثورة الصناعية إلى عدة أمور منها أنها اقترنت بالعزة القومية فى خلق الروح الاستعمارية ، وأنها دعت إلى استقرار النظم الدستورية والنيابية فى داخل البلاد الاوروبية ودعت إلى ضرورة تمثيل جميع طبقات الشعب فى الحكم ، بصورة ديموقراطية مع توفير الرعاية الصحية والإجتماعية لأفراد الشعب ، وتعميم التعليم بتطبيق مبدأ الإلزام والمجانية لاسيما فى المراحل التعليمية الأولى ، وكل ذلك تشرف عليه الحكومات ولها فى سبيل ذلك أن تفرض من الضرائب ما يمكنها من تنفيذ هذه الخدمات .

وكانت انجلترة أسبق الدول الاوروبية فى مجال الثورة الصناعية لأنها كانت أول أمة قومية فى أوروبا انهار فيها النظام الاقطاعى ، فأتيحت للعمال الحرية فى الانتقال من المزارع إلى المصانع ، هذا إلى أنها كانت تمتلك رصيداً كبيراً من رءوس الأموال اللازمة لتنفيذ مشروعات الثورة الصناعية ، جمعت هذه الأموال من مستعمراتها فى أمريكا والهند بل ومن الاتجار فى الرقيق .

وقد ساعد انجلترة على سبق غيرها فى مجال الثورة الصناعية ما تمتعت به من استقرار سياسى ومن نظم ديمقراطية ونيابية ، وما حظيت به من نهضة علمية ، ساعد كل ذلك على تحقيق الأهداف التجارية والصناعية بإسهام العلماء والمهندسين فى تقديم خبراتهم لأصحاب المصانع الناشئة .

وقد أدى كل ذلك إلى أن تنشأ مدن جديدة تتكدس بالعمال الجدد فى عالم الصناعة الذين أسهموا فى زيادة الانتاج وبالتالى فى زيادة الاستهلاك من المواد الخام الأولية اللازمة للصناعة والمواد الغذائية ، ومن ثم تطلعت انجلترة للمستعمرات ولأفريقيا القارة البكر للحصول على المواد الخام وتوفير الأسواق اللازمة لتصريف منتجات المصانع البريطانية .

ولما كانت انجلترة لامنافس لها فى مجال الصناعة حتى لقبت باسم « مصنع العالم » فقد روجت لمبدأ حرية التجارة أى حرية دخول الصناعات أى المنتجات الصناعية والتجارية إلى الدول الأوروبية بدون قيود أو رسوم جمركية ، وقد استفادت الدول الأوروبية بالفعل من هذه السياسة طالما بقيت الدول الأوروبية متخلفة فى الصناعة عن انجلترة ، لكن عندما بدأت الثورة الصناعية تنتقل تدريجياً من انجلترة إلى فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول التى عمدت إلى تطوير صناعاتها وتجارتها ، كان لابد من اتجاه جديد تأخذ به انجلترة .

فقد كانت انجلترة لاتبدى اهتماما كبيراً باستعمار أفريقيا وهى ترى منتجات مصانعها تجد لها سوقا رائجة فى العالم الجديد ، وفى آسيا بل وفى أوروبا ذاتها ، طالما كانت انجلترة هى أسبق الدول الأوروبية فى مجال الصناعة . فلما اهتمت الدول الأخرى بالصناعة وبدأت تنافس انجلترة فى هذا المجال ظهر اهتمام انجلترة بضرورة استعمار أفريقيا باعتبارها مصدرا كبيراً للمواد الخام اللازمة للصناعة ويمكن أن تكون كذلك سوقا للبضائع الانجليزية ، خاصة وأن فرنسا بدأت

تأخذ نفس الاتجاه نحو أفريقيا باحتلال الجزائر عام ١٨٣٠ م ثم السنغال وماعرف بأفريقيا الغربية الفرنسية حتى يمكن القول أنه أصبح من الواضح أن الاستعمار الأوروبى لأفريقيا لم يكن إلا مرحلة من مراحل التطور الاقتصادى فى أوروبا .

استكشاف أفريقيا :

يمثل الاتجاه لاستكشاف أفريقيا مرحلة هامة فى استعمار القارة الأفريقية وقد استفاد المستكشفون الأوروبيون من التقدم العلمى والطبى الأوروبى فى إتمام عملية الكشف التى استغرقت حوالى قرن من الزمان تقريباً من عام ١٧٧٠ م إلى عام ١٨٧٥ م حيث تم فى هذا العام الأخير كشف جميع أحواض أنهار أفريقيا ومن ثم تمهد الطريق أمام الدول الأوروبية لاستعمار القارة .

وقد كانت الدول الأوروبية والشركات التجارية الأوروبية والكنيسة المسيحية وراء المستكشفين الذين ارتادوا أفريقيا لاستجلاء الغموض المحيط بهذه القارة ، ولمعرفة مسالكها ودروبها ومصادر خيراتها ولنشر الديانة المسيحية بين أهلها ، وللحقيقة فإن هؤلاء المستكشفين قاسوا من الامراض والتعب الكثير فى سبيل كشف مناطق مجهولة للعالم الخارجى المتمدين ، وإليهم يرجع الفضل فى أن يتعرف العالم على الأراضى الأفريقية وطبيعتها وسكانها والمواد الخام المتوفرة فيها وطرقها ومجارى الأنهار بها من شرق القارة إلى غربها ومن شمالها إلى جنوبها ، وإن كنا يجب أن ندرك أن هذه المعرفة قد أفادت القوى المستعمرة فى أوروبا فى المقام الاول .

وأول هؤلاء المستكشفين هو چيمس بروس Games Bruce الذى زار الحبشة عام ١٧٧٠ م وأقام علاقات مع امبراطور الحبشة ، ثم زار الهضبة

الحبشية حيث اكتشف بحيرة تانا وخروج النيل الأزرق منها وسار مع النيل الأزرق حتى مدينة الخرطوم ، واشترك عدد من المكتشفين فى كشف الساحل الشرقى لافريقيا والاراضى الاثيوبية منهم هنرى صولت Henry Sult وأوين Owen والدكتور رابل Ruppel الألمانى ومانسفيلد باركنز Mansfild Parkyns وغيرهم .

كما تعددت محاولات المكتشفين من أجل اكتشاف منابع الأنهار وخاصة النيل والنيجر فبدأت محاولات مونجو بارك Monga Park لاكتشاف منابع نهر النيجر وقد تم له ذلك ، كما اكتشف نهر جامبيا وذلك فى المدة من ١٧٩٥ و ١٨٠٥ م حيث مات غرقا فى نهر النيجر ، ومنذ عام ١٨٢٢ م اتخذ كلابرتون وزملاءه طريقهم من طرابلس الغرب عبر ليبيا إلى الجنوب لاكتشاف نهر النيجر فاكتشف بحيرة تشاد واتصل بسلاطين الإمارات الإسلامية فى غرب أفريقيا وكتب عن كل ما شاهده أثناء إقامته هناك حتى عاد إلى انجلترة عام ١٨٢٥ م . ولكنه عاد إلى أفريقيا فى نفس السنة مرة أخرى إلا أنه مات فى العام التالى .

ويرجع إلى لاندر Lander أحد زملاء كلابرتون فى رحلته السابقة الفضل فى إتمام عملية كشف نهر النيجر عام ١٨٣١ م ، وقد بذلت محاولات من قبل فرنسا لكشف الصحراء الواقعة بين السنغال وجامبيا ، ومن قبل انجلترا لكشف الصحراء التى تفصل شمال أفريقيا عن نهر النيجر حققت الحصول على معلومات كثيرة أفادت فى علاقة هذا الجزء بأوروبا فى الشئون التجارية .

ومن الرحلات الكشفية ذات الأهمية ، تلك الرحلة التى قام بها إيطاليان هما دكتور بالجرينو ماتوتشى Pellegrino Matteuccie والملازم ألفونسو ماريا ماسارى Alponso Maria Massari وقد قطعا أفريقيا من الشرق إلى الغرب مبتدئين من سواكن باتجاه الغرب حتى الينجر ، ورحلة جوستاف

ناختنجال Gustaf Nakhtingal التى بدأت من تشاد إلى دارفور وكوردفان فالقاهرة بطريق النيل بين عامى ١٨٦٩ ، ١٨٧٣ م .

وقد أسهمت مصر فى عهد محمد على فى كشف منابع النيل حيث أنه بعد أن تم فتح السودان عام ١٨٢١م كلف محمدعلى الكابتن سليم الذى قام بثلاث رحلات للكشف عن المنابع الاستوائية لنهر النيل حيث كان السائد أن المنبع الوحيد لنهر النيل هو بحيرة تانا منذ رحلة جيمس بروس ... ورغم أن الكابتن سليم لم يصل إلى منابع نهر النيل الاستوائية إلا أنه بارتياده النيل الأبيض جنوبا قد فتح الطرق لمن أتى بعده من المكتشفين للوصول إلى منابع النيل الاستوائية .

ومما يؤكد أهمية رحلات الكابتن سليم ما ذكره الدكتور فردريك ننولا Fredrick Ninola فى المؤتمر الجغرافى الدولى الذى انعقد فى باريس عام ١٨٨٩م من أن هذه الرحلات « كانت الأساس الذى بنى عليه حل مسألة النيل ، بفضل ما قام به من دراسات طبيعية وجغرافية لمجرى النيل الأبيض ، وهى دراسات أضافت معلومات جديدة إلى علم الجغرافيا ، كما ساعدت على فتح طريق الملاحة والتجارة فى النيل الأبيض والسودان الجنوبى بعد أن كان هذا الجزء فى عزلة تامة عن الشمال . »(١) .

وكان المستكشف لفنجستون Livengstone من أشهر الرجال الذين قاموا بهذا العمل الكبير ، وإن امتاز بروح دينية وتسامح وما اكتسبه من مهارات فنية وطبية وعلمية وتعلمه بعض اللغات الأفريقية . وقد بدأ نشاطه الكشفى منذ عام ١٨٤١ م من مدينة الرأس Cape Town بجنوب أفريقيا وعبر صحراء كلهارى إلى بتشوانا لاند ، وذلك عام ١٨٤٩ م . وقد أتبع سياسة مصادقة الأهالى

---

(١) د : زاهر رياض : نفس المرجع السابق ص ١١٥ .

الأفارقة وكسب ودهم بما كان يقدمه لهم من خدمات بتعليمهم الحرف والقراءة والكتابة بل ودعوتهم لاعتناق المسيحية والوقوف إلى جانبهم ضد استغلال البيض الاوروبيين لهم .

واستمر نشاط لفنجستون حيث اكتشف نهر الزمبيزى وعبر القارة عام ١٨٥٤ م من الغرب إلى الشرق عن طريق نهر الزمبيزى وقد اتصل بالسلطات البرتغالية فى موزمبيق وأخذ يكتشف الأنهار المتفرعة من الزمبيزى . ثم عاد إلى لندن عام ١٨٥٦ م حاملا معلومات كثيرة وخرائط عن المناطق التى اتخذها مركزا لنشاطه الكشفى .

وقد عاد لفنجستون إلى أفريقيا مرتين الاولى بين عامى ١٨٥١ و ١٨٦٤ م بتكليف من قبل انجلترا بصفة قنصلا لها فى الساحل الشرقى لافريقيا بأن يترأس بعثة كشفية يكون نشاطها شرق ووسط أفريقيا ، وقد تمكن فى هذه الرحلة من كشف بحيرة نياسا . وفى المرة الثانية التى عاد فيها لفنجستون وكانت بين عامى ١٨٦٦ و١٨٧٣ م بناء على تكليف من الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية حيث وصل إلى بحيرة نياسا فبحيرة تنجانيقا ثم إلى أو جيجى ، ثم انقطعت أخباره حتى تقابل مع الرحالة الامريكى استانلى Stanley الذى كلف بالبحث عنه ، وقد تم اللقاء فى أو جيجى عام ١٨٧١ م واشتركا معاً فى استكمال كشف بحيرة تنجانيقا ثم توفى فى أبريل عام ١٨٧٣ م وعاد ستانلى إلى انجلترا . وكان ستانلى قد أرسل « من قبل صحيفتى النيويورك هيرالد والديلى تلجراف New York Herald, Daily Telegraynh لكشف ما بقى من وسط أفريقيا دون كشف »[1].

وكان هؤلاء المستكشفين إما انجليز أو مكلفين من قبل سلطات انجليزية.

---

(1) Caupland, The exploitation of East Africa, p. 324 .

رسمية أو جمعيات أو شركات ، وكان النجاح الذى لقيه هؤلاء المستكشفون والذى أدى إلى بسط نفوذ بريطانيا فى المناطق التى يتم اكتشافها ، كان هذا دافعا لدول أوروبية أخرى لكى ترسل مستكشفين يعملون لحسابها ، فأرسلت البرتغال رجالا اجتازوا القارة الأفريقية من نهر كوانجو فى أنجولا حتى تيتى فى موزمبيق فى أوائل القرن التاسع عشر كما أن هولنده كلفت أحد الضباط فى عام ١٧٧٧ م بالسير شمالا من مستعمرة الرأس الهولندية فكشف نهر الأورانج . وأرسلت فرنسا دى برازا لاكتشاف وسط أفريقيا والمنطقة الاستوائية فسار من الجابون على الساحل الغربى عام ١٨٨٠ م وتم له اكتشاف مناطق كثيرة هى التى عرفت فيما بعد بأفريقيا الاستوائية الفرنسية . أما بلجيكا فقد عملت على تشكيل ما عرف بالجمعية الدولية لكشف وسط أفريقيا .

وقد أخذت عملية كشف نهر النيل وهضبة البحيرات اهتماما خاصا فظهر مستكشفون مؤيدون من انجلترا لكشف هذه المنطقة ، من هؤلاء سبيك Speak وزميله برتون Birton اللذين بدآ من ساحل أفريقيا الشرقى المواجه لزنزبار باتجاه منابع النيل العليا عام ١٨٥٧ م وقد استطاع سبيك الوصول إلى بحيرة فيكتوريا فى العام التالى ، وعند عودته للمنطقة مرة أخرى عام ١٨٦١م مع جرانت Grant استطاع استكمال اكتشاف بحيرة فيكتوريا واتصل بملك بوجندا واكتشف أوغندا ثم تقابل مع جون باتريك Gohan Patrick الذى كان مكلفا من قبل الجمعية الجغرافية الملكية باكتشاف منابع النيل بالتعاون مع سبيك وجرانت ، وقد استطاع الثلاثة بالسير مع نهر النيل فى خروجه من بحيرة فيكتوريا مشاهدة شلالات ريبون واستمروا فى السير حتى وصلوا إلى غندكرو .

ومن المستكشفين الذين أسهموا فى كشف هضبة البحيرات سير صمويل بيكر

Sir Samwel Baker الذى هبط من الشمال عبر مصر والسودان إلى هضبة البحيرات وتقابل مع سبيك فى غندكرو عام ١٨٦٣ م . وكان بيكر قد اكتشف فى طريقة فى النيل الأبيض بحر الغزال حتى لادو ثم اكتشف بحيرة ألبرت عام ١٨٦٤ م بمعاونة ملك أونيورو ، وشاهد الشلال الذى يقع فى طريق البحيرة الشمالى ، وقد سماه بيكر شلال ما رشيزون Marchison نسبة إلى رئيس الجمعية الجغرافية الملكية ، ثم عاد إلى لندن .

كذلك كان ستانلى فى رحلة الثانية من أولئك المستكشفين الذين أسهموا فى كشف وسط أفريقيا بل تعتبر هذه الرحلة فى نظر المؤرخين أكثر الرحلات أهمية بالنسبة لموضوع التسابق الأوروبى لاقتسام أفريقيا فى القرن التاسع عشر. فقد كلف الملك ليوبولد ملك البلچيك ستانلى القيام برحلته الثانية لأفريقيا لاكتشاف أعالى نهر النيل ونهر الكنغو ، فبدأ رحلته من الساحل الشرقى المقابل لجزيرة زنزبار عام ١٨٧٤ م ، متجها إلى الغرب مارا ببحيرة ڤيكتوريا ونهر كاجيرا حتى دخل إلى حوض نهر الكنغو ووصل إلى أوچيچى عام ١٨٧٦ م ، ودار حول بحيرة تنجانيقا ، ثم دخل بقافلته إلى غابة الكنغو الضخمة الكثيفة، واتخذ طريقة فى نهر الكنغو حتى وصل إلى شلال تاكى فى يوليو ١٨٧٧ م ، فعاد عن طريق رأس الرجاء الصالح إلى زنزبار .

وكان ستانلى فى رحلته الثانية هذه يعمل فى خدمة الملك البلچيكى ليوبولد ، وقد سارع الملك ليوبولد إلى تشكيل جمعية أخرى سماها الجمعية الدولية للكنغو وأصبح ستانلى الوكيل الرئيسى للجمعية فى أفريقيا ، وقد نجح ستانلى فى إنشاء محطات تجارية على امتداد نهر الكنغو ، وعقد معاهدات مع الزعماء الوطنيين ، وفتح ما يقرب من ستة آلاف ميل من الأنهار الملاحية ، ثم عاد إلى

انجلترة ليصبح فارسا وعضوا فى البرلمان »[1] .

وهكذا أسهمت هذه الكشوف فى التعرف على أفريقيا المجهولة بمعرفة أنهارها وجبالها وشعوبها مما أدى إلى احتدام المنافسة بين الدول الأوربية للفوز بمناطق نفوذ وسيطرة ، والاستحواذ على المواد الخام التى تتوافر بالقارة ، وجاء افتتاح قناة السويس للملاحة العالمية عام ١٨٦٩ ، ليزيد المنافسة الدولية حول أفريقيا ويعطى للساحل الشرقى الأفريقى الأهمية الكبرى ويؤثر على العلاقات الأوربية الأفريقية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين .

(1) Bartlett, V. Ibid , p 96 .

ثانيا : استعمار أفريقيا

مقدمة :

يعتبر انعقاد مؤتمر برلين عام ١٨٨٤ م / ١٨٨٥ م قمة الصراع بين الدول الأوروبية من أجل استعمار أفريقيا بعد أن تصادمت مصالحتهم ، كما أن اصطلاح « الزحف أو التسابق نحو أفريقيا يعبر عن عملية الاستيلاء على المناطق الأفريقية خاصة الجهات الاستوائية من قبل الدول الأوروبية المتنافسة بين عامى ١٨٨٤ ، ١٨٩١ م بشكل أو بآخر » (١).

وإذا كان هذا صحيحا بدرجة كبيرة بالنسبة لمواقف الدول الأوروبية الرسمى والعلنى بعد صدور قرار من مؤتمر برلين يعطيها الحق فى إستعمار أجزاء من أفريقيا بقدر ما تتمكن و تطبق فإن التسابق كان موجوداً قبل هذا التاريخ ومنذ حركة الكشوف الجغرافية كما أوضحنا وتأكد بصفة خاصة فى القرن التاسع عشر وفى أوائل الربع الثالث من هذا القرن بصفة أخص فقد قام « أوروبيون كثيرون : مستكشفون ، علماء، تجار ، ماليون ، بعثات تبشيرية بالزحف هنا وهناك فى أنحاء القارة الأفريقية خاصة مناطق غرب ووسط و شرق القارة، يتسابقون من أجل الحصول على معلومات

---

(1) Coupland, R , p. 319.

تستجلى حقيقة القارة ، ومن أجل الشهرة ، ومن أجل المواد الخام والأسواق ، ومن أجل نشر الدين المسيحى ، بترك الأفارقة لوثنيتهم »[1].

وحقيق أن هـذا التسابق الاستعمارى الأوروبى شاركت فيه معظم دول أوربا الغربية إلا أن انجلترا كانت لهـا اليد الطولى فى هذا التسابق خاصة بعد أن رأت الوجود المصرى يمتد جنوبا من السودان إلى ساحل أفريقيا الشرقى المطل على المحيط الهندى ، بل وامتداد هذا الوجود فى منطقة هضبة البحيرات ، وذلك فى عهد الخديو إسماعيل عام ١٨٧٥/١٨٧٦م. وجاء موقف انجلترة هذا بسبب تغير الظروف الاقتصادية فى أوروبا نتيجة المنافسة التى لقيتها الصناعة الانجليزية ممـا أدى إلى أن تسارع إلى امتلاك مستعمرات فى أفريقيـا وخاصة على الساحل الشرقى المواجه لأملاكها فى الهند ، وهذا الاتجاه هو الذى أدى بها إلى احتلال مصر عام ١٨٨٢م للسيطرة على قناة السويس وأملاك مصر فى السودان ووسط وشرق أفريقيا والوقوف أمام تقدم قوى أوروبية أخرى نحو هذه المناطق .

ورغم ذلك فقد استخدمت الدول الأوروبية فى سباقهـا لاستعمار أفريقيا نفس الأدوات تقريبا فى تحقيق أطماعها ، فقد كانت البعثات التبشيرية تمثل أفضل عوامل التسابق فقد ظهرت الجماعات البروتستانتية الانجليزية والألمانية بصفة خاصة فى غرب ووسط وشرق أفريقيا ، كما أن البعثات التبشيرية الـكاثوليكية الفرنسية ظهرت على الساحل الشرقى منذ عام ١٨٦٣م »[2] . كما أن الشركات التجارية الانجليزية والألمـانية والفرنسية أخذت تمارس نشاطها فى أفريقيا . وكانت الحكومات الأوروبية تقوم بتعيين قنصل يقوم بعقد المعاهدات بين الشركة التابعة لرعوية دولته ورؤساء القبائل أو السلاطين ، أو قـد تقوم الشركة بنفسها بعقد

---

(1) Ibid, 319.

(2) Ibid, 319.

هذه المعاهدات وتقدمها للحكومة لتكون عدتها فى الحصول على المرسوم » (١).
الذى يبيح لها ممارسة نشاطها تحت حماية الحكومة صاحبة المرسوم .

مؤتمر برلين :

كان عقد مؤتمر برلين الذى استمر انعقاده من ١٥ نوفمبر ١٨٨٤ إلى ٣٠ يناير ١٨٨٥ م استجابة لرغبة بعض الدول الاوربية مثل ألمانيا فى إكساب نشاطها الاستعمارى المتزايد منذ عام ١٨٧١م — وهو عام توحيد ألمانيا — وجوداً شرعياً ومعترفاً به دون حدوث صدام مع الدول الاوروبية الاخرى وخاصة انجلترة . كما كان انعقاد المؤتمر الذى أعلن قرارته فى ٢٦ فبراير ١٨٨٥ م تحقيقاً لرغبة البعض الآخر من الدول الاوروبية فى تجنب الصدام بين الدول الاوروبية على الأرض الافريقية . والأمر المؤكد أن كل دولة شاركت فى أعمال المؤتمر كانت تبغى تحقيق مكاسب خاصة بها ، كما أن المؤتمر قد أعطى ضوءا أخضر لكل دولة أوروبية لكى تسارع إلى تحقيق مطامعها فى أفريقيا وتعلن عن مناطق سيطرتها .

شاركت فى هذا المؤتمر كل دول أوروبا تقريبا وهى انجلترة وفرنسا وألمانيا وبلجيكا والبرتغال وأسبانيا والسويد والدانمرك وإيطاليا وروسيا وتركيا إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وقد تمخضت اجتماعاته عن عدة قرارات أهمها :—

١ — تحريم الاتجار بالرقيق وأن تقوم كل دولة بمحاربة هذه التجارة الشائنة .

٢ — التنوية بدور البعثات التبشيرية الاوروبية فى تمدين الافارقة .

---

(١) د. زاهر رياض : نفس المصدر ص١٢٣ .

٣ — إقرار مبدأ حرية التجارة والملاحة فى حوض نهر الكنغو والواقع تحت المطامع البلجيكية وحوض نهر النيجر الخاضع للسيطرة البريطانية : مع الاعتراف فى نفس الوقت بحياد الكنغو وسلطة بلجيكا عليه .

٤ — على أولئك المستعمرين الجدد فى أفريقيا ، أن يكون احتلالهم ثابتاً ومعلناً ، وأن أية قوة أوروبية ترغب فى املاك أرض أفريقية أو تفرض حمايتها على أراضى أفريقية يجب عليها أن تدعم رغبتها هذه بإحتلال فعلى أو حماية واقعة وممارسة سلطتها حتى تتأكد مطالبها شريطة أن تسمح فى ممتلكاتها بحرية المرور والتجارة»(١).

وكان هذا القرار الأخير بمثابة دعوة صريحة لكل الدول الأوروبية لكى تسارع إلى إستعمار أفريقيا ، ومن ثم فقد شهدت أفريقيا حتى الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م نشاطاً استعمارياً محموما من قبل الدول الأوروبية ، وسارعت أدوات الاستعمار : الشركة التجارية والبعثات التبشيرية والقناصل فى إثبات ملكية بلادهم فى أفريقيا ، وكل رئيس قبيلة أو زعيم أفريقى خط بحسن نية هذه العلامة (×) على ورقة قدمها له رجل أوروبى فقد أرضه وثروته وأباح رقاب رجاله وعشيرته للإستعمار»(٢) ، وهذه الورقة عبارة عن صورة من نماذج مطبوعة من معاهدات الحماية يحملها رجال الاستعمار الأوروبى حيث يحصلون بشتى الطرق المشروعة وغير المشروعة على توقيع الزعماء والأفارقة وذلك من أجل الحصول على المواد الأولية والمواد الغذائية ، التى لا يمكن إنتاجها فى غير وسط أفريقيا من مناطق . فهى بذلك تعتبر منطقة حيوية لا بالنسبة لحاجات الشعوب المتمدنية فحسب بل بالنسبة

---

(١) Ibid, p. 398.

(٢) د. عبد الملك عودة : نفس المصدر ص ٩١ — ٩٢ .

للمدينة نفسها . وهذه الحقيقة الواضحة هى التى دفعت شعوب أوروبا إلى التنافس للسيطرة على مناطق أفريقيا الاستوائية»(١).

الاستعمار البريطانى

الاهتمام البريطانى بأفريقيا :

لم يكن إهتمام بريطانيا بأفريقيا قاصراً على التاريخ الحديث والمعاصر إذ أن «البريترنيون Britons - وهم سكان الجزر البريطانية قبل أنتقال السكسون إليها — هم أول من عرفت أخبار إبحارهم جنوبا إلى أفريقيا — وإن كانت معلوماتهم عن داخل أفريقيا تعتبر قليلة بمقارنتها بمعلوماتهم عن أفريقيا الشمالية المطلة على البحر المتوسط»(٢).

ثم جاء الاهتمام البريطانى بأفريقا كمعبر إلى الهند درة التاج البريطانى ، ومن ثم تحكمت فى السياسة البريطانية نحو أفريقيا فى العصور الحديثة عدة عوامل أهمها ماعرف «بالعامل الهندى» (٣) ، وهو يعنى استخدام الطريق البرى عبر مصر للمواصلات إلى الهند وقد كانت كل من مصر والهند تمثلان أسس الزحف البريطانى فى شرق وشمال أفريقيا لأن كلا البلدين تعتبران مراكز إهتمام لبريطانيا منذ قرون خلت ، وقد ساعد ذلك على التوسع البريطانى فى أفريقيا أثناء القرن التاسع عشر من مصر جنوبا عبر النيل ومن المحيط الهندى إلى الساحل الشرقى لأفريقيا فمنطقة البحيرات الكبرى . وقد ازداد الوجود البريطانى قوة فى أفريقيا بوضع حكومة الهند تحت التاج البريطانى عام ١٨٥٨م ، وبشراء دزرائيلى Disraeli رئيس

---

(1) Lugard : The dual mandate in British Tropicol Africa.

(2) Kirkwook, K. : Britain and Africa, p. 15.

(3) M. Anis : The development of Britirh intere3t in Egypt.

الوزارة البريطانية عام ١٨٧٥م أسهم قناة السويس التى كان يمتلكها الخديو إسماعيل.
وقد تقابلت الهند مع العرب فى زنزبار حيث حملت المراكب الشراعية الرقيق والتوابل والذهب والعاج والخشب وجلود الحيوان قرونا من الزمان وأبحرت شمالا متخطية القرن الأفريقى إلى عدن وعمان ، وإلى بومباى عبر المحيط الهندى بمساعدة الرياح الموسمية»(١).

ولقد كان للعامل الهندى أثره الكبير فى زيادة اهتمام انجلترة بأفريقيا و بمصر لدرجة دفعت «السياسة الخارجية البريطانية إلى تقدير أهمية مصر من الناحية الجغرافية وتقدير أهمية موقعها بالنسبة للامبراطورية البريطانية فى الهند (٢) بما أدى إلى أن تتدعم «الممتلكات البريطانية فى شرق وشمال شرق وشمال أفريقيا وفى بلاد العرب فيما بعد»(٣) . وقد قامت انجلترة فى سبيل الاستحواذ على مستعمرات فى أفريقيا «بمد يدها نحو شواطىء جديدة فى أفريقيا حتى وجدنا لها مراكز وممتلكات فى كل شاطىء ، وهى تجوب الأنهار عن طريق رحالتها المغامرين الذين يجوبون كل منطقة»(٤) من أجل وضعها تحت السيادة الانجليزية «وتخطو انجلترة خلف هؤلاء المغامرين خطوات وخطوات فى توسعها حتى إذا بلغ التوسع مداه تبين لها أنه جاوز هدفها المحدد أصلا بكثير»(٥).

ولقد كان وراء نشاط انجلترة الاستعمارى فى أفريقيا والهند عدة عوامل

---

(1) Kirkwook, K. Ibid, p. 18—19.

(2) M. Anis : England & the Suez — Route in the 18 th Century, p. 16.

(3) Hirkwood, K. : p. 19.

(4) Herebert : The English in Egypt, b. 5.

(٥) كرومر (تعريب عبد العزيز عرابى) : بريطانيا فى السودان ص١٨ .

أهمها نجاح ثورة الإستقلال الأمريكية ضد الحكم الانجليزى عام ١٧٨٣م بصورة أشعرت انجلترة بضرورة الاتجاه شرقا لتعويض هذه الممتلكات الغنية ، كما ان تهديدات حكومة الثورة الفرنسية وحروب نابليون وأطماعه كانا من دوافع اتجاه انجلترة لتأسيس إمبراطورية فى الشرق ، وما صدامها مع حملة نابليون على مصر سوى مظهر لهذا الاتجاه الانجليزى ، وقد دفعها ذلك أيضا إلى أن «تستولى على رأس الرجاء الصالح عام ١٧٩٥ أولا من شركة شرق الهند الألمانية المفلسة ، ثم ثانيا من الجمهورية البتافية (هولنده) عام ١٨٠٦م كرد فعل لتحركات نابليون فى أوربا[1] ، كما كان لتحركات المصريين فى المحيط الهندى فى عام ١٨٧٥م على عهد الخديو إسماعيل فيما عرف بحملة ماكيلوب إلى ساحل أفريقيا الشرقى التى تقابلها حملة يقودها جنرال غردون حاكم إقليم أو مديرية خط الاستواء وهى الحملة التى تم سحبها تحت ضغط الحكومة الإنجليزية على الخديو إسماعيل وإن كانت نتيجتها تنبيه الإنجليز إلى أهمية هذا الساحل ، ومن ثم فرضوا وجودهم عليه منذ ذلك الحين باتفاقهم مع سلطان زنزبار المغلوب على أمره .

السياسة الاستعمارية البريطانية :

وقد ظهرت عدة آراء للساسة الانجليز فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر توضح المطامح الاستعمارية البريطانية بما يوضح مجالات النشاط الاستعمارى الانجليزى فى أفريقيا ، فقد أعلن دذرائيلى عام ١٨٧٠م فى قصره الكرستال المشهور عن تطور جديد فى الاستعمار ، إذا أنه اعتبر بقاء الامبراطورية البريطانية على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تدل على روح الحكم فى الجزر البريطانية كعضو له وزنه فى المحافل الأوروبية .

---

(1) Kirkwood, K. : p. 16.

وتجلت سياسة دزرائيلى — رئيس الوزارة البريطانية — فى السنوات من ١٨٧٤ إلى ١٨٨٠ م أساسا فى توفير وسائل وأسباب القوة والأمن وخاصة تأمين طريق الهند بل وحماية وتأمين الامبراطورية الهندية ذاتها ، ومما ساعد على ظهور اتجاه دزرائلى الاستعمارى هذه التغيرات التى حدثت على مسرح القارة الأوربية مثل ظهور فكرة القومية وتحقيقها بقيام الامبراطورية الألمانية القوية ، وقد أدى هذا إلى تمسك الإنجليز وإعتزازهم بقوميتهم مما أدى إلى تغير النظرة إلى الامبراطورية بصورة اختلفت مع مبدأ حرية التجارة القديم »[1] .

هذا مع العلم بأن انجلترة فى بداية الثوره الصناعية حين كانت «مصنع العالم» لم تكن تبدى ما ظهر فيما بعد من شراهة نحو امتلاك مستعمرات بل إن ساستها كانوا يعتنقون مبدأ حرية التجارة وكانوا يرون فى المستعمرات عبئا ثقيلا حتى وصف دزرائيلى المستعمرات الافريقية بأنها « رحى علقت فى رقابنا ».

ولكن حدث فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر أن انفصل جوزيف تشمبرلين Ghamperlain عن حزب الأحرار وانضم إلى صفوف حزب المحافظين، وتبنى مع ساسة الحزب ومع المعهد الملكى للمستعمرات سياسة امتلاك رقاع جديدة من الأرض الأفريقية لبلادهم ، وأصبح من أعظم واجبات الحكومة الانجليزية فى نظر هؤلاء الساسة ، أن تقوم بتنمية تجارة بريطانيا بفتح أبواب المواد الخام والمزيد من الأسواق ، بينما لم يكن الانجليزى أيام أن كانت انجلترة مصنع العالم الذى يشترى منه ملابسه يرغب فى توسيع مسئوليات حكومة ، فهو لا يريد أن يحكم ولكنه يريد أن يتاجر »[2].

---

(1) Ianger : The diplomacy of Imperialism, p. 70.
(2) Ianger : p. 70.

وجاء فى مذكرة محمد أبو الفتوح باشا عضو الوفد الرسمى الذى سافر إلى لندن للمفاوضات فى المسألة المصرية برياسة عدلى باشا عام ١٩٢١ م قوله : كتب المستر غلادستون Gladstone فى شهر سبتمبر عام ١٨٧٧ م فى مجلة القرن التاسع عشر يقول : إذا توطدت أقدامنا فى مصر تكون هذه المستعمرة الأولى بوجه التحقيق بمثابة بداية لتأسيس إمبراطورية شاسعة فى أفريقيا الشمالية وتأخذ فى النمو تدريجيا إلى أن تدخل فى تخومها منابع النيل الأبيض بل وتنتهى بدون شك بأن تجتاز خط الاستواء لتتصل بمستعمرتى الناتال ورأس العشم (رأس الرجاء الصالح) وذلك بغض النظر عند الترنسفال ونهر الاورانج ، وكذلك يكون الحال فى الحبشة وزنجبار اللتين سنلتهمهما لدى مرورنا بهما »[1].

وتجلت سياسة غلادستون هذه فى برنامجه الانتخابى عام ١٨٨٠ الذى اشتمل على ست نقاط تتمثل فى دعم الامبراطورية ، والمحافظة على السلام، وتقوية الاتحاد الاوروبى ، وتجنب الدخول فى محالفات معقدة وغير ضرورية والاعتراف بحقوق الآخرين « فليس من حقنا أو من مصلحتنا العمل على وضع شخص على رأس نظام بينما ينظر لهذا الشخص بعين الشك وعدم الرضى ، وأخيراً تأكيد مبدأ الحرية فنحن يجب أن نشعر بالفخر لما قمنا به من مجهود فى سبيل استقلال مملكة بلجيكا وتحقيق الوحده الإيطالية »[2].

---

(١) ضحايا مصر فى السودان وضحايا السياسة الانجليزية (بدون مؤلف) ص ٨٥ .

وعبد الحميد الاسكندرى : قصة بريطانيا فى السودان ص ٥٥ .

(2) Hamnok : A history of British Foreign policy, pp. 148 — 150.

ورغم أن سياسة غلادستون إختلفت عن سياسة دزرائلى الاستعمارية ، إلا انه حدث فى عهد وزارته أن « اندفعت انجلترة فى احتلال مصر بعد سلسلة من الظروف الصعبة ، وإن كان قد أدرك أنه مالم ينتهى الاحتلال البريطانى لمصر بسرعة فإن مما لاشك فيه سيقحم نفسه أكثر فى خضم الأحداث بمصر »[1] بل وبغيرها من الأقطار الأفريقية .

ومما يؤيد ما ذكره غلادستون فى مجلة القرن التاسع عشر عام ١٨٧٧ م التعليمات التى بعث بها لورد سالسبورى Salisbury وزير الخارجية البريطانية إلى سير إدوارد ماليت Edward Malet وهو فى طريقه إلى القاهرة ليتسلم مهام منصبه كقنصل عام لإنجلترة فى مصر ووكيل حكومة جلالة الملكة ، وهذه التعليمات مؤرخة فى ١٦ أكتوبر ١٨٧٩ م ، وفى هذه التعليمات يقول سالسبورى إن أساس سياستنا فى مصر يقوم على المحافظة على توازن القوى فى هذه البلد (مصر) بمعنى المحافظة على الأمور بصورة لا تجعل لأية قوة (أوروبية) نفوذاً أعلى من نفوذ انجلترة ، وهذا يتم بضمان سيطرة بريطانيا على البلاد .

وينهى سالسبورى تعليماته لماليت بقوله : يجب أن يكون واضحاً فى الأذهان أنه إذا قسمت الامبراطورية العثمانية إلى أقاليم وأصبحت مصر مستقلة فإن الجزء من مصر الذى يستحوذ على اهتمام انجلترة هو ساحل البحر إلى جانب الخطوط الحديدية ووسائل المواصلات الأخرى عبر برزخ السويس (قناة السويس) ، وإذا تم فعلا تقسيم مصر ذاتها وبقى ساحل البحر ووسائل المواصلات تحت سيطرة انجلترة أى خاضعة للنفوذ الانجليزى بينما ظلت داخلية البلاد من جهة أخرى فى حالة من الاستقرار فى ظل تنظيم يكفل هذا الاستقرار فإن انجلترة

---

(1) Theobald : The Mahdiya, p 68.

لن تجد فى هذه الحالة سبباً يدعوها إلى القلق أو عدم الرضا » (١) .

وذكر تشمبرلين فى نوفمبر ١٨٩٥ م أنه يعتقد أن الجنس البريطانى أعظم الأجناس الحاكمة فى العالم ، وقال فى ٢١ يناير ١٨٩٦ م : إننى أعترف بأننا قد ارتكبنا بعض الأخطاء أثناء قيامنا بالمسئولية وتحملنا الأمانة ، كما حدثت أخطاء نتيجة الإهمال ، ولكننا على كل حال الوحيدين بين أمم العالم الذين استطعنا إبقاء المستعمرات وإنعاشها ، ذلك أننا حافظنا عليها لفائدتها وفائدتنا (٢) . وفى حديث له أيضاً عام ١٩٠٢ م ، قال تشمبرلين : إن المستقبل للإمبراطوريات العظمى وليس هناك امبراطورية أعظم من الامبراطورية البريطانية » (٣) .

وكان كولونيل لوجارد Iugard رئيس شركة النيجر الملكية البريطانية وأحد رواد الاستعمار البريطانى فى أفريقيا . قد ذكر أن عناية الله قد جعلت من الإمبراطورية البريطانية وسيلة لم يشهدها العالم من قبل لنشر السعادة والرخاء بين البشر وخاصة الأفارقة المتخلفين عن الأخذ بالمدنية والتقدم .

ولكن جورج برناردشو الكاتب الأيرلندى George Bernard Shaw يذكر بأسلوبه التهكمى فى كتابه « رجل القدر » Man of Destiny الكيفية التى يحقق بها الرجل الانجليزى ما يدور فى ذهنه عن الاستعمار ، فهو يعتبر نفسه بطلا للحرية والاستقلال فهو نصف العالم وسماه مستعمرات وعندما يريد سوقا جديدة لمنتجات ما نشستر فإن يرسل بعثة تبشيرية لتعلم سكان المستعمرات مبادىء السلام وعندما يقتل السكان أفراد البعثة يحمل الانجليزى السلاح دفاعا عن المسيحية ويستولى على البلاد كتعويض من عند الله .

---

(1) Langer : European Alliances , Chap . 8 .
(2) Ianger : The diplomacy ad Imperialism , p.72 .
(3) Ibid , p. 92 .

ويضيف برناردشو إلى ذلك قوله ساخراً : إن كل انجليزى يولد وهو مزود بقدرة معينة تفوق قوة الطبيعة تلك القوة التى تجعل منه سيد العالم ، وعندما يريد شيئاً لا يقول لنفسه إن يريد هذا الشيء ، ولكنه ينتظر صابرا حتى يصل إلى مرحلة الاقتناع العقلى ، ومن ثم يصبح فى حالة لا يمكن مقاومتها ، مثله فى ذلك مثل الأرستقراطى الذى يفعل ما يسره ويخطف ما يريد .

ويؤكد شو فى سخريته أنك ان تجد رجلا انجليزيا يخطيء أبدا فهو يفعل كل شيء بنظام تحقيقا لمبدأ معين فهو يحاربك من أجل مبادىء رفعة الوطن ، وهو يسرقك من أجل مبادىء العمل ، وهو يسترقك عملا بمبادىء الاستعمار ، وهو يهددك أو يتنازع معك من أجل المبادىء الإنسانية ، وهو يؤيد الملك عملا بمبادىء الولاء له ويقطع رأس الملك من أجل مبادىء الجمهورية .

ومعنى هذا أن الانجليز يسوغون كل ما يفعلون ما دام يحقق مصالحهم ، وكانوا فى سبيل ذلك يؤكدون أنهم بطارقة الجنس البشرى ، وأنهم قد اختيروا لذلك للقيام بهذا الواجب ، وينفون أنهم ليسو استعماريين بحسب إرادتهم ولكنهم استعماريين لأنهم اختيروا ليكونوا كذلك ، ولأنه يجب أن يكونوا كذلك ، والنتيجة المنطقية لذلك أن أى معارضة للاستعمار الانجليزى إنما هى محاولة لمخالفة إرادة الله . ويذكر تريل Trail[1] أن الانجليزى يعتقد أن لديه أمانة أوحى إليه بها من أعلى ليبشر بمبادىء الحكم الصالح لجميع الأجناس التى لم تستطع تحقيق هذا الحكم .

إن انجلترة — فى رأى الانجليز كذلك — « تملك الوسائل التى تساعدها على نشر لواء المدنية ، وأن الطبيعة قد رسمت لها مهمة استعمار العالم »[2] .

---

(1) Iangar : Ibid, p. 74 .

(٢) د . على إبراهيم عبده ، المنافسة الدولية فى أعالى النيل ص ٦٨ .

للخروج به من عهد الظلام والتأخر إلى عصر الحضارة والنور والإزدهار. كما أن تاريخ ضياع أملاك مصر الأفريقية هو تاريخ الاستعمار الانجليزى فى أفريقيا، وسياسة الحكومة الانجليزية إزاء الدول الأوروبية الأخرى التى تسعى إلى استعمار أجزاء من أفريقيا . أو تاريخ الصراع حول وادى وحوض النيل. ولقد اتصفت سياسة بريطانيا منذ احتلالها لمصر بالتناقض تبعا لمصالحها وأغراضها فبينما كان الانجليز يحاولون رد عدوان بعض الدول التى تطمع فى اقتطاع أجزاء من جنوبى السودان — أثناء اشتعال الثورة المهدية — زاعمة أن تلك الأصقاع لم تكن ملكا لأحد res nullius أو أرض فضاء يستطيع أن يستحوذ عليها من يشاء كانوا فى الوقت نفسه يحاولون أن يتخذوا من استمرار حقوق مصر فى السيادة على السودان — وممتلكات مصر الأفريقية — تكئة يستندون إليها فى عقد اتفاقات مع بعض الدول الأخرى لتقسيم الممتلكات المصرية ذاتها فى السودان الشرقى وعلى طول الساحل الصومالى »[1] .

وعلى هذا فإن النشاط الاستعمارى البريطانى فى أفريقيا قد و اتسع بين عام ١٨٧٧ م . وعام ١٩٠٤ م بسرعة فى كل أنحاء أفريقيا ، وكان معظم النشاط يتخذ من مصر وجنوب أفريقيا مجالات يمارس فيها الاستثمار ، باعتبار أن مصر هى مفتـــاح النشاط الاستعمارى البريطانى فى شمال وشمال شرق أفريقيا ، ومستعمرة الكاب بجنوب أفريقيا هى طريق الزحف البريطانى فى جنوب أفريقيا »[2] باتجاه الشمال نحو وسط القارة وسواحلها المطلة على المحيط الهندى.

مجالات الاستعمار الانجليزى :

كانت المناطق التى اتخذت منها انجلترة مجالات لنشاطها الاستعمارى فى

---

(١) د . محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان ص ٦٥

(2 Kirwood, K. : p. 4 .

أفريقيا لا تقتصر على ناحية من أنحاء أفريقيا بل شملت نواحى القارة كلها تقريباً من الشمال والشرق والجنوب والغرب ، ولكن يجب أن يكون واضحاً من البداية أن نشاط انجلترة تنوع تبعاً لتنوع المناطق الافريقية فى ظروفها الطبيعية وظروف العلاقات بينها وبين القوى الأوربية المتنافسة والمتسابقة لاستعمار تلك المناطق.

شمال وشرق القارة .

يشمل تعبير « شمال شرق أفريقيا تلك المنطقة الكبيرة التى تضم مصر والسودان وأريتريا وإثيوبيا والصومال الإيطالى والصومال البريطانى والصومال الفرنسى ، حيث تكون هذه المنطقة وحدة سياسية واقتصادية لها أهميتها »[1] . ويمكن أن نضيف أوغندا وكينيا وتنجانيقا وزنزبار إلى هذه المنطقة باعتبارها مكملة للوحدة السياسية والاقتصادية والطبيعية ، لشمال شرق أفريقيا .

مصر :

كانت مصر منذ القرن الثامن عشر موضع اهتمام انجلترة كطريق إلى الهند ولكن مجىء الحملة الفرنسية إلى مصر فى نهاية القرن الثامن عشر قد أدى إلى اهتمام انجلترة بمصر ذاتها وليس كطريق إلى الهند . ثم زادت أهمية مصر لدى انجلترة بعد فتح قناة السويس ١٨٦٩ م كما زادت قيمة الساحل الشرقى لأفريقيا ومن ثم حدث التدخل الإنجليزى باحتلال مصر عام ١٨٨٢ م والتدخل فى السودان بما أدى فى النهاية إلى أن تفرض ما عرف بإتفاقية الحكم الثنائى عام ١٨٩٩ م التى قلبت الحال من سودان مصرى إلى سودان انجليزى مصرى ، بل وانتزاع أملاك مصر فى أفريقيا فى الصومال وأوغندة خاصة .

---

(1) Newman , p : Britain and North — East Africa , p. 13

الصومال :

وبالنسبة للصومال فقد كان من ممتلكات مصر حتى عام ١٨٨٤م ، حين تم إخلاؤه من الجنود والموظفين المصريين فى الاحتلال البريطانى لمصر فتقاسمته كل من انجلترة وفرنسا وإيطاليا وتم « تحديد الحدود باتفاق بين فرنسا وإيطاليا وإثيوبيا ، وكانت محمية الصومال البريطانى تعتبر امتداداً للمنطقة الممتدة على الساحل الجنوبى لخليج عدن ، ومن ثم فقد كانت تحكم بواسطة الحاكم الانجليزى فى عدن بصفته حاكما للهند ، وفى عام ١٨٩٨م ثم وضع المحمية تحت إدارة وزارة الخارجية البريطانية ، وفى عام ١٩٠٥م ثم نقل تبعيتها إلى وزارة المستعمرات البريطانية[1]. وقد تمسكت انجلترة بمحميه الصومال لأهميتها الاستراتيجية للامبراطورية البريطانية باعتبارها الأرض الأفريقية المساندة لعدن لحماية وتأمين المدخل الجنوبى للبحر الأحمر .

زنزبار .

أما زنزبار التى أخذت الاهتمام الانجليزى الاكبر فى شرق أفريقيا ، فقد توفرت ظروف دعت إلى وجود انجليزى فى هذه الجزيرة وممتلكاتها على الساحل الأفريقى المواجه لها ، ذلك أن زنزبار تمثل مع عمان فى شبه الجزيرة العربية سلطنة واحدة عربية ، وعند موت السلطان سعيد عام ١٨٥٦ م . اقتسم ابنيه « مجيد » و « توان » ممتلكاته ، استقر الأول فى زنزبار والثانى فى عمان ، ولما كانت عمان أقل ثروة وأصغر مساحة من زنزبار فقد هدد سلطانها أخيه سلطان زنزبار الذى سارع فطلب الحماية الانجليزية من الأسطول البريطانى العامل فى المحيط الهندى فقضى نائب الملك فى الهند لوردكاننج Lord Kanning باستقلال

---

(1) Ibid, 202— 402 .

زنزبار عن عمان على أن تتكفل حكومة الهند بدفع إعانات مالية لسلطان عمان، وبهذا دخلت زنزبار بل وعمان فى دائرة النفوذ الانجليزى .

ولما مات السلطان مجيد سلطان زنزبار عام ١٨٧٠ م خلفه أخوه برغش الذى حكم من ١٨٧٠ : ١٨٨٨ م واستخدمته السياسة البريطانية فى الوقوف أمام التقدم المصرى فى ساحل أفريقيا الشرقى على عهد الخديوى إسماعيل ، كما استخدمته فى فرض السيطرة البريطانية على المحيط الهندى بل والنفوذ منه إلى الداخل، وفرضت عليه عقد معاهدة عام ١٨٧٣ م ، لمنع تجارة الرقيق فى سلطنته بل وأعطت المعاهدة للأسطول البريطانى حق المرابطة فى المياه الزنزبارية وحق تفتيش السفن التى تبحر فى هذه المياه ثم منح السير وليام ماكينون رئيس شركة شرق أفريقيا التجارية الانجليزية عام ١٨٨٧ م امتيازاً من قبل السلطان برغش لمدة سبعين سنة تمارس الشركة بمقتضاه شئون الجمارك والإدارة فى جميع ممتلكات السلطان الأفريقية مع تحفظ طفيف يتصل بجزيرتى زنزبار وبمبا .

ولم يكن الاهتمام البريطانى كما يذكر البعض[1] بشرق أفريقيا وزنزبار إنسانيا ، كما لم يلعب التجار الانجليز دوراً صغيراً بالمقارنة بالتجار الأوروبيين الآخرين والأمريكيين وإن كنا نتفق مع هذا البعض على أن التجارة البريطانية مع الهند كانت أكبر وأكثر اتساعا ، وليس أدل على أن انجلترة لم يكن اهتمامها بشرق أفريقيا وزنزبار خاصة إنسانيا ما ذكره نفس القائلين بذلك من أن السلطان برغش طلب وجوداً أوربيا فى مواجهة الوجود المصرى لحماية ممتلكاته لا لفقدها ، ورغم أن عدة قوى أوروبية قد سارعت لتلبية دعوة برغش إلا أن البريطانيين كانوا أسرع من غيرهم فى إثبات وجودهم بل ونفوذهم فى ممتلكات

---

(1) Coupland ,R : The Exploitation of East Africa, — p, 300 — 302 .

السلطان حتى أصبح نفوذهم عنده قويا لا يترك أى مجال لأية قوة أوروبية أخرى أو أمريكية فى ممتلكات السلطان .

ويذكر هذا البعض أيضاً أن الحكومات البريطانية المتعاقبة قد تركت التجار الانجليز فى شرق أفريقيا كما هو الحال فى معظم أنحاء العالم يقاسون وحدهم ، ولم تكن هناك محاولات لإستخدامهم هم وزملاؤهم أعضاء البعثات التبشيرية كأدوات للسيطرة السياسية ، وكانت السياسة البريطانية من البداية إلى النهاية سلبية لا ترغب فى التدخل . وهذا القول مردود عليه من نفس أقوال البعض حيث أن البريطانيين كان هدفهم السياسى الوحيد هو ممارسة النفوذ والسيطرة على أملاك سلطان زنزبار ، ومن ثم احتكروا القيام بأعمال المواصلات والنقل وتموين السفن ومد خطوط الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وكان ماكينون هو المسئول الأول عن توفير هذه الأعمال كما أنه المسئول الأول عن وضع مشروعات للتغلغل فى الداخل — داخل القارة — واستثمار رءوس الأموال هناك .

ولما كان الوجود المصرى فى شرق أفريقيا قد أثار انجلترة ودفعها إلى تأكيد سيطرتها على هذه البقاع فقد استفادت من مشروعات مصر الرامية إلى فتح طريق للمواصلات بين المنطقة الاستوائية والمحيط الهندى من أجل استثمار موارد هذه المنطقة التى لم يتم استثمارها — « وقد أدرك السلطان برغش بوضوح القوى الجديدة التى تسعى الآن — ١٨٧٦ م — للوثوب على شرق أفريقيا ، وأدرك أن عبارات « الانفتاح » و « التمدين » و « والتنمية » للمناطق الداخلية كانت تدور على ألسنة الأوربيين علماء أو رجال أعمال : كما أدرك السلطان أن المهتمين بشرق أفريقيا ووسطها من الأوروبيين سيكون فى استطاعتهم الادعاء بأن « تمدين » وسط أفريقيا إنما هو أمر واجب نحو أهل هذه المناطق وأنه إذا لم يكن السلطان قادراً على حمايتها فإن حكومة أوروبية أو أخرى على استعداد لبذل

التضحيات لتحقيق ذلك الادعاء . ومن ثم طلب برغش بعد جلاء المصريين مساعدة الرأسماليين الانجليز فوصل إلى زنزبار فى ٤ أبريل ١٨٧٧م جيرالد والر Gerald Waller ومعه مسودة اتفاقية ومزوداً بصلاحيات التفاوض ممثلا لمجموعة من رجال الأعمال يتزعمهم ماكينون ، وتنص الاتفاقية على احتلال المنطقة الواقعة بين الساحل وبحيرة فيكتوريا نيانزا باسم صاحب العظمة السلطان للوقوف أمام النفوذ المصرى فى تلك الجهات ، ومن أجل تنمية وتمدين أفريقيا وتزايد التجارة على الساحل وفى الداخل »[1] .

اوغندا .

وفيما يختص بأوغندا ، فقد بدأ النفوذ الانجليزى بها من وقت حملة ستانلى لانقاذ أمين باشا — دكتور شنيتزر الألمانى الاصل — حاكم مديرية خط الاستواء بعد قرار انجلترة باجلاء المصريين عن السودان ، وتدعم هذا النفوذ أمام النشاط الألمانى الذى قاده كارل بيترز Karl Peters وغيره الذى عقد عدة اتفاقات مع زعماء القبائل متنهزاً فرصة ضعف سلطان زنزبار ، مما اضطر انجلترة إلى عقد عدة اتفاقيات مع ألمانيا كان أهمها اتفاق ١٤ يونيو ١٨٩٠ م . واتفاق أول يوليو ١٨٩٠ م . أيضاً التى نصت على تنازل امبراطور ألمانيا عن كل أدعاءات للألمان على أوغندا ، وعلى أراض أخرى فى الداخل » واعترفت ألمانيا بانفراد بريطانيا بحق الحماية على جزيرتى زنزبار وبمبا Pemba ، وبذلك قسمت نهائياً أراضى سلطان زنزبار فيما عرف بتنجانيقا وكينيا ، وخلصت أوغندا لانجلترة .

ومسألة فرض الحماية البريطانية على أوغندا مرت بعدة أدوار بدأت بأرسال الكولونيل لوجارد Lugard الذى أعارته وزارة الحربية البريطانية إلى شركة

---

(1) Ibid , p. 306 .

شرق أفريقيا البريطانية ليعقد باسم الشركة معاهدة مع ملك أوغندا موتيسا الأول لادخال بلاده تحت الحماية البريطانية ، وبالفعل تم عقد المعاهدة فى العاصمة «منجو» أو «كمبالا» فى ٢٦ ديسمبر ١٨٩٠ م . وفى يوليو ١٨٩١ م أعلن لوجارد أن على الحكومة الانجليزية أن تتسلم إدارة المحمية من الشركة بعد أن مهد الطريق واستقر الوضع بالقضاء على الحزب الكاثوليكى الأوغندى المعارض للوجود البريطانى فى أوغندا ، وخاصـــة بعد أن أصبحت الشركة عاجزة عن الانفاق على المحافظة على هذه المحمية ، ومن ثم فقد أعلنت الحماية البريطانية على أوغندا فى ١٨ يونيو ١٨٩٤ م ، وهى تشمل الأراضى المعروفة باسم أوغندا الأصلية .

واستكمالا لسيطرة بريطانيا فى شرق أفريقيا فقد أصدرت وزارة الخارجية البريطانية بلاغا فى ١٥ يونيو ١٨٩٥ م جاء فيه : إن الأراضى التى تقع فى أفريقيا الشرقية تحت نفوذ بريطانيا العظمى . وموقعها بين محمية أوغندا والساحل ، وبين نهر جوبا والحدود الشمالية لمنطقة النفوذ الألمانى ، والتى لم تكن قد دخلت بعد تحت الحماية البريطانية ، صارت بمقتضى هذا البلاغ موضوعة تحت حماية جلالة ملكة بريطانيا . ثم أعلنت وزارة الخارجية البريطانية بلاغا آخر فى ٣٠ يونيو ١٨٩٦ م جاء فيه : إن أراضى أونيورو مع ذلك الجزء من منطقة النفوذ البريطانى الذى يقع إلى الغرب من أوغندا وأونيورو ، والذى لم يكن بعد قد أدخل فى محمية أوغندا ، وصارت بمقتضى هذا البلاغ موضوعة داخل حدود محمية أوغندا — وهى التى تشمل كذلك «أوزوجا» والأراضى الواقعة إلى الشرق — وتحت إدارة مندوب وقنصل عام جلالة الملكة المعين لهذه المحمية .(١)

---

(١) د . محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان . تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن ١٩ ص ٤٦٢ .

ثم أرادت انجلترا أن تعطى حمايتها لاوغندا شكلا قانونيا فعقدت مع ملك أوغندا ماعرف باتفاقية أوغندا عام ١٩٠٠ م التى نصت على تنازل « الكاباكا » أى الملك عن حقوقه فى تلك الأراضى الداخلة فى المحمية لبريطانيا ، وأن تنضم « بوجندا » إلى المحمية ، وأن تسرى فى المحمية القوانين التى تصدرها حكومة المحمية ، فى نظير أن تعترف انجلترة بمركز الكاباكا والزعماء الوطنيين « القبليين» الاجتماعى طالما ظلوا على ولائهم لانجلترة وأن تدفع لهم مرتبات سنوية ، وأن يسمح للكاباكا بتعيين رؤساء المراكز بشرط موافقة انجلترة ، وإذا خالف الكاباكا نصوص الاتفاق تعتبر المعاهدة لاغية ، وفى « باقى المديريات والقبائل والممالك تم عقد معاهدات مماثلة ، وإن انخفض فيها مركز هؤلاء الملوك والرؤساء عن مركز وامتيازات الكاباكا ، ولكن ظلت بدون تغيير المواد الخاصة بحقوق الحكومة الانجليزية وسلطانها وقوانينها . »[١]

جنوب ووسط القارة

استقرت جماعات من الهولنديين والفرنسيين البروتستانت الفارين من الاضطهاد الدينى بأوروبا فى جنوب أفريقيا الغربى وكونوا منذ منتصف القرن السابع عشر مستعمرة الرأس واتخذوا من مدينة الكاب مركزا لهذه المستعمرة يديرون منها حكمهم ، وقد استولت انجلترة على هذه المستعمرة عام ١٨٠٦ م أثناء الصراع ضد الثورة الفرنسية ونابليون ، ومن ثم اصطدمت بالهولنديين الذين يعملون بالزراعة والمعروفين باسم البوير وطاردتهم شمالا حيث أسسوا دولتى الترنسفال والاورانج المستقلتين بينما ضمت انجلترة إلى أملاكها فى جنوب أفريقيا مستعمرة ناتال .

---

(١) د . عبد الملك عودة : نفس المصدر ص ١٠٨

وقد يكون من المبالغة القول بأن بريطانيا قد « أظهرت اهتماما حقيقيا بمستعمرة الرأس قبل عام ١٨٦٠ م حين تم اكتشاف الماس فى تلك السنة ، واكتشاف الذهب فى عام ١٨٨٠ م اللذين غيرا تماما الصورة الاقتصادية لجنوب أفريقيا ، ومع ذلك فإن إمتلاك شبه جزيرة الرأس لتأمين خليج المائدة Table Bay وخليج سيمون Simon ، كان على درجة كبيرة من الأهمية للأمبراطورية الأسيوية والاسترالية التى تكونت خلال القرن التاسع عشر على يد بريطانيا الدولة الصناعية القوية .

ومن أجل تأمين مستعمره الرأس فقد استفادت انجلترة من تجربة الألمان والفرنسيين والهولنديين الزراعية فى جنوب أفريقيا ، بتشجيع مستقرين من رعاياها للاقامة الدائمة وبناء مجموعات من المزارع والمدن على الحدود الغربية المستعمرة من أجل الدفاع وحماية المقيمين البريطانيين فى المستعمرة ، وتمشيا مع ذلك فقد أقرت الحكومة البريطانية مشروع ملنر Milner — وهو من غلاة الاستعماريين الانجليز — الذى يقضى بضم مناطق أخرى إلى أفريقيا الجنوبية البريطانية ، وهذه المناطق رودسيا Rhodesias ونياسالاند Nysraland وباسوتولاند Basutoland وبتشوانالاند Bechuanaland ، وسوازيلاند Swaziland حيث تكون هذه المناطق مع جنوب أفريقيا امتدادا كبيرا للارض . وبين « عامى ١٨٧٦ و ١٩٠٤م امتدت الممتلكات البريطانية من نهر الاورانج إلى الشاطىء الجنوبى لبحيرة تنجانيقا Tanganyika ، وبذلك كانت مستعموة الرأس هى أساس هذا التوسع الكبير الذى تاخم أملاك البرتغال والألمان والبلجيك فى الشمال » (١) .

وفى هذا المجال واجه البريطانيون أطماع الألمان والبرتغال ، فالاولون

---

(1) Kirkwood. K, P.23

يرغبون التقدم من شرق القارة إلى وسطها ، بينما الآخرون يرغبون فى ربط أملاكهم فى شرق القارة بأملاكهم فى غربها ويعتبرون الأرض الواقعة بين هذه الأملاك من حقهم ، وقد كان الرأسماليون البريطانيون وشركات الاستثمار فى مقدمة المواجهة ، وبرزاسم سيسل رودس Cicil Rhodis على رأس شركته الاحتكارية فى عقد معاهدات مع زعماء القبائل وملوكها تضع مناطقهم تحت الحماية البريطانية وتحويلها إلى مستعمرات ترتبط مع مستعمرة الرأس بنظام حكومى ونظام اقتصادى موحد وترتبط مع بعضها بوسائل مواصلات ، وتتيح للشركة البريطانية التى يرأسها رودس الاستغلال والاستثمار ، ومن ثم فقد وفد كثير من الرعايا البريطانيين إلى هذه المناطق — روديسيا ونياسالاند وبتشوانالاند وسوازيلاند ، وباسوتولاند — يعملون فى مناجمها .

وكان نتيجة لذلك حدوث صدام ثان مع البوير كانت نتيجته هزيمة البوير وعقد معاهدة بين انجلترة والبوير نصت على ضم الترنسفال والأورانج إلى مستعمرة الرأس ومستعمرة الناتال ثم تم توحيد هذه المستعمرات الأربع عام ١٩١٠ م فيما عرف بإتحاد جنوب أفريقيا الذى انضم إلى الكومنولث البريطانى ، بينما بقيت كلا من بتشوانالاند وباسوتولاند وسوازيلاند محميات بريطانية ترتبط باتحاد جنوب أفريقيا بروابط جمركية . وفى عام ١٨٩٨ م أعلن قيام مستعمرة روديسيا الجنوبية فالشمالية ، وفى ١٩٠٧ م أعلنت محمية نياسالاند تحت إدارة وزارة المستعمرات البريطانية .

غرب القارة :

لم يكن غرب القارة الأفريقية يضارع شرقها فى اهتمام انجلترة ، ولذلك اقتصر النشاط الاستعمارى البريطانى فى غرب أفريقيا على مناطق متفرقة غير متصلة ، كما اقتصر على الدخول فى صراع مع القوى الأوروبية الأخرى حول مصاب الأنهار

وامتلاكها ثم امتد امتدادا غير كبير إلى مجارى هذه الأنهار وما جاورها من مناطق وأراض . ومن ثم احتوى النشاط الاستعمارى الانجليزى فى غرب القارة كلا من سيراليون ، وجامبيا ، وغانا ، وحوض نهر النيجر (نيجيريا) .

اختارت جمعية مكافحة الرق البريطانية عام ١٧٨٧ م منطقة سيراليون Sierra leone على الساحل الغربى لإعادة توطين الرقيق المحررين ، وفى عام ١٨٠٧ م أصبحت سيراليون مستعمرة للتاج البريطانى وأصبحت فريتاون Free town العاصمة المركز الرئيسى لمكافحة تجارة الرقيق فى هذه المناطق ، « ومن فريتاون كان النفوذ البريطانى الكنسى والتعليمى ونشاطه التجارى يمتد إلى بقية غرب أفريقيا لتكوين موافع لبريطانيا فى غرب القارة تساهم فى تدعيم العلاقات بين انجلترة وهذه الأقاليم (١) » . وتمثل فريتاون شأنها شأن كيبتاون مركزا قوياً لتحيق تقدم استعمارى جديد عندما يتم تقسيم الأراضى الأفريقية فى الداخل بعد عام ١٨١٦ م . (٢)

ولم يكن هدف انجلترة من البداية تأسيس مستعمرات دائمة إلا أن الظروف التى مرت بغرب القارة قد غيرت هذا الهدف ، وأقيمت مستعمرات ومحميات فى هذا الجانب من أفريقيا ، فأقيمت مستعمرة فى جامبيا على نهر السنغال عند مصب النهر وكانت تضم عددا من السلطنات الوطنية القبلية . ومارست فيها الشركات البريطانية التجارية نشاطها وانتهى الأمر بجامبيا إلى إعلان الحماية البريطانية عليها عام ١٨٠٢ م .

وشمل نشاط انجلترة الاستعمارى كذلك فى غرب أفريقيا ماعرف بإقليم

---

(1) Ibid , P. 15
(2) Ibid , P.18

غانا أو الذى عرف بساحل الذهب فى حوض نهر الفولتا . ذلك الاقليم الذى كانت تسكنه قبائل متنافرة بعضها يشغل الجزء الساحلى مثل قبائل الفانتى ، والبعض الآخر يسكن فى الداخل وأقواها قبائل الاشانتى ، وقد مارست الشركات البريطانية نشاطها المعتاد فى الجزء الساحلى واستطاعت عقد المعاهدات التى احتكرت بها التجارة فى هذا الجزء ، إلا أن انجلترة أصطدمت «بالاشانتى Ashanti وهم قبائل أشداء واثقون تماما من مقدرتهم الخاصة على حكم جيرانهم بقدر ثقتهم فى حكم أنفسهم ، ومن هنا قاوموا البريطانيين حتى عام ١٩٠١م عندما فرضت الحماية البريطانية على بلادهم وألحقت كمستعمرة للتاج البريطانى»[1].

وكان مصب نهر النيجر وحوضه موضع اهتمام انجلترة كذلك ، ولذلك نجدها تحتل لاجوس عام ١٨٦١ م وتشكل شركة النيجر الملكية عام ١٨٨٦م لممارسة النشاط التجارى تحت الحماية البريطانية ، وقد عقدت هذه الشركة عدة معاهدات مع زعماء القبائل والسلاطين من أجل احتكار التجارة فى أملاكهم . وانتهى الأمر بأن تشترى الحكومة البريطانية جميع حقوق الشركة عام ١٨٩٩م ، وفى عام ١٩٠٠م عرفت منطقة احتكار الشركة فى حوض نهر النيجر باسم محمية نيجيريا الجنوبية ، وتم تعيين السير فردريك لوجارد حاكما على نيجيريا على أن تكون مهمته التوسع صوب الشمال على امتداد مجرى النهر .

وقد مارس لوجارد نشاطه الحربى ضد السلطنات وزعماء القبائل حتى تم له إخضاع كل أقاليم نيجيريا عام ١٩٠٣ م ، وبذلك أصبحت « نيجيريا مقسمة إلى ثلاثة أقسام هى: الأقاليم الساحلية والوسطى والشمالية . وفى سنة ١٩٠٤م ضمت الأقاليم الوسطى إلى الأقاليم الساحلية باسم محمية نيجيريا الجنوبية وانقسمت إلى

---

(1) Ibid, p.26.

مقاطعتين شرقية وغربية بينما ظلت الاقاليم الشمالية بمفردها . وأصبحت الأقاليم الثلاث فى عام ١٩١٤ تكون محمية نيجيريا مع احتفاظ كل قسم بنظامه الداخلى »[١] .

ومما يجدر ذكره أن استيلاء انجلترة على نيجيريا Nigeria وحدها أو مع غيرها من الأقاليم يعتبر مكسبا كبيراً لانجلترة، حيث تعتبر نيجيريا أكثر الممتلكات البريطانية فى أفريقيا مساحة وسكانا . وقد ساهم فى الاستيلاء عليها عدة تجار على رأسهم سير جورج جولدى Sir Gearge Goldie ، الذى كان لوجارد فخوراً بأن يخدم فى شركته المسماه شركة النيجر الملكية Poyal Niger Cmpany [٢] .

الاستعمار الفرنسي

اسباب النشاط الاستعماري الفرنسي :

كان الاستعمار الفرنسى عنيدا ، حيث أن فرنسا وقفت موقف المعارضة من نشاط انجلترا الاستعمارى وخاصة بسبب المنافسة بين الدولتين على إرتقاء مـــكان الزعامة فى أوروبا ، وما تلى ذلك من صدام بين القوتين على الأرض المصرية أثناء الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ م ، وهو الصدام الذى كان تطورا لمحاولات جرت بين القوتين لكى تحصل كل منهما على النفوذ الأعلى فى مصر أثناء الحـــكم المملوكى العثمانى من أجل تأمين التجارة بين كل منهما وبين الشرق .

واستمرت مصر مجالا للتصارع بين فرنسا وانجلترة بعد خروج الحملة الفرنسية

---

(١) د. زاهر رياض : استعمار أفريقيا ص٢١٥ .

(2) Ibid, p. 26.

من مصر ، فبينما كان لفرنسا النفوذ الأكبر فى عهد محمد على حتى وصل الأمر أن أرادت فرنسا استغلال محمد على لكى يحتل الجزائر لصالح النفوذ الفرنسى عام ١٨٢٩ م لولا إدراك محمد على لمعارضة انجلترة ذات الأسطول القوى لهذا المشروع ، نجد انجلترة تحصل على نفوذ أعلى من فرنسا فى مصر فى عهد عباس باشا الأول حيث تحصل على امتياز مد خط السكة الحديد بين القاهرة وكل من السويس والاسكندرية ، ثم تعود فرنسا إلى احتلال المركز الأعلى فى مصر فى عهد محمد سعيد باشا حيث يحصل فردناند دلسبس الفرنسى على امتياز حفر قناة فى برزخ السويس ، وينتهى الأمر باحتلال انجلترة لمصر عام ١٨٨٢ م حيث حرمت فرنسا من أن يكون لها نفوذ فى مصر ولكنها اتخذت موقف المعارضة من هذا الاحتلال .

لم يكن الصراع بين فرنسا وانجلترة هو السبب الوحيد للاهتمام الفرنسى بأفريقيا ومشروعاتها الاستعمارية هناك ، بل كانت هناك أسباب أخرى من بينها روح التفاخر بالامبراطورية الفرنسية ذات الأملاك الواسعة . هذه الروح التى سادت الشعب الفرنسى فى تاريخه الحديث بسبب رغبة فرنسا فى سيادة أوروبا . ومن أسباب نشاط فرنسا الاستعمارى كذلك المشكلات الداخلية التى تعرضت لها فرنسا وخاصة فى عهد وزارة بولينياك Polignach وهو زعيم الملكيين المتطرفين فى مساندة حكم الملك شارل العاشر الاستبدادى المنهار فاتجهت فرنسا لاحتلال الجزائر عام ١٨٣٠ م لتوجيه نظر الفرنسيين عن التفكير فى المشكلات الداخلية .

وكذلك من أسباب النشاط الاستعمارى الفرنسى فى أفريقيا الهزيمة التى منيت بها فرنسا فى الحرب السبعينية عام ١٨٧٠ م أمام ألمانيا ، فأرادت تعويض فقدها لإقليمى الألزاس واللورين فغزت تونس عام ١٨٨١ م ، ثم استمرت مشروعات

فرنسا الاستعمارية فى أفريقيا فى ضوء تصور قادة الاستعمار الفرنسى الحديث من أنه « لم يكن إلا بعد عام ١٨٧٠ م — كما ذكر الكاتب الفرنسى دارسى Darcy — أن أتخذت سياستنا الاستعمارية اتساعا حقيقيا ، فبدأ الناس يدركون أن اتساع الدولة فى هذا الوقت خارج حدودها يعتبر شرطا أساسيا لبقاء ودوام هذه الدولة ، وبدأ الناس يفهمون أيضا الشكل الحديث للكفاح من أجل الحياة ، وفى هذا الوقت الذى تنتشر فيه المنافسة العالمية من لا يتقدم يتقهقر ، ومن يتقهقر يغرقه الطوفان » [1] .

كما عبر جول فيرى ـ أبو الاستعمار الفرنسى ـ عن اتجاه فرنسا الاستعمارى فى الجمعية الوطنية الفرنسية عام ١٨٨٥ م بقوله : أليس من الواضح أن دول أوروبا الحديثة تواجه بمجرد تصنيع مجتمعاتها معضلة من أشق المعضلات على الحل وهى إيجاد أسواق لتصريف منتجاتها الأمر الذى يعد أساسا للحياة الصناعية؟ ألم تشهدوا الشعوب الصناعية الكبرى تتفجر واحدا وراء الآخر فى سباق المستعمرات ؟ وهل يستطيع إنسان أن يقول إن السياسة الاستعمارية كمالية لحياة مثل هذه الشعوب ؟ كلا ايها السادة إن مثل هذه السياسة ضرورية لنا جميعا ضرورة الصناعة نفسها » [2] .

مجالات الاستعمار الفرنسى :

شملت مجالات النشاط الاستعمارى الفرنسى فى أفريقيا شمال وشرق ووسط وجنوب وغرب أفريقيا ، أى كل أنحاء أفريقيا تقريبا وقد اتسم النشاط

---

(١) د . على ابراهيم عبده : المنافسة الدولية فى أعالى النيل ص ٥٠ .
(٢) عبد الغنى عبد الله خلف الله : مستقبل أفريقيا السياسى ص ٢٠ .

الاستعمارى الفرنسى فى أفريقيا بعدم الاستقرار تبعا لعدم استقرار الوضع الداخلى فى فرنسا ذاتها والأحداث التى شاركت فيها فرنسا داخل القارة الاوروبية ... وهذه المجالات هى :

شمال أفريقيا :

الجزائر : شمل النشاط الاستعمارى الفرنسى الحديث كل الشمال الأفريقى تقريبا ، إذ أن مصر تعرضت لغزو فرنسى بقى بها ثلاث سنوات من ١٧٩٨ إلى ١٨٠١ م ، كما أن الجزائر تعرضت لغزو فرنسى عام ١٨٣٠ م كان من دوافعه استمرار الروح الصليبية بين المالكيين الفرنسيين فى الوقت الذى كانت فيه الجزائر تتزعم الجناح الإسلامى فى شمال أفريقيا ، وكانت فرنسا تتزعم الجانب المسيحى الكاثوليكى فى أوروبا ، وقد عبر عن هذه الروح وزير الحربية الفرنسية عام ١٨٣٠ م بقوله « لقد أرادت العناية الإلهية أن تستثار جلالتكم — الملك الفرنسى شارل العاشر — بشدة فى شخص قنصلكم بواسطة ألد أعداء المسيحية — يشير إلى حادثة صفع القنصل من داى الجزائر — ولعله لم يكن من باب الصدفة أن يدعى ابن لويس التقى لكى ينتقم للدين وللانسانية ، ولإهانته الشخصية فى نفس الوقت ، ولعل الزمن يسعدنا بأن ننتهز هذه الفرصة لننشر المدنية بين السكان الأصليين وننصرهم » . كما عبر عن هذه الروح الصليبية ماقاله قسيس الجيش القائد الحملة على الجزائر « لقد فتحت بابا للمسيحية فى أفريقيا » وما وصف به أحد المؤرخين الفرنسيين فى أوائل القرن العشرين احتلال الجزائر بأنه « أول إسفين دق فى ظهر الإسلام » [1] .

كما كان من دوافع غزو الجزائر ما يتعلق بالوضع الداخلى فى فرنسا حيث

---

(١) د. صلاح العقاد : تطور السياسة الفرنسية فى الجزائر ص ٤ — ٥ .

ذكر تقرير وزير الحربية الفرنسية: «أن شعبا معروفا بالشغب مثل الشعب الفرنسي لابد له من حين لآخر أن يرى حوادث خطيرة تخرج به عن الحياة المألوفة»، واحتلال الجزائر سيغذى هذا الخيال، وسيمكن الملك من حل البرلمان الذى قويت فيه المعارضة»[1]. خاصة وأن الملك كان يشعر بضعفه أمام هذه المعارضة وأراد القضاء عليها أو تقليم أظافرها على الأقل.

كما كان من دوافع الغزو الفرنسي للجزائر الشعور الفرنسي بضرورة استرداد قدرة فرنسا على التحرك فى الخارج بعد قيود مؤتمر فينا ١٨١٥م وتحطيم الاتحاد الأوروبى ضدها بالاتفاق مع الروسيا على أن تنشط فرنسا فى الممتلكات العثمانية بأفريقيا وتحقق روسيا مشروعاتها فى الممتلكات العثمانية الاوروبية.

وعلى أية حال فقد تم الغزو الفرنسى للجزائر عام ١٨٣٠ م ولكنه ووجه بمقاومة شديدة من الجزائريين بقيادة الأمير عبد القادر حتى عام ١٨٤٧ م عندما ضعفت المقاومة الوطنية أمام القوة القاهرة لجيش الاحتلال الفرنسى، واستسلام الأمير عبد القادر ونفيه إلى دمشق عام ١٨٥٢ م. واستمرت الجزائر تعيش فى ظل حكم عسكرى حتى عام ١٨٧٠م حيث أعلنت الجزائر جزءاً من فرنسا وجعل لها نواب يمثلونها فى الجمعية الوطنية الفرنسية.

تونس: وكانت تونس مطمعا لفرنسا منذ احتلال الجزائر، إلا أن إيطاليا منذ تحقيق وحدتها القومية عام ١٨٧٠ م كانت تتطلع إلى إحتلال تونس، ومن ثم ترددت فرنسا فى إحتلال تونس، وكانت تونس تابعة للسلطان العثمانى تبعية إسمية إلا أنها كانت مستقلة بالفعل ولذلك توثقت علاقة باى تونس بالفرنسيين منذ احتلال فرنسا للجزائر اتقاء خطر فرنسا، وانتهزت فرنسا ذلك فقوت

---

(٢) د. صلاح العقاد: نفس المصدر ص ٥.

نفوذها فى تونس حتى حدثت الحرب السبعينية التى هزمت فيها أمام ألمانيا وفقدت إقليمى الألزاس واللورين وأرادت تعويض ذلك بتونس .

ورغم أن فرنسا كانت حريصة على عدم إغضاب إيطاليا صاحبة المطامع فى تونس ، فإن فرنسا وجدت إنجلترة تحصل من السلطان العثمانى على حق إدارة جزيرة قبرص ، ووجدت فرنسا تشجيعاً من ألمانيا بأن تحتل فرنسا تونس فسيرت جيشاً من الجزائر عام ١٨٨١ م إلى تونس حيث اصطدمت بمقاومة عنيفة انتهت عام ١٨٨٣م بإرغام باى تونس على التوقيع على معاهدة المرسى بوضع تونس تحت الحماية الفرنسية وأن يقبل الباى مشورة المقيم العام الفرنسى فى تونس الذى توضع فى يده جميع السلطات .

مراكش : وأما مراكش فقد كانت هى الأخرى مطمعا من مطامع فرنسا فى أفريقيا منذ احتلال الجيش الفرنسى للجزائر عام ١٨٣٠ م ، ولكنها لم تتخذ خطوات جدية فى هذا السبيل إلا بعد أن تدعم إحتلالها لتونس عام ١٨٨٣م ، ومن ثم كان عليها أن تواجه مطامع الدول الأخرى فى مراكش ، فأسبانيا تهتم بمراكش المواجهة لها ، وإنجلترة تحتل جبل طارق وتهتم بالساحل المقابل لتسيطر على مدخل البحر المتوسط كما سيطرت على مصر وقناة السويس ، وإيطاليا وقد ساءها احتلال فرنسا لتونس تبحث عن تعويض فى مراكش ، وألمانيا اهتمت بمراكش لتحقق مطامع استعمارية .

ولتحقيق المطامع الفرنسية فى مراكش لجأت فرنسا إلى عقد سلسلة من المعاهدات مع الدول الطامعة فى مراكش ، فعقدت مع إيطاليا إتفاقية عام ١٩٠٢م تبيح لفرنسا احتلال مراكش نظير احتلال إيطاليا لطرابلس ، وإتفاقاً مع إنجلترة عام ١٩٠٤ م يطلق يد فرنسا فى مراكش نظير إطلاق يد إنجلترة فى مصر دون معارضة من فرنسا ، وإتفاقاً ثالثاً مع أسبانيا يعطى لفرنسا الحق فى احتلال مراكش نظير ترك جزء منها لأسبانيا ، إلا أن الألمان لم يقبلوا الإدعاءات

الفرنسية فى مراكش ، ومن ثم سارعت ألمانيا بعقد اتفاق صداقة مع سلطان مراكش عام ١٩٠٥ م .

إلا أن ثورة القبائل فى مراكش وتنازع الأمراء مع السلطان ومع الوزارات كانت سببا لتدخل دولى عهد فيه لفرنسا بالدور الأكبر ، ومن ثم بدأ هذا التدخل منذ عام ١٩٠٧ م حتى انتهى الأمر بتوقيع السلطان معاهدة فى ١٢ مارس ١٩١٢م مع فرنسا يضع فيها السلطان مراكش تحت الحماية الفرنسية ، خاصة بعد أن تخلصت فرنسا من معارضة ألمانيا بتوقيع اتفاق بين الطرفين يعطى لفرنسا الحق فى إحتلال مراكش نظير أن تتنازل فرنسا عن الكاميرون لألمانيا . وبعد ذلك تركت فرنسا لأسبانيا منطقة الريف الشمالية لتكون منطقة نفوذ لها ، كما أقيم فى طنجة نظام دولى تشترك فيه انجلترة وفرنسا وأسبانيا مع مندوب سلطان مراكش » .(١)

شرق أفريقيا :

يشمل النشاط الاستعمارى الفرنسى فى شرق القارة الأفريقية كلا من السودان والصومال ومدغشقر .

السودان : وبالنسبة للسودان فقد كان نشاط فرنسا نحوه من أجل الضغط على انجلترة لكى تجلو عن مصر ، ولقد استدعى الرئيس الفرنسى كارنو Carnou إلى قصر الإليزيه ، السكرتير العام لوزارة المستعمرات الفرنسية ديلكاسيه Delcossé ، والمكتشف الجرىء ميجور مونتييل Monteille الذى كان ديلكاسيه يستحثه للقيام بحملة فى النيل . وقال الرئيس الفرنسى : إننى سأكون مسروراً

---

(١) د . زاهر رياض : نفس المصدر ص ١٧٠

لإثارة المسألة المصرية . فالسودان المصرى إنما هو أرض خلاء res Nullius وأن فرنسا فى حاجة إلى منفذ على النيل لأملاكها فى أوبانجى Ubanghi وأطلعهم على تقرير حول التقدم نحو فاشودة التى تقرب من رافد السوباط والنيل ، وبواسطة هذا المرقع فإن فى استطاعة فرنسا أن تعوق البلجيكيين ، وفى نفس الوقت تخيف البريطانيين خارج مصر بالتهديد بقطع مياه النيل عن مصر » .(١)

وكانت قد راجت شائعات فى مستهل عام ١٨٩٥ م عن قيام حملة فرنسية إلى أواسط أفريقية بالقرب من منابع النيل ، وقد أجاب سير إدوارد جراى Greg وكيل وزارة الخارجية البريطانية على سؤال السير بارتليت Bartlett عضو مجلس العموم البريطانى عن مانشستر فى ٢٨ مارس ١٨٩٥ م قال فيه ، « إن تقدم حملة فرنسية بتعليمات سرية من الجانب الآخر (الغربى) لأفريقيا نحو منطقة معروف للجميع منذ زمن طويل حقوقنا فيها ، لن يكون مجرد عمل غير حكيم أو غير متوقع فقط . وليكن معلوما جيداً للحكومة الفرنسية أن مثل هذا العمل سيكون عملا غير ودى وستنظر إليه انجلترة على هذا النحو ، لأن منطقة النفوذ البريطانى تشمل كل فروع النيل » .(٢)

وبالإضافة إلى ذلك فإنه عندما فشلت المفاوضات بين انجلترة والباب العالى

---

(1) Longer : Diplomacy of Imperialism , p. 129

(2) Ensor : England 1870 — 1914, P. 244, Ward, A.W : The Cambridge history of British Foreign Policy 1783 — 1919, P. 251 — 252., Hansard's Parliamentary Debates 4th series (1892—1908) Vol. 32.

ومذكرات اللوردغراى وتبعة الحرب العالمية الكبرى : بقلم وزير خارجية انجلترا سابقا ١٨٩٢ — ١٩١٦ تعريب على أحمد شكرى ص ٢٢٠ .

عام ١٨٨٩ م بشأن جلاء الانجليز عن مصر أرسل « المسيو برونت العضو الفرنساوى فى السكة الحديدية المصرية تقريرا إلى المسيو كارنو رئيس جمهورية فرنسا وزميله فى الدراسة يقترح عليه فيه احتلال نقطة من الأراضى المصرية تكره انجلترة على الاحتجاج ، ودول أوروبا إلى فتح المسألة المصرية ، وارتأى أن تكون هذه النقطة فاشودة فى السودان المصرى لأن وصول الفرنسيين سهل إليها من أملاكهم بأفريقيا ، ولأنها مركز مديرية ، ولأنها مفتاح مصر لوقوعها عند مصب نهر السوبات بالنيل » .(١) فكانت حملة مارشان Marchand على فاشودة .

عندما غادر مارشان فرنسا فى مايو ١٨٩٦ م أعطى تعليمات بأن يتجنب أية تصادمات لأن قوته صغيرة ، ولأن غرض الحملة على فاشودة هو « اتخاذ مركز فى النيل الأعلى لاستخدامه رهينة فى المفاوضات المقبلة مع البريطانيين حول مصر ، وبعبارة أخرى فإن غرض الحملة كما جاء على لسان الجنرال مانجان Mangin الذى كان أحد أعضاء الحملة ، هو لدفع أى ادعاء لاحتلال البريطانيين لمصر ولوضع حد لحلم أصدقائنا الأعزاء — الانجليز — الذين يرغبون فى ربط مصر مع الكاب ، وأملاكهم فى شرق أفريقيا مع أملاكهم الخاضعة لشركة النيجر الملكية . وبمعنى آخر إن غرض الحملة هو أن تضمن فرنسا نقطة للحديث ذات أثر فعال تتعلق بالمسألة المصرية . » (٢)

وصل مارشان بقوته إلى فاشودة فى ١٠ يوليو ١٨٩٨ م بعد سفر طويل شاق من غرب أفريقيا ، ثم اشتبك مع الدراويش وانتصر عليهم ، وعقد معاهدة مع

---

(١) داود بركات : السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية ص ٢٠

(2) Longer, Ibid, P. 538, 575.

سلطان قبائل الشلك فى سبتمبر ١٨٩٨ م وضمت بمقتضاها بلاد الشلك الواقعة على شاطىء النيل الأبيض الغربى تحت حماية فرنسا ، ورفع مارشان العلم الفرنسى على فاشودة وعسكر بجنوده فيها الذين كانوا عبارة عن ٨٠ سنغالى وثمانيه من الضباط الفرنسيين .

وكانت قوة مارشان معرضة للفناء من قبل ثوار السودان المهديين (الدراويش) وكان من المؤكد « أن هذه القوة الصغيرة — فى رأى كتشنر — كان سيصيبها التدمير إذا نحن تأخرنا خمسة عشرة يوما فى سحق الخليفة (١) التعايش زعيم الدراويش » . وأثناء تقدم مارشان إلى فاشودة كان كتشنر يتقدم بقوات مصرية انجليزية لاسترجاع السودان ، ومن ثم سارع كتشنر بعد سقوط الخرطوم وأم درمان إلى فاشودة حيث رفع العلم المصرى أيضا على فاشودة وكاد يحدث صدام بين الطرفين ، ثم اتفقا على الكتابة لحكومتيهما . مما أدى إلى توتر العلاقات بين فرنسا وانجلترة .

وكانت ادعاءات فرنسا أن هذا الأقليم قد أخلى من المصريين لكى تسكنه القبائل السودانية الثائرة ، ولكن لم تستطع قبيلة منها أن تمارس سيادتها على كل الإقليم ، وفى هذا الاقليم الذى يعتبر أرض خلاء وصل الفرنسيون أولا قبل وصول المصريين والانجليز بثلاثة شهور ، ولكن انجلترة ردت على هذه الادعاءات بأن الحكومة المصرية كانت قد تخلت عن حقوقها مؤقتا أمام قوة أكبر ، ولكنها لم تتخل عن حقوقها فى السيادة مطلقا ، وقد حذرت الحكومة البريطانية الفرنسيين أكثر من مرة أن وزارة الخارجية البريطانية ان تناقش أية ادعاءات على أى جزء من وادى النيل . وبعد معركة أم درمان أخبر السفير

---

(1) Si n y Lcw : History of E-gland Vol. 12, P. 442

البريطانى فى باريس الحكومة الفرنسية تعليمات حكومته بأن كل الأقاليم التى كان الخليفة يسيطر عليها آلت إلى الحكومتين المصرية والبريطانية بحق الفتح ، وأن هذا الحق لا يحتمل أية مناقشة » . (١)

وقفت فرنسا موقف التردد لمدة ستة أسابيع بينما انجلترة تستعد للحرب لإخراج مارشان بالقوة وأخيرا وقد خاب أمل الفرنسيين فى أن حكومة المستر غلادستون Gladstone التى تولت الحكم عام ١٨٩٢ م « ستنظم الجلاء عن مصر ، وخاب أملهم فى أن يتمكن مارشان من جهة والأحباش — الموالين لفرنسا ولمشروعاتها والمستوردين للسلاح الفرنسى — من جهة أخرى فى القضاء على فكرة أو مشروع من الكاب إلى القاهرة البريطانى » . (٢) فإنهم وافقوا فى ٤ نوفمبر ١٨٩٨ م على أن يخلى مارشان فاشودة بدون شروط ، وعن طريق بيان صدر فى لندن فى ٢١ مارس ١٨٩٩ م « تخلت فرنسا عن كل مطالبها فى الأقاليم السودانية ، وذلك لإعطاء القوة والتأييد لمطالب حكومة جلالة الملكة - انجلترة - الخاصة بحق الفتح » (٣) وبهذا خرجت فرنسا من السودان .

وكان المصريون يعلقون آمالا كبيرة على حملة مارشان على اعتبار أنها مسمار يقض مضاجع الانجليز المحتلين لمصر ويبعد عنهم الاستقرار فى وادى النيل ، ولذلك ساء المصريين جلاء الفرنسيين عن فاشودة ، وقد عبر عن هذا الشعور الخديوى عباس حلمى الثانى حيث يقول : كان جلاء الفرنسيين عن فاشودة آخر مظهر حساس لاتحاد وثيق فى سياسة تحرير بلادى ، وكنت أحس وأنا أرقب

(1) Longer, : Ibid, P. 553

(2) Ibid, P. 558.

(3) Sidny Low : The Political history of England, P. 442.

رحيلهم أن فرصة دولية أخيرة تفلت من مصر . كانت انجلترة المنتصرة قد ربحت الجولة ، وكانت تركيا قد تخلت عنا ، وروسيا لم تعد تؤمن بنا ، وهاهى فرنسا تختفى مرغمة من أفقنا وتحول نظراتها المتعبة وجهة أخرى . لقد انتهى الصراع (بين فرنسا وانجلترة) بتنازل كانت مصر فديته »[1] .

الصومال :

وقد عملت فرنسا على إنشاء مستعمرات لها فى الصومال ، ويمكن تأريخ النشاط الاستعمارى الفرنسى فى الساحل الصومالى من عام ١٨٥٦ م عندما تلقى الوكيل القنصلى الفرنسى فى عدن تعليمات من حكومة للبحث حول إمكانية إنشاء محطة تجارية فرنسية فى عدن ، فاقترح الاستيلاء على أوبوك Obok الواقعة على الساحل الأفريقى المقابل لعدن ، وبالفعل تم الاستيلاء عليها عام ١٨٦٢ م بمقتضى معاهدة بين فرنسا وزعماء الدنا كل القاطنين فى المدينة والسهل المحيط بها .

ثم حدث اهتمام جدى من فرنسا بهذه المنطقة منذ عام ١٨٨٣ م عندما « تحرك الفرنسيون نتيجة لتوفر عاملين أولهما : احتلال ميناء عصب على يد الطليان مما أدى إلى أن تحتكر إيطاليا التجارة مع أثيوبيا وهو الهدف الأساسى للنشاط الفرنسى ، وثانى العوامل هو حصول فرنسا على محطة بديلة من خلال حربها مع زعماء القبائل »[2] . ومن ثم عقدت فرنسا اتفاقية عام ١٨٨٤ م مع سلطان جوبا Gobad نصت على وضع اتصالاته الخارجية تحت إشراف فرنسا ، كما عقدت اتفاقية مماثلة مع سلطان تاجورة .

---

(١) مذكرات الخديو عباس حلمى الثانى ، جريدة المصرى سنة ١٩٥١ م للعدد ٤٨٢٩ — ٨ مايو ١٩٥١ م .

(2) Newman ,P. Britain and North- East Africa ,P.214.

وقد تبع ذلك تأسيس مستعمرة فى أوبوك عام ١٨٨٠ م وفرض الحماية على تاجورة وماجاورها وتأسيس ميناء جيبوتى ، وفى عام ١٨٨٨ م وافقت الحكومتان الفرنسية والبريطانية على تخطيط الحدود بين ممتلكاتهما فى الصومال — التى كانت أرضا مصرية قبل قرار انجلترة بإجلاء المصريين منها عام ١٨٨٤ م — خاصة وأن انجلترة كانت قد احتلت ميناءى زيلع وبربرة والمناطق المحيطة بهما . وقد تأيد الوجود الفرنسى بهذا الاتفاق الانجليزى الفرنسى على حساب الممتلكات المصرية ، كما تأيد هذا الوجود بدعوة منليك Menelik امبراطور إثيوبيا لكى تعطيه فرنسا تأييدها أمام ادعاءات إيطاليا بالحماية على أثيوبيا ، فعقدت معاهدة صداقة بين فرنسا وأثيوبيا وحصلت فرنسا على إمتياز بمد خط سكة حديد بين جيبوتى وأديس أبابا .

كما كان قيام الصومال الانجليزى من قبل والصومال الفرنسى على حساب أملاك سلطان زنزبار على الساحل الأفريقى الشرقى ، وكان التدخل الفرنسى فى الخلافات الداخلية بالسلطنة « عام ١٨٥٩ م من أجل الحصول على مواقع فرنسية على الساحل الصومالى فى مواجهة المركز الاستعمارى الذى كانت بريطانيا قد حصلت عليه فى زنزبار ذاتها منذ عام ١٨٤١ م »[1] .

وكانت جزيرة مدغشقر آخر مطمع لفرنسا فى شرق القارة الأفريقية ، ذلك أنها كانت موضع تنافس بين كل من انجلترة وفرنسا ، حتى كان عام ١٨٦٨ م عندما اتخذت فرنسا خطوة إيجابية باحتلال الجزيرة بدعوى تأمين الرعايا الفرنسيين الذين أصيب بعضهم باضطهادات من أهل الجزيرة ، فى ظل الخلافات الدائرة حول العرش بين أفراد الأسرة المالكة ، وانتهى الأمر بإعتراف انجلترة

---

(1) Coupland, R. Explaitation of east Afica, p. 338

وألمانيا عام ١٨٨٦ م بحماية فرنسا على مدغشقر نظير سكوت فرنسا على اقتسام الدولتين لشرق أفريقيا وخاصة هضبة كينيا وتنجانيقا . ثم أعلنت فرنسا ضم الجزيرة وجعلها مستعمرة فرنسية .

غرب أفريقيا :

كان لفرنسا ــ قبل أن تباشر نشاطا استعماريا على نطاق واسع ــ محطات على الساحل الغربى لأفريقيا تباشر منها جماعات التجار الفرنسيين نشاطهم الاقتصادى ، تلك الجماعات التى تحولت إلى شركات تنافس شركات الدول الأوروبية الأخرى ، وقد استغلت فرنسا استقرارها فى الجزائر منذ عام ١٨٣٠م وأخذت تتطلع بل وتباشر فرض نفوذها على مناطق غرب ووسط القارة حتى امتلكت أراضى امتدت من البحر المتوسط شمالا حتى خليج غانة ومصب نهر الكنغو جنوبا ، وعرفت تلك الأراضى بأفريقيا الغربية الفرنسية الممتدة من أعالى نهر النيجر إلى المحيط الأطلسى والمشتملة على مايسمى الآن فولتا العليا ومالى والسنغال وغينيا ، وساحل العاج وموريتانيا وأفريقيا الاستوائية الفرنسية التى شملت أربعة أقسام هى الجابون والكنغو (برازافيل) وأوبانجى شارى وتشاد .

أفريقيا الغربية الفرنسية :

تمثل نشاط فرنسا الاستعمارى فى منطقة غرب أفريقيا فى امتداد لهذا النشاط من جنوب الجزائر ثم من السنغال التى أصبحت منذ منتصف القرن التاسع عشر تحكم بواسطة حاكم فرنسى يكون مسئولا عن تأمين التجارة والمصالح الفرنسية ، وقد تطور الأمر بعد مؤتمر برلين إلى أن تعلن فرنسا حمايتها على السنغال وعلى ماهو معروف الآن بمالى الواقعة على الجزء الأعلى من حوض نهر النيجر ، والمنطقة

الواقعة بين نهرى السنغال والنيجر والتى كان يحكمها الملك أحمد والذى قبل الحماية الفرنسية عام ١٨٨٧ .

واتجه النشاط الفرنسى زاحفا عبر وسط القارة إلى السودان إلا أنه وقفت أمامه عدة صعوبات تمثلت فى رابح السودانى فى تشاد والانجليز فى السودان والسنوسيين فى ليبيا . أما عن رابح فإنه من أنصار الزبير رحمت باشا الزعيم السودانى الذى شارك فى تدعيم أملاك مصر فى غرب السودان على عهد الخديوى اسماعيل ، ثم اتجه رابح غربا بعد أن قتل سليمان بن الزبير أثناء سيطرة الانجليز على مقدرات الأمور فى مصر والسودان ، وقد امتلك رابح واداى والباجرى وبورنو وجعل من البلاد الواقعة حول بحيرة تشاد مركزاً لملكه منذ عام ١٨٩٥م .

واصطدم الفرنسيون القادمون من الغرب مع رابح فى واداى منذ عام ١٨٩٩م يساعدهم سلاطين الامارات التى استولى عليها رابح ، وانتهى الصدام بمعركة فاصلة وقعت جنوبى بحيرة تشاد فى ٢٢ إبريل ١٩٠٠ م حيث هزم رابح وقتل ، وبذلك أصبحت أملاك رابح ملكا خالصا للفرنسيين حتى حدود دارفور .

وكان الانجليز قد بدأوا حملة استرجاع السودان عام ١٨٩٦م بجيش مصرى انجليزى ، ومن ثم فقد عارضوا مشروع فرنسا الخاص بامتلاك مستعمرات فرنسية كحزام يمتد من غرب القارة إلى شرقها ماراً بوسطها كرد على مشروع من الكاب إلى القاهرة الاستعمارى البريطانى ، وجاءت معارضة انجلترة لمشروعات فرنسا فى الاتفاق بين الفريقين على ألا تتقدم جيوش الاسترجاع المصرية الانجليزية أكثر من دارفور فى يناير ١٨٩٩ م تاركة المناطق الواقعة غرب دارفور لفرنسا ، كما جاءت معارضة انجلترة لمشروعات فرنسا فى إرغام فرنسا على سحب حملة مارشان من فاشودة — كما سبق أن ذكرنا — فى مارس

من نفس السنة بصورة أظهرت هذا الإرغام على أنه عمل لا يمس كرامة فرنسا. ذلك أن «اللورد كمبرلى Cimberley قال فى الحفل الذى أقيم فى ١٤ نوفمبر لتكريم كتشنر قائد الحملة التى استرجعت السودان أن إخلاء فاشودة ليس فيه إمتهان لكرامة فرنسا لأن الحكومة الفرنسية نفسها أعلنت أن هذه الأراضى المتنازع عليها إنما هى ملك لمصر»[1].

وكان السنوسيون قد نشطوا فى ممالك وسلطنات غرب ووسط أفريقيا بإقامة الزوايا السنوسية ونشر الطريقة الصوفية المعروفة باسمهم ، وبعد أن قتل رابح السودانى وتملك الفرنسيون لاملاكه ووصولهم إلى شاطىء بحيرة تشاد كان من المتوقع حدوث صدام بين الفرنسيين والسنوسيين ، ومن ثم قرر السيد المهدى ـ زعيم السنوسية ـ الإنتقال من واحة الكفرة إلى محل قريب من مكان العمليات الحربية فى عام ١٨٩٩م ليستطيع « تنظيم المقاومة واتخاذ الأهبة لمواجهة قوات الفرنسيين الزاحفة جنوب تشاد ، فأرسل سيدى محمد البرانى إلى كانم وطفق يجمع جيوشا من التبو والطوارق وأولاد سليمان وغيرهم لمراجهة الزحف الفرنسى[2]».

حدث الصدام بين الفرنسيين والسنوسيين الذين اشتهر من قادتهم السيد أحمد الشريف السنوسى ، وسيدى محمد البرانى ، والسيد عمر المختار ، وقد استطاع السنوسيون إحراز بعض الإنتصارات إلا أن الغلبة كانت فى أغلب الأحوال للفرنسيين بسبب تفوقهم الحربى وعتادهم العسكرى الحديث ، ونتج عن الصدام اعتراف واداى ـ التى ذلت طوال عهد السيد المهدى من أشد الإمارات الأفريقية الإسلامية إخلاصا

---

(١) د . محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان ص ٦٨ ، كرومر تعريب عبد العزيز عرابى : بريطانيا فى السودان ص ٦٩ .

(٢) د. محمد فؤاد شكرى : السنوسية دين ودولة ص ٩٤ .

للسنوسية — فى نوفمبر ١٩٠٣م باحتلال فرنسا للباجيرمى وكانم وغيرها ، وإن استمرت واداى نفسها تقاوم لبعض الوقت ضد الفرنسيين، وانسحب السنوسيون شمالا خاصة بعد تدخلات تركيا وأعربت عن معارضتها لاشتراك السنوسية فى حرب ضد فرنسا مخافة أن يجر ذلك رجل تركيا ذاتها باعتبارها صاحبة السيادة على ليبيا .

أفريقيا الاستوائية الفرنسية :

بدأ النشاط الاستعمار الفرنسى فى مناطق أفريقيا الإستوائية بنشاط التجار ثم الشركات الفرنسية التى استلزمت حماية فرنسية ، حتى حدث بعد حرب عام ١٨٧٠م أن أرسلت فرنسا «المستكشف برازا على رأس بعثة لإستكشاف الضفة الآخرى من النهر فكشف مسافة كبيرة من نهر الآجوا وأسس مدينة فرانس فيل[١] لتكون مركزا تجاريا[٢] ومنها أرسلت البعثات الفرنسية لإكتشاف المناطق الداخلية وعقد المعاهدات مع زعماء البلاد تضع بلادهم تحت الحماية الفرنسية ، وقد وصلت هذه البعثات إلى حدود الكنغو البلچيكى حيث عقدت معاهدة بين الفرنسيين والبلچيك لتخطيط الحدود بين أملاكهم فى حوض الكنغو، كما وصلت البعثات إلى بحيرة تشاد .

ولم تكن أملاك فرنسا فى هذه المناطق تكون سلسلة متصلة الحلقات ، ولذلك وجدنا هذه الأملاك قد انقسمت فى أوائل القرن العشرين إلى أربعة أقسام هى الجابون جنوبا فالكنغو (برازافيل) ثم أوبانجى شارى ثم تشاد فى الشمال.

---

(١) مدينة فرانس فيل تعنى « مدينة فرنسا » وهى التى تغير اسمها إلى « برازافيل » أى مدينة برازا نسبة إلى المستكشف برازا Brzaa الذى أسسها .

(٢) د. زاهر رياض : استعمار أفريقيا ص ١٦٧ .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الفرنسيين فى امتلاكهم لأفريقيا الإستوائية كانوا يفعلون ذلك بدعوى محاربة تجارة الرقيق والقضاء على تجار الرقيق من العرب العاملين فى هذه المناطق .

الاستعمار البلجيكى

دوافع الاستعمار البلجيكى :

حصلت بلجيكا على استقلالها عن هولندا عام ١٨٣٠م ، واتفقت الدول الأوربية فى ٣٠ ديسمبر من نفس العام على قبول مبدأ استقلال بلجيكا ، وانتخب البلجيكيون الأمير ليوبولد من أسرة ساكس كوبرج ملكا عليهم على أن يتزوج من ابنة لويس فيليب ملك فرنسا إرضاء لفرنسا التى ساعدت بلجيكا فى الحصول على استقلالها ، وفى ٤ مايو عام ١٨٣٢م أكدت الدول الأوروبية استقلال بلجيكا وحيادها .. ومنذ ذلك التاريخ بدأ البلجيكيون وملكهم ليوبولد يتطلعون إلى تكوين مستعمرات فيما وراء البحار .

مارس البلجيكيون نشاطهم الاستعمارى فى أفريقيا فى حوض نهر الكنغو بصفة أساسية وإن كانوا قد حاولوا الامتداد منه إلى وسط وشرق القارة ، وللحقيقة فإن هذا النشاط الاستعمارى لم يكن حكوميا بل كان ملكيا بمعنى أن الحكومة البلجيكية لم تكن هى صاحبة هذه المشروعات الاستعمارية ، ولكن هذه المشروعات ترجع إلى اهتمام شخصى من الملك ليوبولد الثانى ملك البلجيك شخصيا ، لأن دولة البلجيك المستقلة الموحدة كانت دولة حديثة وإمكانياتها المادية لا تمكنها من ممارسة مثل هذه المشروعات المكلفة .

كما أن هذه المشروعات لم يكن هدفها هو بناء مستعمرات أو امبراطورية بلجيكية تعود بالفخر على بلجيكا أو على الملك ليوبولد ، بقدر ما كان هدفها

نفعا ماديا لشخص الملك ليوبولد يحقق منه أرباحا تزيد من ثروته الشخصية ومن ثم كانت « عملية فردية أكثر منها عملية قومية ، أشرف عليها رجل ماهر محب للمغامرة وراغب فى تأسيس مستعمرة شخصية فى الكنغو تحقق المطامح الاستعمارية بأسلوب هادىء لايثير ضجيجا(١) .

الكنغو :

كان تأسيس مستعمرة فى الكنغو آخر المشروعات الاستعمارية التى تحققت بالفعل من بين عدة مشروعات للملك فى الهند والصين لم تر النور ، ومن ثم بدأ تنفيذ مشروعه فى حوض نهر الكنغو باستغلال التنافس الدولى حول أفريقيا لمصلحته ، إذ أدرك عدم قدرة بلجيكا على الدخول فى هذه المنافسة فى مواجهة انجلترة وفرنسا وألمانيا حيث لم يكن فى قدرة بلجيكا إرسال حملات عسكرية لتحقيق مشروعات استعمارية كما تفعل الدول المتنافسة ، ومن ثم فقد شكل جمعية دولية فى عام ١٨٧٦ م ، من أجل كشف وتمدين أفريقيا « وضع نفسه على رأسها ، وكانت الفكرة العامة هى العمل على نقل الحضارة إلى المتوحشين فى أفريقيا طبعا مع منح أولئك الذين يحققون الفكرة حق الاستغلال التجارى »(٢) . ومن هنا ضمن عدم الاصطدام مع الدول الأوربية الأقوى . . . .

وكان نجاح الرحالة ستانلى فى كشف أجزاء من أفريقيا ووصوله إلى شاطئها الغربى دافعا لكى يطلب منه ليوبولد التعاون مع الجمعية الدولية لتحقيق حلم ليوبولد تحت إدعاء تمدين الكنغو ، وأرسل ليوبولد إثنين من رجاله لمقابلة ستانلى فى مرسيليا وهو فى طريق عودته من أفريقيا يدعوانه بإلحاح لزيارة بروكسل « وقد

---

(1) Coupland, R. : Ibid, p. 329.

(٢) بازيل دافيدسون ترجمة عبد القادر حمزة : صحوة أفريقيا ص ٧٤ .

سارع ستانلى بالعمل مع ليوبولد — بعد أن وجد من حكومة غلادستون فى إنجلترة عدم الاهتمام بتأسيس مستعمرات فى الجانب الغربى من أفريقيا بصفة خاصة — ونتيجة لاستجابة ستانلى أسس ليوبولد جمعية أخرى باسم جمعية الكنغو الدولية — فى عام ١٨٧٨ م — رئيسها وممولها الملك ووكيلها فى أفريقيا ستانلى ، (١) من أجل كشف وتمدين الكنغو . وقد مارس ستانلى وظيفته فى خدمة ليوبولد بالذهاب إلى الكنغو أكثر من مرة استطاع خلال رحلاته هناك أن يكتشف . ويفتح ما يقرب من ستة آلاف ميل من الأنهار الملاحية ويعقد حوالى أربعمائة معاهدة مع زعماء القبائل الأفريقية يعترف فيها هؤلاء الزعماء بحماية « الجمعية الدولية للكنغو » حتى تستطيع الجمعية أن تثبت أمام مؤتمر برلين عام ١٨٨٤ / ١٨٨٥ م أنها مسيطرة بالفعل على حوض النهر كله » .(٢) .

وعندما عاد ستانلى إلى انجلترة « ليصبح فارسا وعضواً فى البرلمان استمر نشاط الجمعية فى الكنغو على يد شخصية بلجيكية هو الكابتن ثيس Captain Thys الذى كان اليد المساعدة الأولى للملك ليوبولد » (٣) . وبعد ستانلى حاول ليوبولد اختيار جنرال غوردون Gordon عام ١٨٨٣ م للذهاب إلى الكنغو . ولكن اختيار الحكومة البريطانية له للذهاب إلى السودان لتنفيذ إجلاء المصريين من هناك حال دون ذلك ، ولكن غوردون لم ينس ذلك إذ أبرق من الخرطوم وهى محاصرة فى ٩ مارس ١٨٨٤ م إلى السير إيفلنج بارنج Evelyn Baring المعتمد البريطانى فى مصر يعرض استقالته من خدمة الحكومة البريطانية وأنه سيأخذ

---

(١) Bartlett , V. : Ibid , p. 95 .

(٢) بازيل دافيدسون : نفس المصدر ص ٧٥ .

(٣) Bartlett , V. : Ibid , p. 96 .

البواخر والمخازن إلى مديريتى خط الاستواء وبحر الغزال ويضمها تحت حكم الملك ليوبولد الثانى ملك بلجيكا ، وصاحب دولة الكنغو الحرة .

وقد اعترفت الدول المشاركة فى مؤتمر برلين بالجمعية الدولية للكنغو التى تحولت إلى ولاية أو دولة الكنغو الحرة The Congo Free State تحت سيادة ملك بلجيكا بشرط فتح هذه الدولة أمام التجارة الأوروبية دون قيود وحماية البعثات التبشيرية والمستكشفين وحرية الملاحة فى نهر الكنغو . وتلى ذلك عقد معاهدات مع فرنسا وانجلترة والبرتغال لتخطيط الحدود بين ممتلكات هذه البلاد فى أفريقيا وبين دولة الكنغو الحرة .

وكانت فرنسا قد مارست حمايتها على المنطقة التى تعرف الآن باسم أفريقيا الاستوائية الفرنسية وهى المنطقة التى تقع على الضفة اليمنى للكنغو فى مسالكه السفلى : وكانت البرتغال تمتلك انجولا الواقعة على الضفة اليسرى لمصب النهر . ولذلك عقد ليوبولد مع فرنسا عدة معاهدات بين الأعوام من ١٨٨٤ إلى ١٨٩٤ لتخطيط الحدود بين دولة الكنغو الحرة ، ومستعمرة الكنغو الفرنسى على طول نهر الأوبانجى — فرع نهر الكنغو الغربى — كما عقد ليوبولد مع البرتغال عدة اتفاقات لتحديد الحدود بين انجولا والمستعمرة البرتغالية ودولة الكنغو الحرة .

ونتيجة لأطماع الملك ليوبولد فى مديريتى بحر الغزال وخط الاستواء وانتشار القوات البلجيكية من دولة الكنغو الحرة إلى هذه الجهات من عام ١٨٨٤ إلى ١٨٩٤ ونظراً لأطماع فرنسا فى هذه المناطق كذلك لتصبح منفذاً بين أملاك فرنسا فى غرب أفريقيا وشرقها فقد عقدت عدة اتفاقيات بين انجلترة وليوبولد بهدف « السماح لبعض القوى الأقل خطورة فى أن يصبح لها نفوذ على جزء من السودان الجنوبى ، وهذه القوى تمثلت فى الملك ليوبولد الثانى صاحب دولة الكنغو الحرة

الذى تقدم فى بحر الغزال منذ عام ١٨٨٤(١). وقد أسفرت هذه الاتفاقات عن تأجير منطقة كبيرة من بحر الغزال بين خطى طول ٣٠ ، ٢٥ شرقا ، وخطى عرض ١٠ ، ٤ شمالا ، وتأجير منطقة أخرى على بحر الغزال إلى ليوبولد طوال حياته فقط وقد أسفرت هذه الاتفاقيات عن ظهور مايسمى بحاجز لادو Lado ليكون سداً أمام أى تقدم فرنسى فى أعالى النيل .

وقد اعتبر ليوبولد الكنغو ضيعة خاصة له استغلها أشنع استغلال ، حتى بدأت بعض الدول الأوروبية تتحدث عن هذا الاستغلال البشع لمنطقة تعادل مساحتها مساحة أوروبا كلها وتتكون من حوض نهر من أطول أنهار الدنيا وتحوطه الأرض المرتفعة فى الشمال والشرق والجنوب من الحوض ، وقد تمثل هذا الاستغلال فى اعتبار السكان الأفارقة المقيمين على هذه الأراضى مجرد مؤاجرين مرغمين على جمع العاج والمطاط الذى ينمو هناك ، ولكنهم ممنوعين من الحصول على ربح أو دخل لأنفسهم من هذه العملية ، وحرمت التجارة أو حتى الزراعة على السكان الوطنيين وأرغموا على السخرة ليجمعوا المطاط والعاج دون أن يكون لهم فيهما أى حق قانونى » .(٢)

وإزاء الشكوى من سوء استغلال ليوبولد لسكان الكنغو ناقش البرلمان البلجيكى موضوع ضم الكنغو إلى بلجيكا ، وقد وافق البرلمان عام ١٩٠٨ على نقل ملكية الكنغو من الملك ليوبولد ليصبح مستعمرة بلجيكية تديرها الحكومة وتكون تابعة لوزارة جديدة هى وزارة المستعمرات البلجيكية منــــذ عام ١٩١٢ م ، ويحكم الكنغو حاكم عام للمستعمرة يعاونه مجموعة كبيرة من الموظفين البلجيكيين .

---

(١) Sndan Notes and Records, vol. XL (1959), p 81

(٢) بازيل دافيدسون . نفس المصدر ص ٨١

شرق افريقيا :

لم يكن اهتمام البلجيك قاصراً على الكنغو فقط بل كان لهم أيضاً اهتماما بشرق أفريقيا منذ عام ١٨٧٤ م ، إذ أنه قبل أن يغادر ستانلى شرق أفريقيا عام ١٨٧٣ بيوم واحـــد وصل إلى زنزبار جماعة من البلجيكيين ، وبوصولهم «بدا أن وافدا جديدا — غير الانجليز والفرنسيين — قد أكد الاهتمام العالمى بشرق أفريقيا » ، كما أن بلجيكا أرسلت إلى زنزبار ، قنصلا لها عام ١٨٨٠م لكى «يعقد معاهدات » مع سلطان زنزبار ، هذا فى الوقت الذى مارست فيه الجمعية الدولية لكشف وتمدين أفريقيا المؤسسة عام ١٨٧٦م نشاطها بإرسال عدة بعثات إلى شرق أفريقيا وأنشأت بعض المحطات التجارية فى تنجانيقا ، ولكن نشاط البلجيك فى الكنغو قد أوقف نشاطهم فى شرق أفريقيا .

وواصلت بلجيكا إرسال حملات الكشف والاستعمار فى شرق أفريقيا حتى عام ١٨٨٤م ، ولكن نشاطها كان موجها إلى الداخل وإلى القرب من بحيرة تنجانيقا ، وظهر واضحا أن نشاط ليوبولد قد أخذ فى التبلور فى غرب أفريقيا وإن كان يمر فى أراضيها الشرقية . وقد هدد لبعض الوقت النفوذ البريطانى فى شرق أفريقيا ولكنه سار غربا دون أن ينافسها فى أراضى سلطنة زنزبار[١]

الاستعمار البرتغالى

دوافع الاستعمار البرتغالى :

يعتبر الاستعمار البرتغالى فى أفريقيا أسبق المشروعات الاستعمارية الأوروبية فى أفريقيا على الإطلاق ، وقد ارتبط الاستعمار البرتغالى بحركة الكشوف

---

(١) د جلال يحي : التنافس الدولى فى شرق أفريقيا ص ١٤٢

الجغرافية — كما رأينا — حيث كانت البرتغال أول دولة أوروبية تمارس عمليات كشف أفريقيا للوصول إلى الهند ، كما تميز الاستعمار البرتغالى لأفريقيا بأن من دوافعه هو تطويق العالم الإسلامى من الخلف والاتصال بدولة الحبشة المسيحية لإحكام الحصار حول الدول الإسلامية فى أفريقيا والقضاء عليها .. وكانت البرتغال تتبنى سياسة صليبية مارستها عندما امتلكت مستعمرات فى أفريقيا ، وإن كان الربح التجارى قد غلب على هذه السياسة إلى درجة أن البعثات التبشيرية البرتغالية مارست الاتجار فى الرقيق وفى مواد العاج وغيره من منتجات أفريقيا.

وكانت البرتغال قبل القرن التاسع عشر وبصفة خاصة قبل نصفه الثانى حين تنافست الدول الأوروبية حول امتلاك أراضى أفريقية لا تنظر إلى محطاتها المسلحة على الشواطىء الأفريقية الغربية والشرقية إلا بكونها محطات فى الطريق إلى الهند ، ومراكز لتجميع الرقيق المرسل إلى العالم الجديد ولم تهتم بإنشاء مستعمرات بالمعنى الواسع لهذا التعبير وذلك بسبب ضعفها اقتصاديا بل وعسكريا وإن كان شعور أهلها بالفخر لأن علم البرتغال يرفرف على أراضى أمريكية وأفريقية وآسيوية قد دعم « إدعاءهم الشائع بأنهم أمة صغيرة فى أوروبا ولكنها عظيمة فيما وراء البحار ، ولذلك يصرون دائما على أن يطلقوا تعبير « امبراطوريتنا الافريقية »[1] على أملاكهم فى أفريقيا .

غينيا :

وتتمثل « امبراطورية البرتغال الأفريقية » فى ثلاث مناطق رئيسية هى ماعرفت باسم غينيا البرتغالية ، وأنجولا وكلا الإثنين على الساحل الغربى لأفريقيا ، إلى جانب موزمبيق على الساحل الشرقى لأفريقيا. أما غينيا البرتغالية

---

(١) جيمس دفى ترجمة الدسوقى المراكبى: الاستعمار البرتغالى فى إفريقية ص ٣٠

فإنها تشمل الأراضى الممتدة على الساحل الغربى لأفريقيا من الرأس الأبيض حتى أراضى الكاميرون ورأس سانت كاترين وجزيرة ساوتومى . وهذه المناطق تبلغ مساحتها حوالى ألفى ميل على الساحل ، اهتم البرتغاليون بإقامة قواعد ساحلية فيها واحتكار التجارة وذلك بتبادل المنتجات الأوروبية كالأقمشة والمعادن بالمنتجات الأفريقية كالذهب والعاج والرقيق ، واستطاع البرتغاليون التأثير فى أهالى هذه المناطق حتى ازدهرت تجارتهم وتمتع تجارهم بحرية التجول فى السنغال وجامبيا ، وانتشرت اللغة البرتغالية بين من يتعامل مع هؤلاء التجار وقد فرضت البرتغال على غينيا سياسة العزلة عن العالم الخارجى، وأعطى العنصر البرتغالى السيادة على الأرض والسكان مما جعل هـــذه البلاد فى حاجة إلى مستثمرين إذا أريد لها أن تعطى عائداً مجزيا يحقق الهدف من استعمارها .

أنجولا :

تشمل أنجولا الأراضى التى تعيش فيها قبائل الكمبوندو ، والتى يحدها شمالا نهر دانده Dande وجنوبا نهر كوانزا Quanza ، وتمتد شرقا حتى موقع مدينة ملانجة الحالية Malange (١) وكان المستكشف البرتغالى دييجو كاو أول من أبحر على طول ساحل أنجولا أثناء رحلته الثانية من رحلات الكشف الجغرافى . ويرجع اسم انجولا الى أن أحد الغزاة من اراضى « ماتامبا » التى تقع الى القرب من منابع نهر كوانجوا Quango قد نصب نفسه رئيسا على الزعماء المحليين واتخذ لنفسه لقب نجولا Ngola الذى يعنى الرئيس فى اللغة المحلية وظل هو وخلفاؤه يدينون بالولاء غير الرسمى للبرتغاليين الى أن اعتبروه فى القرن السادس عشر سيدا كامل السلطة على الأراضى التى يترأسها واسموها

---

(١) جيمس دفى : نفس المصدر ص ٤٩

أنجولا ، (تعود البرتغاليون فى ذلك الوقت أن يسمو الإقليم باسم الزعيم الذى يحكم كما فعلوا فى الكنغو الذى أطلقوا عليه اسم الزعيم كان يحكم وهو المانيكونجو)[1]:

وكانت سياسة البرتغال فى حكم أنجولا لا تقوم على تنفيذ أية برامج للتنمية فى الوقت الذى ازدهرت فيه تجارة الرقيق على يد البرتغاليين حتى استحقت انجولا لقب « ملكة الرقيق أو الأم السوداء » من كثرة ما صدر منها من رقيق إلى العالم الجديد بواسطة البرتغاليين . وأشعلت السلطة البرتغالية روح العداء بين السكان الوطنيين ومارست البعثات التبشيرية تجارة الرقيق حيث اثرى القسيس ثراءاً فاحشاً رغم أن هذه السلعة آدمية ويتنافى الاتجار فيها من الناحية الدينية ، كما أن المستوطنين الأوروبيين وخاصة البرتغاليين مارسوا احتكار التجارة ، وكان جل همهم بقاء أحوال السكان على حالهم من التأخر ولذلك نراهم يعارضون أية سياسة إصلاحية تلجأ إليها الحكومة البرتغالية كما يقفون ضد أى حاكم برتغالى للإقليم ويقاومون محاولات الإصلاح التى يقوم بها مقاومة عنيفة .

ويتصل بأنجولا نشاط برتغالى فى الكنغو وإن كان هذا النشاط قد فشل فى إثبات الإدعاءات البرتغالية ، وذلك لأنه على الرغم من أن البرتغال أعلنت من البداية أن هدفها فى الكنغو ليس تكوين مستعمرات ولكن نشر الدين المسيحى، ولكن عملاء البرتغال سعوا إلى عقد كثير من المعاهدات مع الزعماء الوطنيين لاحتكار التجارة ولكنهم انقلبوا إلى تجار رقيق جشعين ساهموا فى انهيار مملكة الكنغو الوطنية ، ولكن وجودهم انتهى من الكنغو فى أوائل القرن التاسع عشر .

---

(١) چيمس دفى : نفس المصدر ص ٥٠

وقد عقدت البرتغال عدة اتفاقات مع الدول الأوروبية لتحديد الحدود بين الأملاك البرتغالية والأملاك الفرنسية والكنغو البلجيكي ، فتم تحديد الحدود بين غينيا والأملاك الفرنسية في غرب القارة عام ١٨٨٦ م ، وتحديد الحدود بين أنجولا ودولة الكنغو الحرة عامي ١٨٩١م، ١٨٩٤م، وعندما أرادت البرتغال التوغل بين مستعمرتي أنجولا وموزمبيق داخل أفريقيا ، وجه وزير خارجية انجلترة إليها مذكرة في أغسطس ١٨٨٧ م يلفت نظرها إلى أن سيادة البرتغال على هذه المنطقة لم تتحقق لأن البرتغال لم تحتل يوما المنطقة التي تدعيها ، كما أنها لم تكن يوما بقادرة على صون الأمن أو حماية حياة الأجانب أو أملاكهم في هذه المنطقة »(١) . ومن ثم توقف نشاط البرتغال في هذه المنطقة لأنه لا قبل لها بانجلترة .

موزمبيق :

كان للبرتغال أقدم علاقات مع شرق أفريقيا تسبق أية دولة أوروبية أخرى وكان ملاحوها هم أول أوربيين أبحروا في المياه الأفريقية المواجهة للمحيط الهندي « ومنذ أوائل القرن السادس عشر كان كل الساحل الشرقي تقريبا خاضعا لحكم البرتغال — بعد صدامهم بالامارات العربية هناك — حتى جاء اجداد السلطان برغش العماني في القرن الثامن عشر فطردوهم من النصف الشمالي للساحل الشرقي وأسسوا في الأملاك الافريقية التي ورثها برغش سلطنة ، ولكن البرتغاليين بقوا في المناطق المجاورة لمنافسيهم حيث استمروا متمسكين بموزمبيق التي تاخمت حدودها الشمالية الحدود الجنوبية لمملكة السلطات برغش »(٢).

---

(١) د . زاهر رياض : نفس المصدر ص ١٨٠ .

(2) Caupland, R. : Ibip, p. 445

وتشمل مستعمرة موزمبيق البرتغالية الأراضى الساحلية الممتدة من رأس دلجادو Cape Delgado إلى مدينة سفالة ، وقد اكتفى البرتغاليون فى البداية باحتلال جزيرة موزمبيق وإقامة مراكز لهم فى الشريط الساحلى المواجه وميناء للسفن البرتغالية فى المحيط الهندى ولذلك كان احتكاك البرتغاليين بالسكان سطحيا حيث احتل شرق أفريقيا مركزاً ثانوياً فى إمبراطورية الهند البرتغالية ، ومع ذلك اصطدموا بالعرب وسلطناتهم وتجارتهم فى شرق أفريقيا . كما اصطدموا بالمماليك فى مصر وبالأتراك ونتج عن صدامهم تدعيم لوجودهم فى شرق أفريقيا التى مركزها موزمبيق .

ولكن التجارة البرتغالية ازدهرت حينما توغل البرتغاليون فى الداخل واكتشفوا الذهب والفضة والعاج ، ومن ثم نشأت بعض المراكز التجارية والأسواق الدائمة ، وقد اصطدم البرتغاليون مع القبائل الوطنية ، وأدرك البرتغاليون بعد تغلبهم على هذه القبائل ضرورة التواجد فى الداخل ، ومن ثم نشأت المزارع وتدفق المبشرون ، ويمكن تقدير عدد البرتغاليين بألف نسمة وهو رقم لم يزد كثيراً حتى بداية القرن العشرين بينما اعتراه الهبوط فى فترات كثيرة »[1] وقد أعلنت هذه المناطق فى منتصف القرن الثامن عشر مستعمرة وتعين حاكم لها حيث مارست حكومة المستعمرة تجارة الرقيق بصورة جعلت البرتغال هدفا لهجوم جمعية مكافحة الرقيق الانجليز والحكومة الانجليزية حتى أصبح « من التقاليد السائدة بالنسبة للسياسة الانجليزية فى ذلك الوقت النظر إلى الاستعمار البرتغالى فى شرق إفريقية على أنه من بقايا عهد الوحشية والانحطاط واعتبار تقلص نفوذهم هناك انتصار المدنية »[2]

---

(١) جيمس دفى . نفس المصدر ص ٩٢

(٢) جيمس دفى : نفس المصدر ص ١٠٩

وعندما تعرضت البرتغال لأزمة اقتصادية وسياسية فى أواخر القرن التاسع عشر أرادت انجلترة وألمانيا اقتسام أملاك البرتغال فى أفريقيا . فعقدت الدولتان معاهدة سرية عام ١٨٩٥م باقتسام أملاك البرتغال فيما بينهما بحيث تستولى ألمانيا على جنوب موزمبيق وجنوب أنجولا وتضمها إلى أملاكها الأفريقية فى تنجانيقا بينما تستولى انجلترة على جنوب موزمبيق وشمال أنجولا ، وذلك فى حالة ازدياد حالة الحكومة البرتغالية سوءاً ولكن البرتغال سارعت إلى التعاقد مع انجلترة عام ١٨٩٩ بصورة خضعت فيها البرتغال لمطالب انجلترا بغلق موانى الممتلكات البرتغالية فى وجه السفن المحملة بالسلاح لجنوب أفريقيا فى نظير أن تعمل انجلترة على المحافظة على الأملاك البرتغالية للبرتغاليين . . وقد كان ذلك مدعاة لتأجيل تحقيق المطامع الألمانية فى أنجولا وموزمبيق حتى نشوب الحرب العالمية الأولى حين وقع الصدام بين ألمانيا والبرتغال حول هذه الممتلكات خلال السنوات الأولى من الحرب العظمى .

الاستعمار الهولندى

منذ انفصلت بلجيكا عن هولندا عام ١٨٣٠ ، أخذ الهولنديون يتطلعون إلى تدعيم أملاكهم فى آسيا وأمريكا ، وليس معنى هذا أنه لم تكن لهم اهتمامات استعمارية فى أفريقيا ، إذ أن الهولنديون ورثوا امبراطورية البرتغال الاستعمارية فى أفريقيا فى القرن السادس عشر كما ورثوا احتكارهم للتجارة الأفريقية حتى تسلمها الانجليز من الهولنديين وانفردوا بالسيطرة والاحتكار

لقد استطاع أسطول هولندى الاستيلاء على ممتلكات البرتغال فى أفريقيا وخاصة « لواند وبنجويلا وساوتومى » وكلها فى الساحل الغربى لأفريقيا فيما عرف باسم أنجولا ، وكان الهولنديون فى حاجة إلى الرقيق من أجل مزارعهم

فى شمال شرق البرازيل ، ولذلك طاردوا البرتغاليين من هذه الجهات إلى الداخل »[1] وكان ذلك فى أغسطس عام ١٦٤١ م ، ولكن البرتغاليين استطاعوا فى عام ١٦٤٨م طرد الهولنديين من هذه المناطق وإعادتها إلى سلطة البرتغال لتمارس فيها احتكار تجارة الرقيق

وكان الهولنديون شأنهم شأن القوى الأوروبية الأخرى يسعون إلى امتلاك أراض وعقد معاهدات مع الزعماء الوطنيين فى أفريقيا ، ورغم أن تجربة هولندا فى امتلاك أراض فى حوض الكنغو من البرتغال قد فشلت ، فإن الهولنديين منذ القرن السابع عشر أقاموا لهم مراكز ومحطات تجارية فى جنوب غرب أفريقيا وأسسوا مستعمرة الرأس التى استولى عليها الانجليز خلال الحروب النابليونية وبعدها اشترتها من هولندا ثم طاردت المستوطنين الهولنديين ومعهم الفرنسيين إلى الشرق حيث أسسوا جمهوريتى « الناتال والأورانج الحرة » ثم اصطدموا مرة أخرى بالانجليز فاتجهوا إلى ما عرف بالترنسفال عام ١٨٢٩م ومع ذلك استمر الصراع بين الانجليز وهؤلاء « الافريكانز » فيما عرف بحرب البوير حتى عام ١٩٠٣م بانتصار انجلترة كما سبق أن ذكرنا .

ومما تجدر الإشارة إليه أن « هؤلاء الهولنديون لايشبهون أولئك الرجال الذين هاجروا فى أزمنة مختلفة إلى شمال أمريكا للبحث عن مزيد من الحرية السياسية أو الدينية ، لأن الهولنديين تركوا أوروبا قبل أن يتأثروا بالثورات أو العوامل التى مهدت للثورة الفرنسية والدعوة البريطانية لمكافحة الرقيق »[2] وكان من أسباب صدام الهولنديين (البوير) مع انجلترة كراهيتهم لإرغامهم من

---

(١) جيمس دفى : نفس المصدر ص ٥٦

(٢) Bartlett, V : Ibid, p. 26 - 27

قبل الأنجليز على عدم الاتجار فى الرقيق ، بل وعدم تعويضهم عن الرقيق الذى يجبرون على تحريره .

الاستعمار الأسبانى

اتجهت أسبانيا منذ عهد الكشوف الجغرافية إلى اكتشاف العالم الجديد حتى لاتصطدم بالبرتغال التى اتخذت كشوفها الطريق حول أفريقيا إلى الهند . ومعنى هذا أن أسبانيا لم تهتم كثيراً بأفريقيا بسبب انشغالها بمستعمراتها الامريكية ، وكانت أسبانيا قد احتلت جزر الكنارى فى مواجهة شاطىء أفريقيا الغربى عند بدء الكشوف الجغرافية .

ونتيجة لإستيلاء فرنسا على الجزائر عام ١٨٣٠م استولت أسبانيا على مدينة « إفنى » Ifni فى مراكش ، وتبع ذلك إطلاق يد أسبانيا فى منطقة الريف فى مراكش نظير عدم اعتراض الاسبان على تحقيق الادعاءات الفرنسية فى مراكش عام ١٩١٢ . وكانت أسبانيا قد استولت قبـــل ذلك بعشر سنين على الأرض الافريقية المواجهة لجزر الكنارى ، ورفعت عليها العلم الاسبانى وأطلقت عليه أسم « ساحل الذهب » (ريودورو) كما أعلنت الحماية الاسبانية على ساحل الصحراء بين « رأس بلانكو » (الابيض) « ورأس بوجادور » ، فأمتد نفوذها إلى الداخل لمسافات مختلفة على طول المنطقة .

ونظراً لحاجة المستعمرات الأسبانية فى العالم الجديد إلى أيدى عاملة من رقيق أفريقيا فلقد عمد الأسبان إلى احتلال جزء ساحلى من شاطىء غرب أفريقيا عرف باسم غانا الاسبانية منذ عام ١٧٨٩ م من أجل اتخاذ هذه المستعمرة محطة يتجمع فيها المجلوبين من داخل أفريقيا ثم يتم نقلهم إلى أمريكا للعمل بمزارعها .

تطلع ألمانيا الموحدة للاستعمار :

عقب الحروب النابليونية واستقرار الأوضاع فى أوروبا ظهرت رغبة الألمان فى امتلاك مستعمرات ، وقد تجلت هذه الرغبة عند أهالى « هامبورج » وغيرها من موانى « الهانسا » Hansa الأخرى التى كان تجارها وبحارتها أكثر اهتماما بالمشروعات البحرية بطبيعة الحال أكثر من غيرهم فى ألمانيا »[1] . وكان يدفعهم إلى ذلك مارأوه من نشاط انجليزى فى هذا المجال ورغبتهم فى زيادة ثروتهم من تصدير مصنوعاتهم إلى أسواق فى الخارج وإلى مصادر المواد الخام اللازمة للصناعة .

وكان بسمارك قد صرح عام ١٨٧٦ م بأن الامبراطورية الألمانية لابد لها أن تمتلك مستعمرات ولكن الوقت من وجهة نظره لم يكن مناسبا ولم يمض على الوحدة الألمانية سوى سنوات قليلة ، كما أن السير « ستافورد نورثكوت » السفير البريطانى فى برلين سبق أن أبرق إلى وزارة الخارجية البريطانية قبل ذلك بعامين أى ٢٤ ديسمبر ١٨٧٤ م بأن بسمارك أخبره بأنه إذا استولت انجلترة على مصر نفسها فلن تعترض ألمانيا على ذلك »[2] ، ومن ثم نشط التجار والعلماء والمستكشفون الألمان فى أفريقيا إلى جانب الجمعية الألمانيا الاستعمارية فى شرق أفريقيا وغربها وجنوبها حيث عقدوا معاهدات مع الزعماء الوطنيين فى تلك الجهات يضعون فيها بلادهم تحت الحماية الألمانية ، ومن ثم يطلبون من

---

(1) Coupland, R. : Ibid, p. 395.

(2) Ward : The Cambridge history of British foreign Policy (1783—1919), p. 158.

الحكومة الألمانية قبول فرض الحماية على هذه الجهات التى تصبح محميات ألمانية ومستعمرات للامبراطورية الألمانية فيما وراء البحار .

ونتيجة توفر عدة عوامل أيد بسمارك المشروعات الاستعمارية الألمانية ، وقد تمثلت هذه العوامل فى تقدم الصناعة الألمانية ، وتكدس المنتجات وتعطل العمل وانخفاض الأجور ، والتقدم العلمى الألمانى ، وإزدهار صناعة السفن ، والحصول على مستعمرات سيحل كثير من المشكلات الاقتصادية للألمان ، هذا بالاضافة إلى أن انتصار الألمان على الفرنسيين عام ١٨٧٠ م جعلهم يعتقدون بسمو الجنس الألمانى على بقية الاجناس البشرية .

وفى نهاية مارس ١٨٨٤م كان الكونت منستر Munster السفير الألمانى فى لندن قد كلف بإخبار لورد جرانفل أن الأمير بسمارك Bismarck قد بذل كل جهده من أجل مقاومة رغبة الدوائر البحرية والصناعية لامتلاك مستعمرات ، ولكن بسمارك عاد بعد شهر واحد ليبدأ خطواته نحو امتلاك مستعمرات فى أفريقيا .

مجالات الاستعمار الألمانى :

ومما يلفت النظر أنه عندما اقتنع الألمان بضرورة امتلاك مستعمرات فإنهم تحركوا بسرعة حتى أنهم امتلكوا جميع مستعمراتهم الأفريقية فى مدة أقل من اثنى عشر شهرا وقد أعلنوا حمايتهم بين « أبريل ومايو ١٨٨٤ م على المناطق الداخلة فى أفريقيا الجنوبية الغربية الألمانية : توجولاند Togoland والكاميرون Cameroons »[1].

---

(1) Coupland, R. : Ibid, p. 398.

شرق أفريقيا :

لم تظهر الحكومة الألمانية اهتماما استعماريا فى شرق أفريقيا قبل عام ١٨٨٤م وفى تلك السنة ذهب الرحالة بيترز Carl Peters إلى هناك حيث عقد معاهدات عدة نصت على وضع عدة أقاليم فى شرق أفريقيا تحت الحماية الألمانية ، وحملها بسرعة إلى برلين حيث وصل فى ٧ فبراير ١٨٨٥ م أثناء انعقاد مؤتمر برلين ؛ وبعد انتهاء أعمال المؤتمر عرض بسمارك ما حصل عليه كارك بيترز من معاهدات على الأمبراطور ولهلم Wilhelm طالبا الموافقة على إعلان الحماية الألمانية على الأقاليم التى أبرم بيترز مع زعمائها معاهدات .

وفى ٣ مارس ١٨٨٥ م صدر قرار من الأمبراطور جاء فيه : نحن وليام ، بحمد الله بصفتى امبراطور الألمان وملك بروسيا أعلن وأصدر أوامرى فيما يلى: إن الرؤساء الحاليين للجمعيات الاستعمارية الألمانية دكتور « كارل بيترز » والكونت « بهرباندلين » Count Behr Bandelin ، « وشمبراين فليكس » Chambrlain Felix قد مارسوا فرض حمايتنا على المناطق التى امتلكوها باسم جمعياتهم فى شرق أفريقيا الواقعة إلى الغرب من سلطنة زنزبار ، وبعيدا عن مناطق نفوذ القوى الأخرى ، وأن المعاهدات الأخيرة التى عقدت بين « دكتور « كارل بيترز » وبين حكام كل من « أوساجارا» Usagara «ونجورو» Ngurv ، و « أوسيجوها » Useguha ، و « أوكامى » Ukami فى شهرى نوفبر وديسمبر الماضيين والتى بموجبها صارت هذه المناطق خاضعة لسيادة الجمعية الألمانية الأستعمارية German Colonial Society ، قد قدمت لنا على أمل الحصول على موافقتنا بوضع هذه المناطق تحت حمايتنا ، ونحن نعلن قبولنا فرض حمايتنا الأمبراطورية على هذه المناطق المشار إليها محتفظين لأنفسنا بالحق فى تقرير أية إجراءات نتخذها فى أى وقت للتوسع فى نفس

المنطقة على يد الجمعية أو بواسطة رجالها ومندوبيها بعقود قانونية »[1] .

ونتيجة لهذا القرار أصبح إنشاء شركة أفريقيا الشرقية الألمانية أمراً واقعاً ورسمياً منذ عام ١٨٨٥ م ، مشمولة بالتأييد الرسمى الألمانى ، وذلك تحت رئاسة « كارل بيترز » ، وأصبح من حق الشركة عقد المعاهدات مع الزعماء الأفارقة وحكم وإدارة المناطق واعتبارها فى حماية الحكومة الألمـــانية ، وقد مارست الشركة هذا الحق بالفعل ولذلك اصطدم الألمان بسلطان زنزبار وبالسكان الوطنيين من عرب وأفارقة واستمر هذا الصدام حتى عام ١٩٠٨ م ، ونتج عنه إعلان إنشاء مستعمرة ألمانية فى شرق أفريقيا مركزها تنجانيقا ، وقد باشر المبشرون والتجار الألمـان نشاطهم فى هذه المستعمرة وامتد نشاطهم خارجها لتحقيق مصالحهم الاقتصادية والاستعمارية .

ونتيجة لتسابق الألمان والانجليز فى فى عقد المعاهدات مع الزعماء والملوك والسلاطين المحليين أن حدث تفاهم إنجليزى ألمانى لكى لا يحدث صدام بين الطرفين ، فقد أدرك الإنجليز — كما أبرق بذلك سير « إيفلين بارنج » المعتمد البريطانى فى مصر إلى لورد « روسبرى » Rosbury وزير الخارجية البريطانية فى ٩ فبراير ١٨٨٦ يقول — إن النقطة ذات الأهمية فى نظرى هى ضرورة الاتفاق مع ألمانيا إن برلين وليست القاهرة هى مركز الخطورة الحقيقى فى المسألة المصرية . . . إننى أنظر إلى هذا على أنه مفتاح للموقف كله »[2] .

ويمكن القول أن رغبة إنجلترة فى التفاهم مع ألمانيا حول استعمار شرق أفريقيا

---

(1) Coupland, R. : Ibid, p. 405.
(2) The Marquis of zétland : The life of Lord Cromer, p. 128., Sudan Notes & Recordв, VolXL (1959), p. 79

كانت مدفوعة بعداء فرنسا لها ، إذ قلب احتلال إنجلترة لمصر فرنسا من كونها صديقا متعاونا مع إنجلترة إلى عدو صريح لها ، ولم تظهر علامات التفاهم بينهما طالما بقيت انجلترة فى وادى النيل ، وتبعا لذلك فقد ظهرت حاجة إنجلترة إلى تأييد ألمانيا ، وأصبح اعتمادها على هذا التأييد من الأمور الضرورية والهامة(١) .

وبهذه الروح عقدت بريطانيا مع ألمانيا فى نوفمبر عام ١٨٨٦م اتفاقا خاصا بشرق أفريقيا نص على استئجار الشركتين الإنجليزية والألمانية الأراضى اللازمة لها من سلطنة زنزبار . كما نص أتفاق آخر عام ١٨٩٠ م على تنازل ألمانيا عن كل إدعاءاتها على أوغندة والنيل الأعلى واعترفت ألمانيا بانفراد إنجلترة بحماية جزيرتى بمبا Pemba وزنزبار ، وفى مقابل ذلك اعترفت إنجلترة بمطالب ألمانيا فى تنجانيقا وجنوب غرب أفريقيـــا ، وتنازلت إنجلترة لألمانيا عن جزيرة هيلجولاند Heligoland .

وقد ساعد على إقرار الإتفاق الأخير بين إنجلترة وألمانيا ، ماحدث فى ألمانيا ذاتها من تنحية الامبراطور « ولهلم الثانى » لبسمارك (ربان السفينة) الذى كان مسيطرا على الأمور فى ألمانيا لمدة طويلة ، وخلف بسمارك الكونت « فون كابرين Von Caprivi وفى الحقيقة كان الامبراطور «ولهلم الثانى» يباشر بنفسه رسم وتنفيذ سياسة بلاده الخارجية(٢) . ، وكان الاتفاق مع إنجلترة يتفق مع اتجاهاته السياسية .

وبمقتضى هذه الاتفاقات تم حصر أملاك سلطان زنزبار فى شريط ساحلى ضيق يواجه جزيرة زنزبار مع وقوع هذه الأملاك تحت الحماية البريطانية

---

(1) Sudan Notes and Records, vol XL (1959), P. 80

(2) Sidny how : The Political history of Lnglanӡ Vol 12, P. 460

وحصول الألمان على امتيازات تبيح لهم حق إدارة جميع أملاك السلطان الواقعة على الشريط الساحلي . وكان ذلك عام ١٨٨٨م .

غرب وجنوب القارة :

ظهر نشاط ألمانيا الاستعماري في غرب القارة منذ منتصف القرن التاسع عشر وتمثل في نزول المبشرين والتجار الألمان على أجزاء من غرب القارة ورفع العلم الألماني عليها ، وهذه الأجزاء هي « توجولاند والكاميرون» وجنوب غرب أفريقيا وقد فرضت ألمانيا حمايتها على هذه الجهات بعد أن توصلت إلى إتفاقيات مع كل من انجلترة وفرنسا منذ عام ١٨٨٤ إلى عام ١٩١١م حيث نصت الاتفاقية الألمانية الفرنسية عام ١٩١١م على إطلاق يد فرنسا في مراكش نظير تنازل فرنسا عن منطقتي « توجولاند » « والكاميرون » لألمانيا

أما منطقة جنوب غرب أفريقيا فقد ظهر نشاط الألمان فيها على يد « شركة الهند الشرقية الألمانية» عام ١٦٥٢ بإقامة مستعمرة من المزارعين الأوروبيين[1] وكان نزول الألمان في هذه المنطقة « قبل أن يقوم البريطانيون بتأسيس مستعمرة الكاب عام ١٧٩٥م بمدة طويلة حيث أخذوا يحصلون على المعاهدات لامتلاك أراض في هذه الجهات شأنهم شأن البريطانيين وغيرهم »[2] .

ونظرت انجلترة إلى نشاط الألمان في جنوب غرب أفريقيا نظرة شك وتبرم مما دعى بسمارك إلى تحذير الإنجليز بقوله: إذا كنا حقا نوى تأسيس مستعمرات فكيف يستطيع اللورد جرانفيل — وزير الخارجية البريطانية — أن ينازعنا حقنا في هذا ، في نفس اللحظة التي تفوض فيها الحكومة الإنجليزية حكومة مستعمرة الكاب ممارسة نفس الحق . إن في هذه السذاجة والأنانية لجرحا

(1) Kirkwood K Ibid P.17

(2) Bartlett v. : Ilid, P 26

لشعورنا القومى ، أرجو أن تلفتوا إليه نظر اللورد جرانفيل ونحن متلهفون إلى أن نعرف لماذا نحرم حق الاستعمار فى الوقت الذى تمارس فيه انجلترة هذا الحق فى أوسع نطاق ، إن ثقتنا لتتزعزع بهذه الغطرسة التى تبدو فى إيراد نظريات ومزاعم لا تتفق ومبدأ المساواة بين الدول المستقلة »[1] .

وتمشيا مع هذه الروح فقد فرح الألمان لما لقيه الإنجليز من صعوبات وهزائم على يد البوير فى وسط أفريقيا ، ومن ثم أرسل الامبراطور الألمانى إلى زعيم البوير عام ١٨٩٦م برقية يقدم له فيها التهنئة على ما أحرزه من نصر على القوات الانجليزية .

ورغم استقرار الألمان فى جنوب غرب أفريقيا إلا أنهم اصطدموا بقبائل « الهوتنتوت » أهالى البلاد حتى أنتهى الامر عام ١٩٠٨م بقضاء الألمان على ثورة هذه القبائل ، إلا أن اشتعال الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤م وعدم قدرة ألمانيا على إدارة هذه المنطقة بسبب سيطرة الأسطول البريطانى على البحار قد جعل الحلفاء يستولون عليها .

الاستعمار الايطالى

دوافع الاستعمار الايطالى :

حققت إيطاليا وحدتها القومية عام ١٨٧٠م ولكن إيطاليا الموحدة كان عليها مواجهة مشكلات داخلية متعددة كان أخطرها البطالة وسوء الحالة الاقتصادية مما دفع بالكثيرين من الإيطاليين إلى الهجرة خارج إيطاليا إلى تونس وطرابلس الغرب ومصر ، ومما حدا بارتفاع الأصوات بضرورة أن تكون لإيطاليا

---

(٣) إميل لودفيج : بسمارك ص ٤٢٧ .

مستعمرات تساهم فى حل المشكلات التى تعانى منها إيطاليا رغم أنها كانت أكثر القوى الأوروبية ضعفا وأقل كفاءة من غيرها ، ومن هذه الأصوات « كرسبى Crspi رئيس الوزارة الإيطالية ووزير خارجيتها الذى كان تواقا إلى أن يغلف هذا الضعف باتباع القوة والعدوان فى السياسة الخارجية وتعليم إيطاليا المشى بإجبار غيرها على الجرى ، وكانت أفريقيا هى مطمع الطليان وهى الميدان الذى يحقق أهدافهم »[1] .

مجالات الاستعمار الايطالى

شرق أفريقيا :

واتجهت أنظار الطليان نحو امتلاك مستعمرات فى شرق وشمال القارة ، وفى الشرق كانت هناك قوى أخرى على إيطاليا أن تعمل لها حسابها ، وتمثلت هذه القوى فى انجلترا وفرنسا وألمانيا والحبشة والثوار السودانيين (المهديين) ، وقد حقق الطليان مشروعاتهم فى شرق أفريقيا أساسا على حساب ممتلكات مصر فى هذه الجهات باستيلائهم على منطقة صغيرة من الأراضى الصحراوية على ساحل الدناقل بالقرب من قرية عصب عند مضيق باب المندب نظير دفع مبلغ لأحد الزعماء المحليين كثمن لهذه الأرض وذلك عام ١٨٦٩ ، ثم توسع الطليان حول عصب بين هذا العام وعام ١٨٨٢ عندما أصبحت عصب مستعمرة إيطالية رغم احتجاج الحكومة المصرية باعتبار أن هذه المنطقة من أملاك مصر .

وانتهز الطليان انشغال حكومة القاهرة بإخماد الثورة المهدية فى السودان وأرادوا أن يسبقوا الأحباش فى إحتلال مصوع التى تنازلت عنها مصر ليوحنا الرابع ، ملك الحبشة نظير تسهيله مرور القوات المصرية المنسحبة من السودان

---

(1) Sudan Notes and Records, Vol. XL (1959) P.82

الشرق ، وبالفعل بادر الطليان باحتلال ميناء مصوع فى ٥ فبراير ١٨٨٥م ، وفى نوفمبر من نفس العام غادرت بقايا الحملة المصرية هذا الميناء ، وكان الطليان قد حصلوا على موافقة إنجلترة على هذا الاحتلال لأن انجلترا كانت « تبدى اهتماما خاصا بساحل البحر الأحمر الغربى الذى وصفه وزير خارجيتها اوردسالسبورى عام ١٨٧٩ بأنه «وتر بريطانيا الحساس» وكانت تخشى بدرجة عظيمة من وقوع موانى هذا الساحل فى قبضة المهديين»[1] أو أية قوة أوروبية معادية لبريطانيا وخاصة فرنسا .

واستمر الطليان يوسعون دائرة أملاكهم فى شرق أفريقيا فاستولوا على « سنهيت » ورفع العلم الإيطالى عليها عام ١٨٨٨م وفرض الحماية على مصوع فى نفس العام وغيرها من المناطق المحيطة بمصوع ثم احتلال أسمره فى أغسطس عام ١٨٨٩ ، وفى أول يناير ١٨٩٠م صدر مرسوم ملكى إيطالى بانشاء مستعمرة أرتريا .

إلا أن الطليان أصطدموا بالاحباش ، ذلك أنه تم عقد معاهدة بين الحبشة وإيطاليا فى ٢ مايو ١٨٨٩م — وهى معاهدة « أتشيالى » Ucciali — وهى المعاهدة التى أثارت خلافا بين الطرفين بسبب تفسير المادة ١٧ منها التى نصت على أنه يجوز الملك الحبشة أن يعتمد على الحكومة الإيطالية فى مباشرة السياسة الخارجية للحبشة ، وكان هدف الطليان من ذلك هو تحقيق الأدعاءات الحبشية على كل الإقليم من هرر حتى النيل ، ومن ثم « طالب الطليان بامتلاك كسلا البلدة الهامة التى تقع فى منتصف الطريق بين مصوع والخرطوم وقد احتج اورددوفرين Duffrin السفير البريطانى فى روما فى فبراير ١٨٩٠م بأن الطليان أصحاب مطامع وربما حاولوا فتح النيل الأعلى والسودان ، واحتج « بارنج » من مصر

---

(١) السيد رجب حراز : التوسع الإيطالى فى شرق أفريقية ص ١٦٦ .

أيضا أحتجاجا مشابها ، وحث الحكومة البريطانية أن تعمل على إعادة إحتلال طوكر بالسودان الشرقي »[1] . ونتيجة لذلك سمحت إنجلترة لإيطاليا باحتلال كسلا احتلالا مؤقتا تبعا لظروف الموقف الحربي .

وقد أدى النزاع بين إيطاليا والحبشة على تفسير معاهدة « أتشيالى » إلى نشوب حرب عنيفة بين الطرفين انتهت بهزيمة الطليان على يد الحبشة فى « عدوة » فى أول مارس ١٨٩٦م نتج عنها أن أرسلت إيطاليا إلى أديس أبابا وفداً لعقد الصلح مع « منليك » ملك الأحباش ، وقد تم عقد معاهدة صداقة وسلام — معاهدة أديس أبابا — فى أكتوبر من نفس العام تضمنت إلغاء معاهدة «أتشيالى» واعتراف إيطاليا باستقلال الحبشة استقلالا كاملا ، كما رسمت الحدود بين مستعمرة أرتريا الإيطالية وبين الحبشة .

ونتج عن هذا الصدام كذلك أن تحول الاهتمام الإيطالى فى شرق أفريقيا من التوسع على حساب الممتلكات الحبشية إلى التوسع فى الساحل الصومالى ، وقد استطاعت بالفعل أن تدعم وجودها فى كل من موانى «قسمايو» «وبرافا» «ومو كا» « ومقديشو » حتى وصلت أملاكها إلى رأس دلجادو فى الشمال، وكونت من هذه الجهات مستعمرة ثانية فى أفريقيا عرفت بمستعمرة الصومال الإيطالى ظهرت للوجود فى بداية القرن العشرين .

ومما تجدر الإشارة إليه أن إنجلترة التى كان لها قصب السبق فى شرق أفريقيا إتخذت من إيطاليا موقفاً ودياً فى توسعها وفى تحقيق ادعاءاتها ، فعقدت عدة اتفاقات بين انجلترة وإيطاليا فى مارس وأبريل عام ١٨٩١ م اعترفت انجلترة فيها « بخضوع أكبر جزء من أراضى السودان المصرى التى تقع بين هضبة البحيرات

---

(1) Langer : Diplomacy of Imperialism, P. 110.

ورأس غردافوى للنفوذ الإيطالى ، كما اعترفت بكل أثيوبيا وجزء من « التاكا » « وسنار » التابعتين لمصر داخل منطقة النفوذ الإيطالى فى شرق أفريقية »[1] هذا بينما كانت انجلترة قبل عام ١٨٨١ م تعارض باستمرار مشروعات إيطاليا الاستعمارية فى شرق أفريقيا .

إلا أن انجلترة بدأت تغير سياستها نحو إيطاليا منذ عام ١٨٨١ « والسر فى ذلك تكشف عنه مذكرة فى سجلات وزارة الخارجية البريطانية كتبت فى سبتمبر تقول إن الفرنسيين يبذلون أقصى جهد لإخراج مصر من قبضة انجلترة »[2] ولكن انجلترة حرصت على مصالحها الحيوية فى مصر والسودان بضرورة الحفاظ على توفير مياه النيل وروافده ولذلك أصرت الحكومة البريطانية فى اتفاقية ١٥ أبريل ١٨٩١ م مع إيطاليا على أن « تتعهد الحكومة الإيطالية بعدم السيطرة على العطبرة من أجل إستغلال مياهه وألا تقوم بعمل من شأنه أن يعوق فيضانه عن الوصول إلى النيل »[3] .

وقد استفادت انجلترة من تصارع القوى الطامعة فى شرق أفريقية ولذلك اتخذت سياسة تحقق مصالحها فى مواجهة الطليان والأحباش وثورة المهدى ، وهى بهذه السياسة تستطيع أن تصطاد ثلاثة عصافير بحجر واحد ، فأولا الإيطاليون سيقفون سداً أمام المهدى فى الشمال ، وثانيا إن السماح للإيطاليين بمد دائرة نفوذهم فى الحبشة إلى ما أصبح فيما بعد الصومال الإيطالى يجعلهم يقفون

---

(١) د. السيد رجب حراز : نفس المصدر ص ٣٤١ .

(٢) د. محمد صبرى : الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر ص ١٦٤ — ١٦٥ .

(٣) Langer : Ihid, p. 112.

سداً أيضا أمام حركة الفرنسيين من الساحل الشرقى نحو السودان . وثالثا إن الحليف الإيطالى الذى قد يستطيع أن يقف سداً أمام الدراويش لابد وأن يصاب بكارثة على أيدى الأحباش ، وعندئذ تدخل بريطانيا فى الحبشة على جثة الدرويش الذى ذبحه الايطالى ، وعلى جثة الإيطالى الذى ذبحه الحبشى ، وعلى جثة الحبشى الذى أفناه الدرويش والايطالى »(1).

شمال أفريقيا :

كانت تونس هى المجال الذى تطلع إليه الايطاليون كمتنفس لمشكلاتهم الداخلية، ومن ثم اتجهت أفواج من الايطاليين بعد الوحدة القومية الايطالية إلى تونس للإقامة والعمل هناك كما اهتم الساسة والصحافة فى إيطاليا بتونس باعتبارها المستعمرة الايطالية المنتظرة ، إلا أن احتلال فرنسا لها عام ١٨٨١ م قد ساء إيطاليا كثيراً حتى جعلها تقف من فرنسا موقف العداء ، ثم اتجهت لتحقيق مشرعاتها الاستعمارية فى طرابلس الغرب ، وقد شجعها على ذلك عدة أمور منها « أن الدول الأوروبية كألمانيا والنمسا وإنجلترة بل وفرنسا بعد تحسن العلاقات بينهما ، أرادت أن يكون لايطاليا مجال خارجى تنصرف إليه وتحقق منه أطماعها ، ورغبة الحكومة الايطاليه التخلص من المشكلات السياسية والاقتصادية والسكانية التى كان الشعب الايطالى يعانى منها ، إلى جانب تصور الايطاليين بأن الأراضى الليبية ذات خير وفير وتبشر بإنتاج كبير إذا أحسن استغلالها ، بالاضافة إلى شعور الايطاليين بالنقص لتخلفهم عن تكوين مستعمرات لهم فى الوقت الذى تسابقت فيه الدول الأوروبية على إمتلاك أرض جديدة فيما وراء البحار »(2) .

---

(1) د. على ابراهيم عبده : المنافسة الدولية فى أعالى النيل ص ١١٠ .

(2) د. رأفت الشيخ : تطور التعليم فى ليبيا فى العصور الحديثة ص ١٧٧ — ١٧٨ م .

كما أن وجود سياسيين إيطاليين يرسمون سياسة إيطاليا الاستعمارية ويتحمسون لها أمثال السنيور « كرسبى » Crispi رئيس الوزارة الايطالية فى فى المدة من ١٨٨٧ إلى ١٨٩١ م حيث سقط بسبب الفشل فى الحرب ضد الحبشة ، ومثل السنيور « جوليتى » Giolitti الذى تولى الوزارة من عام ١٨٩٢ إلى عام ١٨٩٢ ثم عاد للحكم مرة أخرى عام ١٩١١ م حيث تم الغزو الايطالى لليبيا فى عهد وزارته »[١] .

وتحقيقا لذلك فقد اتخذت إيطاليا فى السنوات الأولى من القرن العشرين « خطوات عملية لتحقيق أهدافها فى ليبيا ، فمن ذلك فتح المدارس فى طرابلس وبنى غازى ، وإرسال الجماعات التبشيرية ، ولكن أهم من ذلك فتح فروع لبنك « دى روما » الذى أخذ يقرض الأهلين أموالا كثيرة بشروط يبدو أنها سهلة يسيرة لكنها تبطن لمن يقع تحت طائلة الدين العذاب الأليم . وكانت القنصلية الايطالية فى كل من طرابلس وبنى غازى مركزاً للنشاط السياسى والدعاية الايطالية ، والتجسس على أهل البلاد ومراكز الدفاع عنها ووسائله ، ومما لاشك فيه أن تركيا أهملت القطر الليبى إهمالا كبيراً مما شجع إيطاليا على الاستمرار فى مطامعها[٢] » .

حتى إذا كان سبتمبر ١٩١١ م أعلنت إيطاليا الحرب على تركيا باعتبارها صاحبة السيادة على ليبيا وأنزلت القوات الايطالية فى طرابلس ثم بنى غازى وبعض المدن الساحلية حيث دارت معارك حاسمة وكبيرة شارك فيها الشعب الليبى بتنظيماته القبلية فى إقليم طرابلس وتنظيماته السنوسية فى برقة مشاركة

---

(١) خليفة المنتصر : ليبيا قبل المحنة وبعدها ص ١٠ .

(٢) د. نقولا زيادة : ليبيا من الاستعمار الايطالى إلى الاستقلال ص ٨٠ .

كبيرة خاصة بعد أن اتفقت تركيا مع إيطاليا فى معاهدة «لوزان» (صلح أوشى) عام ١٩١٢م على أن تسحب تركيا جنودها من ليبيا وأن تترك الليبيين يواجهون الجيوش الإيطالية .

أعلن ملك إيطاليا منذ ذلك العام أن ليبيا مستعمرة إيطالية خاضعة هى وشعبها للحكم الإيطالى ، لكن الليبيين لم يقبلوا هذا الوضع بل استمروا فى المقاومة تساندهم الشعوب العربية والإسلامية وفى مقدمتها مصر ، وقد أذهلت هذه المقاومة القوات الايطالية فحاولت التفاوض مع الليبيين ، وقد دفعها إلى ذلك اشتراك إيطاليا فى معارك الحرب العالميـــة الأولى عام ١٩١٤ .. ولكن المقاومة استمرت حتى عام ١٩٣١م ثم انتهى الاحتلال الإيطالى فى ليبيا عام ١٩٤٢م .

الاستعمار الأمريكى

يمكن تأريخ النشاط الأمريكى فى أفريقيا بعام ١٨١٩م عندما اهتم بعض الأمريكيين بموضوع مكافحة تجارة الرقيق وتحرير زنوج أمريكا . « فحصلوا على مرسوم حكومى فى تلك السنة بانشاء مستعمرة ليبيريا على مثال سيراليون البريطانية ، حيث أرسلت الحكومة الزنوج المحررين جماعات متوالية ، فاستأجرت لهذا الغرض مساحة من الأرض كانت هى النواة الأولى لدولة ليبيريا الحالية[1] » .

ولقد تم إنشاء هذه الدولة الجديدة عام ١٨٢١م لإستيعاب الرقيق الذى شكل مشكلة فى أمريكا عندما « رحلوا خلال الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١-١٨٦٥م) من الولايات الجنوبية إلى الشمال ، وهناك خلقوا مشكلات خطيرة

---

(١) د. زاهر رياض : نفس المصدر ص ٨٢ .

إجتماعية وسياسية ، ولم يكن فى الإمكان إعادتهم إلى الجنوب ، كما أن بقاءهم فى الشمال أصبح غير مرغوب فيه »[1] ومن ثم تم اختيار مكان موحش على الساحل الغربى لأفريقيا بين « سيراليون » « ورأس بالماس » Cape Palmas لينزل فيه الرقيق المطرودين من أمريكا . وقد وصلت أول مجموعة منهم إلى أفريقيا عام ١٨٢٢ م وكان عددهم ٨٨ فقط ، ثم أعلن استقلال هذه البلاد عام ١٨٤٧ م وتعين لها رئيس ..

وخطت الولايات المتحدة الأمريكية خطوة أخرى فى نشاطها الأفريقى بتأييدها للملك ليوبولد ملك البلجيك فى ممارسة نشاطه فى حوض نهر الكنغو تحت اسم الجمعية الدولية للكشف وتمدين أفريقيا ، وقد « اعترفت الولايات المتحدة بعلم الجمعية علما لدولة صديقة ، وقد اعتقدت الولايات المتحدة أن هدف ليوبولد هو القضاء على الرق . وإن كان هذا التدخل الأمريكى فى أفريقيا كان تدخلا خاطفا[2] ».

ومما تجدر الإشارة إليه أن الولايات المتحدة كان لها اهتمام بشرق أفريقيا منذ عام ١٨٣٣ م عندما عقدت مع السلطان سعيد معاهدة تجارية على غرار المعاهدات التى عقدها السلطان مع الدول الاوروبية المتنافسة فى شرق أفريقيا — وإن كان هذا الاهتمام لم يتخذ خطوات عملية أخرى أكثر من ذلك فى شرق أفريقيا باعتبار هذه الجهات بعيدة جداً عن واشنطن[3]» مما يؤثر على نشاطها ومباشرتها لهذا النشاط بصورة فعالة .

---

(١) Bartlett, V. : Ibid p.141.

(٢) بازيل دافيدسون : نفس المصدر ص ٧٦ .

(٣) Coupland, R. Ibid, p. 336.

المصـادر

أولا : المصادر الأجنبية :

1— Vernon Bartlett : Struggle for Africa, London 1953.

2— Trimingham : Islam in Ethiopia. Oxford, 1952.

3— Kenneth Kirkwood : Britain and Africa, London, 1965.

4— W. Goodell : Slavery and anti—slavery.

5— R. Coupland : The exploitation of east Africa. the slave trade and the scramble. 1856—1890, London 1939.

6— Lugard : The dual mandate in British Tropical Africa.

7— Hennebert : The English in Egypt.

8— Langer : The diplomacy of Imperialism.

9— Langer : European Alliances.

10— Hannah : A history of British foreign policy.

11— Theobald : The Mahdiya.

12— P. Newmam : Britain and north-east Africa, London 1940.

13 — Ensor : England 1870—1914.

14— Sidny Low : History of England.

15— The Marquis of Zetland : The life of Lord Cromer.

16 – A. W. Ward : The Cambridge history of British foreign Policy, 1783–1919.

17— M. Awad: Some aspects of the diffusion of Arab influences in the Sudan, Cairo 1953.

18— M. Anis : Ingland and the Suez – route in the 18th Century.

19— George Padmore : Africa Britain's third Empire

الدوريات :

1 — M. Anis : The development of British interest in Egypt.

مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة :

2 — Sudan notes and records.

3 — Hansard's Parlimentry debates (1892–1908).

المصادر العربية :

١ — إبراهيم فوزى باشا : السودان بين يدى غردون وكتشنر القاهرة ١٩٠١

٢ — د . إبراهيم العدوى : يقظة السودان القاهرة ١٩٥٦

٣ — الشاطر بصيلى عبد الجليل : معالم سودان وداى النيل القاهرة ١٩٥٥

٤ — آنخل جنثالث بالنثيا تعريب د . حسين مؤنس : تاريخ الفكر الأندلسى القاهرة ١٩٥٥

٥ — إميل لودفيج ترجمة : بسمارك القاهرة ١٩٥٦

٦ — د . السيد رجب حراز : التوسع الإيطالى فى شرق أفريقيا القاهرة ١٩٦٠

٧ — « « : النفوذ البريطانى فى وسط وشرق إفريقيا القاهرة

٨ — بازيل دافيدسون تعريب عبد القادر حمزة : صحوة أفريقيا القاهرة ١٩٥٦

٩ — د . جلال يحى : التنافس الدولى فى شرق أفريقيا القاهرة ١٩٥٩

١٠ — « « : الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية القاهرة ١٩٥٩

١١ ـ چمس دفى ترجمة الدسوقى حسنين المراكبى :
الاستعمار البرتغالى فى أفريقية القاهرة ١٩٦٣
١٢ ـ د . حسن محمود : الإسلام والثقافة العربية فى أفريقيا القاهرة ١٩٦٣
١٣ ـ خليفة المنتصر : ليبيا مثل المحنة وبعدها ، سلسلة الكتاب الليبى وزارة الإرشاد القاهرة ١٩٦٠م
١٤ ـ داود بركات : السودان المصرى ومطامع السياسية البريطانية القاهرة ١٩٢٤
١٥ ـ د . رأفت الشيخ : تطور التعليم فى ليبيا فى العصور الحديثة طرابلس ١٩٧٢ م
١٦ ـ د . زاهر رياض : استعمار أفريقيا القاهرة ١٩٧٣ م
١٧ ـ سردار بانيكار : آسيا والسيطرة الاوروبية
١٨ ـ د . صلاح العقاد : تطور السياسة الفرنسية فى الجزائر القاهرة ١٩٦٤
١٩ ـ » » : الجزائر المعاصرة القاهرة ١٩٦٤
٢٠ ـ ضحايا مصر فى السودان وخفايا السياسة الانجليزية (بدون مؤلف) : الاسكندرية ١٩٣٥
٢١ ـ د . عبد الملك عودة : السياسة والحكم فى أفريقيا ، القاهرة ١٩٥٩
٢٢ ـ عبد الرحمن زكى : الاسلام والثقافة العربية فى شرق أفريقيا القاهرة
٢٣ ـ عبد الرحمن بن عبد الله السعدى : تاريخ السودان
٢٤ ـ عبد الحميد الاسكندرى : قصة بريطانيا فى السودان القاهرة ١٩٤٧ م

٢٥ ــ عبد الغنى عبدالله خلف الله : مستقبل أفريقيا السياسى القاهرة ١٩٦١ م

٢٦ ــ عبد الرحمن زكى : الاسلام والمسلمون فى غرب أفريقيا جزآن

٢٧ ــ د . على إبراهيم عبده : المنافسة الدولية فى أعالى النيل القاهرة

٢٨ ــ د . محمد فؤاد شكرى : و د. محمد أنيس : أوربا فى العصور الحديثة القاهرة ١٩٥٥ م

٢٩ ــ د . محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، تاريخ وحدة وادى النيل السياسة فى القرن ١٩ القاهرة ١٩٥٧ م

٣٠ ــ د . محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان القاهرة ١٩٤٦ م

٣١ ــ د . محمد فؤاد شكرى : السنوسية دين ودولة القاهرة ١٩٤٨

٣٢ ــ ماكس ليرنر تعريب : د . راشد البراوى : أمريكا كحضارة ، جزآن القاهرة ١٩٦٦

٣٣ ــ د . محمد صبرى : الإمبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر القاهرة ١٩٤٨

٣٤ ــ د . نقولا زيادة : ليبيا من الاستعمار الإيطالى إلى الاستقلال القاهرة ١٩٥٨

٣٥ ــ د . فيليب رفله : الجغرافيا السياسية لأفريقيا القاهرة ١٩٦٥ م

٣٦ ــ كرومر (تعريب عبد العزيز عرابى) : بريطانيا فى السودان القاهرة ١٩٦٠

الدوريات :

١ ــ مذكرات اللورد غراى وتبعة الحرب العالمية الكبرى بقـــلم وزير خارجية انجلترة سابقا ١٨٩٢ ــ ١٩١٦ م ، تعريب على أحمد شكرى .

٢ ــ مذكرات الخديوى عباس حلمى الثانى: جريدة المصرى سنة ١٩٥١: العدد ٤٨٢٩ مايو سنة ١٩٥١ .

٣ ــ الجمعية المصرية للدراسات التاريخية : المجلةالتاريخية ،المجلد العشرون سنة ١٩٧٣ .

بحث بعنوان : تجارة الرقيق وأثرها على استعمار غرب أفريقيا، .

للدكتور سعد زغلول .

الجزء الثاني

افريقية فى العلاقات الدولية فى التاريخ المعاصر

الدكتور محمود متولى

« إن الذين يقفون فى سبيل تحرر الشعوب الافريقية أو غير الافريقية هم الاغبياء الذين يتصدون لتيار التاريخ الزاحف »

مقدمة : —

هناك خمسة عوامل شكلت تاريخ إفريقية ولازالت تسيطر على مقدرات هذا التاريخ حتى الآن وسوف تسهم فى هذا التاريخ إلى فترة طويلة . وكل من هذه العوامل الخمسة يختلف فى تأثيراته عن الآخر وإن كان فى واقعه يعطى للقارة حركة للخلف أو التقدم فإنما ذلك يتم طبقا لما فى داخل هذا العامل من قيم ومبادىء أو بمعنى ثان بما يحويه هذا العامل من سلبيات وإيجابيات .

وأول هذه العوامل العزلة التى عاشتها القارة وبالذات أجزائها الداخلية لفترات طويلة ويرجع ذلك بصفة أساسية لصعوبات المناخ الافريقى ولقلة المواصلات بل لإنعدام وسائلها فى بعض الاماكن . وتلك العزلة أخرت اكتشاف أجزاء كبيرة من القارة حتى القرن التاسع عشر وبسبب هذه العزلة عاشت إفريقيا فى نظم بدائية رغم أن العالم يحيا فى مرحلة غزو الفضاء وتفتيت الذرة ونتيجة لهذه العزلة أيضاً نجد الكثير من الانظمة السياسية للحكم فى داخل القارة لا زال يسيطر عليها المفاهيم الاقطاعية(١)

العامل الثانى هو الإسلام وللإسلام دوره الخطير فى القارة وسيطرت

---

(١) دى جرافت جونسون : مجد إفريقيا لندن ١٩٦٠ ط٢ مترجم ص ٢٣

الكاملة عليها فى أجزائها الشمالية ثم فى الكثير من أجزائها الوسطى والغربية والشرقية . وجاء الاسلام بأساليبه وتعاليمه والتى اتفقت إلى حد كبير مع ما كانت تعيش عليه القبائل الافريقية . وتقدمت القارة وتصدت للكثير من القوى الأوربية بتمسكها بهذا الدين الاسلامى وكان للقبائل التى هاجرت عبر الصحراء الكبرى أثرها فى إزدهار حضارات غرب وشرق وشمال إفريقيا بشكل لامثيل له(١).

العامل الثالث هو التكالب الأوروبى على جسم القارة وما صحب ذلك من استنزاف بشرى لافريقيا ممثلا فى تجارة الرقيق ثم ما صحب ذلك من بعثات تبشيرية وقد حاولت هذه البعثات التبشيرية القضاء على ما وجدوه من العادات والتقاليد المحلية بين مختلف المجموعات القبلية وأدى ذلك إلى إستياء الأفريقيين من هذا النشاط الأجنبى وأصبح هذا موضوعا للجدل يثير كراهية الشعب ضد السيطرة الأوروبية إلى جانب أن المسيحية عقيدة كثيرة التعقيد على إدراك الافريقيين . فالمبشرون ينقلون الافريقيين من العادات القبلية وعقائدها دون أن يقيموا لهم بديلا تدركه عقولهم .(٢)

ولقد كان أشهر حادث فى تاريخ أفريقيا نظم عملية التكالب الاستعمارى على القارة ورسم خطة استنزافها ووفق إلى حد ما بين أطماع الدول الاستعمارية هو عقد مؤتمر برلين ذلك المؤتمر الذى لم تكشف عنه الأوراق حتى الآن بشكل يوضح من الذى دعا إليه وما أسباب الدعوة إليه .. فآراء المؤرخين عديدة وفى نفس الوقت استنتاجاتهم متناقضة .

---

(١) د . جلال يحيى : التكالب الاستعمارى على إفريقية مجلة نهضة إفريقية العدد ٣١ يونيو ١٩٦٠ ص ١٥

(2) Hodgkin Thomas, Nationalsim in Colonial AFrica London 1959,p.p 13—65

فهناك فريق من المؤرخين يقول إن الضجة التى صحبت سوء الإدارة فى الكونغو تحت إدارة الجمعية الدولية التى كان يرأسها كانت السبب فى الدعوة لعقد هذا المؤتمر بسبب احتجاجات الدول . وفريق آخر يرى أن المؤتمر كان من أجل تثبيت أقدام الكونغو وخوفا من احتكارها للتجارة فرؤى عملية التنظيم الاستعمارى لهذا الحوض الضخم .[1]

والبعض من المؤرخين يقول إن الصراع بين فرنسا وبين البرتغال وبين بلجيكا ثم محاولة وقوف بريطانيا بجانب البرتغال كان يهدد بحرب استعمارية فرأى بسمارك أن الرغيف كبير وأنه من الممكن الاتفاق . ولقد انتهزت ألمانيا هذه الأوضاع وعرضت على انجلترة فكرة عقد مؤتمر وفى نفس الوقت وافق « جول فرى » فى فرنسا على فكرة عقد المؤتمر بشرط اشتراك انجلترة فيه .

وقد عقد مؤتمر برلين بفضل مساعى أوتو فون بسمارك « Bismark » مستشار ألمانيا فى الفترة من ١٥ نوفمبر ١٨٨٤ الى ٢٦ فبراير ١٨٨٥ وحضره مندوبوا أربعة عشرة دولة هى : —

امبراطورية ألمانيا — امبراطوريه النمسا والمجر - بلجيكا — السويد — الدانمرك — أسبانيا — البرتغال — المملكة المتحدة — فرنسا — روسيا — تركيا — الولايات المتحدة بالاضافة إلى هيئة دراسة الكونغو الأعلى .

ويعتبر هذا المؤتمر من أضخم المؤتمرات الدولية التى تعرضت لمشاكل استعمار افريقيا — وإن كان المؤتمر قد أعلن فى أول الأمر أنه يتعلق بالكونغو لكنه لم يلبث أن أمد اهتمامه الى النيجر وحرية التجارة والملاحة فى النهرين —

---

(١) د . محمود متولى : أضواء على التاريخ الأفريقى الحديث القاهرة ١٩٧٣ ص ١٢

وتعرض المؤتمر للمشكلات الناجمة عن الاستعمار فى كل افريقيا وفى رأينا أن هذا المؤتمر أعطى فى النهاية صورة لحقيقة الصراع الامبريالى بين الدول الكبرى فى ذلك الوقت والتى كانت تسيطر على مقدرات أوربا وهى ألمانيا وفرنسا وانجلترا أما بقية الدول فإنها دارت فى نفس الفلك وقد تعهدت جميع الدول الحاضرة سلفا باحترام وتنفيذ قرارات المؤتمر عدا الولايات المتحدة الأمريكية فإنها لم تتعهد بشيء أو تلتزم بشيء[1]

ويحلو لبعض المؤرخين أو الكتاب السياسيين تصوير المؤتمر على أنه يعكس فى حقيقته صورة للحد الذى وصل اليه النزاع الاستعمارى بين انجلترا وألمانيا بصفة خاصة فى سنوات ١٨٨٢ حتى ١٨٨٥[2]

وإن كنا نخالف هؤلاء فى الرأى لأن ألمانيا فى عهد بسمارك كان لايهمها الاستعمار الخارجى بقدر مايهمها ضمان مصالحها وحدودها والحفاظ على مكاسبها داخل القارة .

وقد انتهى المؤتمر بعقد ميثاق يتكون من ٣٨ مادة وقعه ممثلوا الدول المشتركة فيه وكان أهم ما تضمنته مواد هذا الميثاق : -

- الالتزام بحرية الملاحة فى الكونغو والنيجر
- تقرير حرية التجارة فى حوض الكونغو
- العمل على إلغاء تجارة الرقيق ومطاردتها والقضاء عليها
- عدم فرض أية دولة حمايتها على منطقة ساحلية فى إفريقيا دون أن تعلن ذلك إلى الدول الأخرى الموقعة على هذا الاتفاق .

---

(١) د . زاهر رياض : استعمار أفريقيا ، الدار القومية ١٩٦٥ ص ١٣٤

(2) Grow, Sybile E, The Berlin West African Corference 1884 —1885 . (London 2942) p.p.22—27

— عدم إعلان أية دولة حمايتها على منطقة من القارة الافريقية دون أن تكون هذه الحماية مؤيدة باحتلال فعلى للمنطقة على أن تقوم هذه الدولة بالعمل على تقدم سكان هذه المنطقة وتقيم فيها حكومة عادلة .

— وافقت إنجلترا على قيام دولة الكونغو الحرة « Congo Free State » وكانت بريطانيا تريد إنسلاخ الكونغو من بلجيكا وضمها للبرتغال تمهيداً لتستولى هى عليها ولكن أمام التكتل الدولى ضدها وافقت على مشروع دولة الكونغو الحرة .

والحقيقة أن المؤتمر كان اتفاقا أوربيا ضد إفريقيا وعملية تنظيم لاستغلالها ولم يأت فى أحد بنود ميثاق المؤتمر مايدل دلالة على الغيرة على حقوق الافريقيين اللهم إلا عبارات مطاطة مثل « وتقيم فيها حكومة عادلة » ولم يحض المؤتمر على احترام أملاك الافريقيين أو عاداتهم أو حسن معاملاتهم .

ومن يلق نظرة على خريطة القارة الافريقية قبل عقد مؤتمر برلين وبعده يدرك بوضوح رد الفعل الحقيقى لقرارات المؤتمر فقد استطاع الملك ليوبولد أن يظفر بنصيب الأسد ولكن لم تلبث أن أفصحت بقية الدول عن حقيقة نواياها وفى ظل من الشرعية الأوروبية التى وضعها مؤتمر برلين بدأت بريطانيا وفرنسا تثبت أقدامها وتستولى على أراض جديدة .

وإذا كان المؤتمر قد أعطى ليوبولد نصيب الأسد الا أن ليوبولد نفسه كان أول من جعل قرارات المؤتمر حبراً على ورق بالنسبة لحرية التجارة حيث شن بعض القوانين الخاصة باحتكاره سلعا معينة داخل حوض الكونغو .

واذا كان القرار الإنسانى الوحيد الذى اتخذه المؤتمر هو ذلك المتعلق بمحاربة تجارة الرقيق إلا أن حوض الكونغو أصبحت تمارس فيه أبشع أعمال الوحشية التى شهدها تاريخ الاستعمار . وقد حاول المؤتمر أن ينظم العلاقات بين

الدول الاستعمارية على أسس قانونية محددة إلا أن ما نجح فيه المؤتمر هو أن يدفع عجلة التكالب الاستعماري على القارة الأفريقية .

ويقول أميل بانتج « Emil Baning » وهو أبرز المعاونين للملك ليوبولد فيما يتعلق بسياسة هذا الأخير نحو الكونغووكان «بانتج» أحد أعضاء الوفد البلجيكي في مؤتمر برلين يقول :[1] .

لقد حقق المؤتمر هدفين رئيسيين :

الهدف الأول أنه أقر قيام دولة حرة كبرى في قلب أفريقيا الاستوائية تكون من الناحية التجارية مفتوحة لكل الشعوب بينما من الناحية السياسية بعيدة عن المنافسات الدولية .

ومن الناحية الأخرى فانه وضع أسس التنظيمات الاقتصادية المتعلقة بالمناطق الداخلية في القارة وهذه المبادىء التي وضعت كانت على أساس ما عرف من القواعد الحرة البعيدة عن الأنانية والتي تحمى حقوق كل من الاهالي والاوربيين في علاقاتهم بالقوى الاستعمارية .

والواقع أن ذلك كله لا أساس له من الصحة إذ أن الكونغو لم تكن حرة أبدا كما أنه المؤتمر لم يعط للافريقيين أية حقوق أو أى وجود . قد يكون واقعيا أن نقول أن المؤتمر أوقف صورة التنافس الفوضوى لإستعمار أفريقيا ووضع لها قواعد وأصول تحترم بين الأقوياء ولكن الضعفاء في ظل هذه القواعد والأصول لم يكن لهم حق الحياه ... كل ما أفلح فيه المؤتمر أنه أتاح الفرصة

---

(1) Banning Emile, La Partage Politique de l, Afrique d,apres Les Trauoactions intrnationale Les plus necontes, 1885 – 1888) (Brussele) 1887 p.p. 124—159 .

لتقسيم القارة شمال وجنوب خط الاستواء بطريقة سلمية دون سفك دماء .

باختصار أن المؤتمر دلالة قوية على أن الامبريالية تتفق عندما تتعثر في هضم ما لديها من موارد حتى يمكنها أن تضمن خمود الصراع إلى حين .

وتطورت علاقات الأوربيين بالقارة الافريقية فتشبثوا بالتوغل فيها وبسط سلطانهم على سكانها واتجهت جهودهم إلى استغلال الأرض ذاتها وما في باطنها ومن عليها من سكان وكانت الصناعة الأوربية الناهضة حديثا في حاجة إلى مواد خام زراعية ومعدنية كما كانت في حاجة إلى أسواق لتصريف منتجاتها التي كانت تزيد عن حاجة الاستهلاك المحلي . ووجد الأوربيون في القارة الأفريقية حلا لكثير من مشكلاتهم[1] . وكان المجال واسعا في المبدأ أمام الدول الأوروبية الطامعة في بسط نفوذهم على المناطق الصالحة من القارة الافريقية لتحقيق أطماعها وأهدافها لكن أخذ المجال يضيق بالتدريج وبالذات عندما زاد عدد الطامعين بدخول دول أوربية أخرى في هذا الميدان بعد تخلصها من مشاكلها الداخلية واتجاه أنظارها هي أيضا الى هذا النشاط الاستعماري وأتبعت الدول الاستعمارية أساليب متنوعة لوضع يدها على مناطق شاسعة من القارة الافريقية كما أن نظم الحكم وأساليبها التي أتبعتها الدول الأوربية اختلفت في مستعمراتها الأفريقية من دولة الى أخرى فمثلا جنحت فرنسا الى نظام الحكم المباشر « Direct Rule » بينما وجدت بريطانيا أن أسلوب الحكم غير المباشر « The IndirectRule » هو المناسب لها لتستطيع أن تستفيد من المؤسسات الوطنية الموجودة وتطويها داخل أدوات الحكم والإدارة الجديدة التي أوجدتها على أن

---

(١) د. شوقي الجمل : تاريخ كشف افريقيا واستعمارها الإنجلو المصرية مارس سنة ١٩٧١ ص ٦٧٧ — ٦٧٨

الدول التى استعمرت أفريقيا لم تتبع أسلوبا موحدا فى ادارتها المستعمرات ولكن كل منها أخذ ما يلائمها وما يتفق وظروفها ونظرتها وطبقا لصورة المواجهة التى تلاقيها من القوى الوطنية .

على أن الدول الأوربية وجدت فى أفريقيا نظما وطنية للحكم والإدارة بعضها كان قد وصل إلى درجة كبيرة من التقدم كذلك لم يستتب الأمر بسهولة للاستعماريين فى أفريقيا لأنها وجدت مقاومة ولكن المواجهة كانت قاسية وغير متكافئة . . . مواجهة بين الرمح والقوس من جانب وبين المدفع والبارود والقذيفة من جانب آخر إلا أن الإفريقيين كانوا يتمنون كل فرصة للثورة .

ورغم أن الدول الاستعمارية تذرعت بالدوافع الإنسانية وبواجبها فى الأخذ بيد الأفريقيين فى مجال التعليم والنهضة الاقتصادية والإجتماعية والسياسية وغير ذلك من مجالات التقدم حتى يصلوا إلى المرحلة التى تؤهلهم لحكم أنفسهم بأنفسهم فإن ما قامت به معظم الدول الاستعمارية فى هذه المجالات ضئيل لا يتناسب بحال من الأحوال مع استنزفته هذه الدول من خيرات القارة وجهود أبنائها ولا مع ما إدعته من هذه الرسالة الإنسانية وقد ترك أمر هذه الخدمات فى أغلب الأحيان لجهود البعثات التبشيرية ومواردها وكانت هذه بالطابع محدودة لا تكفى للنهوض بالعبء المطلوب .

ولتبيان الوضع المقلوب الذى تسبب فيه المستعمر نقول أن الرجل الابيض عندما جاء إلى إفريقيا كان يحمل الكتاب المقدس وكان الإفريقى يمتلك الأرض وما لبث الحال أن تغير فقد أعطى المستعمر الكتاب المقدس للافريقى وأخذ هو منه الأرض وحتى بعد خروج الاستعمار كان الخروج ظاهريا فقد ربط معظم الاجزاء التى احتلها بنظم معينة وجعل منها تبعيه اقتصادية له . لقد جاء الأوربى

إلى إفريقيا نخاسا يخطف النساء والأطفال والشبان ليبيعهم فى أسواق العالم الجديد عبر المحيط الأطلنطى ثم مكتشفا يحمل الكتاب المقدس ويبشر بالمسيحية ثم تاجراً يجمع العاج أو الذهب ثم حاكما استعمارياً يحمل السوط ويسخر الإفريقى فى زراعة محاصيل نقدية للسوق ولما حاول الإفريقى مقاومته إتهمه بالكسل والركون إلى الدعة والراحة وأجبره على العمل بفرض ضريبة مخزية عليه هى ضريبة الرأس ورغم ذلك فإن روح المقاومة لم تمت .

أما عن العامل الرابع الذى أثر وما زال يؤثر فى التاريخ الإفريقى فهى طبقة التعليم الغربى التى حاول المستعمر أن ينشئها وتسمى The New elite وهى محاولة من المستعمر لتنمية جيل معين وتربيته تربية سياسية طبقا لمفاهيمه وتعاليمه يغرس فيها حبها للتطلع للسلطة ويربط بينها وبينه حتى يضمنها أداة تسهل له تحقيق أغراضه وقد سلخ هذه الطبقة من تراثها وجعلها تواجه كل ما هو قديم على أنه عفن وسببا للتأخر وللاسف الشديد فإن معظم أفراد هذه الطبقة كانوا من أنصاف المثقفين ولم يحصلوا إلا على التعليم المتوسط وملكوا قشوراً من الثقافة واحتكرت هذه الطبقة لنفسها حق الاشتغال بالإدارة وإن كانت هذه الطبقة قد أفادت أفريقيا شيئا ما إلا أنها كانت عونا للاستعمار فى تحطيم التقاليد القبلية والقيم الأسرية وفى نفس الوقت كانت مساعداً لهذا المستعمر فى إستمراره فى عملية الاستنزاف لموارد القارة خاصة بعد أن أعلن المستعمر أن هذه الطبقة هى قادة المستقبل وكثيراً ما إستخدم المستعمر هذه الطبقة لتكون جنوداً للثورات المضادة أمام الحركات الوطنية الإفريقية .(١) .

---

(1) Richard Hxint , Newyork Times 11October 1957, Something about Africa .

ومع ذلك فليس من شك أن بعض الذين تعلموا على النسق الغربى كان من بينهم الكثير الذين تعلموا معنى الوطنية ومعنى الحرية وبدأوا يتطلمون إلى آمال جديدة من أجل بلادهم وقد ترتب على ذلك يقظة شعور الإفريقيين حيث أنه ظهرت زعامات سياسية إفريقية جديدة تعالج نوعا جديداً من السلطة وهذه الزعامات درست المصطلحات السياسية الأوروبية وعرفت كيفية استعمالها واستطاعت التعبير عن القضايا الإفريقية مما كان له أكبر الأثر فى ظهور الحركة القومية .

العامل الخامس هو رياح الثورة الاجتماعية وفقا للمفاهيم الإشتراكية ... فلقد تلاقت أفكار الزعامات الشابه الإفريقية مع الفكر الاشتراكى وما تدعو إليه من عدالة اجتماعية ومن حرية ومن مفاهيم تبحث عن البناء الجديد للانسان الافريقى . وهذه الثورة الاجتماعية تعبير عن الواقع الجماهيرى الافريقى إلا أنه مما لا شك فيه أنها سترسم قدر القارة فى المستقبل أكثر من غيرها من المبادىء الغربية . ولقد طرقت رياح الثورة الاجتماعية بشدة أبواب إفريقية فنرى الاشتراكية المصرية ثم اشتراكية الجزائر ثم الاشتراكية فى غينيا ثم فى تانزانيا ثم فى غانا . وإيمانا بأن العلاج الوحيد لقضية التخلف هو الاشتراكية وفقا للظروف الافريقية (1) .

---

(1) J. C. de Graft — Johnson ,
An introduction fo The African Economy (Delhi Schooll of Economics) univrsity of Delhi 1955 — p.p. 15 — 18

— أكاديمية العلوم السوفيتية (معهد شعوب آسيا — معهد إفريقيا) : آسيا وإفريقيا : تغيرات جذرية موسكو ١٩٧٢ ص ٢٠١

وعلى أى دارس تحليلى لمستقبل إفريقيا وحاضرها إذا أراد فهم تاريخ القارة الحديث والمعاصر أن يدرس هذه العوامل الخمسة . إذ أنه من العوامل السابعة يمكن فهم صورة هذا التاريخ ومعرفة كيفية تشكيل عقلية السلطة والحكم والادارة فى القارة كما أنه فى ضوء مخلفات هذه العوامل تتعدد مشكلات القارة.

وكما سبق أن أوضحت أن الكثير من العوامل الخمس كان فى لحظات معينة عوامل تقدمية وإن الكثير أيضا كان عوامل جذب للخلف بمعنى أنه كان سببا فى تأخر القارة .

الباب الأول

بعث القومية الافريقية وإنهيار النظام الاستعمارى
فى إفريقيا

لقد بدأ الأفريقيون السير ... وهذه الحقيقة من أهم الحقائق الجارية فى العالم، بل هى حركة تاريخية ذات مدلول كبير جدا من الصعب إدراكة كاملا إذ أن أفريقيا أقدم مراعى الاستعمار وأغناها لم تعد فى أمان ولم يعد من السهل نهبها بسبب حركة اليقظة القومية بين أبنائها والتى تطالب بمكان لهم تحت الشمس .

وهذه اليقظة تعنى خسارة ضخمة للاقتصاد الأوربى إذ أن ذلك يعنى أن ثروة أفريقيا للافريقيين وأن أوربا لن تنالها سهلة رخيصة كما كانت فى الماضى القريب(١) .

وصاحبت حركة التحرر للمطالبة بالحق فى الحياة أكتشاف مناجم هائلة من اليورانيوم وظهرت فى وقت يحل التنافس بين الاستعمار القديم فى أوربا الغربية والاستعمار الجديد عبر الأطلنطى محل التنافس الاستعمارى فى القرن التاسع عشر وهكذا كافحت الشعوب الأفريقية فى سبيل تحررها فى ظروف تاريخية عسيرة .

---

(١) تحتوى أرض إفريقيا على خمس ما فى العالم من صفيح ونحاس ومايقرب من ربع ثروة العالم فى المنجنيز وما يربو على نصف ثروة العالم فى الذهب، ٨٠٪ من الكوبالت ، ٩٨٪ من الماس .

ويصل ما كانت تستولى عليه أوروبا من أفريقيا سنويا ما قيمته ٤٠٣٠٠ مليون جنيها استرلينيا من المعادن فقط ومن بعض المحاصيل الزراعية .

ولقد كانت الدوافع الأساسية التى خلقت اليقظة الأفريقية تتمثل فى الآتى(١) :

١ — رغبة الرجل الأفريقى فى إسهامه الكامل فى إدارة شئون بلاده .

٢ — رغبته فى تحقيق العدالة الاقتصادية التى تعترف بمبدأ (تساوى الأجر عند تساوى العمل) .

٣ — رغبته فى أن يتمتع بالحقوق السياسية الكاملة داخل بلاده .

٤ — كراهيته لأن يعامل معاملة الإنسان الأجنبى فى وطنه .

٥ — كراهيته لأن يستغل كوسيلة لأطماع الرجل الأبيض ومطامعه .

٦ — بغضه للقوانين السائدة التى تفرض عليه البقاء فى الوضع الأدنى دائما.

ومن سخرية التاريخ أن ثورة الأفريقين ضد أسيادهم من الأوربيين كانت إلى حد ما من عمل هؤلاء السادة ... فقد إحتاج الأمر للعمال المهرة لإستخراج خامات المعادن وبناء السكك الحديدية والعمل فى المزارع الحديثة ولا يمكن إيجاد العامل الماهر دون تعليم ... وهكذا جاء قدر محدود من التعليم إلى أفريقيا ولكن الرجل الذى يستطيع قراءة الصحف وقراءة ما جاء فى الإنجيل ربما استطاع أيضا أن يقرأ البيان الشيوعى الماركسى(٢) .

والإنسان الذى يستطيع قراءة اسمه على عقد للعمل يستطيع كذلك أن يراسل زملاءه العمال وتكوين نوع من النقابات وانشاء حزب سياسى ... وهكذا برزت قيادات الحركة القومية الفتيه فى أفريقيا .

---

(١) أندايا ننجى سبتهول : القومية الأفريقية مترجم القاهرة ١٩٦٦ ص٤١

(٢) دريك كارتون : أفريقيا ... أفريقيا (قارة تقف على قدميها) مترجم القاهرة ١٩٦٦ ص ١٦ .

ولكن ما هو أبعد أثراً من ذلك أنه سواء بالتعليم أو بدونه تظهر سريعاً إلى الوجود طبقة جديدة من النسيج المنهار المنتت للمجتمع القبلي والإقطاعي . وهذه الطبقة الجديدة هي التي تكسب أكثر من غيرها من التحرر الكامل وهي في الواقع مزيج من شرائح مختلفة من المثقفين والعمال والفلاحين والرأسمالية يجمعهم هدف واحد هو الحرية الوطنية لأنهم جميعاً مستغلين من جانب الاستعمار. وقد جاءت الاحتكارات لأفريقيا لاستغلالها وصحب ذلك خلق طبقة عاملة عادية ثم مهرة ثم نصف مهرة وكان ذلك معنى تطوراً خطيراً في المجتمع الأفريقي وفي الحقيقة فإن التاريخ يقول أن معظم ثورات أفريقيا شاركت فيها الحركات النقابية والعمالية بدور رئيسي. وأن كان الموقف مختلف من بلد إلى آخر في أفريقيا إلا أن الإختلاف ليس إلا بنسب متفاوته .

ولقد هيأ المسرح السياسي الدولي الفرصة المتكاملة للشعوب الإفريقية لتصبح حبلى بالثورة وتنطلق تدافع عن حقوقها وكانت الحرب العالمية الأولى هي بداية الطريق حيث جاءت تصريحات ولسن رئيس الولايات المتحدة ذى الأربعة عشرة مادة والتي نص في إحداها على حق الدول في تقرير مصيرها وكانت الحرب العالمية الأولى ناشبه ولم يكن في كل القارة الأفريقية إلا دولتان مستقلتان هما ليبريا وأثيوبيا وبقية دول القارة تتقاسمها الدول الأوربية[1] .

وبنهاية الحرب العالمية الأولى صفيت المستعمرات الألمانية في أفريقيا واقتسمتها القوى الأوربية الأخرى .

---

(١) يمكن وضع جنوب افريقيا ضمن الدول الافريقية المستقلة في ذلك الحين ولو أننا لانقر صورة سيطرة البيض على السود وبالتالي فإن شرعيتها في الوجود البشري كان لا أساس له من الصحة وباطل بطلانا كاملا .

إلا أن الأحداث التى تلت ذلك وكان أبرزها غزو إيطاليا للحبشة وبداية تطور الصراع بين الدول الأوربية بسبب تصادم مصالحها بدأ ينبىء بأن بذور القومية الأفريقية فى طريقها للنمو وما أن جاءت الحرب العالمية الثانية حتى كانت عاملا ثانياً فى يقظة الشعوب الافريقية وامتدت حركة البعث إلى كل أجزاء القارة حيث جمعت ميادين القتال الرجل الافريقى والأوربى جنبا إلى جنب وفى سبيل كسب الانصار كان الحلفاء والمحور يسعون إلى نشر الدعاية لقضيتهم فكان كل منهم يمثل الإتجاه الديمقراطى الذى يتمثل فى المساواة والرغبة فى حرية الشعوب وصور الحلفاء «أدولف هتلر» فى شكل الطاغية والديكتاتور قاتل الحريات وأنه يسعى إلى أن يفرض سلطانه على الشعوب عندئذ عرف الافريقى أن فرض السلطان شىء مكروه وأن سلب الحرية طعن لآدمية الإنسان وعرف الافريقى أنه أيا كانت جبهة الإنتصار فإنه سوف يحصل على حريته وساعدوه على فهم ذلك أكثر المواثيق والعهود التى كانت تبذل ولعل أشهرها ميثاق حلف الأطلنطى الذى نادى به روزفلت خلال الحرب[1] .

وامتازت الفترة التى بعد الحرب بالصراع بين دول أوربا التى حاولت تتمسك بما تحت يديها من مستعمرات رغم أنها خرجت من الحرب منهوكة القوى وبين افريقيا الفتية التى ساهمت إلى حد كبير فى إحراز النصر للحلفاء وكانت تريد أن تشاركهم ثمار هذا النصر . ولكن لم يكن من السهل على أوربا أن تجد الأوضاع سهلة بالنسبة لها فى أفريقيا . وقد عقدت بعد هذه الحرب العالمية الثانية عدة مؤتمرات افريقية وآسيوية كانت قوية الأثر فى مساندتها لحركات الكفاح الوطنى ضد الاستعمار نذكر منها مؤتمر نيودلهى سنة ١٩٤٩ وقد أسفر عن إنشاء جبهة

---

(١) د زاهر رياض : المرجع السابق ص ٤٣١ .

آسيوية افريقية داخل إطار هيئة الأمم المتحدة لمساندة القضايا الافريقية والآسيوية ضد الاستعمار ولم يكن فى افريقيا فى هذا العام (١٩٤٩) سوى أربع دول مستقلة (مصر — ليبيريا — أثيوبيا — جنوب افريقيا)[1] ثم مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥ وتعددت المؤتمرات بعد ذلك وساندت هذه المؤتمرات الشعبية والحكومية حركات النضال ضد الاستعمار فى البلاد الافريقية .

وهكذا تميزت هذه الفترة من تاريخ القارة ببلوغ الشعور القومى عند الافريقيين أقصى درجات القوة وظهور الحركات التى تنادى بتضامن الافريقيين وتكتلهم للكفاح ضد الاستعمار وأهدافه واستطاع الافريقيون بكفاحهم أن يكسروا الأغلال التى كبلتهم بها وكان عام ١٩٦٠ هو عام افريقيا بحق فاستقلت معظم دول غرب القارة .. ولم يستطع الاستعمار أن يستمر فى فرض سيطرته على الأجزاء الباقية له من القارة فلم تلبث القوى الاستعمارية أن أجبرت على التسليم لتيار القوى الوطنية الجارف . فلم تبق للاستعمار إلا جيوب يكافح بعناد لإبقاء سيطرته و نفوذه فيها . لكنه بلاشك يدفع اليوم ثمناً غالياً لعناده هذا ولن تلبث القوى الاستعمارية أن تجبر على الرحيل .

ولا زالت فكرة الاستقلال الوطنى مرتبطة فى ذهن الكثيرين بمجرد حصول الدولة على حريتها السياسية ولكن ثبت أن الحرية السياسية لا تساوى شيئاً إن لم يتبعها ويسير معها فى خط متواز الاستقلال الاقتصادى ذلك أن الإدارة وفكرة السيادة لأى دولة لا يمكن أن تكتمل إلا بسيطرة الدولة على مقدرات إنتاجها ولقد وقعت افريقيا فى ذلك الفخ السياسى فحرصت لسنين طويلة على مجرد الشكل فى حصول دولها على الاستقلال السياسى فقط . وفى لحظات كثيرة تعمد المستعمر أن يعلن منحه الحرية لقطر افريقى بينما جميع مرافق الدولة لهذا القطر عاجزة

---

(١) د. شوقى الجمل : المرجع السابق ص ٧١٢ .

عن ممارسة عملها ولم تؤهل التأهيل المتكامل لتحمل المسئولية مما يجعل التعاون مع المستعمر ضرورة حتمية وإلا حدث الإنهيار[1] ... كما أن التحرك الاقتصادى داخل الكثير من أقطار افريقيا كان بطيئا على يد الوطنيين ولم تكن القوى الوطنية تسيطر إلا على نسبة بسيطة من أدوات المجتمع الإنتاجية داخل افريقيا بينما كان يسيطر الأجنبي على أكثر من ٩٥٪ من أدوات الإنتاج ولعل ذلك هو الذى طمأن أوربا فى تخليها عن افريقيا لأنها كانت تعرف جيداً تلك الحقيقة[2] . وهناك الكثير من دول افريقيا يطلق على كل منها لفظ دولة ولها جميع صفات الدولة الظاهرية ولكنها فى الحقيقة سلبت جوهر الاستقلال لأنها تستمد سياستها الخارجية من خارج حدودها وهذه السيطرة الخارجية لم تتم نتيجة استعمار عسكرى كما هو الحال بالنسبة للاستعمار فى القرنين ١٨ ، ١٩ وإنما تأخذ أشكال ضغوط سياسية واقتصادية ولكن الكثير من هذه الضغوط كادت تتلاشى[3] والتاريخ الاقتصادى على طول مداه يؤكد لنا أن الاستعمار الجديد أشد قسوة على الحركات الوطنية وذلك بسبب ما يتغلف به من صور

---

(١) يحتم ذلك على الدول الافريقية أن تفهم أن النضال الافريقى له أوجه ثلاث : نضال من أجل الحرية السياسية ونضال من أجل الفرص الاقتصادية ونضال من أجل الكرامة والإنسانية .

Jawes Duffy & Robert A. Manners, Africa Speaks, 1961 p. 20.

(٢) كوامى نكروما : الاستعمار الجديد آخر مراحل الإمبريالية مترجم القاهرة ١٩٦٦ ص ٧ .

(٣) حسين حمزة بندقجى : الدولة ج ١ مكتبة الانجلو المصرية سنة ١٩٧٤ ص ١٤ .

حيث أن الاستعمار القديم كان غبيا فى تصرفاته وتحركاته تعتمد على القوة العسكرية . بينما الاستعمار الجديد ذكيا يسرق ويستغل وهو واثق أن افريقيا لن تستطيع التخلى عن شركاته وأحتكاراته ذلك أن أوربا حرصت خلال علاقاتها الطويلة بإفريقيا ألا تتركها قادرة على ممارسة الحياة السياسية والاقتصادية دون الاستعانة بخبراء الاستعمار وفى رأينا أن افريقيا أستطاعت أن تشق طريقها مؤمنه بأن الارادة السياسية مقدمة للارادة الإقتصادية[1] وفى هذا لم تخرج على النمط التقليدى لحصول أى دول استقلالها لأنه يمكن مع الحرية السياسية بناء الكادرات الجامعية والإدارية والتجارية القادرة على قيادة المجتمع واقتحام المجالات التى كانت مغلقة أمامه .

علاقة أوربا بافريقيا خلال فترة سيادتها ونفوذها :

أستطاعت أوربا خلال فترة الثورة الصناعيه فيها أن تكتسح افريقيا كالاعصار المدمر وزلزلت أركان الحياة فيها وأدخلت اقتصادا جديدا يسخر الافريقيين فى الإنتاج ويجعل منهم تروسا ضئيلة فى آلته الرهيبة التى لا ترحم .. آلة ضجيجها أنات المعذبين وضحايا المناجم والمزارع حيث تتساقط ثمارها بعيدا عن إفريقية فى أيدى أصحاب رءوس الأموال الأوربيين ويمضى القرن التاسع عشر ثم العقود الأولى من القرن العشرين ثقيلة قاسية ولكن الافريقيين أستطاعوا أن ينتزعوا من هذا الضياع وجودا ولم تستطع أوربا أن تكمم أفواه الافريقيين طويلا ولا أن تمنع أصواتهم من الإرتفاع والاحتجاج ورغم السياط والسجون والمعتقلات إلا أن الافريقيين أثبتوا جدارتهم فى الحياة ... ولم يقدم الاوربيون للافريقيين كما يظن البعض — الكثير بل تركت الفتات للافريقيين وأهملت المرافق العامة

---

(١) ك . مادهو بانيكار : الثورة فى أفريقيا مترجم المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ١٩٦٤ ص ٣٢ .

من خدمات صحية وتعليمية ومنذ أحتكاك أوربا بافريقيا ظل تعداد السكان فى افريقيا كما هو لم يتغير خلال ثلاثة قرون[1] ولعل ذلك يعود بصفه أساسية إلى إلى تجارة الرقيق والسابق الكلام عنها فى الجزء الأول من الكتاب .

واقد وصل الأمر بالاستعمار الاوربى فى تقسيمه لسكانها بتعسف إلى عدة وحدات سياسية لا مثيل لها رغم أنهم من قبائل موحدة فقسم بحدوده هذه القبائل كما ساهم هذا الاستعمار فى خلق مجموعة من الدول القزمية داخل إفريقية

---

(١) قدر مسيو الكسندر كار ساوندوز « عدد سكان إفريقيا فى عام ١٦٥٠ بحوالى ١٠٠ مليون نسمة (يقابلها مائة مليون لاوربا) وفى ١٧٥٠ قدر سكان أفريقيا بحوالى ٩٥ مليون نسمةوفى عام ١٨٠٠صار ٩ ثم فى عام ١٨٥٠ أصبح ٩٥ مليونا (يقابل ذلك الرقم ٢٦٦ مليونا فى أوربا فى نفس العام) وفى عام ١٩٠٠ كان عدد سكان إفريقيا حوالى ١٢٠ مليونا وذلك يدل على مدى الجرم الذى اقترفته أوربا فى حق أفريقيا نتيجة لتجارة الرقيق وحركة الاستنزاف البشرى التى تمت ويصل عدد سكان قارة إفريقيا سنة ١٩٧١ حوالى ٣٤٤ مليون نسمة أى بنسبة ٩ر٤ ٪ من سكان العالم وتصل الكثافة السكانية داخل القارة فى الكيلو متر المربع ١١ ذلك أن مساحة إفريقيا تصل إلى حوالى ٣٠ مليون كيلو متر مربع ومع ذلك نظرا لتخلف القارة فان معدل الوفيات يزيد فى معظم دولها عن ٢٠ فى الألف .

د . دولت أحمد صادق : الأسس الديموغرافية لجغرافية السكان الانجلو المصرية ١٩٦٩ ص ١٢٩ .

Luman H. Long, «The 1972 world Almânc» Newspaper enterprise Association Inc, Newyork 1972.

وهى كوحدات سياسية لا تملك قط مقومات الدولة سواء فى البنيان البشرى أو المادى ومن تلك الدول توجو ،غينيا بيساو ،رواندا ، بوروندى ، سوازيلاند ليسوتو ، ريمونى .

وليس للحدود الجغرافية فى إفريقية أية دلالة جغرافية إلا فى القليل النادر ولا تكاد تتفق مع أية حدود طبيعية أو بشرية ولكنها تمثل أقصى ما إستطاعت كل قوة أوربية أن تضع يدها عليه فى القارة والحدود إذا رسمت مرة على الخريطة أصبحت لها قداسة تاريخية يصعب معها تعديلا وأصعب صورة للحدود والتى تمثل شذوذا هى « شريط كابريفى « Caprivi strip » فى الطرف الشمالى الشرقى من جنوب غرب أفريقيا والذى تسيطر عليه جنوب أفريقيا فى الوقت الحاضر ويصر على أعتباره الولاية الخامسة بعد الكيب وناتال والأورانج والترنسفال ويطلق على هذا الشريط أحيانا أسم الممر البولندى فى أفريقية تشبها له بمشكلة الممر البولندى بين بولندا وألمانيا ويتحكم هذا الممر فى بعض مشروعات المواصلات الحديدية بين اتحادى وسط وجنوب أفريقيا ويفصل بين ممتلكات بريطانيا والبرتغال وألمانيا التى كانت[1] وهذه الحدود التى رسمها أوربيون لا تكاد نجد لها أساسا طبيعيا أو إجتماعيا أو إقتصاديا أو سياسيا يتفق مع مصالح الجماعات الإفريقية وليس من المبالغة فى شيء أن نذكر أن نصف الحدود السياسية والإدارية فى إفريقية حدود هندسية بحته .

ولقد كانت السياسة الاستعمارية مليئة بالاستيلاء العنصرى والنظر إلى الافريقيين على أنهم دائما فى مركز أدنى وقد أدى هذا الإتجاه إلى تعقد حياة

---

(١) د. عبد العزيز كامل : طبيعة المرحلة الثالثة من التطور الافريقى مجلة نهضة أفريقيا العدد ٤٥ يوليو ١٩٦١ ص ١٠

الأفريقيين الذين أجبروا على أن يحيوا حياة خاصة ولهم تعليم خاص وأدى الاحتكاك بين الحضارتين الاوربية والافريقية فيما وراء الصحراء إلى إنهيار الافريقيين تماما خاصة فى السنوات التى أعقبت دخول الاوربيين إلى المناطق الداخلية من القارة وكثيرا ما عرضت إفريقيا السوداء كمجموعة غير متجانسة من شعوب بدائية وكان الرجل الابيض ينظر إلى الاسود نظرته إلى بدائى مازال نهبا للطبيعة والخرافات وباختصار كان يرى فى إفريقيا السوداء عالما آخر متأخرا يجب صبغه بالمدنية الحديثة ولم يكن ذلك إلى تمويها من الاوربى على الافريقى .

ففى البداية كان هدف الاوربين هو إنشاء مراكز ومحطات لتموين السفن القادمة من أوربا فى طريقها إلى الهند أو العكس غير أن الاوربين لم يكتفوا بالسواحل فقط بل تعمقوا نحو الداخل فغزوا المناطق الداخلية فى حوالى أوائل القرن التاسع عشر وكان من الطبيعى أن تتماس دائرتا الحضارتين ثم تتقاطعا ومن هنا بدأ التضارب فى المصالح الاقتصادية وكانت نظرة الاوربيين تتركز فى استغلال السود الإفريقيين حيث كانوا يستعبدونهم للعمل فى الحقول كرقيق أولا(١) . ثم بعد إلغاء الرقيق ظل الإفريقى فى مركز أدنى بالنسبة للاوربى حتى

---

(١) كان الرق هو النقطة المشينه فى تاريخ إفريقيا لمدة ٢٥٠ سنة على الاقل ما بين سنة ١٤٦٢ حتى أوائل القرن الـ ١٩ وبلغ مجموع ما أخذ من أفريقيا كرقيق حوالى ٦٠ مليون زنجى مات منهم فى الطريق حوالى العشرين مليون زنجى ولا بد أن نذكر هنا حقيقة هامة وهى أن حوالى ١٠ ٪ من سكان الولات المتحدة من أصل إفريقى .

وقد صدر القانون الخاص بإلغاء تجارة الرقيق فى بريطانيا زعيمة هذه التجارة فى سنة ١٨٠٧ (وإن كان ظل يمارس بإفريقيا ولكن فى صورة سرية) ولم يكن =

بدأت حركة النضال القومى فى التحرك للدفاع عن حرية الافريقيين وحينما خرج الاستعمار الأوربى مد حورا فى بعض الأحيان ومطاطأ الرأس فى أحيان أخرى مؤمنا بالواقع ترك جيوبا داخل إفريقيا لا زال يمارس منها الرجل الأبيض عنصريته . ويتحكم فى السود وهم السكان الاصليين للبلاد . من هذه الجيوب روديسيا الجنوبية ومن قبلها إتحاد جنوب إفريقيا .

وعدد البيض فى جنوب إفريقيا يصل إلى ثلاثة ملايين أوربى منهم مليونان من البوير أما باقى السكان منهم قبائل البانتو الإفريقية والتى يصل عددها إلى حوالى عشرة ملايين نسمة هذا بالإضافة إلى مليونين من الملونين وبهذا يصبح عدد سكان جنوب إفريقيا ١٥ مليون نسمة (١).

فى هذه الدولة يتمتع البيض بكل شىء مع أن عددهم لا يتجاوز ٢٠ ٪ من تعداد السكان ويعيش بقية السكان فى صورة من المعازل والحرمان لا يدركها عقل بشرى حيث أصدر البيض حينما نزلوا جنوب أفريقيا بمنع السود الاستيلاء على الأراضى الغنية الخصبة وأصدروا قوانين متعددة ضد الرجل الأسود لإبعاده

= ذلك الإلغاء بدافع إنسانى بقدر ما كان الداعى له رغبة بريطانيا فى إن تحرم الولايات المتحدة بعد حصولها على الإستقلال من أن تجد الأيدى العاملة لها رخيصة حتى لا تنافس بريطانيا إقتصاديا .

— د . محمود متولى : التطور الإقتصادى فى نيجيريا ودوره فى الناحية السياسية من ١٩١٤ حتى سنة ١٩٤٥ القاهرة ١٩٦٦ ص ٨

(1) Colin & Mar garet Legum,
South Africa (Crisis for The West Pall Mall press ,Lon don and Dunmow ,1959 p.p. 108 — 109 .

إلى المناطق النائية الداخلية بعيداً عن العمران ووسط الأحراش والغابات [1] .

وقد عارض الزنوج تلك القوانين ولكن قوة المدفع والبارود كانت أقوى وعاش الإفريقيون فى معازل محرومين من كل حقوق إقتصادية وسياسية وإجتماعية ورفضت الحكومة مشاركة غير البيض فى الحكم بأى شكل من الأشكال واعتبرته خطراً على كيان الدولة [2] .

ويكفى لمعرفة صورة التفرقة الصارخة التى يمارسها الرجل الأبيض ولا يزال أن ننظر إلى نسبة دخل الرجل الأبيض بالنسبة للرجل الأسود فهى ٥ إلى واحد وحسب إحصائية عام ١٩٦٠ وزع الدخل فى جنوب إفريقيا على النحو التالى : (ولم تختلف كثيراً نفس نسبة التوزيع فى سنة ١٩٧٠) :

العنصر	نسبتهم إلى عدد السكان	نسبة الدخل القومى	دخل الفرد بالجنيه الاسترلينى
أبيض	١٩ر٢ ٪	٧٧ ٪	٤٢٥ جنيه
أسود	٦٨ر٤ ٪	٢٦ر٥ ٪	٣٩ جنيه
ملون	١٢ر٤ ٪	٦ر٥ ٪	٥٤ جنيه

ولقد بذلت كافة الجهود لتضع العراقيل أمام الافريقيين وخاصة بالنسبة للتعليم والحصول على وظائف لها مهارات خاصة ولا يوجد أى مكان على سطح الأرض يسوده فيه الابيض على الأسود مثل جنوب إفريقيا سوى روديسيا الجنوبية لدرجة أن الحكومة فى جنوب إفريقيا أصدرت القوانين

---

(١) اللجنة الدولية للقانونيين بسويسرا : تقرير اللجنة عن سياسة التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا وإهدار حقوق الإنسان ١٩٦٢ ص ١٧ .

(2) Brian Bunting : The Rise of The South African Reich Londan 1964 p. I52 ·

التى تعاقب كل من يعارض سياسة التفرقة العنصرية فمنعت المنظمات السياسية والاجتماعية من أى نشاط عام وكان كل من يناصر الافريقيين من البيض يتهم بالشيوعية ويقدم للمحاكمة على أنه شيوعى هذا بالإضافة إلى أن الدولة تعطى لنفسها الحق فى أن تشحن كل من يعارض سياسة التفرقة العنصرية وبدون محاكمة ونفس الوضع يكاد يكون مشابها تماما فى روديسيا الجنوبية فإنه يتحكم فيها البيض وهم أقلية بالنسبة للسكان السود(١) .

وإذا كان على شعوب افريقيا أن تتذكر ما فعله الغرب من أجلها فإنها فى الواقع تذكر جيداً أن أوربا سرقت خلال نصف القرن الأخير ما تزيد قيمته على ٤٣٠٠ مليار جنيه استرلينى من مواد خام ومعادن وحاصلات زراعية وتذكر أيضا أن دولة بريطانيا مثلا إستوردت من افريقيا فى عام ١٩٥١ ما قيمته ٤٦٠ مليون جنيه وصدرت لها مقابل هذا ماقيمته ١٢٠ مليونا وبالطبع لم تدفع بريطانيا فى مقابل هذا الفرق شيئا وإنما قيدته فى رصيد حساب الاسترلينى لدول المستعمرات وكان هذا الرصيد فى عام ١٩٤٩ يبلغ ٦٧٠ مليونا من الجنيهات وارتفع عام ١٩٥٤ أكثر من ٥٠٠٠ مليونا جنيه إسترلينى(٢) .

لقد تملك المستعمرون المساحات الواسعة من الأراضى الخصبة فى افريقيا كما عملوا على ربط الدول الافريقية بالمناطق النقدية الغربية وعملوا على تغلغل الثقافة الأوربية فى البلاد الافريقية . ولقد أدى جشع الأوربيين إلى أن أصبح فى القارة

---

(1) A rTher Turner and Freedman : Tension Areas in The world, California 1964 p.179.

(2) John Derick Carton : A Frica, A Frica. A Continent rises to its Feet, London, 1959. p. 189.

السوداء صورة من التخلف الشديد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وعند خروج الأوربيين من افريقيا كان هناك عشرات الملايين من الافريقية بدخل يصل إلى حد الكفاف(1) .

لقد ترك المستعمر الأوربى نمط الإنتاج فى افريقيا قاصرا فقط على إنتاج المواد الأولية والخامات المعدنية مقابل إستيراد مختلف أنواع السلع الاستهلاكية ولقد كانت هاتان العمليتان المتقابلتان فى حاجة إلى تنظيم فما كان من الأوربيين أن يقوموا هم بأنفسهم بإنتاج المواد الأولية بل تولوا وضع الإطار الذى يستخدم العمال الإفريقيين المنخفضى الأجور لعملية الإنتاج الأولى ذاته على أن يقوموا هم بجميع العمليات الأخرى المرافقة للانتاج وعملاؤهم هم الذين يجمعون المحاصيل من المزارع وشركاتهم الكبيرة هى التى تصدر المحـــاصيل وتبيعها فى سائر أنحاء العالم .

هذا من ناحية الإنتاج والتصدير أما إذا نظرنا ناحية الاستيراد فإننا نجد النمط الاستعمارى الاستغلالى بأجلى معانيه فثمة شركتان كبيرتان إحداهما إنجليزية تعمل فى المناطق إلى استعمرتها بريطانيا والثانية شركة فرنسية تعمل فى المناطق الفرنسية التى تستعمرها فرنسا . وكانت هاتان الشركتان تحتكرا التجارة فى مناطق عملها بل لانبعد عن الحق إذا قلنا أنهما قامتا بعملية إحتكار إقتصادى شامل لموارد القارة ومستعمرات الدولتين بالذات - بريطانيا وفرنسيا — أما الشركة البريطانية فهى شركة إفريقيا المتحدة وقد بلغ رأس مالها أكثر من ٥٠ مليون جنيه إسترليني وهى تقوم بأعمال الإستيراد وتملك سلسلة من المخازن الدائرية

---

(1) James Cameron : The African revolution, London 1961, p. 12.

الكبيرة والشركة الفرنسية الموازية هى الشركة المعروفة باسم الشركة الفرنسية لإفريقيا الغربية ولها شركات فرعية كثيرة تعمل فى حقول متعددة من الخدمات المتنوعة وتؤازر عمليات الإنتاج والتصدير والاستيراد مؤسسات مالية كبيرة متشابهة فى البلاد التى تهيمن عليها دول غير بريطانيا وفرنسا .

وقد أثبتت التجارب التى مرت بها الشعوب الافريقية أن تنظيم التجارة الإفريقية وفقا لمصالح المستعمرين فى مواردها وفى سير العمليات الاجتماعية فيها وحرمانها من فرص التصنيع ومنع التعليم عن سكانها — كل ذلك عرقل تقدم القارة عن ركب الحضارة كما جعلها بقرة حروب لأوربا المرهفة[1] .

ولقد توصلت الدول الاستعمارية لتحقيق أغراضها وأهدافها فى افريقيا إلى إبتداع أساليب جديدة من السيطرة تسهل لها استنزاف الموارد البشرية والاقتصادية لهذه الدول لصالح المستعمر ، من هذه الرسائل الإرهاب وكبت محاولات التذمر ولو إضطرهم ذلك إلى إستعمال السلاح ضد الشعب الافريقى كما كان المستعمر يعمل على إثارة الطائفية وخلق طبقة إقطاعية تحمى مصالح المستعمر فى الداخل ، وأيضا تشجيع العصبيات القبلية وزيادة حدة التناحر بينهما وأخيراً لجأت القوى الاستعمارية إلى اقامة نقط وقواعد ارتكازلها لضمان سيطرتها الاقتصادية على كل موارد الثروة الافريقية وحينما كان المستعمر يشعر بافلاسه فى هذه الأساليب أمام الشعب كان يضطر — رغم أنفه — إلى التنازل عن بعض إمتيازاته وتمنح صورا مزيفة من الاستقلال تشمل فقط الشكل وتبعد تماما عن الجوهر ومنذ أن بدأت أقدام المستعمرين الأوربيين تطأ القارة الافريقية

---

(1) Loan Davies : A Frican Trade unions, u. S. A., 1960. p 15.

وهناك فكرة سائدة فى أذهان الكثيرين من البيض سواء فى أوربا أو فى أمريكا بأن افريقيا كانت موطنا لشعوب تفتقر إلى الأصول الحضارية وأن أبناءها عاشوا حياتهم أقرب إلى الحيوانات منهم إلى الآدميين وأن المجتمات الافريقية كانت ولا زالت فى الأغلب الأعم مجتمعات بدائية لم تستطع أن تأخذ بشيء من الحضارة وأنها متخلفة عن ركب البشرية ولا زالت افريقيا حتى اليوم فى نظر البعض مجرد قارة تعيش فيها شعوب متوحشة[1] ويدللون على ذلك بأن أفريقيا تنقسم إلى شعوب وقبائل ومجموعات بشرية تزيد على الخمسمائة بصفة رئيسية إلى جانب أكثر من ألف مجموعة متباينة فلسفتها وعاداتها الخاصة وبناؤها السيكولوجى المختلف ولغاتها ولهجاتها .

وفى الثلاثينات الأولى من القرن العشرين بدأت حركة كشف واسعة النطاق فى مناطق متعددة من القارة الافريقية وفيه أسفرت عن كشف النقاب عن كثير من الحضارة القديمة فى غرب أفريقيا، وسطها وشرقها لفتت أنظار العالم إلى هذه القارة ومن ثم بدأت حركة مضادة من الناحية المقابلة ناحية دعاة إبعاد الجنس الزنجى عن كل تراث إنسانى فقد اكتشفت حضارة « اليوروبا » فى غرب القارة وحضارة زيمبابوى فى وسطها وكشفت هذه الحضارات أن سكان أفريقيا ليسوا متخلفين بحكم طبيعة نشأتهم وليسوا أقل من الأجناس الاخرى فى التكوين العقلى وأصبحت حقيقة لا تقبل الجدل أن الزنوج هم جنس كسائر الاجناس البشرية لهم حضارتهم الاصليه وإن كانت ظروف عزلتهم داخل القارة . بجانب ظروف تعرضهم للسيطرة الأجنبية المتتابعة هى التى أدت إلى إنهيار هذه الحضاره وأدت بهم إلى تخلف مؤقت لا تعود أسبابه إلى طبيعتهم كجنس أو تكوينهم كبشر.

---

(١) أندريا ننجى سيتهول : القومية الافريقية القاهرة ١٩٦٦ ص ٣٥ (مترجم)

وهكذا ينبغى أن نضع فى اعتبارنا أن افريقيا فرض عليها نتيجة لظروف قهرية أجبرها عليها المستعمر حيث سبب لها إنهياراً فى قواها البشرية نتيجة لتجارة العبيد واستغلال بشع لسكانها واستنزاف لثرواتها ومواردها .

يقظة افريقيا ونشأة الحركة الوطنية :

كان المجتمع الأفريقى متمسكا بالتقاليد لسببين رئيسيين أولهما لأن الدول الاستعمارية كانت تعتقد أن سلامتها مرتبطة بالعادات الموروثة عن الأجداد لهذه القبائل ومن تم تمسكت بها لتضمن ولاء الرؤساء لها . كما أن الرؤساء كانوا يعلمون أن ضياع التقاليد كفيل بتحطيم كل سلطانهم وبالتالى تمسكوا بها ووجدوا فى الاستعمار نصيرا لهم على ذلك .

ويعتبر الاقتصاد الحديث البيئة الصالحة لإستنباط أصول الفكرة القومية الحديثة إذ يستطيع المجتمع الأفريقى القائم على الاقتصاد الطبيعى والاكتفاء الذاتى أن يتجدد بطريق غير مباشر فى ظل الاستعمار .

وقد كان للحروب الأوربية فى القرن العشرين وما أعقبها من ظروف الأثر الأكبر فى بعث هذا التجدد الاقتصادى الذى صاحب لونا من التجدد الاجتماعى والثقافى ومن ثم تهيأ الوعى القومى لدور جديد(١) .

فمنذ الحرب العالمية الثانية نهض الاقتصاد الحديث فى القارة وأخذت جوانبه تتفتح فى صورة الاقتصاد التبادلى وذلك بفضل اهتمام الاستعمار بالصناعة وزيادة نشاطه فى التعدين من أجل دعم مصالحه على حساب القارة وترتب على انشوب الحرب صعوبة الحصول على الكثير من السلع المصنوعة أو النصف مصنوعة

---

(١) المرجع السابق ص ١٥ .

لإنصراف الدول الصناعية الكبرى إلى الإنتاج الحربى ونظرا لصعوبة النقل البحرى والمواصلات عموما وخطورة الطريق وخوفا من دموع المنتجات والبضائع فى يد العدو فإن المستعمر بدأ يهتم باقامة عدة بضائع تهتم بإنتاج طائفة من السلع اللازمة للاستهلاك المحلى ثم بدأ التوسع فى نطاق هذه الصناعات وبدأت شركات عدة من الدول الاستعمارية أنشأ بعض من الصناعات الوسيطة فى الممتلكات الافريقية لسد جانب من المطالب المحلية من جهة وتصدير الفائض من جهة أخرى .

ومما نمى ذلك التطور شعور كثير من البلدان الافريقية فى أعقاب الحرب بنوع من إمكان تصديرها المنتجات الأولية من زراعية ومعدنية وإذ ذاك بدأت الدعوة لإقامة اقتصاد قومى وقد أصبح التصنيع هدفا تسعى إليه كل دولة تبغى اليقظة والتحرر وأخذ منسوب الاقتصاد التبادلى بهذا منذ الحرب الأخيرة يرتفع عندما زاد الاهتمام لدى المستعمر باستغلال البيئة والقيام بعمليات تصدير المنتجات الافريقية إلى الأسواق العالمية وبالعكس وكان الاقتصاد ينقل من الإكتفاء الذاتى إلى الاقتصاد التبادلى بطرق متعددة مثل زراعة محصولات التصدير فيما يسمى بالمحصولات النقدية واستخدام الأموال الأجنبية والخبرة الفنية فى إعداد المواد الأولية للسوق واستخراج المعادن ثم إنتاج محصولات يتم تصنيعها وغير ذلك مما اقتضى تطوير وسائل المواصلات ونقل الاقتصاد التقليدى إلى دائرة الحركة وأن اختلفت تلك من منطقة إلى أخرى وأصبحت الأوضاع الاقتصادية فى القارة أكثر إرتباطاً بأوربا تصدر إليها الحاصلات وترد إليها المنتجات الاوربية .

وقد إنتهى كل ذلك إلى دفع القارة — إلى حد ما — إلى نهضة صناعية وإلى نمو طبقات جديدة فى ظل التصدير وإنتشار النقد وتداوله وإيجادلون من الحركة

الفكرية وأخذ الاقتصاد التبادلى الذى تركز فى المدينة ينمى قوة العمل فيطور الحياة الاقتصاديه القبلية الزراعية فتجذب تلك المدن إليها الأيدى العاملة من الريف الإفريقى من داخل حدود السياسة وخارجها مدفوعين بعوامل إقتصادية وإجتماعية طمعا فى المزيد من الرزق بعد أن إستولى الإستعمار على مصدر الثروة الزراعية وذلك عن طريق العمل الجارى والاشتغال فى المصانع بالتصدير والاستيراد ومد الطرق وإقامة المبانى والعمل فى قطاع النقل والمواصلات أو الاشتغال فى المؤسسات ودور الحكومة كموظفين صغار يختلطون معا مع الأيام ويتطبعون بالاحتكاك الغربى وبسمات الفكر الاجتماعى الذى كان قوامه ظهور المثقفين والطبقة البورجوازية وطبقه العمل وفى ظل هذا النشاط الاقتصادى زاد الاهتمام بالتعليم نسبياً بسد حاجات الإدارة الجديدة والشئون الفنية والصناعية التى أجبرت الظروف المستعمر على أن يقوم بها داخل المستعمرات .

فى ظل الاقتصاد التبادلى توافر النقد كوسيط للتبادل بدلا من نظم المقايضة البدائية ونتيجة للانتقال من مرحلة الاقتصاد التقليدى وهو الاقتصاد المتسم بالسكون Static والجمود إلى الاقتصاد النقدى الذى يعتمد على أساس إنتاج محاصيل نقديه للسوق وللتصدير، نتيجة لكل ذلك إرتفع الدخل وظهرت الملكيات الفردية وقد جذبت هذه التجارة إليها العدد الكبير من الإفريقيين ليشتغلوا فيها فنما الدخل الفردى وتزايدت المعاملات ومع كل ذلك جاءت أنماط لتهىء صورة حضارية لا تختلف فى كثير من الصور عن الوضع الإجتماعى لبلادهم ومن ثم كان نتيجة لاحتكاك الإفريقيين بهم بعد أن بدأت عوامل اليقظة تدب فى المجتمع الافريقى ، وكان لوجود البنوك التجارية التى ساعدت على الرواج النسبى بالنسبة لفئة البورجوازيين الصغار أن نشأت طبقة من العمال مع إزدياد حركة التعدين

وأعمال الشركات المتعددة وظهور المهن الجديدة والعمل المأجور [1] .

ولقد بدأ ظهور القومية الإفريقية يأخذ طريقا من النور والأمل فى صورة إشراقه من الوعى السياسى فيما بين الحربين الأولى والثانية ومالبثت تلك الحركة القومية أن جددت الدماء حارة غزيرة فى أجسام الإفريقيين فنهضوا يبحثون عن ماضيهم ويطرقون أبواب مستقبلهم بعنف وبثقة وبقوة ومالبث أن ظهرت إلى الوجود صورة مجتمع متعطش إلى الحرية وذلك كله كان نتيجة غير مباشرة لبعض الأعمال التى قام بها المستعمر ولم يكن يقصد ذلك ولم يهيء له بل فى حقيقة الأمر كان المستعمر حينما يشعر ببوادر تدل على ظهور أى حركة وطنية أو روح قومية يتصدى لها بالبطش والعدوان ولكن جاء ذلك بطرق غير مباشرة حينما بدأ المستعمر يستخدم أسلوبا جديداً للحكم والإدارة والاستغلال مما إضطره إلى أن يتدخل لهز الحياة الاجتماعية وبداية مرحلة جديدة فى التاريخ الافريقى . فالمستعمر إزداد هيمنه على القارة إلى أبعد الحدود والسيطرة على مقدراتها لخدمة أغراضه فاستغل الأرض ومن عليها وأمن مصالحة ولكنه لم يكن يدرى أنه كان يهيء بأساليبه هذه عن طريق غير مباشر أسباب الحركة التى أخذت تنمو بين ظهرانية المجتمع الإفريقى على مر السنين وذلك فيما بين الحربين فى ظل سياسة حركة التهجير التى إنسابت فى ظلها تفاعلات المجتمع الإفريقى حيث حاول المستعمر ربط القارة بعجلة الإمبريالية فى النواحى الاقتصادية وفى ظل ذلك أخذ المجتمع يصطنع سمات المجتمع الحديث فبالرغم من محاولاته الإبقاء على المجتمع القديم إضطر أن يغير من عناصره الأصلية فى ظل سيطرته وإتجاهاته الاقتصادية

---

(١) الدكتور محمود متولى : التطور الاقتصادى فى نيجيريا وأثره فى الناحية السياسية من سنة ١٩١٤ / ١٩٤٥ المقدمة ص ١٤ (القاهرة سنة ١٩٦٦) .

ولما كان المجتمع يمثل كلا يتجزأ والترابط عام بين أجزائه وعناصره كلها بحيث إذ أدخلنا فيه أى تغيير على أحد هذه العناصر تأثرت العناصر الأخرى ، فعلى ذلك أستطاع الأفريقى أن يتطور فى ظل نشاطه السياسى والاقتصادى بطريق غير مباشر ويتسم بأيديولوجية جديدة فى ظل أساليبه المادية ومستلزماتها التى أخذت تهز أركان الأقتصاد القديم حتى وجد نفسه فى النهاية أمام النتائج المتناقضة وإتجاهين متضاربين ، إتجاه الاستعمار الذى يندو نحو السيطرة السياسية والإقتصادية والإجتماعية وإتجاه مجتمع تدب فيه الحركة وتنغرس فيه أصول مجتمع حديث ينتهى فى النهاية بيقظة فكرية ووعى سياسى وإتجاهات ذات أهداف خاصة .

ولقد دأب الأستعمار على الحد من التعليم فلم يكن فى صالحه خلق طبقة مستنيرة يقظة ولكنه إضطر فى ظل نشاطه الاقتصادى والإدارى أن يتطور المجتمع الافريقى معه عندما أراد أن يستعين بطبقة من الأفريقيين كموظفين لكل جهازه الإدارى لا سيما فى الجهات التى خلت من المستوطنين فتعمد نشر التعليم ولكن فى حدود ما تهيىء له هذه الفئة ومن ثم هيأ السبيل لإنشاء نواة طبقة مثقفة محدودة أخذت تنعكس عليها كغيرها آثار النشاط التبشيرى فتتجلى بصورة أوضح . على أن هذه الفئة لم تتجمد وإنما اتسعت رقعتها فى ظل نشاط الارساليات التى إهتمت بإنشاء المدارس فى مختلف الجهات فى داخل القارة وبين المناطق القليلة العمران .

ولقد أصاب فئة المثقفين مد آخر وسع من كيانها الناشىء عندما أستطاعت بعض الفئات التى أصابها الإنتعاش الإقتصادى لظروف الحربين الاولى والثانية أن تفلت من زمام التعليم المحدود المستوى والاستزادة منه فى الخارج[1] .

---

(١) قوامى نكروما : إنى أتحدث عن الحرية مترجم القاهرة ١٩٦١ ص ٤٥ (ترجمة عبد الخالق عامر)

وبرغم القصور الذى أصاب التعليم عموما إلا أنه كان ذا أثر فى إنتعاش المجتمع القديم حيث تهيأ فى ظله أساس جديد لرابط الجماعة الافريقية وأشرق ببعض الأفكار الجديدة .

ولقد نشأت نواة الطبقة المثقفة على حساب المجتمع الأقطاعى القائم وبينما كان المجتمع الأفريقى يتطور ويتجدد فى بنائه على حساب المجتمع الاقطاعى فى فكر جديد يتمثل فى نواة المثقفين الناشئة كان يتطور فى أعماقه من الاقتصاد الساكن إلى الحركة والتبادل .

ولقد أخذت الفكرة القومية تتهيأ وتجد بيئتها أولا بين أظهر طبقات المجتمع تطورا وهم المثقفون لشعورهم بالحرمان من الوظائف التى إحتكرها الاستعمار ولما بدأوا يعملون لتحقيق إتجاهاتهم من خلال المبدأ القومى كان لصرختها هذه صدى أخذ يتردد بين الطبقات الصامتة(١) .

وقد إختمر ذلك الشعور القومى بقدر تطور المجتمع التقليدى إلى المجتمع القومى الحديث إذ نتج عن تحرر الفرد من التبعية القبلية أن أخذ يبحث عن الوجود الكريم لنفسه من خلال المبادىء التى سكبتها فيه الثقافة ووجد العقبة أمامه هى المستعمر ومن ثم كانت بداية التحرر القومى الإتجاه نحو المطالبة بالحرية السياسية . وأخذ شعور المرارة يسرى بين المثقفين إلى بقية الطبقات المحرومة من خيرات البلاد ومن الوظائف — التى كانت مقصورة على الاستعمار وأعوانه من الاقطاعيين — وقد رأى هؤلاء أن علة الحرمان أساسها إبعادهم عن العمل

---

(١) حلمى شعراوى : الإستعمار الثقافى فى إفريقيا مجلة نهضة إفريقيا العدد ٤٣ ص ٢٩

السياسى ، وناهيك عن ذلك المعنى الجارح لأنفسهم لأنه يقوم على معنى القضاء على الحق الطبيعى فى الحرية الانسانية والسيادة فنظروا إلى القومية والحرية على أساس أنها الطريق لتحقيق مصالحهم الشخصية . وأخذ هذا الشعور ينتقل إلى الطبقات الكادحة التى ينتج عنها تطور المجتمع خاصة بعد نمو هذه الطبقة فى ظل البرجوازية ونمت بينهم أفكار الحرية السياسية يتجاوب معها كل إنسان بقدر ما يعانيه فى ظل الحرمان والكساد الإقتصادى وانخفاض الأجور والسياسة العنصرية الجارحة بل أخذت تتمدام إلى الزعماء القبليين فأصبحوا يرون فى القومية سبيلا لاسترداد حقوقهم الضائعـــة من يد الاستعمار وقد عاون ذلك إنتشار الصحافة والاذاعة وتقدم سبل المواصلات .

وقد أخذت البورجوازية الافريقية تهادن الاستعمار فى البداية فى نشاطها التجارى بعد أن أحست بالرواج النسبى فأخذت فى ذلك تطرق المسائل التى كانت تحسها إحساساً مباشراً والتى كان يثيرها الاستعمار وذلك بالطرق السلمية بغية حلها ولكنها ما لبثت أن أحست بالضيق أمام حدة الاحتكارات وضيق المجال الحيوى وقدره الرأسمالية على منافسيها و بالعجز عن السير والنمو أمام هذا التنافس الخطير فلم يسعها عندما بدأت المعركة إلا أن ينتقل ذلك الصراع إلى الصعيد السياسى فغدت تنظر إلى ما ينادى به المثقفون من تحقيق الفكرة القومية نظرتها إلى السوق المحلى ومن ثم جاء الارتباط بين الطرفين على أساس وحده المصالح المشتركة سعيا وراء حياة أفضل . على أن هؤلاء لم يكن لهم القدرة على مواجهة المستعمر إذا لم يكن لهم إرتكاز يبلغ صميم المجتمع فلما شعرت طبقة العمال بهذا القلق وانخفاض الأجور وسوء المعاملة والاستغلال فى ظل الرأسمالية الاحتكارية بتوالى السنين أصبحت مشاكلها الاجتماعية مسألة سياسية أيضا فأخذت تتجاوب مع فكرة القومية كسبيل يدنيها من أغراضها وأصبحت الاضطرابات العمالية ترتبط بالعمل الايجابى السياسى كما حدث فى ساحل الذهب ونيجيريا عامى ١٩٤٩،

١٩٥٠ ومن ثم وجد اتجاه التحرير القومى عمقا بين المجتمع الافريقى (١) .

ولقد سار هذا الشعور القومى السياسى بقدر التجدد الحديث فى المجتمع والاحتكاك مع الاستعمار وتفاعل الظروف الداخلية لكل كيان سياسى مع مبادىء القومية ومدى استعداد هذا الشعور للتأثر بانعكاسات الظروف الدولية التى سايرت تطوره من الحرب وفى أعقابها ، تعاون على نموه ظروف الحرب العالمية الثانية وما إنتهت إليه من مبادىء وما أعقبها من حركة تحرر لشعوب آسيا . ولقد نما بين أبناء القارة أثناء الحرب وبعد أن عاد جنودها إلى أوطانهم اتجاه آخر هو المناداة بالمساواة فى الحقوق بقدر الاشتراك فى الالتزامات وقد فتحت بهؤلاء العائدين آفاقا جديدة للقارة رأت بها العالم وأخذت تتحلل مجتمعاتها من العزلة وتعلمت حياة الشعوب الحرة وزادت الصورة اشتعالا بين العائدين عندما إنتهى مصيرهم ومصير ملايين العمال الذين استخدمتهم سلطات الحرب إلى البطالة فاتسعت بهؤلاء رقعة الشعور السياسى المتطور وأصبحت حركات التحرر فى آسيا بمثابة ترشيد عملى لما يجب أن يكون عليه النضال القومى فى إفريقيا كما كان لتراجع الاستعمار عن سياسته التقليدية فى أعقاب الحرب الأخيرة — من قمع وإرهاب — أمر هيأ له سبيل النمو عندما شاء ذلك الحفاظ على حقوقه على أساس معالجة الثقة المحطمة بينه وبين شعوب القارة معالجة جزئية من إعطاء المزيد نسبيا من الحقوق السياسية والثقافية ثم عنايته بالنواحى الاقتصادية للمستعمرات لرفع مستوى الرواج فيها كخطة تمكنه من البقاء على أساس كسب ثقة شعوبها وقد أخذ ذلك الوعى يزداد نموا فى العشر سنين السابقة على الستينات من القرن العشرين .

---

(1) Fitzgerald , Africa . Asocial , Economic and Politi cal Geography London, 1961 P. 150 ·

الباب الثاني

الصراع من أجل الاستقلال في ما وراء الصحراء

لقد كانت أول القوى التى عارضت الحكم الأوربى فى إفريقيا المدارية هى المجتمعات الأفريقية التقليدية التى قاومت القوالب الجديدة التى تريد الحكومات الإستعمارية أن تضعها فيها وكانت هذه المقاومة تميز بصفة خاصة الأصقاع البعيدة من المستعمرات فى أيام الإستعمار الأولى .

غير أن تماسك المجتمعات الأفريقية قد يكون من القوة بحيث يضطر الحكومات الإستعمارية إلى التفاهم معها وفى مثل هذه الحالة تترك المجتمعات التقليدية على ما هى عليه . ويمكن مع رسوخ قدم الإدارة الأوربية وبدء الظروف الاجتماعية والإقتصادية فى توطيد أقدامها نشأة أنماط أخرى من المقاومة . بعض هذه الأنماط لم يكن سياسيا فى مظهره ، ففى إفريقية الجنوبية والشرقية والوسطى حيث سبقت البعثات التبشيرية الإدارة الأوربية وحيث أدت الهجرة الأوربية إلى تميز ضد الافريقيين وأوقعت بهم ألوانا من الضيم عبرت المقاومة الافريقية عن نفسها بما يسمى بالأثيوبية « Ethiop anism » . وليس المقصود بذلك نسبتها إلى دولة أثيوبيا ولكن نسبتها إلى أثيوبى بالمعنى الإفريقى للكلمة أى القومية السوداء . وكانت هذه القومية ترمى إلى تكوين كنائس زنجية سوداء تكون بها تعاليم المسيحية التى تلقوها من البعثات التبشيرية بما يلائم طرق المعيشة الزنجية وربما إنفجر أعضاء هذه الكنائس السوداء من حين إلى آخر فى ثورة عاتية ضد الإدارة الأوربية والمهاجرين الذين ينظرون

إليهم بصفة عامة بعين البغض والعداء ومن أمثلتها الكبرى ثورة الافريقى « جون شيلبيرى » فى نياسالاند عام ١٩١٥ كما كانت حركة الماو ماو بين الكيكيويو من سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٥٦ رد فعل عكسى للضغط الأجنبى إتخذ مظهرا نفسيا ودينيا مغلفا بالسحر[1] غير أن أهم من ذلك كله هو الاحتجاج السياسى . وقد بدأ هذا بالنسبة لإفريقيا المدارية فى مستعمرات غرب أفريقيا وهى أقدم أنحائها إتصالا بالأوربيين فتكونت فيها إدارة أوربية عريقة نشأت معها طبقة من الإفريقيين المثقفين ثقافة أوربية ، وكلما إشتدت قبضة الاوربين على البلاد وكلما أسرعت الأنماط الإستعمارية فى الشكل إزداد عدد الأوربين القادمين ليحكموا أو يسودوا وكلما شعرت تلك الطبقة الجديدة من الإفريقيين المثقفين باليأس والانعزال ولذلك فقد إتجهت نحو السيطرة على مصالح الحكومة التى فرضتها أوربا على بلادهم . وقد أثر فى إتجاه هذه المقاومة السياسية طبيعة السياسة الإستعمارية التى سلكتها الدولتان الاستعماريتان الكبيرتان بريطانيا وفرنسا ، ففى المستعمرات البريطانية كانت مصائر البلاد فى يد الحكام المحليين الذين تساعدهم مجالس تشريعية وتنفيذية وكانت المجالس التنفيذية تتكون من الموظفين البريطانيين فقط بينما كان هناك قليل من الافريقيين المعينين فى المجالس التشريعية . ومن هنا جاء هدف الافريقيين أولا فى تحويل المجالس التشريعية إلى برلمانات إفريقية . والمجالس التنفيذية إلى مجالس للوزراء مسئولة أمام البرلمانات وقد تكونت الجمعيات السياسية التى تهدف إلى هذا فى التسعينات

---

1 — Jack woddis : Afnica the Roots of Revolt london June 1960 p. p. 21 — 23 .

من القرن الماضي(١).

فقد كان هذا هو برنامج المؤتمر الوطني لغرب إفريقيا الذى تكون عام ١٩١٨ أما فى المستعمرات الفرنسية فقد كانت السلطة مركزة فى يد فرنسا وأكثر من هذا فقد وضع فى السنغال عام ١٩٤٨ المبدأ القائل بأن الأفريقى يمكن أن يكون مواطنا فرنسيا له أن يسهم فى إنتخابات البرلمان فى فرنسا ومن ثم كانت أمانى الأفريقيين الفرنسيين السياسية متجهة نحو باريس وبدأت الجمعيات السياسية الافريقية الفرنسية ترتبط بالأحزاب السياسية الفرنسية بشكل واضح فى الثلاثينات غير أن هذه الجمعيات السياسية القديمة لم تؤثر تأثيراً يذكر على البريطانيين أو الفرنسيين فى غرب إفريقيا لأن فكرة منح الحرية للافريقيين فى ذلك الوقت كانت تبدو بعيدة التصور جدا(٢) ولم يستطع أن ينال حق المواطنة الفرنسية فى مستعمرات فرنسا إلا القليل ممن ولد فى إحدى مقاطعات السنغال الأربع كما أن بريطانيا لم تمنح الحكم الذاتى إلا لمستعمرات المتوطنين الأوربيين ولهذا فقد بدأ الزعماء الأفريقيون فى ثوب المثقفين رجال الفكر وليس رجال السياسة « فليوبولد سنجور » مثلا كان شاعراً سنغالياً ممتازاً ينظم شعره باللغة الفرنسية قبل أن يصبح زعيما وطنياً وحصل « موديبوكيتا » على شهرته العالمية أولا كمدير للباليه الأفريقى وكان ج . ب دانقاه أول زعيم يحول اسم مستعمرة ساحل الذهب إلى غانا ، كان فى أول أمره مؤلفا يكتب عن عادات « الآكان » ودياناتهم وقد قضى هؤلاء الرجال وأمثالهم فترة من حياتهم فى جامعات فرنسا

---

1 — JaJa wachuku Thomas Hodgkin and others :
Africa the political pattern University TorontoDecember 1960 p.p. 15 — 17

2 — T. R. Batten, problems of AFsican Developments, Third edition, OXF U. press 1961, p. 53.

وبريطانيا والولايات المتحدة كما أنهم جميعا قد اعتنقوا مبادىء الاشتراكية السائدة فى أوساط المثقفين . كما برزت بينهم حركة إحياء التراث الإفريقى فى أمريكا وجزر الهند الغربية . ومن هؤلاء بدأت تنبعث أول آراء عن الوحدة الافريقية برغم إنها حتى قيام آخر مؤتمر من المؤتمرات الإفريقية قد إتخذت شكل حركة سياسية وقد عقد هذا المؤتمر الأخير فى مانشستر وكان يضم « جورج بادمور » ، كوامى نكروما ، جومو كينياتا وكان أهم مهمة للزنوج على جانبى المحيط الأطلنطى هى أن يؤسسوا قاعدة فكرية وحية لهاوزنها للشعوب الزنجية تستطيع أن يفخر بها فى عالم تسوده تقاليد ومثل غرب أوربا الحديثة . ولم يلبث ذلك كله أن إتجه نحو العمل السياسى .

ومن ثم كانت صياغة عبارة الكيان الأفريقى والشخصية الأفريقية هى أهم عمل إفريقى فى المجال السياسى[1] .

وكان هذا التركيز على مسائل الفكر والثقافة نتيجة حتمية للاحوال التى تجابه هؤلاء الزعماء فى أوطانهم حيث كانت جماعاتهم السياسية لا تزيد فى مظهرها على جمعيات المناظرة السياسية ولم يكن من السهل عليهم الحصول على التأييد الشعبى حيث لم تسنح الفرصة سوى لأقلية ضئيلة خارج دوائرهم لكى يتعلموا اللغة التى يتحدثون بها فما بالنا بالآراء التى يتداولونها عن السياسة الوطنية وأكثر من هذا فقد كانت الوسائل التى يمكن أن يخاطبوا من خلالها الجماهير فى ظل حكم استعمارى نادرة أو لا وجود لها . ولذلك فقد كان الزعماء السياسيون الأوائل يتحدثون لأنفسهم كما يتحدثون للأوربين أو للافريقيين الآخرين

---

(١) الدكتور محمود متولى : أضواء على التاريخ الأفريقى الحديث القاهرة ١٩٧٣ ص ١٦

ويتجادلون مع الإداريين المحليين ويحاولون أن يكونوا رأيا عاما بين الجماهير فى أوربا وكانت هذه الخطة ذات قيمة بالنسبة للافريقيين الفرنسيين أما بالنسبة للمستعمرات البريطانية فكانت الوفود والبرقيات التى ترسل إلى لندن لانهم سوى حكام مستعمرات غرب إفريقيا البريطانيه ولاتصل للجمهور حتى خلال الخمسينات(٢).

غير أن الحرب العالمية الثانية قد أحدثت تغييراً كبيرا فى هذه الصورة فقد أدرك الأفريقيون والأوربيون معا أن عرش أوربا الامبراطورى لم يعد الصخرة الصلبة المقدسة التى لاتنالها يد التاريخ العالمى .

وقد صورت الأحداث الأسيوية هذا الأمر بشكل واضح حيث إستطاعت الجيوش اليابانية أن تحتل كثيراً من الممتلكات الإستعمارية الأوربية الهامة وحيث اعترف البريطانيون والهولنديون والفرنسيون بأشكال مختلفة فى أوقات مختلفة بانه برغم إنتصارهم على اليابان إلا أنهم لايستطيعون إستعادة الظروف الاستعمارية التى كانت سائدة قبل أن يضطروا إلى إخلاء تلك المستعمرات عام ١٩٤١ ففى خلال أعوام قليلة من نهاية هذه الحرب حصل عدد كبير من شعوب آسيا الجنوبية والجنوبية الشرقية مثل الهنود والباكستانيون والبورميون والاندونيسيون والهنود الصينين على إستقلالها أوكانت فى طريق ذلك الاستقلال ومن ثم بدأ الافريقيون يسألون أنفسهم لماذا لايدخلون هم أيضاً الامم المتحدة متساوين فى السيادة كغيرهم من الأمم لاسيما وأن الدول الأسيوية الجديدة أصبحت تتكون فى تلك الهيئة كتلة لها وزنها مناهضة للاستعمار وكانت تلك

---

(٢) اندا بانتجى سيتهول : القومية الافريقية ترجمة عبد الواحد الامبابى - سلسلة الفكر العالمى القاهرة ١٩٧٠ ص ٤٩

القضية قد كسبت تأييد الجمهوريات الأمريكية والدول الشيوعية من قبل .

ولم يلق النظام الإستعماري فى إفريقيا المدارية صدمة من صدمات الحرب المباشرة مثلما تلقى هذا النظام فى آسيا غير أن إحتلال المانيا لفرنسا وأنقسام فرنسا إلى أنصار حكومة فيشى وأنصار ديجول قد ترك آثارا عميقة فى الممتلكات الفرنسية فقد نشرت سياسة المانيا النازية ومثلها العنصرية على نطاق واسع فشلت الدعاية الغربية ضدها كما أن الحكام الفرنسيين فى غرب أفريقية الفرنسية الذين إنحازوا إلى جانب حكومة « فيشى » بدأوا فى تقليد سادتهم الألمان وتطبيق نظرياتهم العنصرية فى تلك المستعمرات مما كان له أسوأ الأثر فى نفوس أهلها وازداد التوتر عندما أعان حاكم تشاد بتأثير «فيلكس هوفييه» وهو من زنوج جزر الهند الغربية إنحيازه إلى ديجول وفرنسا الحره ثم أصبح « هوفييه » حاكما عاما لإفريقية الإستوائية الفرنسية التى أصبحت تحت إدارته النشطه مركزا لتجمع الجنود الفرنسيين والأفريقيين وتأهبهم للقيام بنصيبهم فى تحرير شمال إفريقيا من إحتلال النازى .

وقد أدرك الفرنسيون فى غرب إفريقيا ضرورة تغير موقفهم عام ١٩٤٢ إلا أن توجيه السياسة الفرنسية الأفريقية كان قد خرج من يدهم[1] وفى برازافيل اجتمع ساسة فرنسا الحرة والموظفون الإستعماريون من إفريقيا السوداء كلها بزعامة « هوفييه » ورفاقه ورسموا خطة السياسة الفرنسية الجديدة فى المستعمرات الإفريقية وكان أهم قراراتهم هو أن يشترك ممثلوا المستعمرات الإفريقية فى وضع

---

(١) أحمد سيكوتورى : تجربة الثورة فى غينيا ترجمة نور الدين الزرارى . أغسطس سنة ١٩٦٤ ص ٧٨

دستور فرنسا الجديدة بعد الحرب وتحويل الإمبراطورية الفرنسية إلى الاتحاد الفرنسى حيث تصبح الممتلكات الفرنسية شركاء مع فرنسا ويصبح جميع الافريقيين مواطنين وبذلك يكونون قادرين على الاسهام فى الانتخابات البرلمانية الفرنسية وربما كان أخطر من هذا بدء تفتيت الامبراطورية بمنح الحكام المحليين سلطات أوسع وتكوين مجالس منتخبة لها حق الرقابة على الميزانية .

وقد تخلص الإفريقيون الفرنسيون فى هذه اللحظة من المأزق الذى وجدوا أنفسهم فيه باعتبارهم فرنسا ميدان جهادهم وليست إفريقية وذلك بملاحظة ما كان يحدث فى أراضى غرب إفريقية البريطانية التى جلبت لها الحرب إضطرابات سياسية واجتماعية كبيرة ولاسيما فى ساحل الذهب ونيجريا أكثر جهات غرب أفريقيا البريطانى إرتباطا بالعالم الخارجى وقد رأينا كيف أن ظروف الحرب والفترة التى تلتها قد شجعت الطلب على المحاصيل المدارية وكيف إزداد دخل المنتجين الأفريقيين والحكومات الاستعمارية معا وفى نفس الوقت إزداد إتصال كثير من الافريقيين بأحداث العالم الخارجى وما يكتنفه من آراء وأفكار إزديادا لم يحدث له مثيل من قبل .

ولقد جند كثير من سكان غرب أفريقية مع الجنود البريطانيين على قدم المساواة فى كثير من أنحاء العالم ولاسيما فى حملة بورما ولم يكن كثير من هؤلاء الإفريقيين قد رأوا البريطانى إلا حاكما أو إداريا أو مديرا للعمال الإفريقيين ولكنهم دهشوا من رؤيه هذه الاعداد الضخمة من الجنود البريطانيين والأمريكيين (١).

---

(١) جندت فرنسا أيضاً فى الحرب العالمية الأولى ٥٤٥٠٠٠ جندى إفريقى كما كان ثلث الجيش الفرنسى قبل الحرب العالمية الثانية يتألف من جنود =

ثم أنعشت الامال بحديث ميثاق الأطلنطى والأمم المتحدة والإستقلال الأسيوى ومشروعات بريطانيا الجديدة فى تنمية المستعمرات وتحقيق الرخاء لها غير أن أحداث ما بعد الحرب خيبت الآمال بالنسبة لعلاقة الإفريقيين الشخصية بالبريطانيين وبالنسبة للسياسة التى إنتهجتها بريطانيا عامة فأحس المنتجون الافريقيون أنهم خدعوا لنقص السلع الاستهلاكية المطلوبة التى يستطيعون شراءها الآن وخامرتهم الظنون فى أن المستوردين الاوربيين يطالبونهم بأثمان باهظة لما يريدون شراؤه ويستغلونهم وتأخرت مشروعات التنمية التى وعدت بها الحكومة أو التى وعد بها رجال الأعمال الأوربيون هذا إلى أنهم رأوا بلادهم تزدحم بمزيد من المستشارين والفنيين والمديرين الأوربين وتحطمت فى كل مجال آمال الأفريقيين الذين اكتسبوا خبرات جديدة ووجهات نظر جديدة وثروات جديدة ومستويات للمعيشة جديدة . إزداد التوتر أولا فى ساحل الذهب (غانا) فحدث عام ١٩٤٨ مقاطعة عامة للتجار الأوربيين ثم قامت المظاهرات فى المدن الكبرى واستغل الوطنيون هذه الأحداث إستغلالا كبيراً إذ أن « دانقاه » وزملاءه كانوا قد أتوا وكان أهمهم هو كوامى نكروما الذى حضر من انجلترا وهو أحد زعماء الحركة الافريقية الواحدة الجديدة ليساعد فى تنظيم الشعور

= المستعمرات وكانوا هم أول من القى بهم فى ميادين القتال سنة ١٩٣٩ كما حارب مع الحلفاء مواطنون كثيرون من شمال إفريقيه والسنغال ونيجريا . أما بريطانيا فقد جندت ما يقرب من نصف مليون جندى خلال الحربين العالمية الأولى والثانية .

انظر : محمود الشرقاوى : ميلاد إفريقيا دار الكرنك للنشر والطبع القاهرة سنة ١٩٦٢ ص ٣٩

الشعبي العام لتأسيس حزب سياسى جديد يطالب بالحكم الذاتى .

وقد بين التقرير الرسمى الذى وضع لتحقيق أسباب المظاهرات أن السبب الرئيسى لها هو شعور الافريقيين باليأس المتزايد إذ أن دستور ساحل الذهب الذى منح قبل ذلك بعامين والذى سمح للافريقيين — لأول مرة فى تاريخهم بأغلبية فى المجلس التشريعى — كان منذ ولادته دون مطالب الإفريقيين وأوحى التقرير فى النهاية بالسير بسرعة نحو تكوين حكومة مسئولة وفى عام ١٩٤٩ عين الحاكم البريطانى العام لجنة إفريقية صرفة لتضع دستوراً يؤدى إلى هذه الغاية .

وقد أسهمت المدرسة الوطنية القديمة فى وضع هذا الدستور غير أن نكروما وحزبه الجديد إنتهز لفرصة وأعلن أن لاشىء أقل من الحكم الذاتى يرضى مطالبهم والتفت الجماهير حول نكروما وأيدت حزب الشعب الجديد الذى أقامه وأعطت نكروما ثقة فى أول إنتخابات عامه أجريت فى ظل الدستور الجديد عام ١٩٥١ وكان نكروما فى ذلك الوقت يقضى عقوبة السجن بتهمة الحث على كراهيه الحكومة غير أن الحاكم الجديد « سيرشارلز كلارك » أعاد الأمور إلى نصابها فأفرج عن نكروما ورفاقه وسلم لهم الإدارة وعندما جاء عام ١٩٥٧ كانت جهود نكروما وحزبه قد إنتهت من تحويل ساحل الذهب إلى دولة غانا المستقلة عضو الكومنولث البريطانى .

وعلمت الحكومة البريطانيه أنه ما أن يتحطم السد الاستعمارى فى ساحل الذهب فمن العسير الوقوف أمام تيار الاستقلال فى أى مكان من غرب إفريقيا فلم يتطلب الأمر كبير عناء من الوطنيين المحليين لكى يحصلوا على إستقلال نيجيريا وسيراليون وغامبيا وإذا تأخرت خطوات الإستقلال قليلا فى مكان ما فربما كان ذلك راجعاً إلى ظروفه المحلية الخاصه وقد إحتاجت مساحه نيجيريا الواسعة والخلافات الكبيرة بين أجزائها الثلاثة فى الحضارة والثروة تكوين نظام إتحادى

يتمتع فيه كل جزء بالحكم الذاتى ويمر بالتجربة والخطأ قبل أن تمنح البلاد جميعاً إستقلالها عام ١٩٦٠ أما أكبر مشكلات سيراليون وغامبيا فهى أنهما صغيرة المساحة وفقيرة الموارد جداً.(١)

ومن المشكوك فيه إذا كانت الحكومة البريطانية قد قدرت الأثر البالغ لسياستها الجديده فى أجزاء إفريقيا المدارية الأخرى إلا أن أهم الآثار المباشرة لتلك السياسة إنعكست على إفريقيا الفرنسية فاذا كان الإفريقيون البريطانيون قد أصبحوا أهلا للاستقلال ولحكم أنفسهم بأنفسهم فليس هناك ما يمنع من أن ينطبق نفس الشىء على جيرانهم الذين تحت الحكم الفرنسى فبدأت آمال الوطنيين فى التغير كما بدأت فرنسا أيضاً فى التغير كذلك إلا أن تغير الأولى كان أسرع من تغير الثانية وبرغم أن حزب التجمع الافريقى الديموقراطى (برئاسة فيلكس هوفييه) كان قد بدأ فى إستعادة مكانته بعد أن أصيب ، بنكسه بسبب خططه السابقة (والتى منها إرتباطه بالشيوعيين الفرنسيين ووسائله العنيفة) كما بدأ فى وضع خطط سياسية جديدة للتقدم عن طريق التفاهم مع الفرنسين إلا أنه أصبح يواجه منافسة الأحزاب الوطنيه فى كثير من الاقاليم وبذلك نشط « هوفانييه » عندما أصبح وزيرا فى الحكومة الفرنسية الاشتراكية عام ١٩٥٦ فى وضع مشروع قانون الكادر الذى منح الحكومة الفرنسية السلطة فى منح كل مستعمرة فرنسية درجة من درجات الحكم الذاتى وبذلك بدأت الاجتماعات فى المجالس المحلية تتمتع بكثير من السلطات التى كانت فى يد الفرنسيين فى باريس وداكار وبرازفيل

---

1 — L. A lexandrovskaya, V. Rydakov : Africas Economic psoblems (progress publishers Moscow) , 1962 p.p.33—34.

غير أن « هوفييه بواينيه » وقانون الكادر تعرضا لكثير من النقد من قبل الوطنيين الذين شعروا أن إفريقيا الفرنسية قد تفتت إلى عدد كبير من الوحدات الصغيرة ذات الاستقلال الذاتي بحيث لا تستطيع أن تستقل حقيقة عن السيطرة الفرنسية .

وبدأ « سيكوتورى » وهو من سلالة « الساجورى » وزعيم قوى من زعماء إتحادات العمال فى إفريقيا الفرنسية فى المطالبة بتكوين إتحادات من الأقاليم والوقوف بصلابة فى وجه فرنسا والمطالبه بالاستقلال وقد عبر عن آرائه هذه من داخل حزب التجمع الافريقى ونادى « سنغور » أيضاً بنفس الآراء فى السنغال وهو الأقليم الوحيد الذى لم يكن لحزب التجمع الافريقى الديموقراطى فرعا له وكان هذا الاقليم هو الوحيد الذى طبق قانون الكادر وقد وصل فيه حزب سنغفور الكتله الشعبيه السنغاليه إلى السلطه .

وجاءت الخطوة التاليه من قبل الفرنسيين فعندما أتت تطورات الحوادث الجزائريه بالجنرال « شارل ديجول » إلى السلطة والحكم فى فرنسا أراد أن يمتطى موجه المد الجديدة فأعطى الأفريقيين السود الخيار بين الاستقلال التام أو الحكم الذاتى فى جمهوريات منفصلة داخل « المجموعة الفرنسية » التى تحتفظ بالسياسة الخارجية والدفاع وعدد آخر من المسائل مثل الشئون الاقتصاديه وقد ظهر أن هذه الحركة قد كللت بالنجاح لأن نتيجة الاستفتاء الذى تم فى الممتلكات الفرنسية صوتت كل الممتلكات تؤيد الفكرة إلا غينيا حيث نفوذ سيكوتورى القوى والذى أعلن أن بلاده تفضل مع الحريه على الرخاء مع العبودية . غير أن سلوك غينيا قد أدى إلى تحطيم المجموعة من الداخل كما تنبأ « ديجول » ففى عام ١٩٥٩ طلبت السنغال والسودان الفرنسى (مالى) الاستقلال التام داخل المجموعة وتكون بعد ذلك إتحاد مالى وعندما حصل هذا الاتحاد على إستقلاله هذا

شعرت الأجزاء الأخرى الداخلة فى نفوذ « هوفانييه » وهى ساحل العاج والنيجر وداهومى وفولتا العليا بأنها لابد وأن تصحح وضعها[1].

وفى نهاية عام ١٩٦٠ أصبحت جميع المستعمرات الفرنسية السابقه التى تكون غرب إفريقيا وأفريقيه الإستوائية الفرنسية قد حصلت على إستقلالها القانونى .

إلا أننا يجب . أن ندرك أن الدول الإستعماريه لم تسلم بسهولة فكرة حصول مستعمراتها على الإستقلال بل كثيراً ما وقفت وتصدت ضد رغبة شعوب المستعمرات الإفريقية فى الحصول على حرياتها وكان هذا التصدى إما بشكل إيجابى عن طريق ضرب الحركات الوطنية مباشرة والالقاء بزعمائها فى السجون وإما بشكل سلبى عن طريق سحب خبرائها ومعوناتها وهدم الإدارة المحليه فيها بشكل يجعل شعوب هذه المستعمرات غير قادره على إدارة بلدانها ويعرضها للانهيار الإقتصادى والاجتماعى لأنها لم تعد من قبل لمثل هذا المهام والمسئوليات .

من ذلك أنه عندما أعلنت غينيا إستقلالها إنسحبت الادارة الفرنسية كلها فى الحال وتوقفت كل المساعدات الماليه والاقتصادية الفرنسية ولذلك إضطرت غينيا إلى الاستعانه بالمعسكر الشيوعى لمعاونتها فلجأت إلى الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا والصين والمانيا الشرقية غير أن العون الثورى التلقائى جاء من « نكروما » الذى شكل نوعا من الإتحاد بين غانا وغينيا وأصبح واضحا أن « نكروما » إعتبر إستقلال غينيا وسيلة لهدف أكبر وهو تحرير إفريقيا كلها

---

(١) رولاند أوليفر — جون فيج موجز تاريخ إفريقيه ترجمة الدكتورة دولت أحمد صادق

القاهرة يونيو ١٩٦٥ ص ٢٦٨ — ٢٦٠

من الاستعمار وتحقيق أكبر قدر من الوحدة بين الشعوب الافريقية وجعل هذا الهدف نصب عينيه .

والحق أن نكروما لعب الدور الأول من أجل وحدة إفريقيا وفى نفس الوقت من أجل إنتصار حرية شعوبها وبالذات فى منطقه غرب إفريقيا ، ذلك أن نكروما بعد إنتصار الحرية فى بلاده وإعلان استقلالها سنة ١٩٥٧ باسم دولة غانا جعل منها جمهورية تحت سلطان حزبه الكامل وأصبحت جهود الدولة كلها ومواردها موجهة لمحاربة الاستعمار والوحدة الافريقية ، وقد شهدت أكرا عاصمة غانا سنة ١٩٥٨ أول مؤتمر من نوعه بين حكومات الدول الافريقية المستقلة(١)

كما كانت غانا مسرحا أيضاً لأول مؤتمر للشعوب الافريقية حضره ممثلون عن الحركات الوطنية لثمانية وعشرين إقليما كان الكثير منها يناضل الحكم الاستعماري بأسلوب الحديد والنار ، ومن هذا المؤتمر الاخير انبعثت منظمة دائمه لتشجيــــع وتدرب وتعاون الوطنيين فى الاراضى المستعمرة . ولم تكن ثمة ضرورة لأن تتطور الأوضاع فى شرق إفريقيا كما حدثت فى

---

(١) كانت هذه الدول حتى ذلك التاريخ هى : —

مصر والحبشة وغانا وليبريا وليبيا والمغرب والسودان وتونس وقد وجهت الدعوة لحكومة جنوب إفريقيا أيضاً ولكنها رفضت مالم تدع الحكومات التى تحكم المستعمرات أيضاً .

انظر صبرى أبو المجد : من باندونج إلى أكرا القاهرة سنة ١٩٦٢ ص ١٢٠

غرب إفريقيا ذلك أن الصراع ضد الاستعمار فى غرب إفريقيا وإن كان قد جنح للسلم وعن طريق الأساليب الديموقراطية قد نجح فى طرد الأحوال إلا أن ذلك لاينفى أن غرب افريقيا تعرض للكثير من الاضرابات وأكثر من ذلك هناك بعض الأقاليم التى اضطرت زعاماتها إلى اتخاذ أسلوب العنف لمحاربة قوى الاستعمار الدخيلة، حدث هذا بصفة أساسية فى المستعمرات الفرنسية.

أما فى شرق إفريقيا فإن الحكومة البريطانية كانت قد أدركت إتجاه الرياح الجديد وقبلت الاستقلال التام هدفا نهائيا لهذه المستعمرات برغم أن وجود الأقليات الأوربية والأسيوية وإنعدام الوحدة بين الافريقيين فى أوغندا وكينيا كان معوقا دون الوصول إلى هذا الهدف وقد أدرك « جوليوس نيريرى» بثاقب حكمته وحنكته السياسية ما يجب أن يفعله عن طريق التعاون العنصرى فى تنجانيقا، وبذلك أصبحت بلاده رائدة حركة إتحادية بين حكومات إفريقيه المستقلة فى شرقها ووسطها وكانت يد بريطانيا مغلولة فى وسط إفريقيا بسبب وجود إتحاد روديسيا ونياسالاند وبسبب نشاط المستوطنين الأوربيين بين أروقه الحكومة البريطانية للابقاء على الاتحاد تحت سيطرتهم كما أن روديسيا الجنوبية كانت بعيدة المنال ولذلك لم تكن هناك سوى نياسالاند التى يمكن أن تنتقل فيها مقاليد الحكومة إلى يد الافريقيين وقد صمم هؤلاء على الانفصال عن الاتحاد والاتجاه نحو شرق إفريقيا وصمم المستوطنون الأوربيون بتأييد بنى جلدتهم فى روديسيا الجنوبية على الاحتفاظ بحق السيادة تحت السيطرة البيضاء(١).

وكان ضغط الحركة الافريقيه الواحدة أشد ما يكون فى الأقطار التى لاتزال

---

(١) فيليب ماسون: مصير روديسياو نياسالاند مترجم سلسلة الفكر العالمى يوليو سنه ١٩٦١ ص ٢٣

تحت الحكم الأوربى الغاشم ومن ثم كان ذلك تشجيعاً كبيراً لمقاومة الأفريقيين فى جنوب إفريقية ولاسيما بعد إستقلال الكونغو وفتحت آمال جديدة للافريقيين الذين حسبوا أن الخرافة البرتغالية القائلة بأنها لا تمتلك مستعمرات بل أجزاء من البرتغال عبر البحار تقف عقبة كئودا دون حصولهم على حريتهم .

ولقد كانت الكونغو هى التى فتحت الحركة الافريقية الواحدة إنتصارها العظيم ووضعتها أمام إمتحان عظيم أيضاً .

فلقد كان الذهن البلجيكى بطيئا فى هضم فكرة التخلى عن المستعمرات إذ أن الحكام البلجيكيين كانوا قد إتبعوا سياسة جامدة تعتبرهم أوصياء على الأفريقيين ورغم أن هذه السياسة أفادت بلجيكا على طول الخط إلا أن الكونغو لم يعدم بعض الفائدة ومع ذلك لم تسمح بلجيكا بوجود أى مجال سياسى للافريقيين أو للمستوطنين البلجيكيين إلا أن بلجيكا إضطرت سنة ١٩٥٥ إلى ملاحظة ما يجرى فى بقية أنحاء إفريقية وخصوصا فى المستعمرات الفرنسية المجاورة على حدود الكونغو الأسفل وفى « أوبانجى شارى » وكان تقدمهم البطىء فى هذا الاتجاه قد سمح بتكوين عدد من الجماعات السياسية الافريقية . غير أن هذه الجماعات السياسية تكونت على أسس إقليمية أو قبلية بسبب إتساع الكونغو الشاسع وقله عدد الافريقيين الذين تلقوا أى تعليم أو إتصلوا أى إتصال بالأوربيين أو قاموا بأى عمل يحملهم أى مسئوليه(١).

غير أن سير الحوادث مالبث أن اكتسح الحكومة البلجيكية أمامه ففى عام

---

(١) نزيه نصيف ميخائيل : النظم السياسية فى إفريقيا (تطورها واتجاهها نحو الوحدة) دار الكاتب العربى القاهرة سنة ١٩٦٧ ص٨٧ .

١٩٥٨ ذهب «بياتريس لومومبا» وهو الزعيم الكنغولى الوحيد الذى يستطيع أن يقول بأن له أتباعا خارج نطاقه المحلى إلى اكرا ليحضر مؤتمر الشعوب الافريقيه وقد نال إعتراف المؤتمر بخطته الأساسية لمشكلة الكونغو وهى السعى لاستقلال الكونغو ووحدة أراضيه ومن ثم لومومبا زعيما للوطنيه الكونغوليه وكان عام ١٩٥٩ فى الكونغو هو عام الاضطرابات العامة فانتهى البلجيكيين عام ١٩٦٠ إلى أن أفضل فرصة للمحافظة على مصالحهم الاقتصادية الكبرى فى الكونغو هو إجراء إنتخابات عامة ومنح البلاد إستقلالها .

وأصبح لومومبا رئيسا للوزراء غير أن حكومته كانت تعتمد على تأييد السياسيين البرلمانيين وهؤلاء كانوا يعتنقون آراء مختلفة عن آراء لومومبا كما أنه لم يستطع الاستمرار فى الحكم بدون مساعدة الموظفين البلجيكيين والجيش الذى يقوده البلجيكيون وعندما تمرد الجنود الافريقيون على ضباطهم البلجيكيون تحطم الجهاز الحكومى كله . ونشب القتال بين القبائل التى أرادت تصفية حساباتها القديمة وأعلنت كاتنجا التى كان يهيمن عليها تحالف غير مقدس بين السياسيين الأفريقيين المحليين وبين مصالح البلجيكيين — استقلالها واستخدمت بلجيكا القوة لحماية مواطنيها ومصالحها(١).

وقد نجحت الدول الأفريقية فى أول الأمر فى اصرارها على وجوب إعادة النظام بواسطة جيوشها التى تعمل تحت علم الأمم المتحدة . ولكنها بدأت تختلف فيما بينها على مدى التدخل فى شئون دولة إفريقية شقيقه . فتمسكت مجموعة تشمل غانا وغينيا ومصر بمبدأ الوحدة الأفريقية وهو أن حكومة لومومبا هى

---

(1) Piever Davister : Katanga (enjeu du monde) , 1961 P. 123.

الحكومة الشرعية الوحيدة فى الكونغو ، وعندما إغتيل لومومبا فى « كاتنجا » وجهت هذه المجموعة نقدا مرا لسلوك الأمم المتحدة فى الكونغو ، وركنت دول إفريقية أخرى مثل تونس ونيجيريا والسودان إلى المهادنة وطالب باتحاد الأطراف المتنازعة فى الكونغو والتى تستطيع أن تحصل على أغلبية فى المؤتمر الوطنى والتى يمكن أن تصل إلى وفاق دستورى بين مطالب أتباع لومومبا الوحدوية واتجاهات زعماء الكونغو الإتحادية وقد زاد الأمر تعقيدا عام ١٩٦٠ حصول كثير من الممتلكات الفرنسية السابقة على إستقلالها ولما كانت هذه الدول الجديدة أكثر التصاقاً بحكم الجوار بالكونجو واكثر اتصالا بآراء الغرب من الدول الافريقية المستقلة الأخرى فإنها رأت أن كلا من أتباع الوحدة الافريقية وهيئة الامم المتحدة قد تدخلوا أكثر مما ينبغى فى شئون يجب أن تترك للكونغوليين أنفسهم أمر حلها .

وكانت النتيجة النهائية لأزمة الكونغو عام ١٩٦٠   ١٩٦١ أنها أماطت اللثام عن مدى الخلاف بين الافريقيين حول مفهوم الاستقلال . وقد تأكد ذلك عام ١٩٦١ عندما عقد مؤتمران مختلفان للدول الأفريقية أحدهما فى الدار البيضاء والآخر فى مونروفيا وكانت الدول الرائدة فى إفريقيا تتكون من غينيا وغانا ومالى [مالى الجديدة هى السودان الفرنسى السابق الذى وجد أن إتحاده بالسنغال ذى الاقتصاد الأقوى والأكثر إرتباطا بفرنسا سيودى باستقلاله ، ولذا إنفصل عن السنغال وأصبح أكثر ارتباطا باتحاد غانا وغينيا) . ويعتقد زعماء هذه الدول ويشاركهم فى ذلك زعماء المغرب والجمهورية العربية المتحدة أن الصراع نحو تثبيت الاستقلال والشخصية الافريقية بغض النظر عن الجزائر وأفريقيا البرتغالية وجنوب إفريقيا لم يبدأ بعد فكثير من الدول بالغة الصغر بالغة الفقر بالغة الانقسام وأن مأساة الكونغو وإعتماد كثير من المستعمرات الافريقية السابقة على المعونات المالية الفرنسية ليست سوى أمثلة واضحة لما

يعرف باسم الإستعمار الجديد . وكان ردهم على هذا هو السهر فى ركاب الوحدة الأفريقية التى ترمى إلى تكوين وحدات سياسية أكبر وفى النهاية إلى تكوين ولايات إفريقية متحدة من القوة بحيث تستطيع أن تقف على قدميها وحدها أومن القوة بحيث تطلب المعونات الأجنبية غير المشروطة عن طريق مقدرتها على التفاوض حياديا مع الشرق والغرب .

أما مجموعة « مونروفيا » فقد كانت أكثر حذرا فبينما هى ترى ضرورة التعاون الإفريقى إلا أنها أرادت أن تحل مشكلاتها أولا (الداخلية بالذات) ولذلك فقد رأى عدد كبير منها أنها لاتزال فى حاجة إلى التعاون مع الدول الأوربية التى يعتمد إقتصادها عليها .

وكان الانقسام الاكبر بين الدول الافريقية التى تنهج حكومتها نهج ثورة إجتماعية واقتصادية تستكمل بها ثورتها السياسية مثل مصر وغانا وغينيا وبين الدول التى يسيطر عليها نخبة من الطبقة المتوسطة التى ترعرعت فى أحضان الاستعمار ففى معظم الدول الحديثة الإستقلال قفزت هذه النخبة بسهولة تامة إلى مقاعد الحكم التى كان يتربع عليها الحكام الاستعماريون وبرغم فقر هذه الدول فان هذه الطبقة المحترفة الجديدة تمسكت بمستوى معيشى وضع أصلا ليجتذب الموظفين المغتربين الأوربيين للعمل فى إفريقيا المدارية فانتقل الحكام الجدد إلى منازل المستعمرين السابقين واستخدموا نفس خدمهم وركبوا نفس سياراتهم واستمرت الأمور فى القرى الأفريقية على ما كانت عليه رغم أن مفتش الاقاليم قد أصبح أسود بعد أن كان أبيض .

وليس معنى هذا أن الرجل العادى فى القرية أو المدينة لم تستهوه السياسة ولم تحرك عواطفه نحو تقدم بلاده نحو الاستقلال ورغم أن الجماهير الافريقية

لم تتضح أمامها الرؤية نحو فرص التقدم المادى والاجتماعى فانه مما لاشك فيه أن الطبقة الوسطى الافريقية قد نجحت نجاحا كبيرا فى تجميع السكان الافريقيين وسوقهم نحو صناديق الانتخابات بل وإلى إثارة اهتمامهم بالوحدة الافريقية .

ولا تزال العصبيات القبلية داخل أى قطر إفريقى هى العقبة الكبرى نحو تكوين روح وطنية على المثال الغربى غير أن روح الوحدة — على النطاق القارى — تنمو بسرعة فى تنجانيقا وفى السنغال على نحو لا يقل عنها فى غانا أو غينيا وقد لا يصل إلى الوحدة قط ولكنها وصلت إلى روح الجماعة الافريقية بشكل لم يحدث له مثيل فى أوربا أو آسيا فهى جماعة ترتبط بلاشك برابطة اللون برغم أن زعماءها كانوا من بين أعداء التعصب العنصرى وهى جماعة تكونت من آلام الاستعمار المشتركة وهى أشد إرتباطا بعضها بالبعض الآخر بسبب التعصب العنصرى والسيطرة البيضاء فى طرف القارة الجنوبى وتلك — لسخرية القدر — نتيجة سياسة التفرقة العنصرية .

إن روح الجماعة الافريقية أكثر عمقا من الارتباط الوطنى بأوربا وأكثر عمقا من آلام الافريقيين التى ذاقوها على يد العالم الخارجى فقبل أن يكتشف العرب — أو البرتغاليون — سواحل القارة كانت خطوط المواصلات الافريقية داخلية فحسب وقد كانت العوامل الأساسية التى تجمع الإفريقيين وخلق الروح الافريقية تعبر هذه الخطوط الافريقية .

الباب الثالث

النظام الجديد بعد الاستقلال

(ا) نظام دول غرب افريقيا الجديدة

(ب) شرق افريقيا واتجاه التطور السياسي

أولا — نظام دول غرب افريقيا الجديدة :

عندما نحاول أن نفهم الطريق الجديد للتغيير الذى طرأ على إفريقيا المعاصرة والأشكال الجديدة للدول التى بدأت تظهر فى هذه القارة يجب أن نتخلى نهائيا عن أى فكرة تشعرنا بأنها قد تخضع للسيطرة عليها مرة أخرى أو وقف تيار التغيير فى الدول الحديثة الاستقلال فيها .

ونستطيع أن نحدد منطقة دول غرب افريقيا على أنها المنطقة الواقعة بين الصحراء فى الشمال والمحيط الأطلنطى فى الغرب وحدود جمهورية السودان فى الشرق ونهر الكونغو فى الجنوب وتبلغ المساحة الكلية لمنطقة غرب إفريقيا حوالى ٢ مليون و ٤٠٠ ألف ميل مربع وتبلغ المسافة بين أبعد نقطتين فى غرب إفريقيا كالمسافة بين لندن وموسكو(١) .

ونود أولا توضيح النقاط التالية : —

أولا : —

إن نظام دول غرب إفريقيا نظام حديث جدا لذلك أصبح مجالا للبحث والدراسة والفحص والتدقيق ولكنه لم يلفت نظر الجامعات والمعاهد التى تهتم

---

(١) F.J. Pedlers : Economic Geography of West Africa, London 1955. P.P 4—9

بدراسة الشئون الدولية نظرا لعدم توافر إمكانيات البحث فى الوقت الحالى(1).

ففى النصف الأول من القرن العشرين كانت معظم الدراسات والاهتمامات تتركز فى العلاقات بين مختلف الدول الاستعمارية الأوربية التى خلفت لنفسها مركزا فى افريقيا ، وحينما ظهرت الحركات القومية بعد الحرب العالمية الثانية فى غانا ونيجيريا والمستعمرات والكميرون كان هناك تغيير فى اتجاه المصالح فى العلاقات بين هذه الحركات والدول الاستعمارية السابقة وخاصة بريطانيا وفرنسا وعندما ظهرت ١٧ دوله مستقلة فى غرب إفريقيا تتمتع بسلطات مختلفة فى الإشراف على سياستها الخارجية بدأت علاقات جديدة بين الدول الافريقية تظهر وتمتد خارج منطقة غرب إفريقيا .

ثانيا : ان هناك مميزات وخصائص معينة تميز نظام دول غرب إفريقيا وهى مرونة هذا النظام لدرجة كبيرة وقد كان من الواضح فى وقت ما أن عملية التخلص من الاستعمار قد بدأت من غرب افريقيا حيث ازدادت بعد ذلك عملية المقاومة ضد التواجد الاستعمارى فى جميع أنحاء القارة وكانت منطقة غرب إفريقيا ضد التواجد الاوربى اكثر من أى منطقة أخرى وكانت الحركة القومية الافريقية اكثر نضجا وتنظيما ولكن كان من المتوقع تاريخيا أن يقع غرب إفريقيا بين التيارات السياسية المختلفة بين أن تقوم فى دولة نظام يشبه النظام الأوربى أو نظام عسكرى أو نظام اشتراكى أو نظام يبحث له عن طريق جديد يتفق وظروفه(2) .

ثالثا : نحن لن نستطيع ان نفهم النظام القائم فى دول غرب إفريقيا دون أن

---

(1) ل . جراى كووان : الحكومة المحلية فى غرب إفريقيا (جامعة كولومبيا سنة ١٩٥٠) ص ٦٢ مترجم .

(2) ك . مادهو بانيكار : الثورة فى إفريقيا سنة ١٩٦٤ ص ١١٥

نأخذ فى إعتبارنا الأنظمة الافريقية الأخرى والأنظمة القائمة فى الدول غير الافريقية والكتلتين الغربية والشرقية السوفيتية ومن الواضح جدا ان إتجاهات دول غرب إفريقيا تأثرت من هذه النظم أيما تأثر . وقد كان من نتيجته أن غرب إفريقيا تباينت نظمه بشكل أثر على مواقف دول المنطقة السياسى . وضح ذلك فى اختلاف مواقف دول غرب افريقيا فى الأحداث التى حدثت فى كل من الجزائر والكونغو ، فقد قامت حكومات كل من غانا وغينيا ومالى بانتهاج سياسة عنيفة معادية للاتجاه الاستعمارى فى كل من هاتين المشكلتين قبل حصولها على الاستقلال بينما انتهجت كل من السنغال وساحل العاج والكاميرون سياسة معتدلة ووقفت نيجيريا بين هذين الاتجاهين ولذلك أصبحت القارة الأفريقية فى نطاقها الغربى نظرا لظروف تطورها وظروف حصول كل دولة فيه على استقلالها حساسة جدا بالنسبة للكثير من المشاكل والامور التى تجرى فى داخلها .

رابعا : تتصف منطقة غرب إفريقيا التى يبلغ تعدادها ٧٥ مليون نسمة بعدد كبير من المتناقضات فى الشئون الداخلية واكثر هذه التناقضات يتضح فى الأختلاف السكانى ثم التناقض فى المساحه والتناقض فى الموارد والثروات الطبيعية، فمثلا نيجيريا بها ٢٥٠ قبيلة وبها حوالى ٤٠ لغة ولكن اكثر اللغات المعروفة هى الهوسا فى الشمال واليوروبا فى الغرب والهايبو فى الشرق لذلك فهى تعتبر مثالا حيا للاختلاف بين الدول[1] وعلى هذا الأساس نستطيع أن ندرس بدقة نظام الدولة فى غرب إفريقيا وأهم مشكلة معاصرة تواجه إفريقيا الغربية هى مشكلة التقسيم بل والأرجح أن نقول مشكلة التوحيد بين أركان دولها فإذا استمر غرب إفريقيا فى تنظيمه على أساس الوحدات الصغيرة مع السماح بتقسيمات كبيرة

---

(1) Thomas Hadgkin : Nigerian Perspectives (An Historical) Anthology London, 1960 P.51

فإن ذلك سوف يؤدى إلى التفكك أما إذا اتجهت هذه التقسيمات إلى الاتحاد فإن ذلك سوف يؤدى إلى إنشاء الولايات المتحدة لغرب إفريقيا[1]

وقد كانت الاتجاهات فى أعوام ١٩٥٠ هى استقلال الدول الأفريقية أما الآن فإن المسألة التى تشغل بال الدول الأفريقية هى مسألة وحدة الدول الأفريقية التى أصبحت موضوع مناقشات طويلة اشتركت فيها دول غرب افريقيا وهى مناقشات حول الأهداف وطرق التحقيق (دعاة الوحدة الأفريقية فى غرب إفريقيا كان الرئيس نيكروما فى غانا والرئيس سيكوتورى فى غينيا) وفى عام ١٩٥٨ وقعت كل من غانا وغينيا إتفاقية الاتحاد بين الدولتين وفى عام ١٩٦٠ إنضمت جمهورية مالى إلى هذا الاتحاد كما بدأت دول غرب أفريقيا الناطقة باللغة الإنجليزية تعمل على ادخال اللغة الفرنسية فى مدارسها وكذلك نفس الاتجاه بالنسبة للدول الناطقة باللغة الفرنسية زيادة فى التقارب والتفاهم .

ولكن ما هى القوى التى تخلق التقسيم أو التى تساعد على قيام إتحاد أقوى فالتقسيم لا يراعى الأوضاع الجغرافية والجنس واللغة والدين والمذهب وهذا يعنى أن الأنواع المختلفة للحدود يجب أن تؤخذ فى الاعتبار . فغرب إفريقيا ينقصه ميزة هامة من أجل الوحدة هى الميزة التى يختص بها شمال إفريقيا وشعوب المغرب التى تتحدث اللغة العربية فهى تتمتع بميزة خاصة لاتتمتع بها الشعوب الأفريقية وكانت بجانب ذلك تتحدث إما اللغة الإنجليزية أو الفرنسية وبالرغم من جميع هذه العوامل فإن هناك حدودا وفواصلا لا يمكن ربطها الأمر الذى أدى إلى إختلاف الحضارات والثقافات والنظم السياسية والإدارية والتعليمية والقضائية وطرق التجارة والأسواق وخلق علاقات تجارية وهذه هى العواقب

---

(١) كوامى نكروما : إنى أتحدث عن الحرية ١٩٦٢ ص ١٤٤ .

الرئيسية التى تقف حجر عثرة فى طريق خلق وحدة بين المناطق المتحدثة باللغة الإنجليزية وبين المناطق التى تتحدث الفرنسية فى أراضى غرب إفريقيا والتى تتطلب حلا قبل أن يتم تنفيذ فكرة الوحدة .

ويجب عدم تجاهل النظام القبلى فى هذا الاعتبار إذ أن الولاء للجنس والقبيلة أمر منتشر فى منطقة جنوب غرب إفريقيا كما هو الحال فى كل مكان فى إفريقيا وهم يتحولون الآن إلى الإيمان بالدول الجديدة وبالحكومات والأحزاب والقادة السياسيين الذين يحاولون بناء هذه الدول . ويظهر هذا الولاء للقبيلة أو الجنس بوضوح بين الهوسا والفولا فى شمال نيجيريا واليوروبا فى غرب نيجيريا أو الاشانتى فى غانا أو الموشى فى فولتا العليا الذين كانت تسندهم فى الفترة السابقة قوى الاحتلال ولكننا نعتقد أن الإتجاه القبلى فى غرب إفريقيا أخذ فى الانحدار والضعف ولم تعد له أية قائمة بشكل ملموس وقد إتضح هذا الاتجاه تماما فى الصراع الذى قام بين القبائل فى غانا وبين الحكومة المركزية واستطاعت الحكومة المركزية أن تسيطر على جميع الأوضاع فى البلاد . وكذلك فى ذلك الصراع الذى قام فى نيجيريا والذى إنتهى بتثبيت الحكومة المركزية وزيادة سيطرتها على الأقاليم الأربعة من نيجيريا ولكن يجب أن نؤكد أن النفوذ القبلى لا زال أيضا ولكنه فى طريق الذوبان تدريجيا ولكن ذلك سيأخذ فترة طويلة نسبيا(١) .

ولا شك أن العامل الاقتصادى يعتبر ذا أهمية قصوى وقد استطاع والبوت بيرج ، فى مقال له بمجلة العلوم السياسية الأمريكية عام ١٩٦٠ أن يشرح العلاقة بين الحقائق الاقتصادية والأوضاع السياسية فى الدول التى كانت خاضعة لفرنسا

---

(١) Thomas Hodgkin, Nationalism in Colonial Africa, London 1956, P.P. 22—23.

فى غرب أفريقيا وان يبين الروابط بين الدور السياسى الذى يلعبه ساحل العاج وحزبه السياسى (التجمع الديموقراطى الإفريقى) المدافع عن مبدأ إستقلال كل دولة ومعارض أى اتجاه للوحدة وبين وضع هذا البلد الإقتصادى الخاص أعنى المناطق التى تسيطر عليها فرنسا فى منطقة غرب إفريقيا والذى يعتبر من اكبر البلاد الإفريقية المصدرة وعلى هذا الأساس فإن إتجاه ساحل العاج يتخذ شكلا يمثل مصالح خاصة وشخصية يوجهها أصحاب مزارع البن والبورجوازيون وبجانب ساحل العاج نجد أن فولتا العليا والنيجر وموريتانيا يؤكد مثل هذه الاتجاهات وذلك من أجل ضمان حد معين للأسعار ومنح القروض وضمان الاستثمارات التى تستغلها فرنسا .

ويجب ذكر حقيقة هامة بجانب كل هذا وهو أن سياسة فرنسا وخاصة بعد عام ١٩٥٦ أخذت تتجه إلى تقوية مركز منطقة البلقان الإفريقية وتحطيم الاتحاد الفرنسى لغرب إفريقيا القديم لذلك ساعدت فرنسا الإتجاهات الفردية من الفترة الحرجة ١٩٥٦ — ١٩٥٨ فأيدت المسيو « هومتيبه » ضد الاتحاديين قبل سيكوتورى وموديبوكيتا عندما كان هناك ضغط شعبى قوى داخل غرب أفريقيا الفرنسى لحفظ وحدة وتكتل الاتحاد وقد ذكر أحد الكتاب الفرنسيين فى ذلك الوقت قائلا :

« إن وزارة ما وراء البحار التى تشرف على الممتلكات والمستعمرات الخارجية تشعر بخطر كبير يهدد كيانها ، يجب أن نبحث عن عزاء لها فى زيادة تعداد سكان فرنسا » .

وكانت الحكومة الفرنسية فى الجمهوريتين الرابعة والخامسة حتى عام ١٩٥٩ تمارس تشكلها على أساس أن النظام الفرنسى (الإتحاد — المجموعة الفرنسية الأفريقية) سوف يستمر كهيئة مركزية داخل نطاق سياسة الخارجية الفرنسية

وكانت فرنسا فى الفترة من سنة ١٩٥٥ ، سنة ١٩٥٦ قد إقتنعت تماما بمنح الحرية والإستقلال السياسى لدول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء فقررت نقل السلطة والاختصاصات إلى هذه الدول بالتدريج واحدة بعد الأخرى الأمر الذى ادى إلى تفكك الاتحاد الفرنسى .

وهناك عدة مصالح خاصة تهتم لها مجموعات كثيرة وعديدة ترتفع دائما وتحيط بجانب الحكومات فهنـــاك مكاتب وزارية ووكلاء وزارات ورؤساء مصالح وسكرتيرون دائمون وسفارات ووفود دائمة فى الأمم المتحدة وكثير من الهيئات الدولية المختلفة والمناصب العسكرية . وقد أعلن الرئيس ديجول فى إحدى مناسباته الخاصة قائلا « إن السيادة عبارة عن شيء آخر : إذ أنها تزيد من الفرص ومن إمكانيات الحياة المعقولة المرفهة لجميع الطبقات الحاكمة لذلك فإن أى مؤسسة مهما كانت صغيرة تميل إلى إنتهاج سياسة معادية للتغير خاصة عندما يعنى التغيير ابتلاع وامتصاص الدول الصغيرة فى داخل الكبرى ومن المفهوم أن يكون هناك من يشعر أنه من الأفضل أن يحكم البلاد وهو فى « واجا دوجو » (وهى عاصمة فلتا العليا بدلا من داكار وأكرا .

ومن الممكن القول بأن العوامل التى تساعد على تقسيم أو تكتيل الدول فى غرب إفريقيا تتوقف على نظام الدولة السائد وعلى نظام تقسيم الحدود التى لا يدخل فيها تغيرات جوهرية أو يتم تعدلها لبعض الأهداف المستقبله ولكن هذا الوضع ليس هو ما اعتقده لماذا . . . وما هى القوى التى تعمل فى عكس هذا الاتجاه أو تعمل فى تحريك إتحاد غرب إفريقيا ؟[1] .

---

(1) Margery p°rham, : Lugärd (The maker of Nigeria) London 1960 , p. p. 366 — 368 .

أولا : هناك عوامل المواصلات ووسائل الاتصال وهى تقرب بين دول غرب إفريقيا وهناك حركة اختراق للحدود فى الدول الإفريقية دائمة وسريعة وقد قال المسيو « بول هنرى » أنه يبدو أن غالبية سكان إفريقيا لا يهتمون كثيراً بالحدود التى أقامتها الدول الغربية وهم لذلك يعتبرون أكثر شعوب العالم تحركا».

ومن المعروف أن سكان غرب إفريقيا قد إشتهروا بالتجارة والرحلات والانتقال من مكان إلى آخر كما أن عصر الاحتلال قد خلق دوافع جديدة للانتقال والتحرك من أجل الزراعة مثلا والمتاجرة مع الدول الكبرى لذلك تطورت المواصلات ووسائل الانتقال وأدخلت عدة تحسينات عليها . وبذلك تمكن عدد هائل من الشعب من الانتقال من مناطق لأخرى (يوجد مثلا أكثر من نصف مليون نيجيرى فى غانا[1] وكذلك ما يقرب من عشرة آلاف من غانا فى توجو، هكذا فإن الحدود السياسية لا تعتبر عائقا فى سبيل الإنتقال والهجرة إلى غانا وساحل العاج وازدادت حركة التجارة فى الهوسا وقد ساعدت هذه الحركة على إنتشار بعض الحركات والمبادىء والأفكار[2] .

وتضم وسائل المواصلات المنتشرة على الحدود وسائل للفئات الخاصة وأخرى للفئات الشعبية وهى فى حركة دائمة وازدادت حركتها بعد أن استقلت معظم المناطق وأصبحت تتمتع بحكم ذاتى وبحرية فى التحرك والانتقال وخاصة بين القادة السياسيين ورؤساء النقابات والموظفين العموميين والمدرسين والطلبه ، وبالرغم من جميع هذه الظواهر فإن الحدود فى غرب إفريقيا لا تعكس حقيقة روح التضامن ويرجع هذا دون شك إلى فترة الاستعمار التى كان يسودها التقسيم

(1) Michael uowder : The story of Nigeria , London — 1962 p. 21

(2) Pedler, op. Cit, p. 56 .

والضغط ويغلب طابع الفكرة السياسية والمصلحة الاستعماريه على هذا التقسيم دون النظر إلى الناحية الإقتصادية أو ناحية العنصر والجنس .

وبالرغم من وجود معارضة كبيرة لأية محاولة لتغيير هذه الأوضاع بالقوة (فى كثير من البلدان مثل غامبيا — السنغال — توجو — غانا — النيجر — نيجيريا) فإنه من الصعب معرفة الكيفية التى يمكن المحافظة بها على الأشكال الحالية للأوضاع لفترة طويلة من الزمن والسبب فى ذلك هو أن إعادة دراسة الأوضاع أصبحت قوة من القوى المعاصرة التى توجه السياسة فى غرب إفريقية(1)

ثانياً : هناك أيضاً ما يمكن تسميته « بدروس من التاريخ » وهو تعبير خطير ومن الممكن القول بأن القوميين فى غرب إفريقيا الذين يعملون معا من أجل اتحاد أقوى يجدون ما يدفعهم إلى ذلك وما يقوى مركزهم عن طريق امبراطوريات العصور الوسطى المتعددة القوميات والإتجاهات التى كانت قائمة فى غانا ومالى وجاو . وهى إمبراطوريات سيطرت على غالبية الأقاليم الغربية والتى كان امتدادها يصل أحياناً من المحيط الأطلسى غرباً حتى بحيرة تشاد .

وكذلك العناصر الوطنية التى كانت تكافح الغزاة وهؤلاء لعبوا دوراً كبيراً فى مقاومة التدخل والتسلل الإستعمارى وقد قال زعماء غرب إفريقيا أنه لو كان أجدادنا قادرين على إقامة أنظمة سياسية تغطى جميع منطقة غرب إفريقيا عن طريق بعض الفنون البسيطة فى المواصلات والتنظيم الإدارى والاقتصادى والتعليم العام لأمكن إقامة إتحاد لمنطقة غرب إفريقيا مستقر وقد تأيد هذا القول بفكرة حديثة وهى عملية تكتيل هذه الدول : فقد إهتم زعماء غرب إفريقيا السياسيون بدراسة النتائج التى توصلت المناطق الأخرى فى العالم إليها وهى التى تقلص منها الاحتـــلال وانتهى ، وخاصة المناطق التى كانت تسيطر عليها الامبراطوريتان الأسبانية والعثمانية ثم فيما بعـــد الإمبراطوريتان الفرنسية والبريطانية ، الأمر الذى أدى إلى ظهور دول صغيرة ضعيفة تنافس

(1) Mar gery Perham, ; Nafive Administration in Nigeria , London, 1962 p. 345 .

الدول الكبرى مثل دول منطقة البلقان ودول أمريكا اللاتينية وكذلك الدول العربية لذلك فإن الرغبة والتصميم فى تجنب تكرار مثل هذه التجربة فى إفريقيا بعد إنتهاء الاحتلال جعلها تدرس بعناية أحد أمرين .

أما التقسيم الذى يؤدى إلى الضعف والوهن والتفكك .

وأما الاتحاد بشرط الحصول على الاستقلال .

وليس من الضرورى أن يعيد التاريخ نفسه بعد ظهور عامل جديد آخر وهو حرص الإنسان على عدم تكرار الماضى خاصة ذلك الماضى الموصوم بالإنهيار والإنحلال والضياع والتخلف (1) .

ثالثاً : الاتجاه إلى الوحدة الإفريقية .

ويتوقف اتحاد دول غرب إفريقيا على مدى فاعلية وعمق فكرة مبدأ الوحدة الإفريقية ومن الممكن تلخيص وضع فكرة الوحدة الإفريقية فيما يلى : (2)

١ ــ أن الشعب الإفريقى أصبح يتمتع ببعض الخصائص والروابط والمصالح المشتركة التى جاءت نتيجة تجارب الفترة السابقة للاحتلال وفترة الاحتلال نفسه.

٢ ــ أن هناك إحتياجا للمساعدة المتبادلة بين حركات التحرر القومى فى مختلف الأراضى الإفريقية حتى يمكن التخلص نهائياً من جميع الأنظمة التى وضعها النظام الاستعمارى فى مختلف بقاع القارة .

٣ ــ أنه من الضرورى جدا منع تدخل الدول غير الإفريقية فى شئون العائلة الإفريقية من أجل تسوية المنازعات القائمة بين الدول الإفريقية بقدر

---

(1) pedler, op. cit, p. 213

(2) د . محمود متولى : أضواء على التاريخ الأفريقى الحديث : القاهرة : ١٩٧٣ ص ٣٢ .

الامكان(١) .

٤ — أنه يجب إنشاء وتكوين « مجموعات إقليمية للدول الإفريقية أو كومنولث إفريقي وذلك حتي يمكن التعبير عن وجهة النظر الافريقية ومقاومة أى ضغط خارجي سواء كان استعماريا أو غير استعمارى ولتطوير المصادر الافريقية لصالح هذه الدول الافريقية .

وهناك نقطة واضحة دون شك فقد كانت فكرة الوحدة الإفريقية حتى وقت قريب لا تمثل أبداً أى اتجاه حقيق أو خيالى لهذه الدول الإفريقية ولكنها تطورت فيما بعد فأصبحت تمثل مذهباً ونظاماً يقوم على أساس المبادىء السليمة واستطاعت هذه المبادىء أن تشق طريقها بالرغم من أنها ما زالت فى طورها الأول فتكون على أساسها مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة ومؤتمر الشعوب الإفريقية واتحاد غانا — غينيا وإعلان مبادىء « سانيكولى » وغيرهما وتعتبر هذه المبادىء أساساً تعتنقه الأحزاب الشعبية فى بلاد عديدة من البلاد الإفريقية وترى هذه الأحزاب أن الثورة الإفريقية يجب أن ينتج عنها نوعان من الدول:

النوع الأول يأخذ بشكل الاستقلال السياسى الرسمى وهو أمر استطاعت دول غرب إفريقيا أن تصل إليه .

النوع الثانى فإنه يعمل على إنشاء وأقامة أنواع وأنظمة سياسيةواسعةالنطاق وهو حل تسعى دول غرب إفريقيا إلى إقامة ولايات متحدة لغرب إفريقيا بشرط الاستقلال من أجل التقدم الإجتماعى(٢) .

---

(١) درك كارتن : إفريقيا . . . إفريقيا (قارة تقف على قدميها) القاهرة سنة ١٩٦٥ ص ٥٢

(2) M. Fortes and E. E. Evans — Pritchard : African — political systems, London, 1941 p. p. 5 – 6 .

ولكن هل تملك الحركة الإفريقية الإمكانيات التى تستطيع عن طريقها فرض مبادئها وأفكارها وفاعلية التنظيم والقيادة ... هذا كله كان صورة إرهاص حتى ظهرت إلى الوجود منظمة الوحدة الإفريقية وبناء هذه المنظمة بدأت كل الدول الافريقية تنخرط فيها وأصبحت الدول الافريقية وبالذات غرب إفريقيا قادرة على تحقيق الكثير مما يطمع إليه من خلال وحدتها(١) .

ثانياً — شرق إفريقيا واتجاه التطوير السياسى

تطورت العداوة ضد الوجود الاستعمارى فى شرق إلى حد استخدام العنف من جانب الوطنيين ولم يكن الطريق ممهداً للتفاهم بين جنود الاحتلال فى شرق إفريقيا وبين الاستعماريين سواء من الألمان أو الايطاليين أو الانجليز أو الفرنسيين .

وقد كان الحكم الاستعمارى وخاصة الحكم الانجليزى وسطا بين نظام الحكم النيابى والحكم المطلق الذى يقوم به الموظفون الانجليز بتطبيق القانون والمحافظة على النظام وبهذا الشكل كان الحكم الاستعمارى يعتمد اعتمادا كبيرا على القوة أو التهديد بالالتجاء إلى القوة ولكى تستطيع بريطانيا أن تتجنب أى اتجاه سياسى مضاد فإنها رسمت خطة حكيمة للانسحاب من شرق إفريقيا بشرط ضمان استمرار علاقتها الاقتصادية مع هذه الدول .

وهناك فكرة عامة تقول بأن زيادة العداوة للحكم الاستعمارى تؤدى فى العادة إلى ظهور حركة قومية عنيفة يقودها زعماء إفريقيون مثقفون يرغبون فى التخلص من الحكم الاستعمارى والتقدم ببلادهم وزيادة مدنيتها وتحضيرها وفى مثل هذه

---

(1) P. T. Bauer and B. S. yamey : The Economics of — underdeveloped Countries, London , Cambridge, 1959 . p. 7

الظروف خلقت جميع الحركات القومية معها كل عنيفة أمام الحكم الاستعماري كما أنها خلقت قيادات قومية ذات آثار بعيدة في البلاد وقادرة على إدارة ذمة الحكم في البلاد بعد إنسحاب الحكم البريطاني(١) .

ولكن لا يعني هذا الشعور بعدم الرضاء عن الحكم الاستعماري الذي يصاحبه عادة ظهور حركات قومية أن هذا التسلل لا يمكن تجنبه فالعداوة للحكم الاستعماري لا تحتاج إلى التعبير عن نفسها عن طريق خلق حركة قومية عنيفة إذ قد تقوم هناك عدة حركات فوضوية للتعبير عن عداوتها للاستعمار ولكن عندما يحدث هذا وعندما يكون هناك إضطراب سياسي مع عدم وجود حركة قومية غير منظمة فإنه على الدول الاستعمارية أن تواجه طريقاً وعرا مليئاً بالمخاطر والمشاكل ويجب عليها في هذه الحالة أن تقرر أما البقاء في هذا الجو المشحون بالعدواة والكراهية ولا أمل في تحسين العلاقات وإما تركها لشق طريقها في التقدم نحو الاستقلال هذا هو الوضع والاختيار الذي كانت تواجهه بريطانيا في أوغندا أو كينيا .

وقد إندلعت في شرق إفريقيا ضد الحكم البريطاني موجتان من الاضطرابات كان أولها المقاطعة الفعالة لجميع المحال غير الافريقية والسلع غير الافريقية واستمرت هذه المقاطعة أكثر من عام وذلك بالرغم من المعارضة القوية التي وقفتها الحكومة الانجليزية وبعض الوطنيين والحكومة القبائلية أيضا وقد انتشرت موجه عدم الرضاء وتعمقت لدرجة عجزت معها قوى السلطة من إتخاذ أي إجراء اوقفها وبالرغم من ذلك فإن هذه القلاقل والاضطرابات لم تتحول إلى

---

(١) جويندولن . كارتر : الاستقلال لافريقيا (الولايات المتحدة عام ١٩٦٠، ص ٢٨ مترجم .

حركة منظمة قومية والاضطرابات كانت هناك ضعيفة ومقسمة وكانت لا تتمتع بتنظيم قوى سليم يستطيع أن يتوغل داخل الريف بل كانت تمارس نشاطها فقط داخل المناطق الحضرية .

ومن بين أسباب فشل الحركة القومية فى أوغندا لفترة طويلة هو الإطمئنان إلى أن بريطانيا سوف توافق على نظام الحكم الذاتى لذلك لم يستطع الوطنيون أن يقنعوا الإفريقيين بالتجمهر فى حركة قومية واحدة تكافح من أجل الاستقلال كما أن الوطنيين أنفسهم كانوا غير واثقين فى المستقبل لذلك إنقسموا فيما بينهم وكونوا جبهات تحارب بعضها البعض على أساس أن الغالب سوف يتمتع بالسلطة والنفوذ عندما تحال جميع السلطات الى الافريقيين .

وهناك أسباب أخرى لفشل الحركة القومية فى أوغندا — قبل حصولها على الاستقلال — عندما تصادمت القوى الوطنية بالنظام القبائلى فى « بوجندا » وهى مملكة صغيرة تقع على الشاطىء الشمالى لبحيرة فكتوريا وتضم مايقرب من ٢٠٪ من سكان أوغندا وكانت تتمتع باستقلال كامل كمملكة ذات كيان ذاتى قبل وصول المحتلين الغربيين وهى لا تعتبر جزءا منفصلا عن أوغندا كما أنها تعتبر أغنى جزءاً فى هذا البلد وأكثره تنظيما وأعلاه تعليما كما تقع على حدودها العاصمة التجارية لأوغندا وهى كمبالا وأيضاً العاصمة السياسية .

وفى عام ١٩٥٣ عين السير .أندروكوهين حاكماعاما وقداقتنع تماما بضرورة منح أوغندا استقلالها قبل أن يتزايد الشعور القومى ويهدد كيان البلاد ووضع الانجليز فيها وقد صمم فى نفس الوقت على ضرورة بناء وتقوية الاتجاهات القومية فى أوغندا بطريقة شرعية وأن يساعد البلاد على الوحدة قبل الاستقلال — وكان هذا الاتجاه الاستعمارى غريبا الا أن بريطانيا كانت ترى فى وحدة أوغندا

بجزئها الفنى فى مملكة بوجندا هاما لاستمرارها وتواجدها الاستعمارى الاقتصادى بعد رحيلها كسلطة سياسية .

وكان أهم عائق يقف فى تنفيذ برنامج الحاكم العام هو « بوجندا » تلك المملكة التى كانت لاتهتم كثيرا بالدخول فى وحدة داخل كيان أوغندا(١) .

---

(١) والواقع أن بريطانيا خلال فترة تواجدها العسكرى والسياسى فى أوغندا كانت تشجع استمرار هذه المملكة فى الانفصال عن أوغندا وكانت تحاول دائما التقرب إلى ملك يوجندا حتى يضمن تواجدها فى اقليمه وهذا بالطبع (أى الملك) كان كل ما يريده هو الحفاظ على مركزه وامتيازاته فى المجتمع البوجندى دون أن تمس ومن ثم أصبح سعيدا باتجاه السياسة البريطانية بل لقد أمدها بالكثير الذى ساعد على بقائها وأكبر دليل على ذلك هو إتفاقية عام ١٩٠٠ التى اعترفت فيها بريطانيا باستقلال الكاباكا وهو الاسم الذى يطلقه الأهالى على ملك بوجندا وعندما تكون أول مجلس تشريعى لأوغندة كان ليوجندا مجلسها التشريعى الخاص بها والذى يعرف باسم الكيكويو وهو برلمان اقليمى خاص بالمقاطعه وقد أرسل الكاباكا خطابا إلى الحاكم العام فى ذلك الوقت يقول له .

« تستطيع أن تنشىء مجلسك التشريعى الخاص كما تشاء ولكن بحيث ألا يمس هذا الوضع القواعد الأساسية لطريقة الملوك القبلى » ، وعبر عن هذا الموقف الإنفصالى أحد القادة السياسيين فى بوجندا حين أرسل خطابا إلى جريدة التايمز اللندنية يقول فيه :ـــ

« إننا أمة ولسنا قبيله أو جزء مثل ويلز أو إسكتلندا »

ولقد قبل الإنجليز هذا الرأى دون أى معارضة فتركوا لبوجندا الحرية فى تكوين الحكومة القبائليةومنحت الكاباكا وضعا خاصا كرئيس دولة وكان=

وقد تفاقمت الأزمة بين الكاباكا وبين سير أندروكوهين الحاكم العام عندما أمر بنفى الكاباكا من أوغندا عام ١٩٥٣ .

وكادت هذه الأزمة أن تؤدى إلى مشاكل عنيفة فهناك حاكم عام يحاول تقوية الروح القومية فاضطر إلى الإصطدام بأحد الزعماء الافريقيين الكبار إلا أن عملية نفيه لم تؤد إلى حل المشكلة لأن « الباجندا » (أى شعب بوجندا) كانوا من أكثر الشعوب إخلاصا لزعيمهم وكانت اتجاهاتهم القبلية واضحة لدرجة أن أهم مشكلة كانت تشغل بوجندا بعد ذلك هى محاولة إعادة الكاباكا .

ولقد كان من أهم الأسباب الرئيسية لنفى الكاباكا هو رفض المشروع البريطانى الذى يهدف إلى إقامة إتحاد فيدرالى فى شرق إفريقيا يضم كينيا وزنزبار وتنجانيقا وأوغندة فرأى الكاباكا أن بلاده سوف تبتلع أكثر وأكثر ومن ثم وقف ضد بريطانيا أو بمعنى آخر ضد الحاكم العام وخطته .

وبعد عدة مساومات عاد الكاباكا إلى بوجندا عام ١٩٥٥ واتفق فى هذه المساومات على إشتراك بوجندا فى المجلس التشريعى وأن يصبح الكاباكا ملكا دستوريا يبتعد عن توجيه السياسة القبلية على أن تقوم الحكومة القبائلية عن طريق الوزراء فى المسئولين بإدارة دفة الحكم وتحمل المسئولية أمام برلمان قبائلى.

وقد أدى هـــذا الوضع إلى ظهور تعارض كبير فقد كان هدف سير أندروكوهين أقامه حكم موحد يفسح الطريق أمام الوطنيين القوميين فى بوجندا.

= كل من بوجندا والانجليز مقتنعين تماما بذلك الوضع الإنفصالى .

وفى الحقيقة أن بوجندا كانت تريد أن تبقى خطا مباشرا وصله قائمة بينها وبين بريطانيا لأن الكاباكا وكثيرين من أتباعه كانوا يعتقدون تماما أن أندماجهم فى أوغندا سوف يعنى إنتهائهم .

ولكن بعد أن تم الاتفاق استطاع قادة بوجندا أن يحدوا من نفوذ وآثار القومية داخل بلادهم واستطاعوا فى النهاية عن طريق بعض المناورات القانونية والفنية ان ينسحبوا من المجلس التشريعى[1] .

وفى عام ١٩٥٨ ظهر إحتمال حصول « بوجندا » على حكمها الذاتى وذلك عندما قررت بريطانيا أنها قررت منح أوغندا إستقلالها فى المستقبل القريب وكان على بوجندا أن تختار أحد طريقين إما أن ترتبط بأوغندا فى اتحاد فيدرالى واما الانفصال نهائيا عن أوغندا وفى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٠ وافق برلمان بوجندا « الكيكويو » على قرار بأغلبية مطلقة على إستقلال بوجندا وانفصالها التام عن أوغندا وكان ذلك تطورا خطيرا على الحركة الوطنية وقد أرسل سير كرو فورد الحاكم العام لأوغندا فى يناير سنة ١٩٦١ إلى أعضاء الكيكويو فى بوجندا يوافقهم على اعلان الاستقلال عن أوغندا ولكن لم تلبث الحركة القومية أن واجهت الموقف باصرار بعد أن أخذت صورة تنظيمية ومؤثرة وفعالة مما حال فى النهاية إلى إجبار بوجندا على إلغاء اتجاهها وحال الوطنيون دون تنفيذ المؤامرة البريطانية حتى لا تتكرر مأساة كاتنجا على المسرح السياسى لأوغندا .

وكانت الحالة الاقتصادية والتعليمية فى تنجانيقا أقل تقدما كما أن وسائل المواصلات ضعيفة ومتأخرة كثيرا ، وكانت سياسة بريطانيا أن تمنع قيام أو تطوير الاتجاهات القومية وبعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية أخذت بريطانيا تهتم لأول مرة بتكوين وتقوية الاتجاهات القومية فى تنجانيقا إذ قامت حكومة الاستعمار خلال فترة إثنى عشر عاما من سنة ١٩٤٧ حتى سنة ١٩٥٩ بوضع

---

(١) درك كارتن . المرجع السابق ص ٥٢

عدداً من السياسات الدستورية عرفت باسم المشاركة العنصرية أو تعدد العناصر وكانت هذه هى نفس السياسة التى إتبعتها بريطانيا فى كينيا ولكن لم تلاق هذه السياسة أى ترحيب بين الافريقيين لأن المقيمين الاوربيين كانوا يطالبون بأوضاع دستورية خاصة بهم ولصالحهم وتختلف عن السياسة التى كانت بريطانيا تسعى لتحقيقها فى غرب افريقيا (١) .

وكان عدد الأوربيين ٢٠٫٠٠٠ نسمة فى تنجانيقا بينما كان تعدادهم ٦٥٫٠٠٠ فى كينيا أما المواطنين الأصليين من الافريقيين فيبلغون ٨ ملايين فى تنجانيقا ، ستة ملايين فى كينيا وعلى هذا الأساس فإن الأوربيين يمثلون نسبة ضئيلة من مجموع تعداد السكان وبالرغم من ذلك فقد شجع بقاؤهم بريطانيا على محاولة وضع سياسة دستورية تختلف عن سياسة غرب إفريقيا والهدف الأساسى الذى كانت تسعى بريطانيا إليه هو خلق مجتمع لا عنصرية فيه مجتمع لا تسيطر عليه ناحية العنصر أو الجنس فى علاقته الاجتماعية (٢) يقابله مجتمع أبيض آخر .

ولم يقبل سكان تنجانيقا من الافريقيين سياسة تعدد العناصر (يضم سكان تنجانيقا نسبة كبيرة من العرب وعدد المسلمين هناك يمثلون حوالى ٦٠ ٪ من مجموع السكان) لذلك قامت هناك معارضة شديدة فى عام ١٩٥٤ يقودها « يوليوس نيريرى » رئيس الاتحاد الوطنى الافريقى فى تنجانيقا وكانت الفكرة التى تسيطر على هذا الاتحاد تتركز فى الخوف من إنشاء نظام للحكم يشبه ذلك النظام الذى يقوم فى ساحل الذهب (غانا) حيث تتمتع الأقلية بامتيازات ضخمة

---

(١) د . محمود متولى : المرجع السابق ص ٢٤ .

(٢) د . على رفاعه الأنصارى : نشأة القومية فى افريقيا . مجلة نهضة إفريقيا العدد ٦٠ السنة الخامسة نوفمبر ١٩٦٢ ص ١٠ .

وتوجه نظام الحكم الذاتي وقد ساعد هذا الخوف الاتحاد الوطني الإفريقي في تنجانيقا على استغلال الموقف لصالحه فأخذ يعبء الجهود لمواجهة هذه السياسة ويطالب بضرورة إقامة حكم ذاتي يخدم مصالح الافريقيين أنفسهم . وفي الفترة من سبتمبر سنة ١٩٥٨ إلى سنة ١٩٥٩ أجريت أول إنتخابات قومية في تنجانيقا وكان النظام الانتخابي في غاية التعقيد إذ قسمت البلاد إلى دوائر إنتخابية عديدة يتم إنتخاب ثلاثة أعضاء في كل دائرة أسيوى وافريقي وأوربي لذلك فانه لكل ناخب أن يدلي بصوته ثلاث مرات لانتخاب مرشح لكل جنس وقد تم إجراء انتخابات على فترتين مختلفتين : الفترة الأولى كانت في خمس دوائر إنتخابية وأجريت في سبتمبر سنة ١٩٥٨ والفترة الثانية كانت في خمس دوائر أخرى وأجريت في مارس سنة ١٩٥٩ وكان الاتحاد الوطني الافريقي لتنجانيقا قد ضغط على الناخبين حتى لا يقوموا بانتخابات الآسيويين والأوربيين إلا من يرشحه هذا الاتحاد الذي يعارض فكرة تعدد العنصرية وبمعنى آخر ان جميع مؤيدى تعدد العنصرية قد سقطوا في هذه الانتخابات ولم يكد يحل عام ١٩٥٩ حتى وجدت حكومة تنجانيقا نفسها مضطرة إلى التنازل عن الحكم للاتحاد الوطني الافريقي التنجانيقي وفي ديسمبر سنة ١٩٥٩ أعلن أن المجلس التشريعي لتنجانيقا ومجلس الوزراء بأغلبية مطلقة وتولى رئاسته جوليوس نيريرى حيث قاد الاستقلال التام لتنجانيقا في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦١ « داخل الكومنولث » وفي الأسبوع الأول من نوفمبر عام ١٩٦٢ أعلنت البلاد كجمهورية وانتخب جوليوس نيريرى زعيم حزب « تانو » أكبر الأحزاب السياسية في تنجانيقا رئيسا للجمهورية بأغلبية الأصوات حيث حصل حزبه « تانو » — والذى يعنى الاتحاد الوطني الافريقي — على ٥٥٠,١٤ صوتا مقابل ١٧٦٣ ضد منافسه « فنيفمو » الذى صرح بأنه لم يدخل الانتخابات إلا لتكوين شكل المعارضة .

وبالرغم من النهاية السعيدة لاستقلال تنجانيقا فان تنجانيقا كانت تواجه مستقبلا مظلما ومشاكل وتعقيدات لا حد لها فهى دولة فقيرة لا يوجد بها تعليم كاف ويوجد بها عدة قوى متصارعة كل منها ترغب الاستيلاء على القوة والسلطة ولكن قيادة « جوليوس نيريرى » الحازمة استطاعت أن تنجح فى وقف جميع الاتجاهات المتعارضة مع سياسة الحكومة وجذب ولاء جميع القبائل إلى الحكومة المركزية وبذلك أصبحت تنجانيقا تشير إلى الترابط والزمالة الموجودة داخلها وترمز إلى التعاون القائم بين العناصر الأقلية التى تتمتع بحقوق مساوية لحقوق الأغلبية الافريقية وبين العنصر الافريقى .

أما كينيا فإن أهميتها ترجع ليس فقط من الناحية الاقتصادية وإنما أيضاً إلى الناحية الاستراتيجية فقد كان فيها أكبر قاعدة لبريطانيا فى شرق أفريقيا وهى قاعدة « كاهاوا » التى كلفت بريطانيا أكثر من خمسة ملايين جنيه إسترلينى وكانت تخدم أعمالها الحربية فى شرق إفريقيا والشرق الأوسط . وقد عاش فى كينيا مجموعة كبيرة من الأوربيين وكانوا يطالبون بخلق مجتمع سياسى خاص بهم وضغطوا على الحكومة الانجليزية من أجل تمتعهم ببعض الامتيازات على أمل أن تصبح كينيا دومينيون للعنصر الأبيض[1] ولكن سرعان ما هجرت هذه الفئات الأوربية هذه الفكرة وبدأوا يبحثون عن الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية وبذلك استطاعت أن تمارس نشاطاً كبيراً .

وكان لكينيا أيضاً مجلسين [تنفيذى وتشريعى] وكان النظام المتعدد العنصرية يختلف فى كينيا عنه فى تنجانيقا إذ كانت النسبة فى تنجانيقا هى ١:١:١

---

(1) James Duffy. G Robert A. Manners : A Frica speaks, foudon 1961, P. P. 63 — 64.

أما فى كينيا فان النسبة هى ٢ : ١ : ١ (إثنان أوربيان وأسيوى واحد وافريقى واحد) وكانت هذه النسبة تلاحظ دائماً عند الدعوى للحفلات الرسمية فقد حدث أن زار أحد أفراد العائلة المالكة البريطانية كينيا فقامت الحكومة بدعوة ١٥٠٠ أوربى ، ٧٥٠ إفريقى « ٧٥٠ أسيوى وبجانب ذلك أصدرت الحكومة قوانين خاصة تسمح للاوربيين بامتلاك الأراضى أطلق عليها اسم أراضى الجبل الأبيض الكبرى فى كينيا وتبلغ مساحتها ١٦ ألف ميل مربع معظمها من الأراضى الخصبة الغنية ذات المناظر الجميلة أما من الناحية الاجتماعية فان الأوربيين كانوا يعيشون داخل مجتمع ذاتى مغلق على أنفسهم إذ توجد عندهم مستشفياتهم ومدارسهم ونواديهم الخاصة التى لا يسمح بدخولها للجنس الأبيض .

وفى فبراير سنة ١٩٦٠ عقد مؤتمر فى لندن فى قصر « لانكستر » تمت مناقشة وضع كينيا فيه واتفق المؤتمر فى النهاية على منح الوطنيين حق التمتع بأغلبية الحكم مع وضع بعض الترتيبات والتنظيمات الانتقالية للمحافظة على حقوق ومصالح الأقلية وقد دافع مستر « ماكلويد » وزير المستعمرات البريطانى عن هذا الموقف وكان يحاول أن يستخدم الوسائل التى لجأ إليها بالنسبة لتنجانيقا ونجحت ولكن يبدو أن هذه السياسة لم تنجح فى كينيا لعدة أسباب : —

أولها — أنه لم تكن لبريطانيا سياسة معينة تجاه كينيا حتى عام ١٩٥٩ الأمر الذى خلق فعلا مشاكل سياسية واجتماعية ضخمة داخل كينيا فقد كانت سياسة بريطانيا على العكس من ذلك هى الابقاء على كينيا أكبر فترة ممكنة على أن تمنحها فرصة الاشتراك فى النشاط السياسى بالتدريج ولكن داخل نطاق الحكم الاستعمارى البريطانى كما أن الأوربيين هناك كانوا يخشون أن تقوم عناصر وطنية بعد استقلال هذه الدولة الافريقية تلغى حقوقهم سواء بطريق الضغط أو

الشدة لذلك أظهروا عدم موافقتهم على أى حل سياسى يمنح استقلالها وإقامة حكم ذاتى فيها .

وقد ظهرت فى أواسط كينيا حركة قومية ضخمة وشديدة العنف عرفت باسم « ماو ماو » ولدت الذعر والخوف والشك والكراهية بين جميع السكان الافريقيين من ناحية والأوربيين من ناحية أخرى . وبالرغم من وضع زعيم هذه الحركة فى السجن وهو « جومو كينياتا » فترة طويلة (قد أطلق سراحه فى أغسطس سنة ١٩٦١ بعد الاتفاق على الاستقلال) فقد كان كينياتا يوجه ضرباته من داخل معتقله إلى الجنس الأبيض وقد وقفت جميع الأحزاب الافريقية القومية تطالب بإطلاق سراح كينياتا . وأصبح كينياتا أول رئيس وقائد لكينيا المستقلة .

وكانت المشكلة التى واجهت كينيا عند الاستقلال هى عدم وجود المواطنين الافريقيين الأكفاء لتولى مقاليد الحكم والقيام بعبء تنظيم الدولة وخاصة فى النواحى الاقتصادية وهى فى الواقع مشكلة تواجه جميع الدول الافريقية فيما وراء الصحراء الحديثة الاستقلال ولكنها تبرز بشكل ملحوظ فى شرق إفريقيا حيث كان هناك اعتماد كلى على جميع الأوربيين الموجودين هناك لادارة شئون البلاد لذلك كان من الضرورى على هذه البلاد أن تعتمد على هؤلاء الأوربيين فترة طويلة من الزمن بعد الاستقلال إلى أن يتم تدريب عدد كاف من الافريقيين الوطنيين فإذا لم تتبع الحكومة المحلية هذا الاجراء فإنها سوف تواجه عجزاً كبيراً وخطيراً فى المناصب والخدمات الحكومية والجهاز الادارى بوجه عام .

ويخشى الموظفون العموميون فيما وراء البحار ما يحدث لهم عادة بعد الاستقلال وهم بجانب ذلك يشكون فى قدرة القادة والزعماء الافريقيون على حفظ كيان البلاد إداريا وقد قررت الحكومة البريطانية أن تقوم بدفع مبالغ

إضافية لكل موظف بريطانى يقرر البقاء فى العمل فى دول شرق إفريقيا بعد الاستقلال وذلك بالاضافة إلى مرتباتهم الأصلية وهى محاولة تهدف إلى إبقاء الموظفين الانجليز فى أعمالهم بعد الاستقلال للاستفادة من خبراتهم ولا شك أن أنه مخاطرة فى إعادة استخدام أشخاص عاونوا الحكم الاستعمارى ولكن إذا وجدت رقابة كافية من جانب الهيئات الحاكمة الوطنية المستقلة فإنه يمكن تجنب أى مخاطرة قد يخلقونها .

الباب الرابع

أهمية الأرض فى تطور إفريقيا السياسى والاقتصادى

ربما كان أدق وصف لنظام ملكية الأرض الافريقى هو ما جاء فى الكلمة التى ألقاها أحد الزعماء النيجيريين أمام لجنة الأراضى بغرب أفريقيا سنة ١٩١٢ حيث قال : —

« إن الأرض فيما أرى تخص عائلة كبيرة جداً كثيرون منها توفوا وقليلون على قيد الحياة وعدد لا حصر له لم يولد بعد »[1] .

والنمط المميز لحيازة الأرض فى جميع أنحاء افريقيا هو أن الملكية تخص العائلة وفى بعض الأحيان الجماعة ولكنها لا تخص الفرد مطلقاً .

ويقال أحياناً : ان نظام ملكية الأرض فى أفريقيا نظام جماعى ، ولكن هذا ليس صحيحاً تماماً لانه داخل نطاق ملكية الجماعة أو الأسرة توجد عادة حقوق ومصالح فرد متميزة تتعلق بالأرض . . والأرض فى الغالب لا تستعمل إستعمالا مختلطاً وكيفما اتفق ولكن لها نظم استعمال خاصة لا يتعداها الفرد فى ظل الجماعة ، كما أن الفكرة الأوربية الغربية عن الملكية الفردية فى العصر الحديث لم يكن لها مقابل فى نظام الملكية الافريقى الوطنى .

ومن المبادىء المعروفة المتعلقة بالملكية فى المجتمعات ذات النظام الزعامى

---

(١) د . محمود متولى : التطور الاقتصادى فى نيجريا ودوره فى الناحية السياسية من (١٩١٤ — ١٩٤٥) جامعة عين شمس سنة ١٩٦٦ ص ٩٥ .

أن من بين وظائف الزعيم الإدارية أن يقوم بتوزيع الأرض فى المدن أو القرى بين جميع رؤساء العائلات المحلية الذين يقوموا بدورهم بإعادة توزيعها بين أفراد عائلاتهم . . . وأى فائض من الأرض يظل فى حيازة الزعيم نيابة عن الجماعة إلى أن يظهر أعضاء جدد يحتاجون إلى مساحة أخرى من الأرض (١) ومن ناحية أخرى إذا حدث ولم تقم العائلة أو الشخص الذى وزعت عليه الأرض باستغلالها لمدة طويلة وبغير عذر قانونى فللزعيم الحق فى إستردادها والاحتفاظ بها لصالح أعضاء الجماعة المحليين لحين أن يطلبها أحدهم .

وعلى ذلك فالزعيم أو رئيس العائلة الأول مرتبة ليس إلا « ناظراً » بالنسبة للارض التى يشرف عليها والوصف القانونى لعلاقة الزعيم بالأرض هو أنه مجرد وكيل أو مدير للارض نيابة عن الجماعة المالكة لها . . . فهو ليس مالكا ملكية مطلقة ولا حائزاً بصفة مطلقة للارض التى تخص الجماعة ككل ولذلك فقد تقرر فى عدد من الأحكام القضائية الصادرة من اللجنة القضائية التابعة للمجلس الخاص لصاحبة الجلالة (ملكة بريطانيا) أنه عندما تستولى حكومة المستعمرة على مثل هذه الأرض للاغراض العامة طبقاً لقوانين الاستيلاء على الأراضى العامة فهى تلزم بدفع تعويض كاف ومعقول إلى الزعيم على أن يوزع طبقاً لقائمة تقرها المحكمة التى أصدرت الحكم تبين كيفية تقسيم التعويض بين جميع أصحاب الحق فى الأرض .

وعندما بدأ أصحاب الامتيازات من الاوربيين يباشرون نشاطهم فى أقاليم افريقيا كنا نجد مثلا البريطانيين منذ سنة ١٨٨٠ أخذوا يبحثون فى ساحل الذهب عن أصحاب الملكية المطلقة التى كانوا يرغبون فى إستخراج الذهب والماس منها وسرعان ما إدعى بعض الزعماء أنهم ملاكها المطلقون على حسب المألوف لدى

---

(1) M. Fortes and E.E. Evans, op. cit p p. 96 — 98

الأوروبين فى غرب أوربا .... وبذلك دفعت مبالغ كبيرة لأولئك الزعماء على شكل إيجارات وإتاوات ذهبت كلها إلى جيوبهم الخاصة وحرمت عائلاتهم كما حرم أهالى زعاماتهم من حقوقهم الوراثية .... واستمر الحال على ذلك إلى أن قرر حاكم ساحل الذهب عندئذ أن يتدخل فى الأمر باقتراح قانون الأراضى المعروفة له سنة ١٨٩٤ الذى سحب فيما بعد ثم عدل وأعيد عرضه سنة ١٨٩٧ على المجلس التشريعى وأهم ما نص عليه هذا القانون هو إلا يستمر الزعماء فى منح حقوق الامتياز الخاصة بالتعدين إلى المنقبين والمعدنين الأوربين بدون الرجوع إلى مجالسهم التقليدية أو إلى عائلاتهم فى حالة كون الأرض مملوكة لعائلة الزعيم... وفى جميع الأحوال يجب ألا يستولى الزعماء على مقابل هذه الامتيازات ...وقد اقترح الحاكم حسما للموقف أن تعتبر جميع الأراضى بمستعمره ساحل الذهب ملكا للتاج نيابة عن شعب ساحل الذهب ... وكان هذا خطأ كبيراً بصرف النظر عن حسن النية .

وقد رأى الزعماء — الذين كانوا حتى ذلك الحين يميلون إلى جانب الإدارة أكثر مما يميلون إلى جانب السياسيين — أن هذا التشريع اعتداء مباشر على حقوقهم ووسيلة لحرمانهم مما تكشف لهم أخيراً كمصدر هام للدخل .... أما السياسيون الذين لم يجدوا لهم منفذا إلى المجلس التشريعى أو وظائف الحكومة المحلية فقد ثاروا ضد هذا القانون الذين إعتمدوا أنه يمكن أن يؤدى إلى إستيلاء الحكومة القائمة على أراضى الشعب بالجملة وكان المثقفون يرحبوا بأى قانون يصدر صحيحاً ويهدف لمنع استيلاء الزعماء بصفة غير مشروعة على الأموال المدفوعة مقابل الامتيازات لولا أن الادارة إعتدت على حقوق الجماعة كلها بجعل ملكية الأرض للتاج وكانت النتيجة أنه لأول مرة فى تاريخ المستعمرة إتحد الزعماء مع السياسيين ضد الادارة — التى إضطرت فى النهاية الى سحب قانون الأراضى

لسنة ١٨٩٧ وكان من أهم النتائج التى ترتبت على حدوث التذمر بسبب قانون الأراضى أن قامت فى أكرا جمعية حماية حقوق الوطنيين ضد الاسترقاق وتكونت لها فروع فى الحال تقريبا بكل من «لاجوس» و فريتون » &Lagao Free Town ، فليس كالأرض شىء يمكن أن يثير مشاعر الافريقيين بشدة ويحرك عواطفهم لأنها مصدر كل ثروتهم ورفاهيتهم فى العالم الحديث . . . . وقد كانت هذه الجمعيات إقتصادية فى أساسها بقدر ما كانت سياسية فى اتجاهها واستطاعت ببساطة أن تحرك جميع مشاعر العداء المكبوتة لدى المهنيين ضد الادارة وخاصة فيما يتعلق بالشئون السياسية . . . واستمرت المعركة على هذا النحو لدرجة أن كل الساحل الغربى لافريقيا بدأ يعبر عن مخاوفة من نوايا الحكومة البريطانية بالنسبة للأراضى الافريقية[1] .

ويجب ألا ننسى أن ثورات « المندى » و« والتمنة » بسيراليون سنة ١٨٩٨ كان سببها الى حد كبير المحاولة الخاطئة هنا أيضاً لمد النفوذ المحاولة الخاطئة هنا أيضاً لمد النفوذ البريطانى فى الاقاليم الداخلية بسيراليون بعد اعلان المحمية سنة ١٨٩٦ .... وقد ظن الزعماء أن ضريبة المساكن التى فرضت فى تلك الأثناء وبدىء فى جمعها انما تعنى أن الادارة قد أصبحت المالك المطلق لأراضيهم وأنهم تحولوا الى مستأجرين لدى التاج ومن ثم يطالبون بدفع الايجار مقابل شغل مساكنهم ولا حاجة بنا لا طالة الحديث عن المذابح وسفك الدماء بالجملة التى صاحبت هذه الثورات ولا عن مختلف الأساليب التى ذكرت كتعليل لها منذ ذلك الحين . . . ولا شك أن الدافع الذى سيطر على الزعماء وأهالى المحمية هو حماية أراضيهم ضد العدوان الأجنبى . . . وقد تجددت مخاوفهم بعد نحو ست سنوات بعد أن حاول

---

(١) قوامى نكروما : انى أتحدث عن الحرية . مرجع سابق ص ١٣٦

أحد المستثمرين البريطانيين سنة ١٩٠٤ أن يستولى على « فربتاون » على أمل تحويلها الى مزرعة ... أما فى نيجيريا فلم يحدث شىء من ذلك حتى سنة ١٩٢٦ عندما قدم اللورد « بفرهولم » اقتراحات ملحة للاستيلاء على مساحة كبيرة من الأراضى النيجيرية وتحويلها الى مزرعها مقابل خمسة ملايين جنيه استرلينى وقد نشبت الاضطرابات بسبب الأرض فى هذه الظروف واتخذت شكلا جماعيا غير يتوقع واختلطت مسائل الأرض بمسائل السياسة تماما واضطرت وزارة المستعمرات لأن تشكل لجنة برلمانية للتحقيق سنة ١٩١٠ باسم لجنة أراضى غربى افريقيا وذلك لبحث جميع المشاكل الخاصة بالأرض والادارة سواء فى ظل الوطن أو فيما يتعلق بالتشريعات التى صدرت فى هذا الشأن بواسطة حكومات غربى إفريقيا ... وفى سنة ١٩١٢ نشر تقرير اللجنة التى ذكر فيها المحققون أغلب ما ورد فى الفقرات الأولى من هذا الفصل بالنسبة لنظام الملكية الوطنى وعلى ذلك فقد أثبتت االجنة بطريق غير مباشر أن حكومات غربى إفريقيا حينئذاك لم تكن مدركة تماما للمبادىء الأساسية لنظام الملكية الوطن فى غربى إفريقيا ولا للمشاكل التى تثيرها التشريعات التى تضعها فى غير فطنه أحيانا من أجل تحقيق أهداف مرغوب فيها غالبا ... وقد رأينا فيما سبق كيف أن الأرض كانت السبب فى إتحاد القوى السياسية لأول مرة على نطاق الساحل عن طريق جمعية حماية حقوق الوطنيين ضد الاسترقاق التى إزدهرت وقد أثمرت المطالب السياسية والفكرية التى نادى بها المؤتمر الوطن لغربى إفريقيا فيما بين سنتى ١٩١٩ ، ١٩٢١ ، (١) كذلك قامت حركة إقتصادية مشتركة من جانب زراع الكاكاو فى ساحل الذهب ونيجيريا عامى ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ وهى حركة مناصره منتجى

---

(١) د . محمود متولى : التطور الإقتصادى فى نيجيريا . مرجع سابق ص ٩٥

الكاكاو الشهيرة بقصد إجبار الاتحاد التجارى الاوربى المسمى باتحاد تجار غرب إفريقيا على أن زراع الكاكاو فى غربى إفريقيا لم يكونوا مع ذلك سوى مجرد فلاحين لا يملكون سفنا خاصة لتصدير منتجاتهم إلى العالم الخارجى... وكانت الشركات الأوربية تباشر إحتكاراً حقيقيا لا بالنسبة لشراء الكاكاو فى غربى إفريقيا فحسب بل كذلك بالنسبة لبيعه فى السوق العالمى... وهى تشترى الكاكاو من الزراع الإفريقيين مباشره أحيانا وعن طريق الوسطاء الافريقيين فى أغلب الأحيان. وعلى ذلك فقد كان الاتحـــاد التجارى الاوربى يتمع بما يسميه الاقتصاديون احتكار الأقلية.

وربما كانت هذه الحركة من جانب زراع الكاكاو الإفريقيين هى التى أدت إلى قيام النظام الجديد للشراء بالجملة عن طريق مجالس التسويق التى شجعتها حكومة العمال البريطانية فيما بعد ولم يقتصر التنظيم الجديد على الكاكاو بل امتد فى نيجيريا إلى إنتاج وتصدير زيت النخيل ولبه والقطن والفول السودانى.... وأنشئت لذلك أربعة مجالس للتسويق فى نيجيريا بعد قيام الاتحاد سنة ١٩٤٥. أصبحت المجالس الأربعة إقليمية مع بقاء الجهاز المركزى للتسويق. وقد كان من أهم مزايا النظام الجديد لتسويق محصولات غربى إفريقيا أن قضى على احتكار الأقلية الفعلى التى كانت الشركات التجارية الأوربية تتمتع به من قبل... وبعد إنشاء الجمعيات التعاونية فى جميع أقاليم غربى إفريقيا البريطانية منذ سنة ١٩٣٣ أثبت هذا النظام أنه أكثر صلاحية من سابقة أيضاً. ففى كثير من الحالات حلت الجمعيات محل الوسطاء القدامى التابعين للشركات وأصبحت تقوم بالوساطة بنفسها لمجالس التسويق المختلفة.... وبذلك قضى على سبب من أخطر أسباب الاضطراب السياسى المتعلقة بالأرض واستغلالها فى غربى إفريقيا أما فى شرق إفريقيا فالوضع يختلف تماما... وقد سبب وجود جماعات كبيرة من المستوطنين

كثيراً من التعقيدات . والنظام الذى سبق وأن شرحناه فى بداية هذا الفصل هو نفسه المطبق فى مجتمعات شرق إفريقيا ذات النظام الزعامى مع ما تقضيه الظروف من اختلاف .. وفى المجتمعات غير الزعامية فى أوغندا وفى كينيا تقوم حيازة الأرض على أساس العائلة أيضاً وفى الغالب تتولى مجالس الكبار المحلية أو اللجان التابعة لها الإشراف على الأراضى الخاصة بالجماعة مثل غابة العبادة والبستان المقدس وأرض السوق والأراضى العذراء التى لم توزع بعد ومكان الزعيم يشغله فى هذه المجتمعات مجلس الكبار أما فيما عدا ذلك فمبادىء ملكية الأرض السائدة فى المجتمعات غير الزعامية .(١) .

وعندما فرضت الحماية على أوغندة فى الأول من يناير عام ١٩٠٠ تضمنت الاتفاقات التى عقدت بين حكام البلاد وبين الحكومة البريطانية نصوصاً تحمى الأرض الإفريقية من الإنتقال بالجملة إلى أيدى الأجانب(٢) .

ولكن هذه الاتفاقات كان من نتائجها أيضاً أن تجزأت الملكيات الوطنية إلى ما تسمى فى الوقت الحاضر أراضى « الميلو » وخاصة فى بوجندا، وقد أجرى على نطاق واسع فى السنوات الأولى من هذا القرن قياس قطع من الأرض واصدار صكوك تمليك لأولئك الذين إدعو ملكيتها وكانت النتيجة أن دخل عنصر الفردية فى ملكية الأرض إذ أصبح حملة صكوك التمليك يعتبرون أنفسهم ملاكا بصفة مطلقة على حسب المفهوم الإنجليزى . وبذا فقد ظهرت فى أوغندا فى السنوات الأولى من هذا القرن قياس قطع من الأرض واصدار صكوك تمليك

---

(١) محمود الشرقاوى : ميلاد إفريقيا . دار الكرنك ١٩٦٢ ص ٧٠ — ٧١

(٢) ل . وهو لينجزورث : الآسيويون فى شرق إفريقيا ترجمة عبد الرحمن صالح — سلسلة الفكر العالمى — سبتمبر ١٩٦١ ص ٨٨

لأولئك الذين إدعوا ملكيتها وكانت صورة مصغرة من حركه تملك الأراضى العامة التى قامت فى إنجلترا فى القرن الـ ١٦ وتحول كثير من الأراضى التى كانت مملوكة للعائلات أو للجماعة إلى أملاك فردية فى أيدى أشخاص معدودين . . . وهذا موضوع واسع فى دراسة تفاصيله ولكن فى النهاية يمكن القول أن الملكية الفردية لم تتاح لكل الأوغنديين إنما لأشخاص معدودة منهم .

على أن هناك حقيقة يجب أن نذكرها وهى أن المستوطنين الاجانب لم يملكوا من الأراضى بأوغندا إلا قدراً محدوداً جداً وقد كان للأجانب فقط فى أوغندة حتى سنة ١٩٥٣ . ثلاث مزارع فقط إثنان يملكانها أسيويان وهذا بالطبع يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند محاولة تقييم موقف المعارضة الذى وقفه الوطنيون ضد الأسيويين فى أوغنده لأن هؤلاء كانوا قرب حصول أوغندا على استقلالا يملكون الكثير من الأراضى ويسيطرون بصورة احتكارية مع الأوربيين على تجارة القطن المزدهرة فى أوغندة وكان الأسيويون يملكون المحلج الوحيد فى أوغندة والذى لم يلبث أن شارك فيه الإفريقيون لأول مرة خـــلال حكم السير « أندرو كوهين » ولكن بنسبة ضئيلة .... وعندما يضيف المرء هذه المسألة إلى مسائل الوظائف المدنية والصناعية والتجارية والعلاقات الشخصية بين الأسيويين والإفريقيين فى أوغندة فإنه لابد وأن يدرك شيئاً من كنة التوتر السياسى القائم بين الطرفين والذى كان لابد أن يظهر تأثيره فى المستقبل ولعل فى هذا تفسير كامل للخطوة التى إتخذها الرئيس « عيدى أمين » فى أوغندة بإتخاذه قراراً بطرد الأسيويين وترحيلهم من أوغندا فى ديسمبر سنة ١٩٧٢ . وفى كينيا حيث توجد أكبر نسبة من العناصر المستوطنه فى شرق افريقيا بلغت مشاكل الارض أقصى درجة من الحدة ... فمنذ بدء وصول المستوطنين وذلك الجزء من جبل كينيا المسمى فى الوقت الحاضر بالأراضى المرتفعة البيضاء محجوزاً أغلبه لإقامة الأوربيين

واستيطانهم فى المستقبل[1] .

ومن المستحيل أن يدرك المرء كيف تبلورت السياسة الاستعمارية بالنسبة لكينيا فى صورة حكم أجنبى يمنع ستة ملايين إفريقى من مشاركة المستوطنين الأوربين فى استغلال أجود الأراضى فى كينيا ... وإن أخطر أسباب الخلافات العنصرية فى كينيا وخاصة بين الأفريقيين والأوربيين ذلك الاحتكار الذى يتمتع به الأخيرون بالنسبة للأراضى المرتفعةالبيضاء ولقد كتب «جومو كينياتا» كتابه الوحيد باسم « أمام جبل كينيا » ليمثل التحدى والأمل فى نفس الوقت .

وقد كان أشد ما يضايق الافريقيين قبيل إندلاع ثورة الماوماو سنة ١٩٥٣ هو وجود المستوطنين البيض فى بلادهم واحتكارهم لتلك المناطق التى تعد من أخصب البقاع فى كينيا وأن الكثيرين من مواطنيهم يضطرون للعمل لدى أصحاب المزارع الأوربيين من أجل أجر تافه لا يتعدى أحيانا ٣٠ شلنا كينيا مع بعض المنح الضئيلة مثل كيس صغير من الأرز وهذا كل ما يحصل عليه أولئك الذين كان آباؤهم وأجدادهم يملكون أغلب الأراضى التى يشتغلون فيها . . . وقالوا أيضاً أن الاوربيين حصلوا على الأراضى مقابل أثمان زهيدة دفعت إلى المـــلاك

---

(١) جاء فى تقرير اللجنة الذى أصدرته فى ١٣ يونيو سنه ١٩٥٥ أن عدد السكان الافريقيين فى كينيا يبلغ خمسة ملايين ، ٣٠٠ ألف نسمة وأن عدد السكان البيض وأغلبهم من البريطانيين مقداره = ٤٣ ألف نسمة أى أن نسبتهم تقل عن ١ ٪ وأن هؤلاء يتمتعون بكل الامتيازات ويتحكمون فى أجود الأراضى وأن هذه النسبة تعيش على مساحة قدرها ١٢ ألف ميل مربع بينما الوطنيين يعيشون على مساحة ٢٠ ألف ميل مربع من الأراضى الباقية التى تعرف باسم أراضى التاج وهى أراضى رديئة وعرة والماء فيها قليل .

الأصليين .. وأنه لمما يهز المشاعر حقا أن يؤجر هؤلاء العمال فى المزارع وكلهم ثقة وأمل فى أن تلك الأراضى التى ما زالوا يعتبرونها أراضيهم سوف تعود إليهم ... أو إلى أبناءهم فى نهاية الأمر ... وعلى ضوء هذا الموقف العاطفى من جانب الافريقيين فى كينيا تجاه الأراضى المرتفعة البيضاء يجب أن ينظر أولئك الذين يحاولون فهم وجهة النظر الافريقية إلى حركة الماو الماو والنتائج الخطيرة التى أحدثتها فى شعب كينيا .

وبينما كنا نجد مزارع الأوربيين مزودة بأحدث أدوات الانتاج الميكانيكية وتستخدم فيها أساليب الزراعة الحديثة على نطاق واسع كان الزراع الافريقيون يعانون فى مجموعهم من مشكلات تعوق تقدمهم وأهمها :ـ

١ ـ تحديد مناطق معينة للأهالى جدباء فى معظمها اعتمد الافريقيون فى زراعتها على أسلوب الزراعة المتنقل البدائى .

٢ ـ عدم توافر رأس المال والمعدات الآلية الحديثة لدى الافريقيين والتى لا يمكن بدونها مباشرة الزراعة على نطاق واسع أو الانتاج الاقتصادى فى العصر الحاضر .

٣ ـ أن المناطق التى يزرعها الافريقيون ويبذلون فيها جهدهم مع عدم كفاية العوامل المادية لطرق الزراعة التى يتبعونها كان يمكن أن تعطى محصولات أفضل لو كانت أراضيها خصبة . . . وطالما أن السياسة المتبعة بالنسبة للأراضى المرتفعة البيضاء تقضى بحجزها للبيض يقيمون فيها ويزرعونها وحدهم فإن الافريقيين استمروا فى اعتقادهم سواء خطأ أو صواب أن جميع متاعبهم الاقتصادية المتعلقة بالأرض مصدرها الى حد ما حرمانهم ظلما من الأراضى المرتفعة البيضاء الخصبة ... وقد ظلت الأحوال فى كينيا بهذه الثورة حتى انتصرت الثورة وأجبرت المستعمر على الرحيل وأعلنت كينيا جمهورية مستقلة ١٩٦٤ م

ومن ثم أعيد من جديد توزيع الأراضى على الوطنيين(١) .

(١) بلغت مشاكل الأرض فى كينيا درجة من التعقيد استدعت تشكيل لجنة تحقيق بعد بضعة شهور من قيام ثورة « ماو ماو » لبحث الموقف على الطبيعة وكتابة تقرير عنه . . وأسفر ذلك عن صدور تقرير « كوت » بشأن حيازة الأرض فى شرق افريقيا سنة ١٩٥٥ وهو يضم عدداً من التوصيات البعيدة المدى بهدف الاسراع فى عملية توزيع الحقوق المتعلقة بالأرض على الأفراد وتسجيلها بأى شكل وأهم من ذلك فتح بعض أجزاء محدودة من الأراضى المرتفعة البيضاء أمام الزراعيين الافريقيين .

الباب الخامس

الوحدة الافريقية

١ — مؤتمرات الوحدة الافريقية .

٢ — تصاريح الوحدة .

٣ — مجموعة مالاجاشى — برازافيل — الدار البيضاء .

٤ — دور مصر فى الوحدة الافريقية .

إن الوحدة الافريقية هى طريق الأمل للشعوب الإفريقية ليس فقط لتحتل إفريقيا مكانتها تحت الشمس ولكن لكى تعوض إفريقيا تخلفها على المدى الطويل وتبدأ حياة جديدة من أجل مرحلة الاستقلال الاقتصادى .

وفكرة الوحدة الإفريقية ليست من مبتكرات المستعمرين فى قارتنا وأن سعوا إلى تحقيقها بوسيلة أو أخرى بهدف السيطرة على أكبر مجموعة من الأقاليم الإفريقية التى تخضع لنفوذهم أو احتلالهم أو احتكارهم السياسى والاقتصادى والعسكرى .

والوحدة الإفريقية تعود بصفة أساسية إلى ما يفرضه الواقع التاريخى على القارة رغم ما قد يحاول بعض مؤرخى الغرب أن يرجعها إلى المستعمر الغربى . تماماً كما حاول البعض إرجاع جذور الوحدة العربية إلى رغبة المستعمر سنة ١٩٤٣ فى السعى لتحقيق نواه لوحدة عربية بين الدول العربية المستقلة وثبت أن جذور الوحدة العربية هى دوافع عربية صميمة وحتمية تاريخية يسعى لتحقيقها المجتمع العربى . بل إن من يراجع تاريخ القارة يجد أصوات الشعوب الإفريقية ونداءات زعمائها على تفاوت تعاليمهم وأهدافهم ونزعاتهم تطالب بالوحدة مهما كانت الظروف ومهما أدت النتائج .

وليست الوحدة الإفريقية اصطلاحا محدداً لصورة معينة أو لشكل من أشكال الوحدة التى يعرفها رجال القانون والسياسة . وإنما يجب أن نؤكد أن

دافع الإفريقيين إلى الوحدة هو غير دوافع غيرهم للوحدة فى قارات أخرى وذلك بسبب ما قاسته الشعوب الإفريقية من الاستعمار الأوربى فى الحرب والسلم بحيث يجعلها تتشبث بالتجمع الوطنى لتتحقق لها القوة والسيادة التى لا تتحقق من خلال الفرقة والتمزق والتخلف .

وقد وصف أحد الكتاب الملونين وهو « بيتر إبراهامز » صوت الوحدة الإفريقية بقوله(1) :

« إفريقية إنها شىء صغير يشبه القلب
« إنها قلبى
« قلب كل فرد منا معشر السود
« إننا لا شىء بدون إفريقية
« وطالما أنها ليست حرة فإننا لسنا رجالا
« ومن أجل ذلك يجب أن نحررها أو نموت
« وحتى نحافظ على حياتها لابد من أن نتحد
« وحتى نواجه المستعمر يجب أن نكون
« يداً واحدة حتى يرحل ويتركنا نعيش
« سعداء فوق أرض قارتنا نعوض
« مافات ونبنى بالأمل مستقبل أولادنا
« تلك هى أمنياتنا ولن تتحقق إلا
« بالوحدة الإفريقية »

---

(1) Ina Corinne Brown, The story of The American Negro, New York 1959, p.p. 136—137

باختصار تلك هى أهداف الوحدة الإفريقية .

وتقوم فكرة الوحدة الإفريقية بين الدول الإفريقية على أساس من التحرر والمساواة والتضامن مستمدة جذورها من الذكريات المشتركة لعهود السيطرة الأجنبية والاستغلال الأوربى ومن الشعور الحادبالتخلف الاقتصادى والاجتماعى وعدم المساواة الدولية ومن الطموح إلى مزيد من التقدم والرفاهية واستعادة مكانتها فى مصاف الدول المتحضرة .

وفكرة الوحده الإفريقية لم تبدأ فى أرض الوطن وإنما بدأت فى أرض المهجر فى العالم الجديد ... وفى المرحلة الأولى لظهور الاتجاه نحو الوحدة الإفريقية استقى سكان إفريقيا الأفكار التى تدور حول هذا الهدف بعد دراستهم التى تلقوها فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فيما بعد وذلك فى الفترة مابين منتصف القرن التاسع عشر حتى بداية القرن العشرين[1]

---

(١) لقد ظهر فيما بعد أن هذا الحنين العاطفى لوحدة تامة بين زنوج الدنيا الجديدة وزنوج إفريقيا ليس أمراً يمكن تحقيقه باستمرار . ولقد نشأت فيما بعد هوة لايمكن عبورها بين الإفريقى الذى شقت من وطنه وبين إفريقى القارة ولكن الحافز الطبيعى نحو إظهار الشخصية ومحاولة الازدواجية التى تتمثل فى وجود زنجى أمريكى وزنجى إفريقى يعد حافزاً قوياً.

كولين ليجوم : [ترجمة أحمد محمود سليمان (مراجعة الدكتور عبد الملك عودة)] الجامعة الإفريقية : الدار المصرية للتأليف والترجمة ــ سلسلة دراسات إفريقية ــ سنة ١٩٦٦ ص ١٤

وإذا كانت فكرة الوحدة الإفريقية — أو أى صورة من صور الوحدة لآمال شعوب معينة — يمكن ترجمتها إلى معنى حرفى مواز لها هو جامعة الدول الدول الإفريقية فإنه يسهل علينا تتبع حركة الجامعة الإفريقية منذ أوائل القرن العشرين وحتى ظهرت إلى الوجود فكرة الوحدة الإفريقية بشكل تجسيدى فيما عرف باسم منظمة الوحدة الإفريقية سنة ١٩٦٣ واتخذ مركزاً لها أديس أبابا .

مؤتمر الجامعة الإفريقية الأول :—

دعى إلى عقد هذا المؤتمر محام من ترينداد « ه . سيلفيستر ويليامز » سنة ١٩٠٠ وكان هذا المؤتمر فى لندن وقد وجه المؤتمر فى ختام جلساته التماساً للملكة فيكتوريا من أجل مساعدة الإفريقيين فى جنوب إفريقيا وروديسيا على أن تخفف حدة التفرقة العنصرية فيها ولقد كتب مستر « جوزيف تشمبرلين » رداً عليهم يقول فيه : —

« إن حكومة جلالة الملكة لن تهمل مصالح ورفاهية الأجناس الوطنية »
والواقع أن أول صاحب صيحة للوحدة الإفريقية — أو الوحدة الزنجية بمعنى أدق — هو الدكتور « ا . نور جهارت دى بوا »(1) فقد قال فى سنة ١٨٩٧ : « أنه إذا كان للزنوج أن يصبح لهم دور فعال فى التاريخ العالمى فلا يكون ذلك إلا عن طريق حركة زنجية عالمية »

وقد حضر « دى بوا » مؤتمر لندن سنة ١٩٠٠ وقال قولته المشهورة : —

---

(1) توفى فى غانا عام ١٩٦٣ .

Elliott M. Rudwick, : M.E.B. du Bois study in Minority Group Leadership, New york ,964 P.36.

« إن مشكلة القرن العشرين هى مشكلة السياسة الخاصة باللون والتى تحدد العلاقة بين الأجناس الملونة والبيضاء فى كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا والجزر » .

وبدأت منذ ذلك المؤتمر حركة الدعوة للجامعة الإفريقية تأخذ خطا حثيثة ولكن الذى يلاحظ على الفترة التالية لعقد المؤتمر هو سيطرة شخصان رئيسيان على فكرة الجامعة حتى الربع الأول من القرن العشرين ، هذان الشخصان هما الدكتور وليم دى بوا ، وماركوس أوريليس جارفى »[1] .

وكان دى بوا ، وجارفى منافسين عنيدين ، إلا أن كلا من الرجلين يعتبر طرازاً نموذجياً للزعماء الإفريقيين واتجاهاتهما إتجاهات وحدوية بدرجة عميقة . وقد ظل دى بوا الأكثر من عشرين سنة يقوم بتحرير صحيفة « الكريرس » وهى الجريدة التى كانت منهلا قيماً لأفكار الجامعة الإفريقية . أما جارفى فقد قام بإنشاء رابطة عالمية لتحسين أحوال الزنوج وذلك بدعوته جماهير زنوج الدنيا الجديدة إلى العودة إلى إفريقيا[2]

---

(١) كان دى بوا زنجيا ذا دم مختلط فخوراً بدرجة كبيرة بأجداده الهولنديين والفرنسيين على الأخص لاعتقاده أنه من سلالة أشراف الهيجونوت أما جارفى فكان أحد زنوج جمايكا وكان جارفى مثيراً مزهواً بالدهماء بينما كان دى بوا رجلا ألمعياً مغروراً شائكاً أنانياً ويتجنب عن عمد الدعوات الجماهيرية ، وطالما سخر جارفى من « دى بوا » لكون الأخير من الجنس الأبيض ورفض التعاون معـــه .

(٢) لم تكن حركة جارفى التى يدعو فيها إلى العودة إلى إفريقيا إطلاقا هى أول حركة ولا آخر حركة من نوعها فإذا رجعنا إلى عام ١٧٨٨ وجدنا أن =

وقد قاوم دى بوا هذه الفكرة بشدة ووضع فى مقابل هذا هدفه المزدوج — الإنهاض الروحى للشعوب السوداء فى البلاد التى اتخذوها موطناً لهم بالترابط مع قارة إفريقية مستقلة متحررة .

وفى عام ١٩٢٠ أسس « جارفى » إمبراطوريته الزنجية فى نيويورك ودعا إلى اجتماع دولى كبير أطلق عليه البرلمان الأسود الأول وأعلن نفسه رئيسا مؤقتا لإمبراطورية عنصرية فى إفريقيا وتعاون مع جماعة « كوكاوكس كلان » التى شاركته آراءه فى إجلاء جميع الزنوج[1]

المؤتمر الثانى للوحدة الإفريقية : —

عقد المؤتمر الثانى للوحدة الإفريقية برياسة الدكتور « دى بوا » فى سنة ١٩١٩ فى باريس وفى ذلك المؤتمر صمم « دى بوا » على أن تقوم إفريقيا بنفسها وبطريقة ما بعرض شكاواها على كافة دول العالم »

وقد أسفر المؤتمر الثانى عن « إتخاذ قرار مبهم لم يتعرض فى أية فقرة من فقراته لحق الإفريقيين فى الاستقلال بل إن الأفكار التى انطوت عليها دعوة الوحدة الإفريقية لم تحقق أدنى تقدم ولعل ذلك يعود بصفة أساسية إلى أن

= الزنوج الأحرار بحثوا عن إمكانيات الخروج إلى إفريقيا وفى سنة ١٨١٥ أخذ القبطان الأسود « بول كوفى » جماعة من الزنوج إلى سيراليون وفى سنة ١٨٧٧ تكونت الشركة المساهمة للخروج إلى ليبريا من كارولينا الجنوبية .

(١) مات جارفى فى لندن سنة ١٩٤٠ بعد أن قضى فى السجن فترة طويلة نتيجة لوقوعه فى ورطة بعد أن بدد أموالا جمعها لنقل الزنوج إلى إفريقيا ومن المهم أن ندرك أن جارفى لم تطأ قدمه أرض إفريقيا إطلاقا .

الوعى الإفريقى فى ذلك الوقت كان وعيا مفقوداً بسبب السيطرة الاستعمارية المتزايدة والتى ازدادت قبضتها لرغبتها فى تعويض ما فقدته فى الحرب من ثروات ومعدات .

وحينما وصل « دى بوا » إلى باريس أعان أنه « على إفريقيا أن تسمع شكواها للعالم » وقد ساعد دى بوا فى ذلك المؤتمر مسيو « بليز ديان » مندوب السنغال والذى كان صديقا حميما لكلمنصو — رئيس وزراء فرنسا فى ذلك الوقت — ولقد قال كليمنصو « لبليز ديان » لا تعلن عن المؤتمر ولكن سر فى طريقك قدما » .

ولقد ضم المؤتمر خمسة وسبعين ممثلا ولقد أعلن المؤتمر ضرورة إيجاد قوانين دولية لحماية الوطنيين وضرورة وضع الأرض تحت الوصاية ومنع استغلال رأس المال الأجنبى وإلغاء الرق وعقوبة الاعدام والحق فى التعليم وفى النهاية أصر المؤتمر على أنه يجب أن يكون للوطنيين فى إفريقيا حق الاشتراك فى الحكومة بمجرد أن يسمح تطورهم بذلك(٢) .

مؤتمر الجامعة الإفريقية الثالث :

عقد المؤتمر الثالث فى لندن وأكملت بقية الاجتماعات فى بروكسل سنة ١٩٢١ وكان المطلب الرئيسى الذى طالب به الجنس الزنجى عن طريق الطبقة المفكرة المستنيرة The New E'ite هو إقامة حكم ذاتى محلى للجماعات المتأخرة يزداد باطراد كلما ازدادت خبرتهم ومعرفتهم حتى يصبح حكما ذاتيا تاما فى نطاق عالم يحكم نفسه بنفسه .

---

(١) كولين ليجوم : المرجع السابق ص ٣٢

وفى خطاب «دى بوا» فى المؤتمر الثالث قال .[1]

«إن أول مبادىء الحكمة فى العلاقات بين الأجناس هو إيجاد هيئات سياسية بين الشعوب المغلوبة على أمرها: ومن الواجب أن تعم شريعة الديموقراطية العالم كله، والتوكيد هنا منصب على العلاقة بين الأجناس وعلى الديموقراطية وعلينا أن نتذكر أن ذلك كان سنة ١٩٢١ .

مؤتمر الجامعة الإفريقية الرابع :

عقد المؤتمر الرابع اجتماعين منفصلين فى لندن ولشبونة عام ١٩٢٣ وقد حضر اجتماع لندن هـ . ج . ويلز ، هاروالد لاسكى، لورد أوليفيير وتلقى المؤتمر رسالة تشجيع من «رامزى ماكدونالد» وكان أهم مانادى به هذا المؤتمر هو «أن يكون للافريقيين صوت فى حكومات بلادهم»

وفى البلاغ النهائى لهذا المؤتمر جاءت الفقرة التالية : —

«إننا بالاختصار نطالب أن يعامل الجنس الأسود فى العالم كله كبشر وليس فى استطاعتنا أن نرى طريقا آخر للسلام والتقدم»

أما عن آخر المؤتمرات التى دعا إليها الدكتور «وليام دى بوا» مباشرة فقد عقد فى نيويورك عام ١٩٢٧ وفى هذا المؤتمر نلاحظ شيئا هاماوغريبا ذلك أنه بلاشك أن الكثير من المؤتمرات السابقة عقدت فوق أرض استعمارية بل فوق أرض الدول التى تستنزف أفريقيا وشعوبها كما أن هذه الدول كانت تدرك تماما أن من مصلحتها امتصاص غضب الشعوب الافريقية بإحتضان هذه الأفكار حتى لاتتلقفها الحركة الشيوعية الدولية فتصنع منها بؤرة للثورة الدموية ضد الوجود الرأسمالى فى إفريقيا .

---

(١) المرجع السابق ص ٢٣ — ٢٤

ومن هذا المنطلق والواقع السياسى لم يسكت للشيوعيون أيضا بل اعتبروا عقد مثل هذه المؤتمرات فوق الأرض الاستعمارية طعن لحركة الحريه وتمثيليات تحاك ضدالشعوب الإفريقية ولما حاولت حركة الشيوعية التغلغل فى هذه المؤتمرات والسيطرة عليها وفشلت هذه الحركة الشيوعية فى أن تنال غرضها بدأ الشيوعيون يشيعون أن هذه المؤتمرات تعبر عن قومية الطبقة البورجوازية وبدأت الدعايات الملفقة ضدجدوى هذه المؤتمرات. ولقد كان موقف معظم الشيوعيين البيض بالنسبة للمنظمات الزنجية موقفا يتسم بالازدراء إذ لم يكن فى إستطاعتهم السيطرة على هذه المنظمات ومن ثم فإنهم يسعون إلى القضاء عليها من الداخل .

والواقع أن تحليل هذه المؤتمرات يجعلنا نؤكد الآتى : —

١ — أن معظمها فى غيبة الإفريقيين أنفسهم وأن الدعوة جاءت من الخارج وأنها اقتصرت فى أقصى أمانيها على مشاركة الإفريقيين للحكم الذاتى والدعوه التى نادت بها معظم هذه المؤتمرات كانت متمشية مع أبسط ماينادى به المستعمر نفسه وهى تطوير قدرات الأفريقيين حتى يتمكنوا من المشاركة فى الحكم .

٢ — لم تناد هذه المؤتمرات بالاستقلال التام أو الحرية المنشودةللافريقيين

٣ - لم تضع هذه المؤتمرات خططا للثورة ضد المستعمر أو تنادى باستعمال العنف وتكوين منظمات ثورية وإنما كان السلم رائدها فى طلب ما تريد .

٤ — كان أحد الأسباب التى دعت إلى عقد هذه المؤتمرات هو محاربة التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا وروديسيا .

٥ — أن هناك هدف غير واقعى ساعدت عليه الدول الاستعمارية نفسها وهو ترحيل سكانها الذين هم من أصول زنجية إلى إفريقيا(١)

---

(١) محمد عبد العزيز إسحق : فى قضية الوحدة الافريقية (نشأتها — تطورها مستقبلها) نهضة إفريقية العدد ٦٠ السنة الخامسة نوفمبر سنة ١٩٦٢ ص٤

والواقع أن هناك شيء هام يجب أن يتطلع إليه المؤرخون وهو أن الولايات المتحدة بدأت تتطلع إلى القارة الأفريقية وبدأت تحتضن الحركات التي تدعو إلى تكتل هذه الشعوب ومن ثم يمكن اعتبار هذه المؤتمرات مقدمة أساسية للتدخل الامريكي لازاحة المستعمر الاوربي وان لم تكن أوربا نفسها فاهمة ذلك كله إلا فيما بعد .

ومع ذلك لا ننكر أن هذه المؤتمرات كانت دافعاً إلى بناء نسيج حركة الوحدة الافريقية (١) وإلى عام ١٩٢٧ تتوقف مؤتمرات الجامعة الافريقية ثم تأتي ظروف الحرب العالمية الثانية وبذا يبدأ الحد الفاصل بين حركات الجامعة الافريقية القديمة والحديثة ولقد صارت بريطانيا المركز الرئيسي لازدهار أفكار الجامعة الأفريقية بعد عام ١٩٣٦ .

الاتحاد الفيدرالي الافريقي : —

في سنة ١٩٣٧ تكون مكتب الخدمة الافريقي الدولي كخلف لجماعة أصدقاء الحبشة الافريقيين الدوليين وكان من بين زعماء هذا المكتب « جورج بادمور »، المستر ك . ل . ر جيمس ، ووالاس جونسون زعيم اتحاد عمال سيراليون وجومو كينياتا .

---

(١) إن أحداً لا ينكر صدى حركة « جارفي » وكتابات « دي بوا » على وجه الخصوص في أذهان ومشاعر بعض الإفريقيين الشبان الذين كانوا يطلبون العلم في الولايات المتحدة وفي بريطانيا وقد ذكر الدكتور نكروما صراحة أنه تأثر بشخصية « جارفي » كما أنه تبنى مشروع دي بوا لانشاء « دائرة معارف إفريقية» ولكن هذا لا يعني أن دوافع حركة جارفي وأفكار دي بوا كانت دوافع وطنية إفريقية أو أن أسلوب أي منهما وأهدافه تماثل دوافع وأساليب وأهداف القادة الإفريقيين ،

وفى سنة ١٩٤٤ إنضمت ثلاث عشرة منظمة خيرية وطلابية وسياسية معاً مكونة الاتحاد الفيدرالى الافريقى تحت زعامة مكتب الخدمة الإفريقى ولقد وصف جورج بادمور تطور حركة الوحدة الإفريقية فى ذلك الوقت بقوله : -

« إن هذه المرحلة كانت من أكثر المراحل الحافزة والبناءه فى تاريخ الوحدة الإفريقية » .

وفى أكتوبر سنة ١٩٤٥ دعا الاتحاد الفيدرالى للجامعة الإفريقية إلى عقد المؤتمر الإفريقى العالمى السادس [١] إلى الاجتماع فى مانشستر وقد حضر هذا المؤتمر دى بوا وقوامى نكروما - والذى بدأ نجمه كزعيم إفريقى وأكبر داعية لحركة الوحدة الإفريقية منذ ذلك الحين ولأول مرة يضم هذا المؤتمر الكثير من زعماء إفريقيا الشبان ويقدم لنا مؤتمر مانشستر إيضاحات كثيرة للافكار المتطورة للجامعة الإفريقية إذ نجد للمرة الأولى التحدى السافر من جانب الزعماء - ولعل ذلك يفسر لنا ما صنعته الحرب العالمية الثانية من تجدد أفكار الإفريقيين ومن تحرك قومى ووطنى بعد أن شارك الإفريقيون فى صنع النصر للحلفاء - جاء فى هذا المؤتمر : -

« إننا نطالب بالحكم الذاتى والاستقلال لإفريقيا السوداء الذى يمكن أن تتمتع به حتى الآن الجماعات والشعوب فى هذا العالم الواحد السائر فى طريق الوحدة العالمية الحتمية ولا أكثر من ذلك » .

ومما لا شك فيه أن وجود عناصر ديناميكية داخل هذا المؤتمر قد أعطاه

---

(١) إن جورج بادمور » يدعو هذا المؤتمر بالمؤتمر الخامس لانه يتجاهل مؤتمر سنة ١٩٠٠ مؤرخاً المؤتمرات من أول مؤتمر عقده دى بوا فى باريس سنة ١٩١٩ ولكننا لا نرى مبرراً لانكار المؤتمر الذى عقد فى سنة ١٩٠٠ .

فاعلية أكثر خاصة وأن المناخ الدولى كان ملائماً كما وأن الحلفاء شعروا بالخجل أمام الإفريقيين ليس فقط لما قدموه من مساعدات بل لأن الحلفاء شعروا فى مرحلة من المراحل بضرورة إقناع الإفريقيين بالوقوف بجانب قضية الحرية والديموقراطية ضد النازية والفاشستية وفى سبيل الإغراء قدموا وعوداً كانوا لا يمكن التحلل منها فى المستقبل بالاضافة إلى أن أوربا نفسها خرجت جريحة وشتان بين خروجها من الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية تلك الحرب الأخيرة التى أفرزت قوتين جديدتين بدأتا تسعيان لتتوارى أوربا من أجل أن يسيطرا سوياً على مقاليد السياسة العالمية .

وقد حضر المؤتمر المذكور أكثر من ٢٠٠ مندوب عن التنظيمات السياسية فى مختلف أنحاء العالم ولأول مرة تبدأ بذور الفكر الاشتراكى تطرق أبواب التحرك الافريقى نحو الوحدة حيث أن المؤتمر رفض كل التوصيات ذات الصبغة الرأسمالية لحل المشكلة الافريقية وبداية تبنى السبيل الاشتراكى القائم على العمل الايجابى وتجنب سياسة العنف مع ملائمة ظروف كل موقع لهذا التطبيق الاشتراكى [1] .

ولأول مرة يطالب المؤتمر الافريقيين بتنظيم أنفسهم داخل الأحزاب السياسية والاتحادات التجارية والتنظيمات الزراعية والجمعيات التعاونية كوسائل لتحقيق الحياة الاقتصاديه والتحرر السياسى .

ووجه المؤتمر بيانا إلى القوى الاستعمارية فى كل مكان هاجم فيه احتكار رأس المال الاجنبى وأشار إلى أن الديمقراطية الاقتصادية هى الشكل الديموقراطى

---

(١) د . محمود متولى : محاضرات فى التاريخ الافريقى الحديث مرجع سابق ص ٥٧ .

الذى تحتاجه افريقيا وأهاب بأهل المستعمرات فى كل مكان ، المثقفين والعمال والزراع والموظفين أن يواجهوا بشجاعة مسئولياتهم فى تحرير أنفسهم والقضاء شرور الاستعمار .

وانتهى المؤتمر بعد أن وضع برنامجا للقومية الافريقية لأول مرة ونتيجة لتوصيات هذا المؤتمر تكونت لجنة دائمة انتخبت سكرتيراً عاماً لها هو قوامى نكروما وتكونت لجنة سكرتارية خاصة بغرب افريقيا وانتخب نكروما أيضاً سكرتيراً لها :

ويعد هذا المؤتمر الخطوة العملية الحقيقية للوحدة الافريقية وذلك للأسباب التالية : —

١ — شارك فيه من أرض إفريقيا أبناء مخلصون .

٢ — سارت الوحدة على أساس التكوين والتنظيم للاسلوب العلمى للمطالبة بالاستقلال والحرية الاقتصادية .

٣ — بدأت الأفكار التى اتخذت فى شكل توصيات تأخذ طريق التطبيق.

٤ — فى أول مارس أصدر نكروما العدد الأول من مجله « الإفريقى الجديد » وكان عنوانها الرئيسى « صوت إفريقيا التى إستيقظت » وشعارها نحو « الوحدة والاستقلال التام »

٥ — فى نفس الوقت إستطاع جومو كينياتا إصدار مجلة أخرى فى مانشستر تنطق بلسان المؤتمر الإفريقى .

وهكذا يعتبر المؤتمر السادس هو بداية حركة البعث نحو الوحدة الإفريقية الحقيقية الواقعية والفعلية وبدأت الوجوه القديمة التى كانت تسيطر على المؤتمرات السابقة تتوارى ويحل محلها وجوه شابه من داخل القارة نفسها كما أن فكره

الوحدة بدأت تسيطر على أساس إطار افريقى متحدد وأصبحت الدعوه لترحيل الزنوج دعوه خيالية وإنما إتجهت رياح الجامعة الإفريقية لتكون من أجل إفريقيا وقد ظل الوضع كذلك حتى سنة ١٩٥٨ حيث كان ساحل الذهب قد استقل سنة ١٩٥٧ وبذلك وضع أول حجر فى زازلة الاستعمار الاوربى فى القارة وأصبحت غانا المستقلة هى قلعة الدعوة للوحدة الإفريقية خاصة وأن زعيمها الشاب كان هو أحد أساطين الدعوة والمشاركين فعليا فى بناء حركة الوحدة الإفريقية .

وأنتقلت لأول مرة فى التاريخ حركة الدعوة إلى الوحدة إلى أرض الوطن أى إلى أرض افريقيا نفسها وان كان ذلك لم يمنع أن تكون أجنحتها الثقافية والفكرية موجودة فى أوربا وفى العالم الجديد وفى الوقت الذى إنتقلت فيه جذور الجامعه الإفريقية إلى أرض جديدة كان لها برنامج فكر وعمل يمكن تلخيصه فى النقاط التسعة الآتية : —

١ — إفريقيا للإفريقيين ويعنى هذا إستقلالا تاما لجميع إفريقيا ونبذا كليا للإستعمار فى جميع صوره بما فى ذلك السيطرة البيضاء .

٢ — ولايات متحدة إفريقية ومثلها الأعلى قارة متحدة إتحادا كليا عن طريق سلسلة من الاتحادات الإقليمية التى تربط الأقطار بعضها ببعض بشرط تقييد السياسة القومية .

٣ — نهضة افريقية ثقافية تتلخص فى إستقصاء الشخصية الإفريقية وفى التصميم على إعادة تشكيل المجتمع الإفريقى إلى أشكاله الخاصة به على أن يؤخذ من ماضيه ما هو قيم ومرغوب فيه وجعله على إتصال وثيق بالأفكار الحديثة كما أن مسايرة المدنيه الحديثة من الأمور التى تعلق عليها أهمية كبيرة .

٤ — قومية إفريقية تحل محل النظام القبلى فى الماضى وفى هـذا مفهوم للولاء الإفريقى أوسع مدى من الدولة يسمو فوق الإرتباطات القبلية الاقليمية.

٥ — النهوض بالاقتصاد القومى للدول الإفريقية ليحل محل النظم الاقتصادية الاستعمارية وهـــذا معناه إيمان بالاشتراكية ورفض الشيوعية رفضا تاما .

٦ — الإيمان بالديموقراطية كأعظم وسيلة مرغوب فيها للحكم ديموقراطية قائمة على أساس منح حق الانتخاب لـكل فرد .

٧ — نبذ العنف كوسيلة من وسائل الكفاح وذلك ان لم تقابل الوسائل السلميه للكفاح والعمل الإيجابى — بأعمال قمع عسكرية .

٨ — تضامن الشعوب السوداء فى كل مكان وتحالف أخوى بين الشعوب الملونة قائم على تاريخ كفاحهم المشترك ضد السيطرة والاستعمار .

٩ — الحياد الإيجابى ويتلخص فى عدم التورط كأطراف منحازين فى سياسة القوى الـكبرى وعلى الا يكون هناك حياد إيجابى فى أى شىء يؤثر على المصالح الأفريقيه .

وقد تخلل الفترة بين مؤتمر الجامعه لإفريقية الأخير الذى عقد فى عام ١٩٤٥ وبين المؤتمر الأول للدول الأفريقية المستقلة عام ١٩٥٨ حادثان هامان أولهما ثورة مصر الـكبرى فى ٢٣ يوليو سنه ١٩٥٢ ومؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥ . ويحتوى كتاب « فلسفه الثورة » بيانا عن دور مصر فى إفريقيا يتضح فيما يلى : —

« إننا لانستطيع بحال من الأحوال — حتى لو أردنا — أن نقف بمعزل عن الصراع الدامى المخيف الذى يدور اليوم فى أعماق إفريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتى مليون من الإفريقين . لانستطيع لسبب هام وبديهى هو أننا

إفريقيون ، ولسوف تظل شعوب القارة تتطلع إلينا نحن الذين نحرس الباب الشمالى للقارة والذين نعتبر صلتها بالعالم الخارجى ، ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نتخلى عن مسئوليتنا فى المعاونة بكل ما نستطيع على نشر النور والحضارة حتى أعماق القارة العذراء ».

وان كان أنصار الجامعة الإفريقية لم يقوموا بدور حقيقى فى مؤتمر باندونج إذ كانت الحبشة هى الدولة الوحيدة الإفريقية المستقلة غير العربية الممثلة فى المؤتمر ومع ذلك فإن تصريح « باندونج » صار بسرعة جزءا لا يتجزأ من الأفكار التى تدور حولها الجامعة الإفريقية .

وفى نهاية سنة ١٩٥٧ عقد فى القاهرة مؤتمر التضامن الإفريقى الأسيوى إلا أنه لم يحقق الهدف المنشود منه وفى عام ١٩٥٨ (ابريل) اجتمع فى اكرا مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة الأول وكان عدد الدول ثمانية فقط (هى دول القارة المستقلة حتى حينه ولكن الذى حضر سبعة دول لأن جنوب إفريقيا لم تحضر هذا المؤتمر) وكانت إثنتان من هذه الدول السبعة فقط — غانا وليبريا - تنتميان لافريقيا السوداء وخمس دول تغلب عليها العروبة والإسلام هى مصر وتونس وليبيا والسودان ومراكش .

وقد الزم مؤتمر اكرا الدول الافريقية المستقلة بالاشتراك المباشر فى تحرير القارة حيث أعلنت الدول المجتمعة الحرب على الاستعمار والتنديد بالسياسة المتبعة فى جنوب افريقيا وأيدت كفاح جبهة التحرير الجزائرية تأييدا تاما ومنذ ذلك الوقت أخذ الكفاح ضد الاستعمار يلقى تأييدا مباشرا وتشجيعا من داخل إفريقيا .

ونتج عن هذا المؤتمر إعلان الشخصية الإفريقية واتخاذ سياسة الحياد الإيجابى بعيدا عن الحرب الباردة بين الكتلتين .

وأوصى المؤتمر الدول الإفريقية أنه يجب عليها أن تتخذ إجراءات مشددة لاستئصال آثار التفرقة العنصرية فى دولهم حيثما تنشأ واتفق جميع الأعضاء على إحترام السيادة السياسية والوحدة الآقليمية لبعضهم البعض وعلى حسم منازعاتهم إن وجدت بالتوفيق والوساطة داخل المجتمع الإفريقى .

ومن المهم أن نؤكد أنه فى هذا المؤتمر لم تذكر فكرة إنشاء ولايات متحدة افريقية ولا إتحادات إقليمية وفى اكرا أيضا عقد فى شهر ديسمبر سنة ١٩٥٨ مؤتمر للأحزاب السياسية الإفريقية تحت رعاية نكروما ولم تمثل فى هذا المؤتمر الحكومات الإفريقية ولذا سمى مؤتمر الشعوب الإفريقية .

وقد طالب مؤتمر الشعوب الإفريقية المذكور إقامة كومنولث من دول إفريقية حرة وبالطبع كان ذلك هدف الشعوب بينما لم يأت مثل هذا الهدف أبداً فى أى من المؤتمرات التى عقدتها الحكومات .

وفى عام ١٩٦٠ عقد مؤتمر ثان للشعوب الإفريقية ثم عقد المؤتمر الثالث للشعوب الإفريقية فى القاهرة سنة ١٩٦١ (١).

على أنه فى الفترة بين انعقاد مؤتمر أكرا للشعوب الإفريقية ومؤتمر القاهرة جرت أحداث هامة تدفع الوحدة الإفريقية قدما للامام من ذلك : —

تصريح كوناكرى : —

صدر هذا التصريح فى أول مايو سنة ١٩٥٩ حينما إتفقت كل من غانا

---

(١) افتتح المؤتمر جمال عبد الناصر وقد عقد فى القاهرة من ٢٥ — ٣١ مارس عام ١٩٦١ وقد التقى فيه أكثر من ٢٠٠ زعيم افريقى يمثلون ٣٥ دولة إفريقية جاءوا يمثلون ٦٧ منظمة سياسية وعمالية أنظر : مؤتمر الشعوب الافريقية الثالث وزارة الارشاد المصرية — مصلحة الاستعلامات سنة ١٩٦١.

وغينيا إتفاقاً جدياً على إقامة الاتحاد الغانى — الغينى واعتبر ذلك بدءاً لاتحاد الدول الإفريقية المستقلة .

تصريح سانيكويلى : —

دعا الدكتور توبمان رئيس ليبيريا إلى اجتماع يحضره سيكوتورى و نيكروما فى قرية سانيكويلى وهى قرية ليبيرية صغيرة حيث أصدروا فى ١٩ يوليو سنة ١٩٥٩ تصريح سانيكويلى ويتضمن هذا التصريح عشرة مبادىء لاقامة جماعة الدول الإفريقية المستقلة : —

وهذه المبادىء هى : —

١ — تسمية المنظمة باسم مجموعة الدول الإفريقية المستقلة .

٢ — للافريقيين مثلهم فى ذلك بقية جميع الشعوب الأخرى الحق الطبيعى فى الاستقلال وتقرير المصير وتقرير شكل الحكومة التى يريدون العيش فى كنفها.

٣ — احتفاظ كل دولة واتحاد فيدرالى من أعضاء المجموعة بشخصيتها القومية وكيانها الدستورى والغرض من تكوين المجموعة هو تحقيق الوحدة بين الدول الإفريقية المستقلة ولا يقصد بها التحيز دون مبرر للسياسات والعلاقات والامتيازات الدولية حاضرا أو مستقبلا للدول المشتركة فيها .

٤ — يوافق كل عضو من أعضاء المجموعة على مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية لأى عضو آخر .

٥ — (ا) تقرر تصرفات الدول والاتحادات الأعضاء فى المجموعة وفقا للاهداف الجوهرية وهى الحرية والاستقلال والوحدة الشخصية الإفريقية وصالح الشعوب الافريقية كذلك .

(ب) لا تقوم أية دولة أو أى اتحاد فيدرالى من أعضاء المجموعة من أعماله

أو سياسة بأى عمل مناقض لروح المجموعة وما تهدف إليه .

٦ — (ا) السياسة العامة للمجموعة هى بناء مجتمع افريقى حر يسوده الرخاء لصالح شعوبها وشعوب العالم ومن أجل السلام والأمن الدوليين .

(ب) وتقوم سياستها أساساً على الاحتفاظ بالعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية على أساس من المساواة والتبادل مع كل دول العالم التى تقف موقفا يتفق مع المصالح الافريقية والكرامة الافريقية .

(ج) وهدفها الرئيسى تحرير الأقطار والافريقية الواقعة تحت السيطرة الأجنبية بغية التعجيل بإنهاء حالة عدم الاستقلال فيما يختص بها .

٧ — تنشىء المجموعة مجلسا إقتصادياً ومجلساً ثقافياً ومجلس أبحاث علمية .

٨ — عضوية المجموعة مفتوحة لكل الدول والإتحادات الإفريقية المستقلة ولكل دولة إفريقية غير مستقلة الحق فى الانضمام إلى المجموعة عند حصولها على الإستقلال .

٩ — تقرر أن يكون للمجموعة علم ونشيد يتفق عليها فيما بعد .

١٠ — شعار المجموعة « الاستقلال والوحدة »[١] .

وابتداء من عام ١٩٦٠ بدأت إفريقيا تتعرض لتيارين من الوحدة ظلا يتصارعان فى صمت حتى إلتقيت أهدافهما سويا أخيراً فى سنة ١٩٦٣ ،

مجموعة برازفيل :

نشأت مجموعة برازفيل — أو على حسب اسمها الرسمى اتحاد الدول الإفريقية

---

(١) تصريح سانيكويلى ١٩٥٩ . ملحق رقم ٧ من كتاب كولين ليجوم المصدر السابق ص ٢٥٢

ومدغشقر – نتيجة لاجتماع دعت إليه ساحل العاج فى أبيدجان فى أكتوبر سنة ١٩٦٠ أصلا لمناقشة إمكان توسط الأقاليم الافريقية الفرنسية بين فرنسا والجزائر وبدأت الدعوة إلى إمكانية خلق ما يشبه الاتحاد فى الهدف بين هذه الأقاليم من أجل البناء والتقدم .

ومجموعة دول برازفيل هى الكونغو « برازافيل » وساحل العاج والسنغال وموريتانيا وفولتا العليا والنيجر وداهومى وتشاد وجابون وجمهورية وسط إفريقيا والكمرون ومدغشقر .

وكان هذا هو أول تجمع إقليمى لبعض الدول الإفريقية ولم يلبث هذا الوضع أن أدى إلى نوع من الوحدة الجمركية لذلك ثم الاتفاق على المبادىء التالية بين دول الفرانكوفون فيما عدا غينيا :

١ – عدم فرض ضرائب جمركية على المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء .

٢ – تخضع المبادلات التجارية مع الدول غير الأعضاء فى الاتحاد لتعريفه جمركية يتم إقرارها باتفاق عام بين الدول الأعضاء .

٣ – يسدد الايراد المترتب على هذه المبادلات لحساب الدول المنتجة فى حالة التصدير والدول المستهلكة فى حالة الاستيراد .

٤ – إنشاء نظام « مراجعة الحسابات » بشأن الواردات المارة « ترانسيت » لحساب دولة ليست عضواً فى الاتحاد .

٥ – تنظيم عملية فرض الرسوم غير المباشرة على استهلاك الواردات فى بعض الدول حتى يمكن خلق أوضاع متكافئة فى داخل الاتحاد .

وفى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٠ تقابل رؤساء أحدى عشر دولة من دول

الفرانكفون (أى الدول التى تتكلم الفرنسية وكانت خاضعة أصلا للاستعمار الفرنسى) فى مدينة برازافيل ثم تقابلوا مرة ثانية فى ياؤندى فى ٢٦ مارس سنة ١٩٦١ ثم تقابلوا مرة ثالثة فى سبتمبر ١٩٦١ حيث كانوا اثنى عشر دولة . وقد اتفقت هذه الدول على مجموعة من المبادىء تحكم علاقاتها المتبادلة وتحكم من وجهة نظرها العلاقات بينها وبين بقية الدول الافريقية نسوقها كالآتى (١)

١ — العمل الدائم من أجل السلام ويتمثل فى عدم اللجوء الى الحرب مهما كانت الأسباب والظروف وعدم الدخول فى أى تحالف يعتبر موجها ضد أى منهم واحترام الحدود القائمة وقت اعلان الاستقلال وعدم إنتهاكها ووجوب تقديم المعونة للدولة التى تقع ضحية لعدوان ما .

٢ — عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول ويتمثل هذا فى عدم قيام أى دولة بتأييد حكومة فى المنفى أو حكومة مؤقتة تعمل من الخارج ضد أى نظام حكم قائم فعلا فى دولة افريقيا مع تعهد كل دولة بتحريم كل أنواع النشاط الهدام الذى يوجة ضد دول افريقية أخرى .

٣ — التعاون الثقافى والاقتصادى بين الدول الافريقية يقوم على أساس المساواة .

٤ — الاتفاق الدبلوماسى بين دول الفرانكفون يقضى بالعمل فى اطار سياسة دولية موجودة مع تنسيق سياسات التنمية والتقدم فى هذه الدول .

٥ — دعوة الخبراء إلى بحث الموضوعات وتقديم التوصيات اللازمة لهذه الدول .

---

(١) د . عبد الملك عودة : سنوات الحسم فى افريقيا (١٩٦٠ — ١٩٦٩) مكتبة الأنجلو المصرية سنة ١٩٦٩ ص ٢١٦

وبناء على هذه التوصيات تم فى اجتماع تانا ناريف (عاصمة مالاجاشى) توقيع الدول الاثنى عشر المواثيق والاتفاقات التالية :(٢)

١ -- ميثاق اتحاد الدول الافريقية الملجاشية .

٢ — ميثاق الدفاع للاتحاد الأفريقى الملجاشى .

٣ — المنظمة الإفريقية الملجاشية للتعاون الاقتصادى .

٤ — الاتحاد الملاجاش الافريقى للبريد والمواصلات السلكية .

٥ — مؤسسة الطيران المشتركة .

٦ — الاتفاقية الدبلوماسية للدول الأفريقية الملاجشية .

٧ — اتفاقية التعاون فى شئون القضاء والقانون .

٨ — اتفاقية حريات إقامة والانتقال للافراد .

٩ — إتفاقية امتيازات وحصانات المنظمة الافريقية الملجاشيه للتعاون الاقتصادى .

١٠ — المنظمة الافريقية الملجاشيه المشتركة للملكية الصناعية .

١١ — الاتحاد الافريقى الملجاش لبنوك التنمية .

والجانب الثانى من الوحدة الاقليمية هو دول الدار البيضاء وقد كان أول مؤتمر لها فى سنة ١٩٦١ وقد سميت هذه المجموعة باسم المجموعة الثورية وكانت تتكون من مصر وغانا وغينيا ومالى والجزائر والمغرب بينما أطلق على مجموعة « مالاجاشى » اسم المجموعة المعتدلة وقد نظم بروتوكول الدار البيضاء إنشاء أربع لجان دائمة سياسية واقتصادية وثقافية وقيادة دفاع عليا وتتكون اللجنة السياسية

---

(٢) توجد نصوص هذه الإتفاقات فى كتاب كولين ليجوم : المصدر السابق ضمن ملاحق الكتاب .

من رؤساء الحكومات أو من ممثليهم ويضع لها جدول لتجتمع سنويا .

ولعل أهم ما حاولته دول الدار البيضاء هو إنشاء نواة السوق الافريقية المشتركة لمواجهة التغلغل الاستعمارى والنهب الامبريالى للقارة مؤكدة هذه الدول أن عليها أن تجد حلا للمعادلة الصعبة التى تواجه أفريقيا بعد الاستقلال والتى يمكن أن تتلخص فى الانطلاق لتعويض مافات واجتياز هوة التخلف الاقتصادى دون أن تقع من جديد فريسة لأوربا التى ولابد لافريقيا أن تستعين بها لأنها تملك التكنولوجيا القادرة على إعطاء افريقيا التقدم .

وكان من أشد المتحمسين لحركة انشاء السوق الافريقية من أجـــل دعم استقلال إفريقيا الاقتصادى هو كوامى نيكروما والذى قال عن محاولات أوربا ربط اقتصاد افريقيا بها فى صورة تبعية مايلى : —

« إن أية مفاوضات تدور على حدة بين دول صناعية كاملة القوة فى أوربا وبين دول ناشئة فى إفريقية حول تحقيق إتحاد اقتصادى لا يراد بها سوى تأخير حركة التصنيع فى افريقيا وتأخير رخائها وتطويرها ، بل إن معنى تلك الوحدة الاقتصادية هو الاحتفاظ بالأسواق الإفريقية لتصريف المصنوعات الأوربية والحصول منها على المواد الخام بأسعار رخيصة ... إن هذا التكتل بين الدول الاستعمارية يعتبر إمتدادا للاتجاهات الاستعمارية بقصد الاحتفاظ بمراكز السيطرة لحساب الامبريالية العالمية برغم المكاسب الفاحشة التى استنزفتها من مواردالبلاد وهو يعنى محاولة لتجميد الأوضاع الاقتصاديه فى الدوله المستقلة حديثا والابقاء عليها فى حالة التخلف السابق وربطها بعجلة الاقتصادالرأسمالى ويتبع ذلك انحيازها إلى احدى الكتلتين المتصارعتين ... »(١)

---

(١) كوامى نكروما : الاستعمار الجديد آخر مراحل الامبريالية ترجمة عبد الحميد حمدى القاهرة سنة ١٩٦٦ ص ١٠ — ١١

وهذه السوق تهدف إلى :

١ — زيادة التعاون والترابط من أجل مواجهة الآثار الضارة للتكتلات الاقتصادية وحماية الاقتصاد الوطنى والعمل على تطويره والتنمية الشاملةالمتوازنة لصالح الشعوب الافريقية .

٢ — تقديم التسهيلات الممكنة وازالة الحواجز الجمركية تدريجيا بين دول السوق .

٣ — حل مشكلات التنمية الاقتصادية للدول الافريقية المتعلقة بالتمويل والخبرات .

٤ — تسهيل انتقال رءوس الأموال والأيدى العاملة بين دول السوق

ودول السوق الست الافريقية والتى أعلن عن قيامها سنه ١٩٦١ بعد عقد مؤتمر الدار البيضاء هى :

مصر ، والجزائر ، والمغرب ، ومالى وغانا ، وغينيا .

ولقد كانت هذه الدول هى أول من أمسك بزمام المبادرةفىالقارة الافريقية لتوحيد الجهد الاقتصادى وفى ذهنها هدفان :

أولا : وحدة العمل فى الشئون الدولية للمحافظة على الاستقلال الذى أفرزته جميعها مع إنتهاج سياسية عدم الانحياز .

وثانيها — أن توجه الدول الافريقية المستقلة خططها السياسيةوالاقتصادية والاجتماعية نحو استثمار ثروتها القومية لمصلحة شعوبها .

وكان هناك وضوحا تاما فى أن مصلحة الدول الافريقية تقتضى منها تدعيم هذه السوق حيث أن العالم كله كان يتجه نحو التكتل كما أن أنقسام هذا العالم معسكرين أحدهما شرقى والآخر غربى كان يحتم على إفريقيا أن تسلك سياسة

عدم الانحياز لتبعد عن مجالات النفوذ وتتجنب الحرب الباردة وتتفرغ لبناء نفسها وقد نجح المؤتمر فى إنشاء ثلاث لجان هى .

اللجنة السياسية :

واللجنة الثقافية :

واللجنة الاقتصاديه :

وكانت هذه اللجنة الاخيرة تضم وزراء اقتصاد دول أفريقيا المستقله وتجتمع بصفة دورية لاتخاذ القرارات اللازمة الخاصة بالتعاون الاقتصادى الافريقى . وقد كانت باماكو فى مالى هى مقر مكتب الاتصال لدول السوق وعين لها سكرتير ومعاونون إعتبروا موظفين دوليين لا يتلقون أثناء ممارستهم مهام وظائفهم تعليمات من أية دولة عضو وينبغى أن تتفق جميع تصرفاتهم مع مركزهم كموظفين دوليين وتتعهد الدول الأعضاء بالامتناع عن أى عمل يؤثر عليهم عند إضطلاعهم بمسئولياتهم .

وقد انعقدت الدورة الأولى للجنة الاقتصاديه فى كوناكرى فى يوليو سنة ١٩٦١ وأشار البيان المشترك إلى أهمية التعاون بين الدول الافريقية ووافقت هذه اللجنة على القرارات التالية .

١ - إلغاء الحواجز الجمركية بين الدول الست الأعضاء فى الميثاق على خطوات تدريجية فى مدة خمس سنوات .

٢ - إنشاء جهاز إقتصادى دائم يسمى «مجلس الوحدة الاقتصاديه الافريقية» يختص أساساً بدراسة المشكلات المشتركة للتنمية والقيام بوجه عام بكل الدراسات الخاصة بالتوحيد الاقتصادى لافريقيا .

٣ - إبرام «اتفاقية للتعاون الاقتصادى والفنى» بين الدول الاعضاء فى الميثاق

٤ ــ إنشاء بنك إفريقى للتنمية الاقتصادية يكون مقره كوناكرى .

٥ ــ العمل على إقامة اتحاد افريقى للمدفوعات وهيئة متعددة الأطراف المقاصة .

٦ ــ اختيار القاهرة لتكون مقراً للاتحاد الافريقى للمدفوعات .

٧ ــ اختيار باماكو لتكون مقرا لمجلس الوحدة الاقتصادى الافريقى .

ولقد جاء فى البيان الذى صدر عن انعقاد اللجنة أنها ترحب بانضمام أية دولة افريقية ونحن نرى أن السوق الافريقية المشتركة حتمية إقتصادية تفرضها الضرورة للأسباب التالية .

١ ــ أنها ستكون مواجهة عملية للتكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى التى تحاول استغلال مواد افريقيا وثرواتها .

٢ ــ ضمان استغلال موارد القارة استغلالها كاملا للاستثمار لصالح أبنائها

٣ ــ معالجة مشاكل التخلف والقضاء على التجارة غير المتكافئة والعجز فى ميزان المدفوعات بين افريقيا والعالم الخارجى .

٤ ــ الاهتمام بطرق النقل والمواصلات حتى يتسنى زيادة تعارف الشعوب الافريقيـة وعـدم عزلة افريقية بكامل دولهـا خاصة فى الداخل عن العالم الخارجى مما يعطيها مزيداً من التطور الحضارى والانطلاق الفكرى والاجتماعى.

ولقد واجهت السوق الأفريقية المشتركة عدة صعوبات نذكر أهمها فى ذلك الميراث الثقيل الذى ورثته هذه الدول عن الاستعمار حيث تعمد المستعمر أن يجعلها تتخصص فى إنتاج المواد الأولية اللازمة لصناعاته .

أما الصعوبه الثانية فقد كانت خاصة بتخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا تمهيداً لالغائها فى خلال خمس سنوات إذ أن هناك بعض الدول مثل غينيا ومالى تعتمد

على الرسوم الجمركية كجزء هام من مواردها إذ أن هذه الرسوم تمثل من ٥٠ ٪ إلى ٦٠ ٪ من مواردها .

ولقد ناقش رؤساء الوفود هذه الناحية لكيلا يكون لها تأثير كبير فى موارد الدول المشتركة فى السوق حيث أن زيادة التبادل التجارى بين الدول المشتركة سيزيد الدخل القومى لها مع ملاحظة أن الدول الافريقية لن تستغل بعضها البعض، هذا إلى جانب أن الوحدة الاقتصادية بين الدول الأعضاء ستنسق القرارات فى التعامل التجارى بين الدول الأفريقية والدول الأجنبية الأخرى .

ولقد استطاعت اللجنة أن تتغلب على كل المشكلات والصعوبات نسبيا حيث تم توقيع سبع إتفاقيات إقتصادية بين دول السوق وقد روعى أن تؤدى هذه الاتفاقيات السبع إلى الوحدة الاقتصادية تدريجيا وأن تدعم عمليات التعاون والتضامن فيما بينها لتحرير إفريقيا من الاستعمار الاقتصادى ومواجهة التكتلات الاقتصادية بسياسة مشتركة .

ومن هذه الاتفاقيات اتفاقية خاصة بإنشاء هيئة طيران إفريقية هدفها تقدم النقل الجوى بين الدول الافريقية ويكون مقرها الجزائر واتفاقية خاصة بالملاحة والنقل البحرى وذلك لانشاء خطوط ملاحية بين الدول الافريقية كما نصت الاتفاقية الثالثة على إنشاء إتحاد إفريقى لشركات النقل الجوى برأسمال قدره ستة ملايين جنيه إسترلينى أما الاتفاقية الرابعة الباقية فيحسن أن نذكرها بشىء من التفصيل :

الاتفاقية الرابعة : خاصة بإنشاء السوق الافريقية المشتركة مفتوحة لجميع الدول الافريقية المستقلة وتقوم هذه السوق على الأسس التالية :

١ — حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية .

٢ — حرية الاقامة والعمل والاستخدام لممارسه النشاط التجارى .

٣ — حرية النقل والترانسيت واستعمال وسائل النقل والموانى والمطارات المدنية ولتحقيق هذه الاهداف اتفقت الاطراف المعنية على إقامه وحدة جمركية وتنسيق التعريفات والتشريعات والأنظمة الجمركية المتبعة فى كلى منها وتنسيق سياسة الاستيراد والتصدير وتوحيد أساليب التصنيف الجمركى واتباع سياسة مشتركة لمنتجات الأساس .

واتفق الاطراف على أن يقوم كل منهم فى خلال خمس سنوات بإلغاء الرسوم الجمركية على وارداتها من باقى الدول الاعضاء وذلك على أن تخفض تدريجيا فى العام الأول بنسبة ٢٥ ٪ ثم يتم باقى الخفض فى الاربعة أعوام التالية ، ويتم التخفيض على أساس الرسوم الجمركية المطبقة فى ٣١ مارس سنة ١٩٦٢ .

وتشرف على تنفيذ هذه الاتفاقية هيئه دائمة مقرها الدار البيضاء وتسمى هذه الهيئة « مجلس السوق المشتركة الإفريقية » .

الاتفاقية الخامسة : خاصة بإنشاء بنك للتنمية الافريقى وقدحدد رأس مال البنك بمبلغ ٣٠ مليون دولارا على أن توزع بالتساوى بين الدول الأعضاء ولكل دولة متعاقدة الحق فى الحصول على ما تحتاجه من قروض من هذا البنك فى حالة عجزها عن الحصول على الحصول على قرض خارجى بالشروط المناسبة لظروفها الاقتصادية .

الاتفاقية السادسة : خاصة بإنشاء « إتحاد المدفوعات الإفريقية » وذلك لتسهيل المدفوعات وخلق نظام للمقاصة متعدد الأطراف بين الدول الأعضاء وتؤدى المدفوعات على نحو لا يرهق موازين مدفوعات الدول المتعاقدة وفى شكل يتفق مع التضامن التجارى الذى تمليه إتفاقية السوق المشتركة .

أما عن الاتفاقية الأخيرة فهي خاصة بإنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية الافريقية ويتولى هذا المجلس دراسة المشكلات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وإمكانيات تنسيق خطط التنمية بين الدول الأعضاء وبحث النظم الاقتصادية الملاءمة مع الواقع الافريقى .

وقد علق الدكتور عبد المنعم العيسوى ممثل مصر فى هذه اللجنة أن هذه القرارات تعتبر تأكيدا عمليا لما عقدت عليه الدول الافريقية من عزم على التضامن فى مختلف مجالات النشاط الاقتصادى وذكر ان الاتفاقيات التى وقعت هى مظهر التعاون الاقتصادى الجماعى الوثيق بين الدول الافريقية .

كما ذكر السيد وزير اقتصاد المغرب أن السوق الإفريقية المشتركة ممكنة التنفيذ على مراحل ويمكن التغلب على الإنتاج المتماثل فى الدول الإفريقية كاحدى صعوبات التنفيذ وخلق التكامل الاقتصادى بين الدول المعنية وذلك فى ظل تخطيط واعى وشامل .

وقد تنبأ وزير إقتصاد ومالية غينيا أنه سينشب بلا شك صراع فى المستقبل بين السوق الأوربية المشتركة وغيرها من التكتلات الاقتصادية وبين السوق الإفريقية المشتركة ذلك يلقى على عاتق دول السوق الإفريقية مسئوليات وأعباء كبرى لتحقيق حرية إفريقيا إقتصاديا دون أن تعرض نفسها لحرب إقتصادية من جانب هذه التكتلات .

ان السوق الإفريقية الاقتصادية المشتركة بين دول القارة يجب أن تكون حقيقة واقعة لصالح دول القارة وحتى يصبح شعار إفريقيا للإفريقيين شعارا له معنى ومضمون ولا يجب أن تقتصر دول السوق على دول الشمال أو مجموعة من دول الشمال ودول الغرب بل يجب أن تضم هذه السوق كل دول القارة ذلك

ان السوق الافريقية المشتركة ستكون قادرة على تنسيق اقتصاديات القارة وتنظم تبادل شعوبها المنافع وترسم خطط تبادلها الحاجات والحاصلات وتوفر على شعوبها الجهود والمال بتخفيض الحواجز الجمركية بينها وتسهيل حصولها على حاجاتها فى ديارها دون حاجة للإلتجاء إلى الأسواق الاستعمارية وتتلافى بذلك طغيان السوق الأوربية المشتركة وتحكم رجال المال والأعمال للدول الاستعمارية وتسلط البنوك الكبرى فى لندن وباريس وامستردام .

وقد حان للقارة الافريقية اليوم وقد تخلصت من الاستعمار السياسى أن تنظم اقتصادها على أساس تعاون مادى مشترك بين دولها حسب حاجة كل شعب إلى الآخر فى نطاق ما ينتجه وما يحكم عليه من صناعة وكفايات وقوى عاملة وخدمات يستطيع أن يؤديها وأفضل وسيلة لذلك هو حماية السوق الإفريقية المشتركة الوليدة سنة ١٩٦١ فى ميثاق الدار البيضاء .

وقد يزعم البعض أن شعوب القارة الإفريقية وقد تحرروا حديثاً وليس لديهم الكفاية من رأس المال والخبرة والآلات فى أمس الحاجة إلى مساعدات الغرب والتعاون مع الخارج وأن خير عميل لحاصلات إفريقيا أسواق أوربا ومصانعها ومتاجرها وقد يدعى البعض أن تصنيع أفريقيا يتطلب بعض الوقت إذ أن القارة زراعية فيما عدا جنوب أفريقيا وهو بحكم تعصبه بعيد عن ميدان التعاون كما أن الدول الإفريقية ترفض التعاون معه لممارسته التفرقة العنصرية، وجمهورية مصر العربية إلى جانب مصانع محدودة نشأت حول أسمرة وفى مناطق متفرقة فى المغرب والجزائر، وفى هذه الحالة يصعب إنشاء سوق مشتركة بين دول وشعوب حاصلاتها ومشكلاتها واحدة وعليها أن تواصل الاعتماد على الخبرة والأموال الأجنبية[1]

---

(١) د . أحمد سويلم العمرى: اتحاد افريقيا وسوقها المشتركة العدد ٧٥ السنة ٧ فبراير ١٩٦٤ [مجلة نهضة افريقيا] ص ٢٠

ومن هنا يجب أن نميز سوق أفريقيا المشتركة بالتخطيط والتنمية لموارد القارة القارة واستثمارها على الوجه الأكمل بالإضافة إلى أن السوق الإفريقية يجب أن تكون دافعاً لإعادة بناء الهيكل الاقتصادى الإفريقى على أساس من النمو المتوازن بين الزراعة والصناعة ومن هنا نرى أيضا ضرورة إعطاء الدول الإفريقية الأولوية فى أفضل شروط التصدير والاستيراد فى دائرتها . والذى لاشك فيه أن فكرة الوحدة الجمركية ليست جديدة على الواقع الافريقى لأنه سبق أن كان هناك اتحاد جمركى لإفريقيا الاستوائية سنة ١٩٥٦ ولم يكن له أية صفة سياسية بل كان اتجاهه إقتصاديا .

ومن المهم أن نذكر ذلك التيار الذى دعا إلى إقامة صورة من الوحدة الإقتصادية بين مجموعة دول شرق إفريقيا إلا أن أهم اتجاهين انقسمت إليهما إفريقيا كانا مجموعتين هما مجموعة مالاجاشى ثم مجموعة الدار البيضاء وكانت المجموعة الأولى تعبر عن الاتجاه الأقل ثورية وأقل عداء للاستعمار بينما كانت المجموعة الثانية هى الأكثر تشددا وثورية ولم تلبث افريقيا نفسها أن وجدت نفسها فريسة انقسام خطير ومن ثم بدأت المجموعتان تتقاربا حيث عقد اجتماع فى مونروفيا فى مايو سنة ١٩٦١ حضرته ١٩ دولة إفريقية مستقلة منها مجموعة مالاجاشى الاثنى عشر يضاف لها الدول التى اطلقت عليها اسم مجموعة «مونروفيا» وهى إثيوبيا ونيجيريا وليبريا وسيراليون والصومال وتوجو وتونس . ثم دعت هذه المجموعة إلى عقد مؤتمر فى يناير سنة ١٩٦٢ فى لاجوس عاصمة نيجيريا وهو الاجتماع الذى قاطعته فى آخر لحظة دول منظمة الدار البيضاء وذلك احتجاجا على عدم دعوة حكومة الجزائر المؤقتة وبذلك فشل المؤتمر فى جمع الدول الإفريقية على مائدة واحدة .

وبدأت الدول الاستعمارية تتدخل لتعميق هوة الخلاف بين الدول الافريقية

ولكن بدأت جهود مكثفة لتجميع إفريقيا وذلك عن طريق عقد مؤتمر قمة لرؤساء إفريقية وهكذا عقد مؤتمر فى أديس أبابا فى مايو سنة ١٩٦٣ وعنه صدر ميثاق الوحدة الافريقية .

وقد حضر هذا المؤتمر الذى عقد بين ٢٣ ، ٢٨ مايو سنة ١٩٦٣ رؤساء ثلاثين دولة ولم تحضر المغرب وتوجو هذا المؤتمر ، ولكنهما إنضمتا إلى المنظمة ووقعتا الميثاق مؤخرا وفى يوم ٢٨ مايو سنة ١٩٦٣ وقع رؤساء هذه الدول ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية تعبيرا عن إرادة الشعوب الإفريقية فى التعاون بينها فى إطار من الوحدة التى تمليها الظروف المشتركة واكد الميثاق حق الشعوب فى تقرير مصيرها وتزم الرؤساء على ضمان وتدعيم إستقلال دولهم وتصميمهم على محاربة الاستعمار القديم والجديد فى كل صوره وإيمان الدول الأعضاء بميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الإنسان وبأنهما يوفران أساسا متينا للتعاون الإيجابى والسلمى بين دول العالم كما اكد الميثاق من ناحية السياسة الخارجية سياسة عدم الانحياز ومن ناحية العلاقات بين الدول الأعضاء اكد الميثاق مبدأ المساواة فى السيادة بينها ومبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية لها وضرورة احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وضرورة العمل على فض المنازعات بالطرق السلمية .

وفى المدة من ١٧ — ٢١ يوليو سنة ١٩٦٤ عقد فى القاهرة مؤتمر القمة الثانى وحضره رؤساء دول وحكومات ٣٤ دولة وقد بحث هذا المؤتمر أساليب التعاون داخل القاره الافريقية وأمر تكوين لجنتين متخصصتين تابعتين للمنظمة ووافق على توصيات خمس لجان أخرى (لجنة الدفاع - اللجنة التعليمية والثقافية — اللجنة الاقتصادية والاجتماعية — لجنة الصحة والتغذية — لجنة البحث العلمى والفنى).

وبحث مجلس الرؤساء وسائل تصفيه الاستعمار فى القاره وموضوع التفرقة العنصرية وطالبت الدول التى تقوم علاقات بينها وبين حكومة جنوب إفريقيا بالتعاون فى مجال مقاطعة وطالب الدول المنتجة للبترول بالكف عن إمداد جنوب إفريقيا بالمنتجات البترولية وأقر إنشاء مكتب لتنسيق خطط الدول الأعضاء لتنفيذ مقاطعة جنوب إفريقيا على نحو فعال وبحث المجلس موضوع روديسيا .

وتعددت إجتماعات دول القمة الإفريقى (حتى وصلت حتى الآن عشرة اجتماعات) وكان كل مؤتمر يزيد من أواصر العلاقات المتينة وان كانت مظاهر الوحدة الإفريقية تملك من وعى الشعوب اكثر مما تملك الحكومات إلا أن طريق الوحدة بدأ يتخلص تدريجياً من كثير من الشوائب التى أحاطت به وتضامنت الشعوب الإفريقية من أجل مصالح القارة ولعل وقفه افريقيا تضامنا مع مصر خير مثال على ذلك حينما أعلنت دول القارة قطع علاقاتها مع إسرائيل إلى حين أن تنصاع هذه الأخيرة لحكم المجتمع الدولى والأمم المتحدة وترد الأراضى التى إستولت عليها فى ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ .

ويحلو لنا قبل أن نختم هذا الباب أن نتكلم عن دور مصر فى حركة الجامعة الإفريقية ولو أن هذا الدور لازال بمنأى عن كثير من الباحثين ظنا أن مصر لم تلعب دورا إفريقيا إلا فى سنة ١٩٥٤ إلا أن ذلك فى الواقع غير صحيح ذلك أننا لا يجب أن نغفل محاولات محمد على باشا الكبير فى السودان وكذلك محاولات إسماعيل فى شرق إفريقيا ثم بعد ذلك خفت صوت مصر قليلا إلا أن صوتها عاد مدويا خلال النصف الأول من القرن العشرين وأثر ثورة سنة ١٩١٩ فى السودان وغيرها من الأقطار الإفريقية .

ولكن هناك المجهول الهام الذى نبحثه الآن وهو هل كان هناك بعض المصريين الذين ساهموا فى الدعوة لحركة الوحدة الإفريقية ؟ وهذا السؤال أجاب عليه

الدكتور عبد الملك عودة فى احد مقالاته فى السياسة الدولية (مجلة ربع سنوية تصدر عن مؤسسة الأهرام) فى عدد اكتوبر سنة ١٩٦٦ حيث تكلم عن مصرى ساهم بفكره وكتاباته فى حركة الوحدة الإفريقية هذا المصرى يدعى « دوس محمد على »[1].

وقد ولد « دوس » فى تاريخ غير معروف وان كان يذكر فى بعض بيانات نشرت عنه أن سنه كان يوم ضرب الأسطول البريطانى الاسكندرية ١٦ عاما أى أنه ولد سنة ١٨٦٦ ويرجع بأصله إلى أن أمه كانت مسلمة سودانية وكانت تقيم فى الاسكندرية وكان أبوه مصريا وقد توفى عام ١٩٤٥ فى نيجيريا وقد ورد إسمه فى عدد كبير من الكتب التى تعرضت لتاريخ الدعوة للجامعة الإفريقية .

وكان دوس محمد على يحرر مجلة «African Times,and Orient Review» التى إشتهرت بعدائها للاستعمار . وكان دوس يؤيد ثورة سنة ١٩١٩ على خط مطلق .

ويقول كولين ليجيوم إن « دوس محمد على » ربط إسمه ونشاطه بكفاح القيادات الأولى للجامعة الإفريقية كما يذكر جورج بادمور أن جارفى تعلم الكثير على يد الشاب المصرى ذى الأصل السودانى دوس محمد على .

وقد عاش فترة من حياته الطويلة فى نيجيريا حتى اعتبره مفكروا الغرب من كتاب نيجيريا اللامعين ورأس فى نيجيريا تحرير مجله « كوميت » .

وقد عاش فى لندن بعد ضرب الإسكندرية وهناك اتصل بجاليات الملونين المقيمين فى لندن ومن هذا الاتصال بدأ دوس يتعمق فى مشكلة الشعوب الملونة

---

(١) د . عبد الملك عودة : سنوات الحسم فى إفريقيا مرجع سابق ص ٢٦٧ — ٢٦٨

وعلاقاتها بأوربا وخضوعها للاستعمار وكان عمله الأساسى الكتابة للصحف . وكان دوس أيضا على إتصال بأحداث بلده وبالذات من خلال العناصر الوطنية المصرية فى الخارج والتى كانت على إتصال بالحزب الوطنى فى مصر وقد كتب « دوس محمد على » كتابه الوحيد وطبعه فى لندن باللغة الإنجليزية وعنوانه « فى بلاده الفراعنة » وكان ذلك الكتاب سببا فى شهرة دوس محمد على وقد حضر دوس مؤتمر الأجناس الذى عقد فى لندن سنة ١٩١١ حيث كان مديرا للاتصالات لهذا المؤتمر وأثبت نجاحا فى قيادة الحملة الاعلامية للمؤتمر وفى هذا المؤتمر إتصل الشاب المصرى دوس بالدكتور ديبوا ثم فى سنة ١٩١٢ تعرف بماركوس جارفى فكان يعنى ذلك حتما أن يشارك دوس فى حركة الوحدة الإفريقية بعد أن تجمع له صداقه اكبر شخصيتان كان لهما تأثير فى مسار هذه الوحدة ولكن دوس محمد على كان أكثر ميلا لجارفى ولم يلبث دوس ان انحاز كلية لجارفى بعد سنة ١٩١٢ ولعل ذلك كان سببا فى إمتناع دوس حضور مؤتمرات الجامعة التى نظمها الدكتور « ديبوا » وكان دوس يتولى تحرير مجلة « أفريكان تايمز آند أورينت ريفيو » لمدة سبعة أعوام من سنة ١٩١٢ حتى سنة ١٩١٩ .

والمجلة تمثل كنزا غنيا بالأفكار والأحداث وكانت موجهة بصفة اساسية ضد الاستعمار الاوربى فى إفريقيا وأسيا والعالم الجديد وعنيت بكشف فضائح المستعمرين وإستغلالهم للشعوب الإفريقية ولم ينس دوس مصر فقد كتب كثيرا عنها خاصة عند اندلاع لهيب ثورة سنة ١٩١٩ .

وقد سافر دوس بعد انجلترا إلى أمريكا فى سنة ١٩١٩ . وكان دوس قد ساهم قبل سفره فى تكوين جمعية اتحاد التقدم الإفريقى فى لندن . ثم غادر دوس أمريكا عام ١٩٢٧ حيث إختار لاجوس وهناك أصدر مجلة « كوميت » وساهم فى الحياة الثقافية لنيجيريا إلى حد بعيد وركز اهتمامه على غرب إفريقيا وقد قامت

بينه وبين زعامات إفريقيا وبالذات فى نيجيريا صداقات متينة ورأس دوس محمد على الاجتماع التاريخى الذى عقد فى أغسطس سنة ١٩٤٤ فى نيجيريا ونتج عن إعلان قيام حزب المجلس الوطنى لنيجيريا والكاميرون .

لقد كان دوس طفرة من طفرات العروبة التى ساهمت فى اشعال شمعة الوحدة الإفريقية لتضيء الطريق أمام افريقيا من أجل الأمل فى مستقبل أفضل وهذا بالطبع ليس إلا مساهمة متواضعة تحاول الآن مصر أن تكملها مع شقيقاتها العربية لتظل إفريقيا فيما وراء الصحراء على صلة دائمة مع شمال القارة لأنهما فعلا لوحة واحدة لا يمكن رؤية جزء منها دون الآخر وإلا لما أصبح لهذه اللوحة معنى .

الباب السادس

إفريقيا فى العلاقات الدولية

إفريقيا والمعسكر الغربى
إفريقيا والمعسكر الشرقى
إفريقيا والعالم الثالث
إفريقيا وإسرائيل

مما لاشك فيه إفريقيا تحتل الآن مركزا فريدا ليس فقط لموقعها الاقتصادى وما تملكه من إمكانيات ضخمة ولكن إلى جانب أنها تمثل الجناح الجنوبى لحلف شمال الأطلنطى فهى لازالت تمثل لأوربا الأمل فى رفاهية أكبر استنادا إلى أن شعوب إفريقيا ستظل غير قادرة على السير وحدها وأنها مضطرة للاستعانة بخبرة أوربا وتكنولوجيتها إلى أمد طويل .

ولو إستغلت موارد القارة الافريقية المتعددة فى النهوض بها لأصبحت من أحدث قارات العالم ولكن الواقع أن مواردها كانت تستغل ومازالت للنهوض بمصالح الدول الأخرى فيما وراء البحار وبالرغم من أن القارة الافريقيه تمتلك ٥٣ معدنا من أهم معادن الصناعة الأساسية فى العالم إلا أنها تأتى فى الذيل من حيث التقدم الصناعى وتتضح حالة الفقر التى تعيش فيها الشعوب الافريقية من الحقيقة البسيطة التى تقول بأن دخل الفرد فى إفريقيا من أقل دخول الأفراد فى العالم . ويبين تقرير اللجنة الاقتصادية للامم المتحدة عن إفريقيا والذى نشر فى ديسمبر سنة ١٩٦٢ تحت عنوان « النمو الصناعى فى إفريقيا » أن الهوة التى كانت بين القارات التى يفصل بينها البحر المتوسط قد زاد إتساعها سرعةفى القرن

---

(١) كوامى نكروما : الاستعمار الجديد آخر مراحل الامبريالية مرجع سابق ص ١٩

العشرين أكثر من أى وقت قبل ذلك . حقيقة لقد إرتفع إنتاج الفرد فى العشرين سنة الأخيرة بمقدار يتراوح بين ١٠ إلى ١٢ فى المائة ولكن إنتاج الفرد فى البلاد الصناعية قد إرتفع فى نفس المدة بمقدار ٦٠٪ كما أن إنتاج الفرد الصناعى يزيد على مثيله فى أفريقيا بمقدار ٢٠ مرة(١).

ولعل مركز إفريقيا المتناقض بين ما تملكه وما تستطيع أن تستهلكه وما تنتجه وبين ما يمكن لها أن تساهم به فى هذا الانتاج هو الذى يحدد علاقاتها الدولية .

وسوف نستعرض هذه العلاقات مع دوائر أساسية ولكننا سنناقشها بصورة غير تقليدية . . . صحيح أننا حينما نناقش علاقة إفريقيا بالمعسكر الرأسمالى يجب أن نركز على معظم دول المعسكر الرأسمالى ولكننا سنحصل على نماذج فقط ونربطها بالدراسة التى نحن بصددها وذلك حتى يمكننا أن نقدم الجديد بعيداً عن تكرار معلومات تقليدية .

أولا - إفريقيا والمعسكر الغربى

كانت ولازالت أفريقيا نهبا للمعسكر الغربى وصفحات الكتاب تحكى بوضوح حقيقة العلاقة بين أفريقيا والمعسكر الغربى الرأسمالى ولم يكتف هذا المعسكر باستغلال أفريقيا إقتصاديا فحسب(٢) بل تطرق إلى إستغلال إفريقيا إستراتيجيا وحاول ربطها بأحلافه وأقامة قواعده فيها .

وقد كانت الدولتان بريطانيا وفرنسا لهما نصيب الأسد فى استعمار أفريقيا ثم رحلتا مجبرتين وحلت محلهما الآن فى التغلغل الاقتصادى الولايات المتحدة الأمريكية إلى حدما وأن كانت رءوس الأموال الانجليزية والفرنسية لها أغلب

(1) John Joseph Viantey, The Tew states of Africa M... 1961 P.79

السيطرة على الإقتصاد الأفريقى ولكن الولايات المتحدة تكاد تتمتع بحوالى ٢٥٪ من مجموع رءوس الأموال المستثمرة فى كل إفريقيا .

ولقد كانت توجد عدة مشاريع إستعماريه ربطت بها كل من فرنسا وبريطانيا نفسيهما بافريقيا فنرى مثلا إنجلترا تقيم قاعدة برية فى كينيا ثم قاعده السويس إلا أن مثل هذه المشروعات أصبحت لاجدوى منها بعد إنتقال ثقل التوازن إلى الخليج العربى وأيضاً لتغير طرق الدفاع وسيطرة الفكر النووى على الاستراتيجية الحربية وإن كان ذلك لا يقلل من قيمة بعض المواقع الاستراتيجية والقواعد البرية والبحريه ولكن ذلك يرتكن بصفة أساسية إلى تمتع هذا الموقع بالهدوء السياسى وتوافق الطرفان على التواجد فى هذه القاعدة . ونفس الأسلوب إتبعته فرنسا .

والغرب بدأ بعد الحرب العالمية الثانية يتجه بصفة أساسية نحو موقع إفريقيا السياسى لأسباب يمكن تلخيصها فى الآتى : —

١ — تدعى أمريكا أن النشاط الشيوعى أخذ يتسرب فى أنحاء هذه القارة بشكل مخيف وأن ذلك يظهر فى أفكار وخطب الزعامات الافريقية واتجاهاتهم السياسية(١).

٢ — ترى أمريكا أن ضعف النفوذين البريطانى والفرنسى فى الشرق الاوسط وبالتالى ضعف مركزيهما فى أفريقيا ولهذا ترى الولايات المتحدة أن هناك فراغ لابد أن تملاه قبل أن يسبقها إليه الشيوعيون

٣ — وتحاول الولايات المتحدة استخدام بعض موانىء افريقيا لمناطق

---

(١) د . عبد العليم محمد حسنين — أحمد فريد على : المشروعات الاستعمارية فى إفريقيا القاهرة سنة ١٩٥٠ ص ١ — ٣

استيطان مؤقت لاسطولها فى البحر المتوسط .

أما عن الأسباب الإقتصادية فإن أمريكا تعلم أن أفريقيا قارة بكر لم تنتهكها بعد أعمال الاستغلال فهى لذلك تطمع فى أن تفوز بالثروات المعدنية والبترولية المدفونة فى باطن القارة ثم أن أمريكا بحاجة إلى تصريف منتجاتها بعد توسعها الكبير فى مجال الانتاج هذا إلى جانب ان أمريكا تريد السيطرة على اقتصاديات هذه القارة بوساطة إقامة الصداقات مع دولها ومدها بالمعونات الاقتصاديات الأمريكية وحيث أن أمريكا ترغب فى أن تكون هذه القارة الواسعة مجالا حيويا لرءوس الاموال الأمريكية فيجب شرح علاقة الولايات المتحدة رأفريقيا:

تعد إفريقيا سوقا مربحه جذابه للصادرات الأمريكيةوقد بلغت الاستثمارات الحكوميه الأمريكية فى القاره الافريقية الآن مايقرب من ١٤٢٥ مليون جنيه وبلغت الاستثمارات الفردية الأمريكية حوالى هذا الرقم . ويقدر متوسط العائد بحوالى ٣٠٪ ويعتبر هذا معدل ربح عالى للغايه .

وقبل الحرب العالمية الثانية كانت المصالح الأمريكية فى إفريقيا ضئيلة ولم تكن تجارة افريقيا مع الولايات المتحدة تزيد على ٥٪ وكانت الاستثمارات الأمريكية قاصرة على مزارع المطاط فى ليبريا[1] وخـــلال الحرب بدأت الاتحادات الأمريكية تضع قدمها فى إفريقيا بالنسبة لانتاج العتاد الحربى لكن السعى « لازاحة » المنافسين البريطانيين والاوربيين الغربيين لم يبدأ بحماس إلا بعد الحرب وأصبح مشروع مارشال ثم النقطة الرابعة فيما بعد أداتين رئيسيتين لظهور الاتحادات الأمريكية على المسرح .

واستمرت الاستثمارات والتجارة الأمريكية ونمت بسرعة طيلة سنوات

---

(١) إلى جانب جزء صغير من المناجم فى إتحاد جنوب إفريقيا وروديسيا

ما بعد الحرب وخاصة بعد عام ١٩٦٠ فقد زادت الاستثمارات الخاصة فى أفريقيا ومع استبعاد جنوب أفريقيا من٦٤٩مليون دولار عام ١٩٦٠ إلى٢٫٨٧ بليون عام ١٩٧١ وزادت الاستثمارات المباشرة فى جنوب افريقيا من ٢٨٦ مليون فى عام ١٩٦٠ إلى ٩٦٤ مليونا فى عام ١٩٧١ وارتفعت الاستثمارات فى أفريقيا ككل من ٢٫٨٪ من مجموع الاستثمارات الخارجية المباشرة فى عام ١٩٦٠ إلى حوالى ٤٫٥٪ فى عام ١٩٧١ وفى نفس الوقت تحقق هذه الإستثمارات ما يقرب من ١٠٪ من كل الأرباح التى تحققها الاستثمارات الأجنبية المباشرة

وارتفعت الصادرات السلعية الأمريكية لافريقيا من ٧٩٣ مليون دولار عام ١٩٦٠ إلى ١٫٦٩ بليونا عام ١٩٧١ والواردات من ٥٣٤ مليون دولار إلى ١٫٢٤ بليون . وصحب هذه التطورات تزايد البعثات إلى إفريقيا وجولات نيكسون وإيزنهاور ودافيد روكفلر وغيرهم وأنشىء منصب مساعد وزير الخارجية للشئون الافريقية وتضاعفت معاهد الأبحاث الأفريقية فى الولايات المتحدة[٢] .

وربع مجموع الاستثمارات الأمريكية فى إفريقيا يتركز فى جنوب افريقيا ومع ذلك فان الاستثمارات البريطانية لاتزال تفوق الاستثمارات الأمريكية وقد ذكر تقرير لمنظمة الأمم المتحدة عن دول التفرقة العنصرية أنه فى عام١٩٦٦ كانت بريطانيا تمتلك ٥٧٪ من الاستثمارات الأجنبية فى جنوب أفريقيا والولايات المتحدة ١٢٪ من المجموع الكلى وكل من فرنسا وسويسرا والمانيا الغربية ما بين ٣٪ ، ٥٪[١] ولكن نصيب الولايات المتحدة ارتفع بنسبة ١٥٪

---

(2) Newyork Times 2. April 1972.

(١) الأمم المتحدة : التصنيع ورأس المال والعمل الاجبارى فى جنوب إفريقيا سنة ١٩٧٠ ص ٥٨

حين هبط نصيب بريطانيا بمقدار هذه الزيادة وفى الوقت الحالى يقدر نصيب الولايات المتحدة بـ ١٦٪ كما أن بريطانيا هى أكبر شريك تجارى لجنوب افريقيا « ثلث صادراتها وربع وارداتها »

وتعد إفريقيا مجالا رئيسيا من مجالات الاستثمارات الخارجى لرأس المال الاحتكارى البريطانى فهى تحصل على ما بين ٩ — ١٠٪ من كل الاستثمارات البريطانية المباشرة فى الخارج ولا يفوقها إلا إستراليا وكندا . وتعد جنوب أفريقيا بالنسبة لبريطانيا قاعدة لعملياتها فى كل إفريقيا .

ويتركز الاستثمار البريطانى فى المناجم بين رأس المال الامريكى يتركز بصورة أكبر فى الصناعة وقد ارتفع نصيب الولايات المتحدة فى الاستثمار فى الصناعة فى جنوب إفريقيا من ٣٤٪ إلى ٥١٪ عام ١٩٧١ وتسيطر الشركات الأمريكية على صناعة السيارات فى اتحاد جنوب إفريقيا وهى تحدد وحدها حوالى ٧٪ من الناتج القومى الاجمالى

ولرأس المال الأمريكى إلى جانب ممتلكاته فى جنوب استثمارات كبيرة « ناميبيا » وزيمبابوى « روديسيا » وأنجولا وموزمبيق .

وقد بلغ ماقدمته دول المعسكر الغربى لافريقيا من مساعدات مثلا سنه ١٩٦١ نسبة ضئيلة جداً لا يتعادل أو يتوازن مع ماتحصل عليه كما يتضح ذلك من الجدول الآتى : —

(بالمليون دولار)	فرنسا	ألمانيا الغربية	اليابان	إنجلترا	الولايات المتحدة	بقية دول المعسكر
قيمة المساعدة	٧٧١	٩	٣	٢٣٢	٨٨	(١٤٠) مليون دولار
النسبة	٦و٨٨٪	٧و٢٪	٨و٪	٩و٥٧٪	٢و١٢٪	٧و٥٠٪

توضح النسبة المئوية نسبة المعونة بالنسبة لجملة المعونة الخارجية لكل دولة تمنح المساعدة[1] ولا يجب أن ننسى محاولات أوربا لجر افريقيا للسوق الأوربية المشتركة من أجل السيطرة على إقتصادياتها وقد أوضحت مجلة West Africa في عددها الصادر فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٢ نوايا الاستعمار الغربى حيال الدول الإفريقية التى من لمستقلع من براثنه ، فقالت الجريدة :

إن هذا الاستعمار اتبع سياسة ترمى إلى جعل هذا الاستقلال لا يغير كثيرا من طبيعة الدول التى استقلت حديثا[٢] .

والواقع أن المعسكر الغربى يعرف جيدا ان استمرار محاولاته مع إفريقيا سيشكل خطورة على هذا المعسكر فى المستقبل القريب ومن ثم يحاول العمل على جنى أكبر مكاسب بالإضافة إلى ان الصراع المستتر بين الشركات الأجنبية الفرنسية والانجليزية من جانب والأمريكية من جانب آخر حتما سيؤدى إلى نجاح المحاولات التى يقوم بها الجانب الآخر وهو المعسكر الشيوعى والذى نحن بصدد الكلام عنه بعد قليل.

وإذا قارنا المعونة الفرنسية بنسبة الدخل القومى لفرنسا نجد أنها أعلى معونة فى العالم كما أنها بشكل مطلق ثانى معونة فى العالم وتمتص هذه المعونة تقريبا كل إلتزامات فرنسا فى إفريقيا ومعونة من هذا الطراز هى التى تملى نوع العلاقات الإفريقية مع العالم المتقدم وهى كما اثبتت التجربة تشكل خطورة على البلاد التى تتلقاها .

---

(1) The Flow of Financial Resources to Developing Countries in 1961 P. 27.

(٢) فاخروشيف : السياسة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية . دار التقدم بموسكو ١٩٦٢ ص ٨٠

ومنشأ المعونة الفرنسية لإفريقيا هو الفائدة التى تحصل عليها الشركات الفرنسية والأفراد من منطقة الفرنك الإفريقى وهذا هو الذى يحدد الإطار الذى مازالت المعونة تمنح على أساسه فطالما أن العلاقة التى تهيؤها المعونة مربحة لفرنسا فإنها تستمر .

أما القيمة النهائية لهذه السياسة بالنسبة لفرنسا فهى أنه فى مقابل ضمان أسواق وأسعار المنتجات الافريقية الأولية مثل البن ، الكاكاو والفول السودانى والموز والقطن تلتزم الدول الافريقية أن تستورد من فرنسا كميات ثابتة من بعض السلع مثل الآلات والمنسوجات والسكر والدقيق بأسعار لاتخضع للمنافسة الخارجية.

إفريقيا والمعسكر الشرقى

مما لا شك فيه أن انتصار ثورة أكتوبر الروسية يعد ضربة قوية وجهت إلى الرأسمالية المحتكرة وبدأت روسيا بعد الحرب العالمية الثانية تخرج قوة عظمى تبعتها دول أوربا الشرقية ثم قامت ثورة الصين العظمى وبذا اكتمل المعسكر الشرقى فى ملامحه .

والسؤال الذى يدور فى الأذهان ماهى أبعاد علاقة المعسكر الشرقى بافريقيا؟

هناك بالطبع أكثر من علاقة أولها العلاقة الفكرية والثقافية ثم العلاقـــة الايدلوجية ثم العلاقة الاقتصادية والواقع أن المعسكر الشرقى بدأ يغزو افريقيا ثقافيا بعد أن تلقى الكثير من زعماء افريقيا من مناهل الفكر الاشتراكى وبعد أن أعجب الزعماء الافريقيون بذلك الأسلوب الذى حقق لروسيا ذلك التطور وجعل الصين تتبوأ مركزها كدولة عظمى وربط المعسكر الشرقى نفسه بافريقيا عن طريق تشجيع الحركات التحررية فى افريقيا ومساعدتها مادياً ومعنوياً ولاشك أن ذلك يؤكد العلاقة العضوية بين إنتصار حركة التحرر الوطنية وبين حركة البناء

الاشتراكى لأنهما يناضلا ضد عدو واحد هو الرأسمالية .

والواقع أن التغلغل الاقتصادى للمعسكر الشرقى أخذ طريقه نحو افريقيا بشكل لا مثيل له ولكن دون استغلال ويكتفى بربح مناسب خاصة وان التنافس قوى وشديد بين الكتلتين .

ونظراً لضيق حجم المكان فاننا سنكتفى بعرض موجز للعلاقات بين المعسكر الشرقى وافريقيا .

اهتمت روسيا بافريقيا منذ فترة طويلة وفى سنة ١٩٦٥ نظم الاتحاد السوفيتى مؤتمراً للشعوب الافريقية فى موسكو فى الفترة من ١٩ — ٢١ مايو بمعاونة اليونسكو [١] .

ووضح فى ذلك المؤتمر أن علاقات المعسكر الشرقى عموما وروسيا على وجه خاص علاقة تقوم على الاحترام المتبادل وعلى تبادل المنفعة وعلى عدم الاستغلال وعلى المشاركة فى قضية الحرية ضد الامبريالية والاستعمارية .

وقد اهتم الاتحاد السوفيتى باعلان بعض الدول الافريقية رفضها الطريق الرأسمالى واختيارها الطريق الاشتراكى كحل لقضايا التخلف لشعوبها مثل الجزائر ومصر وغينيا ومالى والكونغو برازافيل .

وقد بدأ الاتحاد السوفيتى يخصص من معونته الخارجية جزءا لافريقيا ولكن يلاحظ أن المعسكر الشرقى لا زال فى المركز الخامس بالنسبة للتعامل مع افريقيا من ناحية أن السوق الافريقى لا زال مغلقاً أمامه بسبب الاحتكارات الغربية

---

(1) U. S. S. R Academy of Sciences (Africa institute Russia and Afaica Moscow 1966.

ومن ناحية ثانية أن صورة الفكر الاشتراكي مشوهة على يد الرأسماليين الامبرياليين ومن ناحية ثالثة أن نمط الانتاج المطلوب فى افريقيا نمطاً استهلاكياً لم يمارسه الاتحاد السوفيتى الذى كان يهتم بالسلع الرأسمالية (الثقيلة) إلى عهد قريب .

ومع ذلك فإن التبادل التجارى بين المعسكر الشرقى وبين بعض دول افريقيا فى إزدياد مثل الجمهورية المصرية والجزائرية والصومالية والغينية .

ولكن التنافس بين الصين والاتحاد السوفيتى فى افريقيا وبالذات فى الغرب يقلل من قيمة وحدة التنافس بين المعسكرين الرأسمالى والشرقى الاشتراكى كما أنه يبدد موارد الكتلة الشرقية حيث أن الصين تضطر إلى اتباع سياسة الاغراق وتحاول أن تنافس الاتحاد السوفيتى فى بعض المواقع .

والواقع أن المناخ يمكن أن يكون مهيأ بصورة أفضل عن طريق التحرك الاقتصادى قبل التحرك الأيديولوجى إلا أن عيب المعسكر الاشتراكى أنه يريد أولا التحرك الأيديولوجى قبل التحرك الاقتصادى .

افريقيا والعالم الثالث

إفريقيا جزء من العالم الثالث تشاركه فى آماله وفى قضاياه وأحلامه فى المستقبل وقد بدأت دول العالم الثالث تنصهر فى بوتقة من الشعارات كان لها تأثير على حركة افريقيا واستقلالها . من ذلك مثلا سياسة عدم الانحياز وسياسة التضامن الأسيوى الافريقى .

والعالم الثالث هو مصطلح يطلق على الدول التى كانت خاضعة للاستعمار فى القارات الثلاث آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية وهذه الشعوب وان اشتركت

فى شعار الألم إلا أنها بلا شك تمتد بجذورها الحضارية إلى سنين طويلة عبر موكب التاريخ وإن كان الاستعمار ينكر عليها ذلك ثم أصبح يتميز العالم الثالث على أساس أنه بعيداً عن الكتلة الاشتراكية والكتلة الرأسمالية .

وقد عاشت دول العالم الثالث ظروفاً متشابهة من حيث خضوعها للاستعمار ونهبها بشكل مخيف ومن حيث تخلفها الاقتصادى ومن حيث معاناتها من مشكلات فى التركيب الاجتماعى والتركيب السياسى ووقوفها فى مفترق الطرق حول انتهاج أى أيديولوجية وتشترك هذه المجموعة فى تفشى الأمية والعجز فى الكادر الادارى وعدم وجود معطيات التنمية كاملة فبعضها قد يعانى من نقص فى رأس المال والبعض الآخر قد يعانى من نقص فى الأيدى العاملة الماهرة ومن نقص فى المنظمين أو مواد الطاقة .

وتتعرض معظم دول العالم الثالث للاستعمار الجديد بما فى ذلك افريقيا وكل ما سبق من عناصر ومناخ دولى يؤثر على حركة المجتمع فى العالم الثالث وكانت كل دولة من هذا العالم تحدد طريقها فى حماية استقلالها واستغلال مواردها لصالح شعبها ثم تعويض ما فاتها من أجل الحصول على التقدم ، هذا كله فى إطار شامل من التعاون والتضامن مع القوى الإنسانية التى تسعى من أجل الحرية والسلام .

وبعد ذلك كله بقى أن نتكلم عن أفريقيا وإسرائيل وهو موضوع هام وخطير ويجب التوسع فيه إلى حد ما ليس لأن إسرائيل لا تهم العالم العربى فحسب وصراعنا ضدها أزلى ولكن لأن حقيقة إسرائيل لم تتضح حتى الآن أمام الشعوب الإفريقية ومن ثم يجب تعريتها لتظهر على حقيقتها كحركة عنصرية استغلالية تبغى الحرب والعدوان .

إسرائيل وإفريقيا

لعل مايدور الآن على سطح الحياة العربية ومسرح الشرق الأوسط من صراع رهيب ومرير بين إسرائيل والدول العربية والتي منها إحدى الدول الافريقية وهي مصر ، هذا الذي يدور ، يجعلنا نتعقب إسرائيل في كل محاولاتها والدائرة الافريقية بدأت الآن تقف على وعي بالأحداث ضد الأخطبوط الصهيوني .

وإسرائيل كانت ترتبط بعلاقات دبلوماسية مع ٣١ دولة افريقية ويمكننا أن نصنف العلاقات التي تربط إسرائيل بالدول الافريقية في مراتب هي :

دول لاتعترف بإسرائيل وهي الصومال في شرق القارة وموريتانيا في غربها ومجموعة دول شمال إفريقيا والسودان وكل هذه الدول عربية منضمة للجامعة العربية .

دول قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل بعد تأكدها أن إسرائيل تريد الحرب وإن كانت تتظاهر بالسلام وأنها تحتقر وجهة النظر الافريقية لحل مشكلة الشرق الأوسط وأنها خدعت لجنة الحكماء الافريقيين .

دول على علاقة وثيقة بإسرائيل ومرتبطة بها تماماً وهي جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية ، وقد زاد عدد الخبراء الإسرائيليون الذين أرسلوا إلى البلاد الافريقية من ٢٥ خبيراً عام ١٩٥٨ إلى ٤٠٦ عام ١٩٦٦ ثم إلى ١٠٠٠ خبير عام ١٩٧٢ وكان من بين ١٤ ألف طالب أجنبي تلقوا تدريبهم في إسرائيل في الفترة من عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٧١ حوالى ٧ آلاف من الافريقيين .

وفي مستعمرة أنجولا البرتغالية يشترك المدربون والمستشارون الاسرائيليون في الحرب ضد رجال العصابات .

وفى نيجيريا وقفت الحكومة الاسرائلية إلى جانب انفصال « بيافرا » الذى كان يستمد إلهامه من شركات البترول الامبريالية ويقول أودرى . سمورك وهو مساعد باحث فى معهد الدراسات الافريقية التابع لجامعة كولومبيا :

« حتى شهر يوليو عام ١٩٦٩ كانت إسرائيل قد أرسلت ما قيمته ٢٥٠ ألف جنيه إسترليني من المعونة الرسمية لاغاثة بيافرا »

وثمة وجه مشين بصفة خاصة وهو الدور الذى تلعبه المنظمات اليهودية التى يسيطر عليها الصهيونيون فى جنوب افريقيا ذلك أن الطائفة اليهودية فى تلك البلاد يبلغ عددها ١٢٠ ألف شخص من أكبر وأغنى الطوائف اليهودية فى العالم ولما كانت هذه الطائفة ذات ميول صهيونية طاغيه فإن التبرعات المالية لإسرائيل تأتى فى المقام الثانى بعد التبرعات القادمة من الولايات المتحدة فقط .

وإسرائيل تؤيد الحركة العنصرية فى جنوب إفريقيا تأييداً مطلقاً لأن كل منهما قام على أساس عنصرى[1]

وكان لإسرائيل دور خطير فى حركة الانفصال فى كاتنجا ووقفت وراء حركة التمرد فى جنوب السودان والواقع أن الهدف الأساسى للتغلغل الاسرائيلى فى افريقيا هدف سياسى فى المقام الأول يتمثل فى تأكيد الوجود الاسرائيلى للخروج من العزلة التى تعيشها اسرائيل وسط أمة تلفظ وجودها ولا يعنى هذا أن الاعتبار السياسى هو كل الهدف بل إن الاعتبار الاقتصادى فى مخطط التغلغل الاسرائيلى يعد المرتكز الأساسى فى تحقيق الهدف السياسى .

وتحاول إسرائيل أن ترسم نفسها أمام دول افريقيا فى ثلاث نواح هى :

---

(١) د . عدنان العمد: المخطط الاسرائيلى ضد تحرير افريقيا السياسة الدولية العدد ٢٦ السنة السابعة اكتوبر ١٩٧١ ص ١٤

١ ــ أنها صورة النموذج الجديد للدولة الصغيرة التي تنمي نفسها وتستخدم العلم والتكنولوجيا .

٢ ــ أنها مستعدة لتقديم المعونات والخبرات التي تحتاج لها الدول الصغيرة

٣ ــ أنها نموذج حضاري تقدمي يعتمد على نفسه .

أهداف اسرائيل من التسلل إلى افريقيا :

١ ــ تحطيم الحصار الاقتصادي العربي وتدعيم المركز الاقتصادي الاسرائيلي في دول افريقيا .

٢ ــ الحصول على تأييد الدول الافريقية الحديثة الاستقلال في المحافل الدولية وكسب أصواتها .

٣ ــ عزل سياسة جمهورية مصر العربية والدول العربية المتحررة عن المجتمع الدولي بخصوص قضية فلسطين وذلك عن طريق كسب اعتراف دول العالم باسرائيل وتوطيد علاقاتها معهم وبالتالي يتضاءل أمل العرب في إيجاد حل عادل للمشكلة .

٤ ــ تأمل اسرائيل أن تستطيع في يوم من الأيام أن تنضم إلى مجموعة الدول الأفروآسيوية.

٥ ــ أخطر من ذلك أن اسرائيل ومن ورائها الدول الغربية تروج فكرة أن اسرائيل تعتبر نموذجاً مثالياً للدول الافريقية الآسيوية والخطورة ليس مصدرها الدعوى نفسها ولكن فيما يترتب عليها من خلق بيئة فكرية لدى الجيل الجديد من الشباب الافريقي بأن اسرائيل النموذج الجديد الذي يهتدي به وحين يأتي دور هذا الجيل في حكم بلاده تجد اسرائيل منهم التأييد والمعونة .

(ومع ذلك كان من حسن حظ العرب أن قامت ثورة الفاتح من سبتمبر فى ليبيا وقد خط زعيمها القذافى سياسة رائعة فى تدمير الوجود الاسرائيلى ظهر ذلك بوضوح أول ماظهر فى أوغندا التى طردت اسرائيل من أراضيها شر طرده وفضحت أساليب الصهيونية وكذبت ادعاءات اسرائيل فى حقيقة المعونات التى تقدمها وكان على أثر ذلك أيضاً أن بدأت مجموعه أخرى من الدول الافريقية مثل تشاد والنيجر والكونغو برازافيل ومن قبلهم غينيا إلى درجة أن النشاط الاقتصادى الاسرائيلى قد بدأ يقل فرقم الصادرات فى الهبوط من ٣٨ مليون دولار إلى ٣٤ مليون دولار وإن رقم الواردات كما هو يقف عند ٣٠ مليون دولار فى عام ١٩٧٢ هو نفس رقم عام ١٩٧١)

دور الاستعمار فى التسلل الاسرائيلى فى افريقيا :

١ — تمويل الدول الاستعمارية المخطط الصهيونى ليكون تحت تصرف اسرائيل رأس المال اللازم والسماح لأصحاب رؤوس الأموال وغيرهم بالاشتراك فى هذا التمويل.

٢ — إصدار الأموال إلى البنوك الأوروبية والأمريكية لضمان القروض والمساعدات التى تقدمها اسرائيل إلى الدول الناهضة فى القارة .

٣ — تقدم البنوك الأوروبية الأموال اللازمة لتمويل المشاريع الاقتصادية والشركات التى تقوم اسرائيل بإنشائها فى الدول الافريقية .

٤ — مد اسرائيل بالخبراء والفنيين لارسالهم مع الخبراء والفنيين الاسرائيليين إلى أقطار افريقيا .

٥ — انشاء مشاريع إنتاجية للبضائع اللازمة لدول افريقية وإقامة هذه المشاريع فى إسرائيل وفى البلاد الافريقية ووضعها تحت إشراف اسرائيل

٦ - تشجيع اسرائيل للزعماء والعناصر المعتدلة والزعماء المتطرفين واستمالتهم للتعاون مع الدول الاستعمارية .

٧ — سعى إسرائيل لأن يسيطر على الحكم فى افريقيا الزعامات الافريقية المسايرة للاستعمار .

٨ — سعى الدول الاستعمارية — ولو عن طريق الضغط إلى خلق صداقة بين زعماء الدول الافريقية وبين اسرائيل .

أما عن وسائل التسلل الاسرائيلى فيمكن تلخيصها فيما يلى .

١ — انشاء شركات الملاحة البحرية المشتركة .

٢ — امداد إفريقيا بالخبراء والفنيين المدنيين والعسكريين .

٣ — اعطاء الدول الافريقية قروضا طويلة الأجل والقيام ببعض المشروعات الاقتصادية لتلك الدول .

٤ — منح الدول الافريقية منحا دراسية مجانيا فى المجالين العسكرى والمدنى

وتنفيذا لهذه المخططات قامت اسرائيل بعمل الآتى :

١ — العناية بتحسين وسائل المواصلات الداخلية والخارجية ازيادة النقل البحرى والجوى تحقيقا للأهداف التوسعية فى التسلل إلى دول إفريقية حديثة الاستقلال .

٢ — اضطرت اسرائيل نتيجة للحصار الاقتصادى العربى إلى زيادة عدد سفنها وطائراتها فأمكن للاسطول الاسرائيلى البحرى فى عام ١٩٥٩ — أن ينقل حوالى ٣٥ ٪ من مجموع النقليات الاسرائيلية المختلفة .

٣ — تحسين الموانىء والمطارات وإنشاء خطوط ملاحية جديدة فقد أقامت فى حيفا حوضا لبناء السفن حمولة ٢٩٫٠٠٠ طن وأدخلت أحدث الأجهزة الالكترونية فى مطار اللد .

والحقيقة التى لا يجب أن ننكرها أن الشركات الاسرائيليه التى تعمل فى أفريقيا ماهى إلا فروع للاحتكار الامريكى وعلى سبيل المثال نرى أن جزءاً كبيراً من رأس المال الخاص لشركة «سوليه يونيه» تابع لبعض شركات أمريكية وللوكالة اليهودية ومقرها الرئيسى فى الولايات المتحدة الأمريكية .

وتقوم الولايات المتحدة بمنح إسرائيل المعونات والقروض الظاهرة والمستترة لتقوم اسرائيل بإعادة استثمارها فى كثير من دول افريقيا ذات الموارد الطبيعية الهائلة ، كما هو الحال فى المناجم وغيرها . وقد تزايد هذا النشاط وعلى نطاق واسع منذ عام ١٩٧٥ فكونت اسرائيل فى دول إفريقيا ما يقرب من ٦٠ شركة تسيطر على القطاعات الهامة وذات الحساسية الخاصة بالنسبة لهذه الدول منها شركات تمارس العمل فى قطاع الاسكان والمرافق وأخرى تقوم بخدمات المياه وتوزيع الكهرباء وشركات تمارس النشاط الزراعى وصيد الأسماك وشركات تقوم بالتسويق والتوزيع فى الداخل والخارج ولا يقتصر دوراسرائيل كسمسار للولايات المتحدة بل يمتد ليشمل العمل لحساب بعض دول السوق المشتركة ودول منظمة التجارة الحرة .

والواقع أن اسرائيل ليست لها أى مقومات اقتصادية ذاتية تتيح لها اغراق الدول الافريقية بالمعونات ولكنها تجد ذلك لها فى الدور الذى تقوم به كجسر للمستعمر الغربى وكطريق يستثمر رؤوس الأموال الأجنبية للدول الامبريالية فى غفلة من حكومات الدول الافريقية حديثة الاستقلال .(١)

---

(١) وترجع مطامع اليهود فى القارة الافريقية إلى زمن بعيد فقد اتجه تفكير زعماء الصهيونية إليها منذ أواخر القرن الـ ١٩ حين ظهرت الدعوة الصهيونية الحديثة تحت زعامة تيودور هرتزل حين نادى اليهود بإنشاء وطن قومى فى أوغندا أو صحراء العريش بمصر وحينما انعقد المؤتمر الصهيونى الرابع عام ١٩٠٣ تقدم « تشمبرلين » وزير المستعمرات البريطانى بمشروع لتهويد « أوغندا » كما تقدم وزير خارجية بريطانيا وقتئذ بمشروع آخر لتهويد منطقة العريش بصحراء سيناء .

وحينما قامت الشعوب الأفريقية تطالب باستقلالها فى العصر الحديث أدرك الاستعمار وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة فى أفريقية حاجته الماسة إلى من يحل محله بعد رحيله فلم يجد غير اسرائيل لتقوم بنفس الدورة الذى لعبته ولا تزال تلعبه حتى الآن . ذلك أن القارة الافريقية تعتبر سوقاً كبيرة لمنتجات الدول الاستعمارية كما تعتبر مصدراً هائلا وهاماً للخدمات بالنسبة لها وكذلك تعتبر القارة الافريقية مجالا واسعاً لاستثمار رؤوس الأموال الضخمة التى تعود بالأرباح الطائلة على الدول المستعمرة .

أهم مظاهر النشاط الاسرائيلى فى أفريقيا :

بجدها فى جنوب أفريقيا متمثلة فى السيطرة على صناعة التعدين ومعظم الميادين التجارية ويعتبر الوجود الصهيونى فى روديسيا الجنوبية متماثلا مع جنوب افريقيا . وقد وصلت جملة تجارة اسرائيل مع أفريقيا كالآتى :

القيمة بالجنيه الاسرائيلى

السنة	الصادرات	الواردات
١٩٦٠	٤ر٧٠٧ر٠٠	٩ر٨٣٢ر ٠٠
١٩٦١	٥ر٣٢٠ر٠٠٠	١٠ر٩٤٧ر٠٠٠
١٩٦٢	٥ر٨٠٠ر٣٠٠	١١ر٢٥٤ر٧١١
١٩٦٣	٦ر٤٠٠ر٠٠٠	١٢ر٦١٤ر٠٠٠
١٩٦٤	٦ر٩٠٠ر٥٤٠	١١ر٨١٣ر٠٠٠
١٩٦٥	٧ر٨٠٠ر٢٠	١٢ر٣١٢ر٠٠٠
١٩٦٦	٧ر٩٠٠ر٥٠٠	١٣ر٨١٤ر٠٠٠
١٩٧٢	٣٨ (مليون دولار)	٢٠ (مليون دولار)
١٩٧٢	٣٤ (مليون دولار)	٢٠ (مليون دولار)

ولكن رغم ذلك العجز الواضح فى الميزان التجارى بين اسرائيل والدول الافريقية التى تقوم بالتجارة معها فإنه نظير الصادرات الغير منظورة نجد العجز قليلا جداً . (أى أن ميزان المدفوعات دائماً لصالح إسرائيل .

وقبل أن نتكلم عن فضائح اسرائيل فى افريقيا فإننا فيما يلى نوجز الكلام عن أجهزة التغلغل الاسرائيلى فى أفريقيا :

١ — المنظمة الصهيونية العالمية المنبثقة عن المؤتمر الصهيونى الأول الذى عقد فى بال فى سويسرا فى عام ١٨٩٧ .

٢ ـ المؤتمر الصهيونى العالمى وهو الجمعية العامة للمنظمة ويقوم بانتخاب لجنة العمل والوكالة اليهودية .

٣ ـ الوكالة اليهودية وقد انشئت رسميا عام ١٩٢٦ وأخذت على عاتقها جميع المشاكل المتعلقة بالتجهيز والاستعمار اليهودى لفلسطين .

٤ ـ المؤتمر اليهودى العالمى ولقد أسس عام ١٩٣٦ ويضم المنظمات اليهودية المنتشرة فى العالم والجماعات اليهودية الأخرى وأهدافه هى ضمان استمرار وحدة الشعب اليهودى وضمان حقوق وأنظمه ومصالح الجاليات اليهودية والدفاع عنها ضد أى تمييز عنصرى وتشجيع تنمية الحياة الاجتماعية والثقافية للجاليات اليهودية وتمثيل هذه الجاليات لدى المؤسسات الحكومية الدولية فى كل مايتعلق بحياة الشعب اليهودى .

٥ ـ اتحاد نقابات العمال الاسرائيلى « الهستدروت » وهو أقوى تنظيم داخل اسرائيل سياسيا ذو نشاط تعليمى وزراعى واقتصادى وتربطه بالاتحاد الدولى الحر للعمال علاقة وثيقة .

٦ ـ حزب « الماباى » وتنبع أهميته فى عضويته فى اتحاد الاحزاب الاشتراكية الأوربية ابتداء من عام ١٩٢٩ .

٧ ـ المعهد الافروأسيوى وهو معهد يقوم بنشاط كبير فى ميدان التدريب

٨ ـ معهد « وايزمان » للعلوم وهو أقدم من المعهد الافروأسيوى بسنتين ومن خلاله تدعو إسرائيل إلى عقد المؤتمرات الدولية فيها .

٩ ـ المنظمة الدولية لإعادة البناء هدفها تدريب الطلبة من الدول الافريقية والآسيويه عن الأعمال الكهربائية والميكانيكية وغيرها وإلى جانب هذا التنظيم تعمل منظمتنا « الجدناع » ، « الناحال » فى مجالات التدريب العسكرى للشباب .

١٠ — منظمة « الهداسا » وهى المنظمة الصهيونية النسائية ومركزها الرئيسى فى نيويورك ولها مكتب فى اسرائيل وهى تشرف على كلية الطب فى القدس التى خصص قسم منها للطلبة القادمين من أفريقيا وآسيا ابتداء من عام ١٩٦١ وفى عام ١٩٦٢ قررت المنظمة إيفاد بعثات طبية إلى الدول الافريقية للمساهمة فى مشروعات الصحة العامة .

١١ — معهد الدراسات الافريقية « بحيفا » وهو يعطى منح للدراسة فى اسرائيل

فضائح اسرائيل فى إفريقيا

رغم ما تدعيه إسرائيل ووسائل الاعلام عن الدور الذى تقوم به فى افريقيا ومختلف أوجه التعاون مع هذه الدول إلا أن حقائق هذا الدور والعوامل الخفية التى مكنت وسهلت له قد تكشفت فى بعض الدول الافريقية . ومن أمثلة ذلك:

١ — اكتشاف حكومة سيراليون ارتفاع تكاليف بناء البرلمان فى سيراليون الذى قامت ببنائه الشركة الاسرائيلية إلى ٦٠٥ ألف جنيه فى حين أنه مثبت فى دفاتر الشركة ٣٨٠ ألف جنيه .

٢ — اشتراك مدير الصيادلة بوزارة الصحة فى سيراليون فى عمليات التهريب التى تقوم بها شركة « ديزنجوف » .

٣ — عدم الاعلان عن عطاءات تنفيذ مشاريع رصف الطرق فى سيراليون لتمكين الشركة الاسرائيلية من الحصول عليها وعدم منافستها من جانب الشركات الأخرى .

٤ — إعطاء الاسبقية لشركة « بنجوسول » وهى إحدى الشركات المشتركة « لسوليل بونيه » على إحدى الشركات النيجيرية وتقديم الوزير المسئول للمحاكمة

٥ — انهيار الطريق الرئيسى فى مطار أديس أبابا الذى قامت ببنائه الشركة الاسرائيلية التابعة للهستدروت .

والواقع أن لاسرائيل صفحة سوداء فى تاريخ القارة الأفريقية فى العصر الحديث فهى تقف موقفا مضاداً للحركات الوطنية فقد صوتت اسرائيل فى الأمم المتحدة عام ١٩٥٢ ضد استقلال تونس وقد صوتت فى عام ١٩٥٤/١٩٥٣ ضد استقلال المغرب .

وقد عارضت اسرائيل مشروع « ليبيريا » فى تحكيم الأمم المتحدة بين الدول الاستعمارية والدول المستعمرة هذا بجانب أنها امتنعت عن تأييد الكتله الافرو أسيوية فى طلب إجراء انتخابات فى الكاميرون قبل اعلان استقلالها .

وقد أيدت اتحاد جنوب افريقيا فى محاولة ضم اقليم جنوب غرب أفريقيا دون اجراء انتخابات أو استفتاء وكذلك أيدت جنوب أفريقيا فى مسألة التفرقة العنصرية .

الباب السابع

مشكلات افريقيا المعاصرة

- مشكلات التفرقة العنصرية
- مشكلات التنمية الاقتصادية
- مشكلات التنمية السياسية

تواجه إفريقيا عدة مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية ورغم ان إفريقيا تتحرك بسرعة إلا أنها فى الواقع مازالت مكبله بالقيود رغم مظاهر الاستقلال السياسى ورغم مظاهر التحرك الإقتصادى .

ولعل أول هذه المشكلات هى المشكلة الأيديولوجية التى تواجه دول إفريقيا وهى ليست منفرده فى ذلك الوضع دائما تتشابه مع دول العالم الثالث كله . فافريقيا حائرة الآن بين النظام الديموقراطى بمعناه الغربى وبين فكرة الحزب الواحد بمعناه الشرقى وفى نفس الوقت حائرة بين اختيار الطريق الرأسمالى كأسلوب للتنمية الإقتصادية أو الأسلوب الشيوعى المتطرف لسيطرة الدول على وسائل الإنتاج من أجل قيادة دفة التنمية الاقتصادية التى لم يعد فى الامكان تركها للحرية الفردية أم الأسلوب الإشتراكى أو التعاون . كل هذه أسئلة تدور بذهن القادة الافريقيين وان كانت هناك بعض دول إفريقيا قد خاضت تجارب مريره بين هذا النظام وذاك ثم بدأت تقييم التجربة من جديد على أساس التحالف بين عدة جبهات ومازالت إفريقيا ترنح وكان لابد لبعض الدول الافريقية حديثة النمو والاستقلال أن تواجه نفسها ولكنها عجزت مما أدى إلى تواجد حركة الانقلابات العسكرية التى استندت إلى الجيش واختفت بعض الزعامات التقليدية من على المسرح السياسى بعد ثبوت فشلها وعجزها عن قيادة الشعوب الافريقية إلى ما تريد فلا زال الانقلاب العسكرى فى غانا يندد بإدارة قوامى نكروما وفترة حكمه ولازال الإنقلاب العسكرى فى الصومال حديثا يمثل ثورة ثم الإنقلاب

الأثيوبى ومن قبل ذلك انقلابات جمهورية إفريقيا الوسطى ثم إنقلابات أوغندا ثم قبل ذلك إنقلاب ليبيا ومن قبله بفترة طويلة إنقلاب مصر ومن بعد ذلك أيضا إنقلاب نميرى فى السودان .

نعم ان افريقيا الثائرة الآن حائرة لاختيار أصلح النظم لها بل إن فقدان الايديولوجية لمعظم الدول النامية يجعلها تتخبط فى سلوكياتها الدولية كما أن خضوع معظم قادتها لفكرة التجربة والخطأ يجعل شعوبها تدفع الثمن غاليا من نضالها .

ولقد عاش غرب إفريقيا نظام الحزب الوحيد فترة طويلة من الزمن كما عاشت بعض دول القارة فى فكرة التنظيم السياسى الواحد ولكن ذلك كله لم يعط القارة الدفعة الأساسية لتخطى مشكلاتها والتصدى لصعوبات التنمية فيها ونحن لانملك أن نضع بعصا سحرية الحل للمشكلات الإفريقية ولكننا نناقش بهدوء القضية فى النقاط التالية :ـ

اولا . ماذا تريد الجماهير وهل بإمكان الحكومات الحالية ومعظمها خاوى الوفاض من طرح نظرية إجتماعية يعبىء الجماهير على أساسها لتحصل على ماتريد ، هل بإمكان هذه الحكومات أن تقدم الحلول للجماهير .

ثانيا : هل الدول الإفريقية تتمتع بالفعل بالمظهر الاستقلالى فى جوانبه الاقتصادية والسياسية .

ثالثا : هل صحب الإستقلال السياسى الذى حصلت عليه الدول الإفريقية عملية تكوين قيادات وكادرات قادرة على تملك ناصية الأمور من الاوربيين . أو بمعنى آخر هل نجحت الشعوب الإفريقية فى تقديم القيادات المثقفة والواعية وقد مر الآن ما يقرب من ١٥ عاما على حصول معظم دول القارة على إستقلالها .

الواقع أن المنطلق السياسى الذى سارت فيه الزعامات الإفريقية أعطى إفريقيا

الثورة السياسية وهى الجناح الأول للاستقلال دون أن يعطيها الثورة الاقتصادية وهى الجناح الثانى للاستقلال ونسيت الشعوب الإفريقية ان الاستقلال بجوهره ومضمونه فى حاجة إلى ثورة أخرى هى ثورة اجتماعيه فكرية وهى الأساس فى فهم الواقع والمنطلق لتحقيق الامل .

فالثورة الاجتماعية حتى الآن لم تغزو العمق الإفريقى وان كنا نسمع عن شعارات فإنما هى مظهرية خاوية من حقيقة المضمون الاجتماعى وان طالبت القيادات تطبيقها فإنما تطالب الجماهير فقط بالتمسك بالقيم والمثل أما هى فخارجة عن النطاق ومن هنا تصبح مشكلات القارة الإفريقية تتلخص فى : —

١ — الإنسان الإفريقى نفسه . . . الإنسان بأبعاده تكوينه العقلى وفكره الاجتماعى وتحديد دوره فى نطاق الحركة الاستقلالية الوطنية . . . فإذا وجد هذا الإنسان خلقت افريقيا من جديد وأدت دورها وهذا الإنسان لابد من قنوات معينه لخلقه ولن يخلق شيطانيا ولن ينمو من فراغ

٢ — الطريق الإفريقى الذى تسير فيه افريقيا ولن يكون ذلك إلا بعيدا عن الفكر الرأسمالى وبعيدا فى الوقت ذاته عن الفكر الشيوعى فلن يقدم أى فكر من هذين الفكرين الحل الأمثل سواء فى مفهومه الاجتماعى أو السياسى أو الاقتصادى الحل الأمثل لافريقيا .

ومن هنا فلابد أن توجد النظرية الثالثة وهى ليست النظرية الوسط بين الفكرين ولكنها النظرية التى تتفق مع الظروف الاجتماعية والواقع المحلى لإفريقيا . . . ان الطريق الثالث هو الحياد الإيجابى فى الفكر الثورى .

٣ — الدور الإفريقى وذلك يتحدد بأن تقيس إفريقيا حجمها الحقيقى وما تقدمه للعالم فلابد أن تحصل مقابله عن ثمن عادل وإذا كانت مشاكل التنمية

تجد لدى الافريقيين عقبات فما لاشك أن العالم الرأسمالي مسئول مسئولية كبرى عن ذلك بسبب أسعار المواد الخام المتدهورة بينما أسعار المصنوعات في إرتفاع مخيف مما لا يجعل هناك تناسق بين من يدفع ومن يأخذ ومن هنا لابد للعالم أن يدرك ما تقدمه له إفريقيا ويكافئها على ذلك ومن هنا إذا كانت دول البترول قد عرفت طريقها فإن على إفريقيا أن تقيم دورها .

٤ — الوحده الإفريقية سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي فذلك سوف يجعلها قادرة على حل مشكلاتها ومواجهة التكتلات الدولية بصورة أقوى .

٥ — ان مطلب الديموقراطية هو مطلب أساسي عند الجماهير خاصة عند فئات المثقفين والشباب والديموقراطية لاتعني الآن مجرد التعبير بل هي أيضا القدرة على التغيير ويتطلب ذلك إنشاء أجهزة للحكم متجددة الدماء دائما قادرة على توفير العدل والرخاء .

لو فهمت إفريقيا هذه الأوضاع لتغيرت أساليب حياتها ولعرفت طريقها وسنحاول في هذا الباب أن نعرض بإيجاز لبعض مشكلات القارة التي تواجه طريق نموها ليس كما سبق دائما بالأسلوب الذى تواجه به إفريقيا العالم وأول هذه المشكلات هي مشكلة التفرقة العنصرية في افريقيا .

مشكلات التفرقة العنصرية في إفريقيا

حينما قدم الأوربيون إلى افريقيا في أول أمرهم كانوا تجارا يتعاملون مع الأهالي يشترون منهم ويبيعون لهم ما يريدون فكان كل منهم في احتياج للآخر وإلى أن يحسن معاملتهم فلم يظهر بينهم ما يسمى بالتفرقة الاجتماعية بل ان كل ما حدث هو وجود مجتمعان مختلفان لكل منهما نظمه الاجتماعية ولم يكن هناك

من دوافع للاختلاط بين المجتمعين سوى ما يقتضيه العمل كما أن المجتمع الأوربي لم يكن في كثرة من العدد تجعله يحتاج إلى قوانين خاصة به .

ولكن الحال تغير في الربع الأخير من القرن ١٩ حين قدم الأوربيون مستعمرين حيث كان لابد لهم ان يلعبوا دور السيد في المجتمع الجديد ولذا إقترن الاستعمار الأوربي الحديث بالتفرقة الاجتماعية ولما كانت هذه المستعمرات تختلف من حيث المناخ لم يقبل الأوربيون على سكن الجهات ذات المناخ الإفريقي الحارة ولذا إقتصر الاستعمار الأوربي في هذه الجهات على وجود طبقه حاكمة دون وجود طبقة مستوطنين بيض ، ولما كان وجود الأوربيين في هذه الجهات قد إقتصر على طبقة من الموظفين الذين يتولون أمر المناصب الحكومية الكبرى لم يشعر المجتمع الأوربي بحاجته إلى قوانين تؤكد التفرقة والتفوق ولذا لم تأخذ هذه التفرقة الاجتماعية صورة واضحة وظل المجتمع الأوربي الصغير الحاكم في هذه المناطق الإفريقية يعيش على هامش المجتمع الافريقي الذي ظل يتمتع بغالبيته العددية إلى جانب نظمه السياسية فمن أجل ذلك لم تنشأ تفرقة سياسية تؤكد تمتع فئة خاصة بمكانة سياسية خاصة .

أما في المناطق المعتدلة الإفريقية حيث وجدت جاليات أوربية كبيرة اضطرت ظروف تحركها أن تختلط بالسكان الأصليين إلى حد كبير من أجل مصالحها إحتاج الأوربي هنا إلى أن يؤكد سيادته السياسية بشكل ظاهر ، هنا ظهرت هذه التفرقة الاجتماعية والسياسية في شكل قانوني يضع حدا بين حقوق الأوربيين وحقوق الوطنيين ولسنا في حاجة إلى أن نذكر أن إحتياج الأوربيين المستعمرين إلى سن هذه القوانين دليل ما كانوا يشعرون به من خوف من طغيان الإفريقيين عليهم سواء من ناحية المجتمع أو الاقتصاد فلو عاش هؤلاء الأوربيين إلى جانب الوطنيين وفق قوانين واحده لابتلعت الأغلبية الوطنية الاقلية الأوربية

ومن ثم لم تكن الحاجة إلى سن هذه القوانين الجديدة التى تؤكد سيادة الاوربيين وتجعلهم ممتازين من حيث المعاملة الخاصة إلا لخوفهم من أن تهضمهم وتبتلعهم تلك الأغلبية الافريقية فهنا تكون قوانين التفرقة الاجتماعية دليل ضعف وليست دليل قوة .

فالمجتمع الذى يشعر بضرورة سن قوانين خاصة له تعطيه مكانة خاصة سواء فى الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية إنما هو مجتمع ضعيف يشعر بضعف أمام المجتمع الآخر .

وان المتتبع لتاريخ التفرقة الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية منذ نشأته فى افريقيا ليرى أن البلاد التى درجت على الحياة فى ظل القوانين العادية قد جرى فيها الاستثمار الاقتصادى والتقدم الاجتماعى بسرعة أكثر ظهوراً منها فى الأقطار التى عاشت فى ظل هذه التفرقة .

ومشكلة التفرقة العنصرية هى إحدى المشاكل الأساسية التى يقاسى منها المجتمع الافريقى المعاصر وهى فى الواقع لا تقتصر فى آثارها على ما يحدث فى روديسيا الآن (الجنوبية) أو فى اتحاد جنوب افريقيا وإنما نظراً لما ولدته من رواسب سيكولوجية بالنسبة للمواطن الافريقى خلال سنوات طويلة بالنسبة للتشكيك فى قدراته الحضارية وبالنسبة لقيمته كإنسان .

ذلك أن أصحاب فكره التفرقة العنصرية يقيمون دعواهم على أساس أن هناك تمايزاً بين الجماعات البشرية الواحدة بين فئاتها المتعددة فهى فى دعواهم ليست مبنية على أية فكرة من أفكار التفوق أو التخلف وإنما هى مبنية على واقع أن الناس تختلف بشكل خاص من حيث ارتباطاتها الجماعية ووجهات ولائها وثقافاتها ونظراتها وطرق معيشتها ومستويات تطورها ويستند أصحاب هذه الدعوى إلى

حجج متباينة تشكل كلها غطاء مزيفاً للمضمون الحقيقى لدعوتهم فبينما نجد أن المضمون الحقيقى لهذه الدعوى فى التطبيق هو التفرقة الاقتصادية بين البشر نجدهم يقدمون اللون والعنصر والدين كأساس لهذا المضمون الاستغلالى البشع (١) .

والواقع أن معالجة القضية بالطريقة التقليدية إنما موجود فى الكثير من الكتب والدراسات ولكن يهمنا أن نركز أن هناك حكم نارى وغير إنسانى يعيش فيه الأفارقة فى جنوب افريقيا (٢) وفى روديسيا وأن الوطنيين محرومين من أبسط الحقوق الانسانية وأيضاً أبسط الحقوق التى تجعلهم مواطنين فى بلادهم وسوف نعرض لصورة التفرقة الاقتصادية المتمثلة فى وضع العمال الافريقيين إن ٩٠ ٪ من العمال فى المناجم من الافريقيين كما أن الزيادة الملحوظة فى الصناعة التحويلية فى السنوات الأخيرة هى من إنتاج العمل الافريقى (٣) .

---

(١) د . مفيد شهاب : الأبارتهيد والعنصرية فى جنوب افريقيا السياسة الدولية العدد ٣٢ أبريل سنة ١٩٧٣ ص ١٤٨ — ١٤٩ .

(٢) تصنف حكومة جنوب افريقيا سكان البلاد على أساس الأصل العرقى وهى ٤ مجموعات البيض أى الأشخاص المنحدرين من أصل أوربى والبانتو أى الوطنيين من سكان افريقيا الأصليين والأسيويين أى الأشخاص المنحدرين من أصل أسيوى والملونون أى جميع الأشخاص الآخرين وخاصة أولئك المنحدرين من أصل مختلط وتركيب السكان وفقاً لتقدير سنة ١٩٦٧ من البانتو ٠٠٠ر٧٥٠ر١٢ البيض ٠٠٠ر٥٦٣ر٣ ، الملونون ٠٠٠ر٨٥٩ر١ ، أسيويون ٠٠٠ر٥٦١ نسمة .

(٣) زادت قوة العمل بمقدار ٣٦٦٥٠٠ شخص بين نهاية عام ١٩٦٧ وأكتوبر عام ١٩٧٠ وتتألف هذه الزيادة من ٢٦٤٣٠٠٠ إفريقى ، ٧٨١٧٠ ملون وهندى ، ٣٤٠٠٠ أبيض .

= The African Comnunist No 53 29u. 1973 P. 48.

ويتضح مجال التفرقة بين وضع العمال البيض والعمال الأفارقة فى مجال الاقتصاد فالبيض منظمون فى نقابات معترف بها ومسجلة ويشتركون فى عقود العمل الجماعية ويستطيعون تنظيم الاضرابات بشكل قانونى ولا يتمتع العمال الأفارقة بأى حقوق قانونية أو نقابية ويستبعد قانون المصالحة الصناعية وغيره من القوانين التى تحكم علاقات العمل العمال الأفارقة من تعريف كلمة « العامل» ومن هنا فان هؤلاء العمال مستبعدون تماما من عملية المساومات الجماعية وتجرى المفاوضات على الاتفاقيات الصناعية بين أصحاب العمل والنقابات البيضاء .

وكل الاضرابات التى ينظمها الافريقيون غير مشروعة ويتعرض المضربون لعقوبات شديدة تصل إلى السجن سنوات طويلة بل قد يطبق عليهم « قانون التخريب » الذى يصل بالحد الأقصى للعقوبة إلى الاعدام والافريقيون وحدهم هم الذين يخضعون لقانون جوازات المرور المعروف وعلى كل إفريقى — رجلا كان أو إمرأة — أن يحمل معه دائماً « دفتر المراقبة » [1] وكل من لا يقدم هذا الدفتر فور طلب أى رجل من رجال الشرطة يتعرض للقبض عليه وفى كل يوم يلقى القبض على الرجال والنساء الافريقيين تطبيقاً لقانون جوازات المرور [2].

= ووفقاً لأرقام تعدادسنة ١٩٧١ يوجد ١٥ مليون إفريقى، ٢ مليون ملون من أصل مختلط ، ٦٥٠ ألفاً من أصل هندى وأقل من ٤ ملايين من البيض .

(١) يحوى هذا الدفتر صوره الافريقى وعنصره ورقمه المسجل وفئة القبيلة والاقليم وتصريح الاقامة وإيصال دفع « ضريبة البانتو » الخ ... وينبغى أن يوقعه أحد الموظفين كل شهر .

(٢) فيما بين عامى ١٩٣٦ ، ١٩٦٢ إرتفعت نسبة المقبوض عليهم تنفيذاً لقوانين جوازات المرور من بين مجموع السكان الافريقيين من ٩ر١٪ سنويا إلى ٤ر٣٪ . =

ولما كان الافريقيون لا يستطيعون السفر أو البحث عن عمل أو الحصول عليه أو دخول المدن دون جواز مرور صحيح فان من السهل أن نرى كيف تستخدم السلطات العنصرية قوانين جوازات المرور للهبوط بمعدلات الأجور وتوجيه سيل من العمل الأسود الرخيص إلى مجالات العمل الخطيرة المكروهة قليلة الأجر مثل المناجم والزراعة .

وهذه القوانين مثل قوانين الأرض التى تحصر ملكية الافريقيين فى أقل من ١٣ ٪ من جمهورية جنوب إفريقيا إلى جانب مختلف قوانين « البانتو » تعد أعمدة نظام العمل شبه العبودى .

وعلى خلاف الافريقيين الأصليين يسمح للملونين والعمال الهنود بالانضمام إلى النقابات المسجلة وبالتالى المعترف بها قانوناً ولكن هنا أيضاً يطبق مبدأ العزل الخبيث الدنىء فوفقاً للقانون لا يمكن للنقابات « المختلطة » أن تعمل إلا فى ظل قياده بيضاء خالصة .

وتعد دراسة صناعة المناجم وخاصة استخراج الذهب مسألة ذات أهمية بالغة لفهم التركيب الاجتماعى للبلاد والطابع الحقيقى للتفرقة العنصرية وغايتها ويكاد ذهب جنوب افريقيا يحتكر العالم الرأسمالى إذ يصل إلى أربعة أخماس العرض الكلى للذهب وتسيطر على هذه الصناعة تماما سبع من شركات تمويل المناجم ينتج أكبرها الاتحاد الانجلو أمريكى الذى يرأسه « أوبنهايمر » ٤١ ٪ من الذهب ويستخدم ما يقرب من ثلث قوة العمل (١) .

= حديث لشارلز ديجز عضو الكونجرس الأمريكى نشرته صحيفة سيشابا فى فبراير عام ١٩٧٣ .

(1) Anti — Aparthed News London may 1973

ولا يرجع وضع جنوب أفرقيا المسيطر كمنتج الذهب أساساً إلى وجود مستودعات ذهب غنية فحسب بل هو يرجع فى المقام الأول إلى وجود نظام لعمل (التراحيل الرخيص والمهمة الرئيسية لدولة التفرقة العنصرية هى العمل على إبقائه ومضاعفته.

وفى عام ١٩٧١ كان عدد عمال المناجم الافريقيين يبلغ ٣٨٠ ألفا أى ما يزيد عن ٩٠٪ عن مجموع قوة العمل فى مناجم الذهب ويعمل هؤلاء العمال فى ظل نظام عمال التراحيل البشع، ويجلب ثلثاهم من خارج حدود البلاد، ويعمل عمال المناجم الافريقيين أربع وستين ساعة فى الأسبوع على عمق ميلين أو أكثر من سطح الأرض مؤدين عملا شاقاً خطيراً غير صحى مقابل أجور تقل اليوم، من حيث قدرتها الشرائية الحقيقية، عما كانت عليه منذ ستين عاماً »[1].

وقد بلغت أجور عمال المناجم الإفريقيين ٩٠ مليون روبية (الروبية = ما يعادل عشرة قروش) فى عام ١٩٧١ فى حين بلغت أجور العمال البيض وهم أقل من ١٠٪ من مجموع قوة العمل أكثر من ضعف هذا المبلغ ١٩٠ مليون روبية

وقد لمس شارلز س. ديجز عضو مجلس النواب الأمريكى الأسود الذى زار جنوب إفريقيا فى مهمة استطلاعية جوهر المسألة حين قال أمام المجلس فى عام ١٩٧٣ :-

---

(١) وفقا لتقديرات الدكتور فرانسيس ويلسون — وهو عالم اقتصاد من كيب تاون.

Wilson Francis, work in gold Mines in South Africa Cambridge Press 1967, p. p. 201 - 202

(٢) الأمم المتحدة (مكتب الإعلام العام) : التفرقة العنصرية ومعاملة السجناء فى جنوب إفريقيا إفادات وشهادات سنة ١٩٦٨ ص ١٧٢ — ١٧٣

« إن الأساليب المستخدمة لإجبار السود فى جنوب أفريقيا على الهبوط واستخراج المعدن تعد مجرد لون من ألوان العبودية قديمة العهد . . . إنها نظام من أقسى وأظلم نظم الاستغلال فى الوقت الراهن » (٢) .

إن صورة ما يدور حقيقة فى جنوب أفريقيا من تفرقة عنصريه أبشع من أن يسطره قلم وإن كان العالم حتى الآن لم يواجه جنوب افريقيا بحزم وبشدة فذلك يرجع كما وسبق أن قلنا أن المجتمع الغربى وعلى رأسه الولايات المتحدة يفرض حمايته على هذه الدولة ورغم أن الأمم المتحدة قدطردت جنوب إفريقية من كثير من منظماتها إلا أن الأزمة العالمية التى يمر بها الاقتصاد الدولى الآن وإرتفاع سعر الذهب الجنوبى بحيث وصل سعر الذهب لأول مرة حوالى ٢٠٠ دولاراً للأوقية سوف يزيد من حاجة المجتمع الرأسمالى لهذه الدولة — أى لجنوب إفريقيا ومن ثم سيسكت صوت الضمير الإنسانى فى هذه الدول عما يدور فى جنوب إفريقيا وهكذا يتأكد للعالم مرة أخرى إن الإفريقيين لازالوا يتحملون بمأساه رفاهية المجتمع الرأسمالى . (١)

ولو حاولنا التعرض لصورة الاضطهاد السياسى للوطنيين فى جنوب إفريقيا فإن ذلك يتضح فى صورة القوانين التى تحكم هناك نذكر منها بعض الأمثلة فقط لتصوير بشاعة هذه التفرقة ليس إلا : - ينص القانون الأساسى لأتحاد جنوب أفريقيا الصادر فى سنة ١٩٠٩ على أن يكون أعضاء المجلسين النيابين (مجلس

---

(١) الأمم المتحدة : —

(ا) إجراءات مناهضة التفرقة العنصرية أغسطس ١٩٦٩ .

(ب) الاضطهاد والتميز العنصرى فى إفريقيا الجنوبية (ملخص لتقرير المقرر الخاص الذى عينته لجنة حقوق الإنسان) أكتوبر ١٩٦٨ .

الشيوخ ومجلس النواب) من أصل أوربى ، وبذلك حرم الإفريقيين من أى تمثيل فى المجالس التشريعية وحرموا كل حقوق سياسية وقد أكد هـذا المعنى فى مايو سنة ١٩٦٥ ب . ج فورستر وزير العدل فى ذلك الوقت (ورئيس الوزراء الآن) حينما أعلن أنه : ـ « فى البرلمان الذى يتعين عليه تقرير مصير جمهورية جنوب إفريقيا فان الرجل الأبيض والرجل الأبيض وحده هو الذى له حق الوجود » .

وكل أبيض يحاول محاباه السود يتهم فوراً بالشيوعية وقد سنت حكومة جنوب إفريقيا القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ وهو قانون مقاومة الشيوعية والذى يعطى الحكومة الحق بإلقاء القبض على أى فرد بهذه التهمة والتى لم يوضع لها تعريفا قانونياً مما أعطى السلطة سلاحاً خطيراً .

وفى عام ١٩٥٣ أصدرت عدة قوانين تكاد تحرم مجرد التعبير عن عدم الرضا على القوانين العنصرية التى تصدرها الحكومة ولعل أخطر هـذه القوانين قانون الأمن العام الذى يعطى الحكومة حق إعلان الطوارىء فى أى منطقة ترى فيها ما يهدد الأمن العام وقد استغل هـذا القانون فى قمع أى معارضة للتفرقة العنصرية ثم صدر قانون ضد أى تجمع لأهداف سياسية هـذا كله إلى جانب قوانين العزل والتى بمقتضاها يحرم على أى افريقى الخروج من منطقته المحددة له .

وقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات بشأن مسألة التفرقة العنصرية فى دوراتها رقم ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ التى انعقدت فيما بين سنة ١٩٦٥ — سنة ١٩٦٧ ووفقا لما جاء فى هذه القرارات فان الجمعية العامة أدانت حكومة جنوب إفريقيا على رفضها الامتثال لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وعلى إستمرارها فى تطبيق سياسات التفرقة العنصرية (١) .

---

(١) اللجنة الدولية للقانونيين بسويسرا : سياسة التفرقة العنصرية فى جنوب إفريقيا وإهدار حقوق الإنسان . القاهرة ١٩٦٢ ص ٩ .

وقد ذكرت اللجنة الخاصة بجنوب إفريقيا فى تقريرها الخاص إلى الجمعية العامة إلى مجلس الأمن فى يونيو ١٩٦٦ أن رفض الشركاء الرئيسيين لجنوب إفريقيا فى التجارة بما فى ذلك ثلاثة أعضاء دائمين فى مجلس الأمن (فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) المساهمة فى عمل اللجنة يشكل سابقة مقلقة للغاية قد يكون لها عواقب وخيمة .

وهذا يؤكد تواطىء الإمبريالية مع حكومة جنوب إفريقيا الأمر الذى يجعل هذه الحكومة لا تهتم بالرأى العام العالمى وتلقى بتوصيات الأمم المتحدة فى سلة المهملات وتسير فى طريقها ولا من منقذ للافريقيين من الطغاه إلا نضال الشعب الإفريقى فى جنوب إفريقيا واصرارهم بعنادهم مهما كانت صورة الطغيان ـ على الحصول على حريتهم ولن يفقدوا شيئاً إذا ثاروا سوى القيود والأغلال .

أما عن ممارسة التفرقة العنصرية فى روديسيا الجنوبية فأنه يأخذ شكل التقليد لما يحدث فى جنوب إفريقيا وهناك تعاون وثيق بين الدولتين خاصة بعد أن أعلنت روديسيا الجنوبية الاستقلال من جانب واحد .

وتبلغ مساحة روديسيا الجنوبية نحو ١٥٠,٣٣٣ ميلا مربعاً ويبلغ تعدادها حوالى ٤,٣٩٥,٦٠٠ نسمة وفى ١٤ يوليو سنة ١٩٥٣ أصبحت روديسيا الجنوبية جزءا من إتحاد روديسيا ونياسالاند الذى تمت تصفيته فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٣ ومنحت روديسيا الجنوبية دستوراً جديداً فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦١ وفى ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٥ أعلن إيان سميث وحكومة الاستقلال من جانب واحد وأعلن دستورا لروديسيا عام ١٩٦٥ .

وينقسم أهالى روديسيا الجنوبية إلى أربع مجموعات رئيسية : الإفريقيون

---

(١) شوقى الخشاب : إتحاد روديسا ونياسالاند (قيامه وإنهياره) القاهرة ١٩٦٤ ص ١٧ .

(٤,١٥٠,٠٠٠) والآسيويون (٨,٢٠٠) والأشخاص الملونون (١٣,٤٠٠) والأوربيون ٢٢٤,٠٠٠ نسمة [١] ويعتبر قانون تقسيم الأرض مثله مثل قانون المناطق المخصصة للفئات فى جنوب أفريقيا حجر الزاوية فى نظام التفرقة إذ أنه يؤثر فى جميع نواحى الحياة تقريباً خاصة الإقامة وشغل الأرض وملكيتها والتجارة والصناعة. ويقضى قانون تقسيم الأرض بتصنيف جميع أراضى روديسيا الجنوبية فيما عدا الأراضى القبلية المشاع Tribal Trust land على النحو التالى:ـ

(ا) منطقة الأوربيين (ب) منطقة الوطنيين
(حـ) منطقة الغابات (د) الأراضى غير المحجوزة ويستأثر نحو ٢٢٤,٠٠٠ أوربى بـ ٣٧٪ من مساحة الأراضى بينما حوالى ٤ ملايين إفريقى لا يملكون إلا ٤٦٪ وهكذا يتضح أن هناك تفاوتاً كبيراً لصالح الأوربيين وقد وضعت روديسيا الجنوبية عدة قوانين للتحكم فى الإفريقيين وعزلهم فى مناطق خاصة لهم ومن هذه القوانين ما يؤكد صراحة التفرقة العنصرية وفيها ما يؤكد ذلك ضمنا . وفرص الإفريقيين للمشاركة فى الحكم رغم تعدادهم ضئيلة جداً ونظام التعليم قائم أيضاً على التفرقة وباختصار إن روديسيا تحاول تقليد إتحاد جنوب إفريقيا بلا أية تفهم للواقع الافريقى فى روديسيا ولا لحجم السكان الأوربيين .[٢]

---

(١) الأمم المتحدة : الاضطهاد والتمييز العنصرى فى افريقيا الجنوبية المرجع السابق ص ٧٧ — ٧٨ — ٧٩ .

(٢) د . راشد البراوى : الاستعمار البريطانى ومشكلة روديسيا ـ السياسية الدولية العدد ٣ يناير ١٩٥٦ ص ١٥

مشكلات التنمية الاقتصادية

أولا — التعاون الاقتصادى بين الدول الافريقية

يواجه التبادل بين الدول الإفريقيـــة عدة صعاب ترجع فى أساسها إلى طابع التخلف الذى يسيطر على اقتصادياتها هذا بالإضافة إلى أن معظمها ينتج المواد الخام مما يجعلها تتماثل إنتاجيا مما يصعب معه وجود التكامل الاقتصادى فيما بينها .

وقارة افريقيا الآن يصل مجموع سكانها إلى ٣٥٠ مليون نسمة ولكن لا تصل نسبة مساهمتها فى التجارة العالمية اكثر من ١ و ٥ ٪ (١) .

ويمكننا أن نوضح مجال التعاون الاقتصادى بين دول إفريقيا رغم سوء الإمكانيات التكنولوجية والنمط الإنتاجى الموحد تقريبا [معظم دول إفريقيا دول ذات محصول واحد] وسيطرة المستعمر بأساليبه الجديدة على الاقتصاد الإفريقى بحيث يمكن أن يقال ان إفريقيا تبحث عن الاستقلال الاقتصادى حتى الآن .. رغم كل ذلك إلا أن هناك أوجها للتعاون والتكتلات الاقليمية لدول القارة تتضح فيما يلى :—

١ — السوق الإفريقية لدول شرق إفريقيا (٢)

---

(١) كان عدد سكان إفريقيا سنة ١٩٦٦ حوالى ٣٠٩ مليون نسمة وبلغ نصيبها فى التجارة العالمية ٢ و ٤ ٪ خلال الفترة من ١٩٦١ / ١٩٦٥ بينما بلغ نصيب الدولة النامية باجمعها ٦ ر ٢٠ ٪

البنك المركزى المصرى — المجلة الاقتصادية (المجلد السابع) العدد الرابع سنة ١٩٦٧ ص ٣٣٤

(٢) يتكون من كينيا وأوغندا وتانزانيا .

٢ — الاتحاد الاقتصادى لوسط إفريقيا (١).

٣ — السوق الإفريقية المشتركة لدول الدار البيضاء والسابق الحديث عنه .

٤ — إتحاد دول غرب إفريقيا الاقتصادى والذى يتولى تنسيق التنمية الصناعية بين ١٢ دولة من دول غرب إفريقيا(٢) وقد وقع هذا البروتوكول سنة ١٩٦٧ .

٥ — ثم هناك مجموعة دول المالاجاشى وقد وقعت فيما بينها إتفاقيات للتعاون الاقتصادى .

ولكن معظم هذه التنظيمات فى الواقع مجرد إتفاقيات لم تحقق الهدف الأصيل منها ولم تجعل من إفريقيا كتلة إقتصادية واحدة تجاه الكتل الاقتصادية العالمية التى قطعت شوطا بعيدا فى الحركة الاقتصادية مثل السوق الأوربية المشتركة ومثل منظمة الكوميكون الخاصة بالدول الشيوعية .

بل إن عدم فاعلية التنظيمات الاقتصادية الافريقية جعل من السهل على الكتلتين الأخيرتين التغلغل فى إفريقيا وان كانت السوق الأوربية أكثر نفوذا وسيطرة إلى حد كبير من المنظمة الشيوعية الاقتصادية .

ويمكن أن نعزو ذلك الوضع إلى عدة مشكلات نجملها فيما يلى : —

١ — لازالت مشكلات الحدود الإفريقية الهندسية التى تركها المستعمر تشكل عقبات نفسية أمام أى تفاهم بين دول افريقية بعضها البعض .

---

(١) تكون فى سنة ١٩٦٦ ويهدف إلى إقامة إتحاد جمركى بين دول الكاميرون وأفريقيا الوسطى وتشاد وجابون والكنغو (برازفيل)

(٢) هذه الدول هى غانا وداهومى وساحل العاج وليبريا ومالى وموريتانيا والنيجر ونيجيريا والسنغال وسيراليون وتوجو وفولتا العليا .

٢ ــ لازالت مشكلة القوميات الإفريقية الناضجة تشكل عقبة فى التفاهم حيث أن كل دولة لاتريد التنازل عن جزء من سيادتها لجهاز اعلى مثلما فعلت السوق الأوربية المشتركة .

٣ ــ هناك رواسب تاريخية لازالت تشكل جبالا من الثلوج بين شمال القارة وجنوبها .

٤ ــ عدم وجود الأجهزة الإدارية والفنية الكافية لدى الإفريقيين لرسم التخطيط المتكامل لاقتصاد القارة .

٥ ــ سيطرة الاستعمار على أجزاء كبيرة من إنتاج القارة يتمثل ذلك فى الكثير من الشركات الأوربية التى لازالت ــ رغم خروج المستعمر ــ تحتكر كل شىء .

٦ ــ التكامل الاقتصادى لم تكتمل حلقاته بين اقتصاديات الدول الإفريقية بسبب محاولة كل دولة عدم التخصص إلى جانب أن كل دولة تحاول الدخول مرحلة التنمية الاقتصادية دون مراعاة للحدود الاقتصاديه الانتاجية التى تجعلها قادمة على الازدهار والنمو .

٧ ــ يكمل الملاحظة رقم ٦ أن الدول الإفريقية فى وضع تنافسى وليس فى وضع تكاملى من حيث أن الجزء الأكبر منها يقوم بإنتاج نفس المواد الأولية.

٨ ــ عدم رسم سياسة اقتصادية متكاملة مع الدول الإفريقية بعضها البعض .

ولكن هل يعنى ذلك فشل الأمل فى بناء اقتصاد إفريقى متكامل بين دول القارة لمواجهة تحديات العصر ولقطع مراحل التخلف .. الواقع أن التكامل ضرورة حيوية لدول القارة ونحن نقترح فى ذلك الصدد إتخاذ عدة إجراءات

هامة وضرورية لعل أولها الاهتمام بالتجارة الداخلية للدول الإفريقية بعضها البعض ولعل الثانى هو إقامة اتحادات جمركية بين دول القارة ولتكن اتحادات إقليمية أولا وفقاً لظروف كل منطقة فيكون هناك إتحاد جمركى لشمال إفريقيا بدوله الست ثم ليكون هناك إتحاد لدول غرب إفريقيا ثم إتحاد لدول وسط إفريقى ينضم إليه السودان ثم إتحاد لشرق إفريقيا وفى هذا الاتحاد يجب ألا يكون بالصورة التقليدية بمجرد أنها وحدات جمركية واحدة بل تنمو الفكرة لتصبح هناك حرية إنتقال الأيدى العاملة ورءوس الأموال وخطط إقتصادية للتنمية كوحدة متكاملة بهذا يمكن التغلب بصفة أساسية على عوامل التجزئة التى تعيش فيها القارة من ناحية ومن ناحية أخرى يمكن الاستفادة من عوامل النقص والقضاء على الكيانات الشاذة الإفريقية الموجودة الآن على هيئة دول .

فليس من المعقول أن يكون هناك ٢٣ دولة من دول إفريقيا البالغ عددها ٤٠ دولة يقل عدد السكان فى الـ ٢٣ دولة عن ٤ ملايين نسمة بل ان هناك دولا مثل جابون وغامبيا لا يزيد عددسكانها عن ٠٠٠ر٤٠٠ و ٠٠٠ر٣٠٠ نسمة على التتابع[١] .

هذا إلى جانب قله الدخل القوى والذى يترتب إنخاض مستوى المعيشة فدخل الفرد فى إفريقيا لايتعدى ٣٠ جنيها إسترلينيا فى السنة ويعنى ذلك فقدان إفريقيا السوق الداخلية القادرة على إستيعاب أى تقدم صناعى ودوما يجب أن نهتم بأن البحث عن السوق الخارجى لتصريف المنتجات لن يكون ذى معنى طالما أن السوق الداخلى فقير وغير قادر على الاستيعاب وعلى ذلك من المهم أن

---

(١) د . وهبى غبريال : الحركة التكاملية فى القارة الإفريقية السياسية الدولية العدد ١٧ يوليو ١٩٦٩ ص ٦٢

تهتم دول إفريقيا بأسواقها الداخلية أولا قبل البحث الخارجى ولعل ذلك سر نجاح الدول المتقدمة فالولايات المتحدة تعتمد على أسواقها الداخلية فى تصريف ٧٥ ٪ من إنتاجها القومى .

وطالما كان الدخل القومى الكلى صغير وموزعا على مساحة جغرافية واسعة وطالما كان حجم السوق ضيقا وطالما كانت فرص الحركة ضعيفة .. فإن الأصل فى التنمية الاقتصادية محكوما بالفشل .

ومن هنا يمكن أن يقال أن التنمية الاقتصادية فى إفريقيا يمكن أن تجد فرصتها إذا ما تغيرت الكيانات الموجوده الآن بهذه الصورة من التمزق .

ومن هنا نحن نطالب أولا بالتقسيم السابق لمناطق إقليمية أكبر تتمثل فى الخمس مناطق السابقة شمال إفريقيا ، غرب إفريقيا ، شرق إفريقيا ، وسط افريقية ثم جنوب افريقية . ويتم داخل هـــذه الأقاليم تخطيط أعلى Super National Planning وهو كما سبق وان قلنا كثيرا ما يعترضه بعض مظاهر الاستقلال والتمتع بالسيادة .

والعقبات الرئيسية التى تقف أمام التصنيع فى إفريقيا يمكن تلخيصها فى الآتى : ـــ (١)

١ ـــ عدم ملاءمة التسهيلات الاقتصادية الاساسية أو عدم كفايتها .
٢ ـــ البنيان الاجتماعى والنظم والقيم التى تعمل على النمو الاقتصادى .
٣ ـــ الافتقار إلى الخبرة الفنية .
٤ ـــ القيود المفروضة بسبب الظروف الدولية .

---

(1) Albent Winsemius & John A. Pincus : Methods of Industrial Development, Madrid 1961 p·p. 38—59

وفيما يتعلق بموضوع عدم كفاية التسهيلات الإقتصادية الأساسية وعدم ملاءمتها ينبغى أن يكون لدينا علم أولا بالقدرة والتكاليف وفاعلية نظام النقل السائد فى القارة وذلك لأن هذه العوامل تحدد ليس فقط الاختيار السليم لمكان إقامة الصناعة وإنما أيضاً تكاليف التجميع والتوزيع وقد استرعى الاهتمام الآن الحاجة إلى تطوير وسائل النقل والقوى كظرف ضرورى لأى برنامج سريع التصنيع .

وتعتمد الصناعات الثانوية أيضاً إلى حد كبير على حجم السوق المحلية وفى معظم أجزاء افريقية لم يتم اعداد القطاع التجارى بكفاية لكى يتسلم انتاج الصناعات المحلية وفى ظل الظروف الراهنة لا نلمس إدراكا كاملا لقدرة السوق الصغيرة جدا على الاستيعاب وغالباً ما يؤدى عدم كفاية القطاع التجارى إلى خفض حجم السوق التى فى متناول اليد . وتعكس السوق المحلية فى افريقيا إلى حد كبير التخفيض الوظيفى غير الكامل حيث أن تقسيم العمل فى كل مكان يحدده حجم السوق وهناك اتفاق عام على أن التخلف سواء أكان فى إفريقيا أم فى أى مكان آخر من العالم يرتبط بضيق الأسواق الناتج عن الافتقار إلى رأس المال من أجل التخزين والناتج أيضاً عن تكاليف النقل العالية وفقر الأشخاص الذين يمكن أن يصبحوا مستهلكين ويفرض ضيق السوق المحلية تأثيرا مانعا على التجارة وزراعة الفلاحين وتنمية المهارات غير أنه لا يمكننا هنا القيام بمحاولة لتحليل مفصل لمشكلات التصنيع بالرغم من أن المعترف به عامة هو أن النقص الذى تعانى منه افريقية فى مجال المهارات الادارية والمقاولات يؤدى إلى تأخير عملية التصنيع فيها أو يضع أمامها العقبات ولكن يمكن التغلب على هذا العائق الذى يقف أمام التنمية الصناعية فى المدى القصير وذلك عن طريق استيراد المقاولين الاجانب والمديرين وفى المدى الطويل عن طريق تعليم السكان الوطنيين وعن

طريق التغييرات فى البنيان الاجتماعى[2] وتعانى معظم الدول الافريقية نقصاً كبيراً فى رأس المال اللازم لموارد الأرض وطاقه العمل الممكنه من ناحية أخرى نجد أنه غالبا ما يكون الاستثمار الصناعى غير قائم وقد كان يعنى أقراض المال فى كثير من الأحيان دون إشراف مستنير إلى الرأسماليين المحليين غير المهرة الذين لديهم عجز فى إمكانيات المقاولات والمهاترات — كان يعنى ضياع الرصيد الذى ينبغى على البلاد الافريقية أن تحافظ عليه .

وبالرغم من العقبات الكثيرة التى تقف أمام التنمية الاقتصادية السريعة وخاصة أمام التصنيع فى إفريقيا فإن هناك دلائل كافية تدل على أن التنمية الاقتصادية تحدث الآمة فى كل جزء تقريبا من هذه القارة الواسعة ومن المتعارف عليه أن الدول التى تكون فيها النسبة بين رأس المال والدخول أو النسبة بين قيمة رأس المال الثابت وبين الدخل القومى هى ٤ : ١ أو ٥ : ١ تحتاج إلى استثمار سنوى يقدر بـ ٤ أو ٥ ٪ من الدخل القومى لا لشىء إلا لتحافظ على المعدل الحالى لدخل الفرد هذا إذا كانت زيادة السكان بنسبة ١ ٪ فإذا زاد السكان بنسبة ٢ ٪ سنوياً كما هو الحال فى مصر يكون الاستثمار الأساسى قبل التوسع بين ٨ ، ١٠ ٪ من الدخل القومى فى أى مكان أما إذا كانت الزيادة بمعدل شهير يبلغ ٣ ٪ سنوياً كما كانت الحال فى تجربة سيلان وبورتوريكو الحديثة[1] ، ويزيد السكان فى إفريقيا عامة بمعدل يبلغ من ١ إلى ٢ ٪ سنويا ورغم ذلك فاننا لا ننكر إن

---

(2) Lewis, W. Arther, The Theory of Economic Growth 3 edition, 1957 (London) p. 304

(1) Hansen, H. Alvin : Bupiness Cycles and Nation al Income, Newy anɤ 1951 p. p. 277 — 278

التنمية الاقتصادية وصلت إلى مدى لا بأس به ومع ذلك لا نستطيع أن ننظر إلى مشروعات التنمية فى إفريقيا — والتى قد تستغرق فى معظم الأحيان فترة عشرة سنوات — على أنها تنمية موجهة للاقتصاديات الخاصة بهذه الدول إنما هى تجمعات مالية للانفاق فإن الوسائل الفنية لوضع برامج التنمية أو تخطيط الاستثمار بمعناها الصحيح غير قائمة على الاطلاق فى كثير من أجزاء إفريقيا فان الوسائل الفنية الممكنة قد وضعت لتواجه إحتياجات الاقتصاد الأكثر تقدما والتى تسود الغرب حيث تجد هناك فى متناول اليد إحصائيات تستغرق عدة سنوات وحيث لا يحتمل حدوث تغيير فى كيان المجتمع الفنى أو الاقتصادى على فترة التخطيط(١) ونحن نجد أن البيانات الإحصائيات على قاعدة واسعة ليست فى متناول اليد أو يعتمد عليها أو حتى كاملة فى جميع الأقاليم الافريقية وبالاضافة إلى ذلك فإن التغير فى كيان المجتمع الفنى والاقتصادى هو النتيجة الجوهرية لهذا النوع من التنمية الذى يهدف إلى تحقيق أو المأمول تحقيقه فى إفريقيا ولذلك فإن برامج التنمية تميل إلى أن تأخذ شكل بيانى ينطوى على المشروعات المرغوب فيها والتى يمكن تحقيقها . وتوضع أمامها الاعتمادات المالية التى يحتمل أن تصبح فى متناول اليد وليس هناك شىء يشير إلى برنامج كامل من أن حجم المشروعات بالنسبة للموارد المالية الممكنه ينطوى على اختيارين بديلين وغالبا ما يقرر هذا الاختيار شخصية وحركة الرجل الذى يقف وراء كل مشروع معين أكثر من المطالب والاحتياجات الاجمالية للمجتمع .

---

(2) Nurkse Ranger, Problema of Capital Form ation in urderdevelopod Countries OXF ard Basil Black—well 1958 p.p. 57 — 58 .

أن التجمعات الماليه للانفاق التى تمثل خطة التنمية فى الاقاليم الافريقية تكمن فى مشروعات العمل الرأسمالية التى تهدف إلى :

١ — تحسين المعدات الأساسية بما فى ذلك وسائل الاتصال .

٢ — رفع الانتاج الزراعى وتحريك التنمية الصناعية .

٣ — رفع مستوى صحة الشعب وتعليمه ومعيشته .

٤ — حماية موارد البلاد المعروفة وضمان استغلالها بطريقة مربحة وذات كفاية عالية .

٥ — جمع معلومات جديدة عن الموارد الانسانية والمادية .

٦ — وأخيراً استغلال موارد الثروة الجديدة وبهذه الطريقة توسع من بناء البلاد الاقتصادى وتدعمه .

وقبل أن نختم الكلام عن التنمية الاقتصادية نحب أن نركز على أربعة نقاط أساسية فى عملية التنمية الاقتصادية فى إفريقيا :

أولا : العملية التعليمية وهى ضرورية لحركة التنمية الاقتصادية ولقد تسبب المستعمر عن عمد فى حرمان الافريقيين من التعليم وعلى هذا يجب على الدول الافريقية أن تضع نظاما لنشر التعليم العام بحيث يمكن توفيره لكل الأطفال وفى الوقت نفسه يجب أن تسعى الشعوب الافريقية إلى القضاء على الأمية فيها بشكل سريع وفعال وعلى دول إفريقيا أيضاً أن تهتم بالتعليم الثانوى على ضوء إمكانيات التعليم العام والتعليم الجامعى ويجب توجيه العناية للتعليم الفنى بصفة أساسية والتوسع فى إنشاء معاهد المعلمين . ولكن سياسة تطوير التعليم تصطدم بعقبتين رئيسيتين أولاهما كثرة التكاليف المالية وهذا عنصر له أهميته إذ ذكرنا أن عملية التنمية متعددة الجوانب ولهذا لابد أن تكون السياسة التعليمية جزءاً

رئيسيا من سياسة التخطيط الشامل أما العقبة الأخرى فهى إعداد المعلمين والأساتذة الموجهين الذين سيتولون العملية التعليمية بضمير وبكفاءة .

ثانياً : العملية الادارية فلابد من العمل السريع على إيجاد ثورة إدارية وخلق جهاز إدارى إذ أنه بغيره تتبدد الموارد ويفسد التخطيط .

ثالثاً : توفير الخبرات الفنية إذ أن ذلك أساسى لتنفيذ الخطط الخاصة بالتنمية والاشراف على متابعتها (١) .

رابعاً : توفير رءوس الأموال والموارد المالية اللازمة .

ولكن قبل ذلك يجب أن نؤكد أن تطوير إقتصاديات الدول الافريقية يتطلب :

١ — القضاء على التبعية للمصالح الأجنبية .

٢ — تحقيق التوازن بين قطاعات الاقتصاد القومى وفى مقدمة ذلك الاهتمام بالتصنيع فى حدود الإمكانيات المتوافرة .

٣ — رفع مستوى الانتاجية وبخاصة من ناحية الزراعة ومنتجات الغابات .

ولعل تحرير الاقتصاد القومى فى مقدمة ما ينبغى أن يستأثر باهتمام الدول الافريقية فلابد أولا عن قيام بنوك مركزية مملوكة للدولة حتى يتسنى الأشراف على الائتمان بما يحقق الصالح العام (٢) :

---

(1) Batten, T. R. ,Pnoblems of AFrican Deve Lopment , Thind edition, OXFrod proess 1962 ,p. 65

(٢) د . راشد البراوى : مشكلات القارة الافريقية السياسية والاقتصادية : الانجلو المصرية : القاهرة : سنة ١٩٦٠ ، ص ٤١٠ .

وحتى يكتمل موضوع التنمية الاقتصادية الافريقية بما يقتضيه ذلك الحجم الضيق فى بحثنا لا بد وأن نتكلم عن بنك التنمية الافريقية Development Bank . The African

وقد تأسس هذا البنك منذ عشر سنوات (١٩٦٤/١٢/٤) ورغم قصر عمره إلا أنه ساهم فى تغيير وجه الحياة فى إفريقيا إلى حد ما ومنذ مولده والبنك يعمل داخل إطار خطة واضحة تهدف أولا وقبل كل شيء إلى دعم التضامن الافريقى رغم كل ما يوجه من صعوبات كاختلاف اللغة والاتجاهات السياسية وذلك للنهوض بالشعوب الافريقية إقتصاديا وإجتماعياً والعمل على تحقيق التكامل التدريجى للاقتصاد الوطنى للدول الأعضاء .

والبنك يضم ٣٩ دولة من أعضاء منظمة الوحدة الافريقية البالغ عددهم ٤٢ دولة ويبذل بنك التنمية الافريقى قصارى جهده لحماية الشخصية الافريقية للمنظمة وأهمية هذه الجهود التى لا يتوانى البنك فى بذلها تنعكس بوضوح عندما نمعن النظر فى هيكل رءوس الأموال المساهمة فهناك ١٦ دولة من الدول الأعضاء فى البنك لازالت طبقا لتقرير هيئة الأمم المتحدة — ضمن أفقر ٢٥ دولة فى العالم (١) .

وفى البداية بلغ حجم المال المساهم رسميا فى البنك ٢٥٠ مليون وحدة حسابية أى ما يعادل ٢٠٠ مليون دولار تقريباً أما الآن فقد قفز هذا الرقم إلى ٤٠٠ مليون وحدة حسابية أى ما يعادل ٤٨٠ مليون دولار تقريباً . وقدساهمت الدول الأعضاء — مساهمة أولية — بحصص متساوية من الأسهم الأسمية والقابلة للتحويل على أن يدفع رأس المال المساهم بالذهب أو بالعملات القابلة للتحويل . وقد قفز الحجم الاجمالى لرأس المال المكتتب (المساهم) فى ٨ أغسطس سنة

---

(١) جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٤ ص ٥

١٩٧٤ ما يعادل ٧١٠٠٠٠ر٠٧١ و٤٤٥ دولار وأصبح البنك قادراً على أن يخلق أو يدير رءوس الاموال الخاصة على أن تستخدم طبقاً لما تنص عليه اللوائح الخاصة بالبنك .

ويمثل كل دولة من الدول الأعضاء محافظ ويتم اختيار محافظى البنك من وزراء المالية التابعين للدول الأعضاء ويقوم المجلس الحاكم (التأسيس) باختيار أعضاء المجلس التنفيذى الذى يتكون من ٩ أعضاء لمدة ٣ سنوات ويتحمل هذا المجلس المسئولية كاملة عن نشاط البنك ويخصص لكل مدير من ينوب عنه أو يقوم بمساعدته كما يقوم المجلس الحاكم باختيار الرئيس أيضاً الذى تستمر مدته فى الرئاسة خمس سنوات ويتلخص عمله فى الاشراف على المجلس التنفيذى ويعتبر الرئيس الممثل الشرعى للبنك هذا بجانب رئاسة لكافة العاملين ويقوم بمساعدته نائب أو أكثر .

والبنك يستغل كافة الامكانيات والمصادر المتاحة من أجل تمويل المشروعات وبرامج الاستثمارات التى من شأنها دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الاعضاء ويعطى البنك الأولوية للمشروعات التى من شأنها أن تزيد التعاون والتقارب الاقليمى ودعم العلاقات المتبادلة بين الدول الأعضاء فى شتى وجوه الحياة ويقوم البنك بتشجيع استثمارات القطاعين العام والخاص فى إفريقيا بقصد تسهيل عمليات الدراسة والتمويل والتنفيذ الخاصة ببرامج التنمية وأنشطة البنك المتعددة لا تقتصر على التعامل مع الهيئات العامة والدول بل يمكن أيضا للشركات الخاصة أن تستفيد من قروض البنك بشرط موافقة الدول الاعضاء التابعة لها هذه الشركات .

وكان حجم القروض والاستثمارات التى وافق عليها البنك حتى ٣٠ سبتمبر

سنة ١٩٧٤ حوالى ١٩٢ مليون دولار إستغلت فى تنفيذ ٩٨ مشروع فى ٣١ دولة أما الحجم الاجمالى للمشروعات التى ساهم البنك فى إقامتها والتى تمثل استثمارات عالمية فقد بلغ ٦٠٠ مليون دولار .

وحرصا من البنك على تجنيد كل ما يمكن تجنيده من رءوس الاموال لخدمة القارة قام بإنشاء صندوق التنمية الافريقى فى يوليو عام ١٩٧٢ وقد سارع بالاسهام فيه دول متعددة من جنسيات مختلفة بلغ عددها ١٥ دولة من جميع أنحاء العالم وهى بلجيكا والبرازيل وكندا والدانمرك وفنلندا واليابان وإيطاليا ونيوزيلندا والنرويج وأسبانيا والسويد وسويسرا وبريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا الغربية ويوغسلافيا .

وبدأ الصندوق نشاطه فى أغسطس عام ١٩٧٣ وقام بتمويل ١٠ مشروعات رئيسية ويمنح صندوق التنمية الافريقى قروضا دون فوائد تسدد على فترات طويلة تستغرق أحياناً أكثر من ٥٠ عاماً ويعمل بنك التنمية الافريقى داخل دائرة واسعة متعددة الأنشطة محورها الرئيسى خدمة القارة الإفريقية والعمل على تطويرها من خلال ما يقدمه لبلدانها من دعم وعون .

ويرأس البنك حالياً السيد عبد الوهاب ابيدى وهو تونس الجنسية وقد اختير رئيسا للبنك فى أغسطس سنة ١٩٧٠ .

والبيان التالى يوضح الدول المساهمة فى بنك التنمية الإفريقى وحصصها حتى يوم ٨ أغسطس سنة ١٩٧٤ .

مسلسل	الدول الأعضاء	الحصة بالدولار	مسلسل	الدول الأعضاء	الحصة بالدولار
١	الجزائر	٤٨،٢٢٤،٠٠٠	٢١	مالى	٢،٧٧٥،٠٠٠
٢	يشوانا	١،٢٠٦،٠٠٠	٢٢	موريتانيا	٢،٠٥١،٠٠٠
٣	بورندى	١،٤٤٨،٠٠٠	٢٣	موريشيوس	٣،٦١٩،٠٠٠
٤	كاميرون	٧،٢٣٨،٠٠٠	٢٤	مراكش	٢٢،٤٦٢،٠٠٠
٥	ج افريقيا الوسطى	١،٢٠٦،٠٠٠	٢٥	النيجر	١،٩٣٠،٠٠٠
٦	تشاد	١،٩٣٠،٠٠٠	٢٦	نيجيريا	٦٠،٣١٨،٠٠٠
٧	الكونغو برازفيل	٤،٢٢٢،٠٠٠	٢٧	رواندى	١،٤٤٨،٠٠٠
٨	داهومى	١،٦٨٩،٠٠٠	٢٨	السنغال	٩،٠٤٨،٠٠٠
٩	أثيوبيا	١٢،٤٢٤،٠٠٠	٢٩	سيراليون	٣،٧٤٠،٠٠٠
١٠	مصر	٣٦،١٩١،٠٠٠	٣٠	الصومال	٣،٢٨١،٠٠٠
١١	جابون	٣،٦١٩،٠٠٠	٣١	السودان	١٢،١٨٤،٠٠٠
١٢	زامبيا	٣،٢٠٦،٠٠٠	٣٢	سوازيلاند	٢،٨٩٥،٠٠٠
١٣	غانا	١٩،٠٦٠،٠٠٠	٣٣	تنزانيا	١١،٤٦٠،٠٠٠
١٤	غينيا	٣،٩٨١،٠٠٠	٣٤	توجو	١،٢٠٦،٠٠٠
١٥	ساحل العاج	١١،٤٦٠،٠٠٠	٣٥	تونس	٨،٣٢٤،٠٠٠
١٦	كينيا	١١،٤٦٠،٠٠٠	٣٦	أوغندا	٥،٥٤٩،٠٠٠
١٧	ليسوتو	١،٣٢٧،٠٠٠	٣٧	فولتا العليا	١،٥٦٨،٠٠٠
١٨	ليبيريا	٤،٢٤٣،٠٠٠	٣٨	زائير	٣٦،١٩١،٠٠٠
١٩	ليبيا	٦٠،٣١٨،٠٠٠	٣٩	زامبيا	١٩،٣٠٢،٠٠٠
٢٠	ملاوى	٣،١٢٧،٠٠٠		المجموع	٤٤٥،٠٧١،٠٠٠

مشكلات التنمية السياسية

لعل أولى مشكلات التنمية السياسية فى القارة تتمثل فى الظروف القاسية التى تعمد المستعمر أن يترك إفريقيا عليها حتى تظل تابعة له بصفة دائمة وأهم هذه الظروف حالة البلقنة التى اصطنعها المستعمر حيث أنه تعمد تمزيق القارة إلى وحدات إستغلالية لإرضاء مطامعه دون اعتبار لأى عوامل جغرافية أو ديموجرافية واستهدفت عملية البلقنة إلى خلق كيانات شاذة ضعيفة الموارد الاقتصادية والبشرية ومن ثم أصبحت الوحدة السياسية مقدمة ضرورية لحسن انطلاق الدول الإفريقية لتحقيق آمال شعوبها وذلك لن يتم إلا بنمو الوعى السياسى ليمكن خلق كيانات أكبر وحتى تتوحد القبائل المتفرقة وحتى تكتمل بعض الموارد لتصنع مقومات دول حقيقية .

أما المشكلة الثانية فى مشاكل التنمية السياسية فهى مشكلة تصفية الإستعمار ولقد كان تصفية الإستعمار هو الهدف الأول من أجل إنشاء منظمة الوحدة الافريقية بل إن تصفية الاستعمار كان الدافع الأقوى لتنشيط الحركة الوحدوية الافريقية وقد ورد مبدأ تصفية الاستعمار فى الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق منظمة الوحدة الافريقيه وهذه المادة تنص على القضاء على جميع صور الاستعمار من قارة إفريقيا ولا تكاد تمر دورة من دورات مؤتمر القمة حتى يصدر قرار إجماعى يؤكد أن حركة تحرير القارة من الاستعمار من أقدس واجبات الدول الافريقية وفى سبيل ذلك الهدف اتبعت المنظمة استراتيجية ذات جانبين أحدهما يقوم على العمل الدبلوماسى والاقتصادى والآخر يقوم على العمل العسكرى وقد إتخذت صورة العمل الدبلوماسى عدة مجالات منها . -

١ - دعوة الدول الاستعمارية إلى أتخاذ كافة التدابير لمنح الاستقلال للبلاد والاقاليم التى مازالت خاضعة لها .

٢ — أو دعوة الدول الكبرى إلى الامتناع عن مساعدة الدول الاستعمارية

٣ — أو العمل على طـــرد الدول الاستعمارية من مختلف المنظمات الدوليه العالمية .

٤ — أو الالتجاء إلى قطع العلاقات الديلوماسية والقنصلية بين الدول الافريقية والدول الاستعمارية .

٥ — وقطع العلاقات مع الدول التى تساعد الحكومات الاستعمارية .

٦ — أو المقاطعة الاقتصادية .

وكل هذه الأساليب تتخذ بأجمعها أو بعضها أو بترتيبها وذلك حتى يمكن أن تحصل أقاليم إفريقيا عن طريق هذا الأسلوب السلمى وإن كنا لانؤمن بجدوى تلك الأساليب مع الدول الاستعمارية والتى كانت تصم آذانها عن أى نداء سلمى ومن ثم بدأت المنظمة تفكر جديا فى طرد الاستعمار عن طريق تشجيع حركة التحرير الشعبية الثورية تحت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية وكان هذا العمل العسكرى الجماعى يستند على الخطط الرئيسية التالية : ـ (١)

أولا : توحيد الحركات التحريريه المختلفة إذ كانت تلك الحركات قد تتعدد فى إقليم واحد فتتصارع .

ثانياً : إنشاء جيوش تحريرية وقوات من المتطوعين تتدرب فى أقاليم الدول المستقلة المؤازرة للبلاد التى مازالت تحت سيطرة الاستعمار .

ثالثاً : إنشاء لجنة تحرير تتكلف بتنسيق العمل الفدائى من أجل تحرير الأقاليم

---

(١) د . بطرس بطرس غالى : إفريقية وأزمة الحركة الوحدوية السياسة الدولية العدد ٢٧ يناير ١٩٧٢ ص ١١٤

الافريقية المستمرة حتى الآن وتكون أداة الاتصال بين حركات التحرير والهيئات العاملة فى منظمة الوحدة الافريقية .

رابعاً : إنشاء صندوق خاص تشترك فيه الدول الافريقية ويقدم هذا الصندوق المساعدات المالية لحركات التحرير .

ومع ذلك فان العمل العسكرى والفدائى ووجه بعدة صعوبات وإن كان إصرار الشعوب الافريقية يعد عاملا هاماً ودافعاً لحركات التحرير أن تواصل طريقها .

وإذا كنا هنا نود أن نقول أن التنمية السياسية ضرورية لحماية استقلال ووحدة إفريقيا فان ذلك لن يتأتى إلا بتحرير القارة من الجيوب الاستعمارية فيها ولعل أخطر هذه الجيوب تتمثل فى ما تحتله البرتغال والصحراء الأسبانية التى تطالب بها مراكش ثم إقليم جنوب غرب إفريقيا الحائر والذى تحاول دولة إتحاد جنوب إفريقيا ضمه إليها رغم قرارات الأمم المتحدة .

وسنعرض بصورة سريعة للمقاومة الموجودة فى المستعمرات البرتغالية على أساس أن الجزء الأول من الكتاب عالج الاستعمار البرتغالى منذ قدومه إلى أرض إفريقيا .

تستعمر البرتغال فى إفريقيا أنجولا وموزمبيق وبرنسيب وسان تومى وجزائر الرأس الأخضر وغينيا البرتغالية . (١)

وبالرغم من حالة البؤس التى عاش فيها سكان المستعمرات البرتغالية وقسوة الحكم البرتغالى فقد ظل الافريقيون يقاومون واتخذت أشكال المقاومة الصمت

---

2 — AnTonio of Ficurireoo , Bortugal and its Empire ehT Thuth , 1960 B . 16

فى البداية ثم الثورة المسلحة ثانياً وتعرض الشعب الافريقى فى المستعمرات البرتغالية للسجون والتعذيب ولكن لم يكفر بقوميته . ولكن المقاومة إتخذت الشكل السرى وكون الوطنيون منظمات للمقاومة فى الخارج والداخل متضامنة فى ذلك مع المنظمات الافريقية الآخرى .

وكانت أهم حركات المقاومة الافريقية للبرتغال هى : -

١ ــ الجبهه الثورية لتحرير أنجولا والرأس الأخضر وقد اتخذت مقرها كوناكرى فى غينيا .

٢ ــ إتحاد شعب شمال أنجولا وهى المنطقة المحررة وتقع بالكامل تقريباً تحت النفوذ الوطنى وتدار من ليوبولد فيل عاصمة الكنغو كينشاسا .

٣ ــ إتحاد عموم شعب أنجولا وهى الوجه الجديد للحركة السابقة بعدأن تألفت الحكومة الثورية المؤقتة .

٤ ــ الحركة الشعبية لتحرير المستعمرات البرتغالية .

وفى إبريل سنة ١٩٦٧ تكونت الحكومة الثورية المؤقتة للثورة الشعبية فى أنجولا ولكل من هذه المنظمات فكانت دائماً تعمل على عرض القضية الوطنية عن طريق الأعلام والدعاية السياسية لفضح أساليب المستعمر وتوجد هذه المكاتب فى أغلب العواصم الافريقية .

وقد نجحت الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (والتى تأسست سنة ١٩٥٧) فى تكوين ٣٠ لجنة سرية انتشرت فى العاصمة لواندا وفى بعض المراكز الأخرى وأثارت الرعب فى قلوب البرتغاليين بهجماتها البطولية وفى يناير سنة ١٩٦٠ شهد مندوبون من هذه الحركة مؤتمر الشعوب الإفريقية فى تونس وخرج للوجود بعد عدة إجتماعات بين الحركات الثورية فى أنجولا حزب التحرر الوطنى

الافريقي ويرأس الحركة الآن بعد سجن زعيمها سكرتيرها العام « فيرباتو كروز » وبرنامج الحركة يتلخص فى طرد المستعمر وتوزيع الأرض على المعدمين وتأميم الصناعات الرئيسية وإلغاء الامتيازات الممنوحة للاستثمارات الأجنبية والقضاء على جميع أنواع وأشكال التمييز العنصرى وتطبيق الديموقراطية وحق التصويت العام وتحقيق جميع أنواع الحريات وهى باختصار حركة شعبية أصيله تأخذ الطريق الاشتراكى فكراً أيديولوجيا لها .

أما عن اتحاد شعب انجولا فهو حركة شعبية سرية تسعى لاستقلال أنجولا وقد أعلن عن قيامها سنة ١٩٥٤ بزعامة « هولدن روبرتو » واتخذت مركزها فى ليوبولد فيل وهى حركة تستوعب الفلاحين بصفة أساسية ومنطقة نفوذها شمال أنجولا وقد نظمت هذه الحركة اضرابات سنة ١٩٦١ التى أرعبت البرتغاليين فى مارس مما أدى إلى حركة قمع وحشية من جانب السلطات ووصل الضحايا أكثر من ٢٠ ألف أنجوليا .

وهناك حزب موزمبيق الاتحادى الوطنى الديموقراطى ويرأس هذا الحزب « أدلينوا جوامبى » وأهداف هذا الحزب يمكن تلخيصها : —

١ — المطالبة بحق تقرير المصير

٢ — إلغاء جميع الامتيازات الخاصة بالتفرقة العنصرية .

٣ — إلغاء نظام العمل الإجبارى وتوطيد مبادىء المساواة فى الأجر للعمل المتساوى .

٤ — توفير فرص التعليم والعمل لكل المواطنين على حد سواء .

٥ — العمل إلى جانب الحركات التحررية الأخرى على توطيد السلم وتأييد قضايا التحرر فى افريقيا والعالم .

ومما لاشك فيه أن البرتغال لم تقف ساكنة أمام إزدياد قوة المقاومة ضدها فحاولت الاعتماد على الولايات المتحدة لمدها بالسلاح وعقدت بعض الاتفاقات مع روديسيا الجنوبية ومع اتحاد جنوب افريقيا وأعطت امتيازات واسعة للاستثمار الاوربى حتى تساعدها الدول الاوربية — وبالذات ألمانيا الغربية — فى البقاء أكبر فترة ممكنة .

ولكن تطور حركة التاريخ كانت ضد الباطل فإن البرتغال نفسها كانت تعيش فى سجن كبير فى وهم القرن الـ ١٨ والتاسع عشر وكانت مشاكلها تتفاقم تحت حكم الديكتاتور سالازار ثم خلفه من بعده إلى أن قامت حركة الجنرال اسبينولا والذى لم تلبث القوى اليسارية نفسها داخل البرتغال أن أطاحت به بعد أن اتضح أنه كان يدبر مؤامرة يمينية ومن ثم بدأ حكم جديد فى البرتغال أعلن أمام العالم أنه يلتزم بالتفاوض مع حركات التحرير الافريقى فى كل من أنجولا وفى موزمبيق وأن البرتغال مستعدة لمنح المستعمرتين استقلالهما .

وهكذا بدأت تنهار الجيوب البرتغالية تباعاً وحتماً ستسقط قلاعها مهما كانت لأنها بلا أساس وبلا جذور .

أما عن المستعمرة الاسبانية فهى فى الواقع تشكل نزاعاً بين المغرب وبين أسبانيا وقد حاولت المغرب عرض الأمر على الأمم المتحدة وأسبانيا تصر من جانبها على إجراء إستفتاء إلا أن المغرب تؤكد حقها المطلق فى هذه الصحراء وفى الواقع أن مشكلة الاستعمار الاسبانى بسيطة وسهلة إذا ماقورنت بمشكلات الاستعمار البرتغالى .

وبقى الآن أن نتكلم عن مشكلة جنوب غرب افريقيا ولعلها أخطر المشكلات التى تواجه افريقيا وتمثل تحدياً من جانب جنوب افريقيا ليس فقط لشعوب القارة

فحسب وإنما تمثل تحدياً للرأى العام العالمى كله ومنظمة الأمم المتحدة فما هى حقيقة المشكلة .

مشكلة جنوب غربى أفريقيا

مساحة الاقليم حوالى ٣١٨٫٠٠٠ ميل مربع يسكنه حوالى ٥٥٤٫٠٠٠ شخص ولا تزيد نسبة الأوربيين منهم على ١٤٪

وكان الإقليم يخضع لحكومة الإمبراطورية الألمانية ولكن بعد الهزيمة التى لحقت بألمانيا فى الحرب العالمية الأولى وضع الاقليم تحت الانتداب وتباشره نيابة عن حكومة صاحب الجلالة البريطانية حكومة اتحاد جنوب إفريقيا وقد أقر مجلس عصبة الأمم هذا الإنتداب فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ووضع بنوده التى تنص صراحة على أن تدير دولة جنوب افريقيا إقليم جنوب غرب إفريقيا تحت نظام الانتداب كجزء منها وتطبق فيها قوانينها مع ماتقتضيها الظروف المحلية من تعديلات (١)

وقد بينت الوثيقة الخاصة بالانتداب أن الهدف هو العمل لتحسين الأحوال المادية والمعنوية للاقليم وللتقدم الاجتماعى للسكان .

وقد جعل من واجبات الدولة المنتدبة إلى جانب ذلك أن تمنع تجارة الرقيق وتمنع نقل الأسلحة أو بيع المشروبات الروحية وإنشاء القواعد الحربية أو البحرية أو التحصينات العسكرية وتأمين حرية الضمير والعبادة كما أن وثيقة الانتداب ألزمت حكومة جنوب افريقيا بتقديم تقارير سنوية إلى عصبة الأمم عن سير الإدارة فى الاقليم وبقبول اختصاص المحكمة الدائمة للعدل الدولى فى أى منازعة

---

(١) د . إبراهيم شحاتة: مشكلة جنوب غرب افريقيا فى الأمم المتحدة السياسة الدولية العدد ١ يوليو ١٩٦٥ ص ٤٨

تنشأ بين حكومة جنوب إفريقيا وبين أى دولة أخرى حول تفسير وثيقة الانتداب

وظل الاقليم على هذه الحال خلال الحربين العالميتين رغم أن المجلس التشريعى لجنوب افريقيا أبدى رغبته فى ٢٧ من مايو سنة ١٩٣٣ فى أن يضم الاقليم إليه ليصبح الولاية الخامسة ولكن هذه الرغبة لم تجد صدى لدى أعضاء عصبة الامم[١].

وبعد الحرب العالمية الثانية وانتهاء وضع عصبة الأمم وخروج الأمم المتحدة إلى حيز الوجود وتوارثها لكل أعباء ومسئوليات عصبة الامم وتغيرت صورة الانتداب لتصبح فكرة الوصاية. ومشكلة جنوب غرب افريقيا تنفرد بوضع معين فى العلاقات الدولية المعاصرة تنفرد فى أنها :

١ — أن أقليم جنوب غرب إفريقيا هو الاقليم الوحيد الذى لايزال خاضعاً لنظام الانتداب .

٢ — وهى المشكلة التى أدرجت بصفة دائمة فى جدول أعمال الجمعية العامة للامم المتحدة منذ أول دورة فى سنة ١٩٤٦ وحتى ١٩٦٤ بصفة دائمة .

٣ — تعدد عرض الموضوع على محكمة العدل الدولية دون البت فيه بصفة قاطعة .

٤ يعتبر الوضع فى جنوب غرب إفريقيا أوضح مثال لاتجاه الحركات الوطنية بصفة كلية إلى الاعتماد على المنظمات الدولية وبصفة أساسية الامم المتحدة وعلى الرأى العام العالمى .

وقد مرت المرحلة الأولى بخصوص عرض القضية من عام ١٩٤٦ فى عام

---

(٢) د . محمود متولى : الأمم المتحدة والسلام العالمى الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة سنة ١٩٦٣ ص ١٢٠

١٩٥٠ وكان اتحاد جنوب افريقيا يطالب بضم جنوب غرب افريقيا إليه بينما كانت الجمعية العامة تصر على إخضاع الاقليم لنظام الوصاية .

أما المرحلة الثانية فتعتبر مرحلة التفاوض من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٣ وأنشأت لجنة خاصه من خمسة أعضاء للتفاوض مع اتحاد جنوب افريقيا ووجهت الجمعية العامة فى دورتها السادسة بتقرير اللجنة الذى يفيد فشلها فى الوصول إلى أية نتائج وامتناع جنوب إفريقيا عن تقديم أى تقرير إليها .

أما عن المرحلة الثالثة فهى بداية الرقابة والبحث عن حلول عملية واستمرت بين عامى ١٩٥٣ ، ١٩٥٧ وتكونت لجنة ولكن اتحاد جنوب إفريقيا رفض التعامل مع اللجنة التى تكونت وفى آخر الدورة الحادية عشرة إتخذت الجمعية العامة قرارين طلب فى أولهما من الأمين العام « البحث عن وسائل حل مقبول لمشكلة جنوب غرب إفريقيا واتخاذ الخطوات التى يراها ضرورية لذلك » على أن يقدم تقرير الجمعية العامة فى أول مناسبة ممكنة(١)

كما طلبت فى القرار الثانى من لجنة جنوب غرب افريقيا أن تدرس وتعد تقريراً حول « الإجراءات القانونية التى يمكن إتخاذ من جانب فروع الأمم المتحدة والأعضاء السابقين لعصبة الأمم [كل على حدة أو مجتمعين] لضمان وفاء اتحاد جنوب افريقيا بالالتزامات المفروضة عليه بموجب الانتداب »(٢)

وقد قدمت لجنة جنوب غرب إفريقيا التقرير المطلوب إلى الجمعية العامة فى دورتها الثانية عشرة وأفصحت فى هذا التقرير :

---

(1) General Assembly Res 1059 11 st Session 26 th Feb 1957
(2) Gen. Ass. Res 1060 11 st Session 26 th Feb 1957

« إن إدارة جنوب افريقيا - حيث تعلو التفرقة العنصرية فوق مباشرة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية - تم بطريقة تضر السكان وخاصة الأغلبية من السكان الأصليين وهى تسير على خط مضاد لروح وأهداف نظام الانتداب ولميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الإنسان »[٢].

وتبدأ المرحله الرابعة وهى مرحلة التفاوض الثانية من سنة ١٩٥٧ إلى سنة ١٩٦٠ حيث تكونت لجنة المساعى الحميدة وفى تقريرها أتضح أن موقف اتحاد جنوب افريقيا لم يتغير وأخطأت اللجنة طريقها حينما أبدت أنه من الممكن أن يكون الجزء الشمالى من جنوب غرب افريقيا تحت الوصاية. بينما يضم الجزء الجنوبى لاتحاد جنوب افريقيا مما جعل الأمم المتحدة ترفض ذلك رفضا تاما رغم مصادفة ذلك الحل هوى لدى حكومة جنوب افريقيا .

وهكذا دخلت الأمم المتحدة عامها الرابع عشر والمشكلة لاتزال قائمة دون حل ودون أمل فى الوصول إلى حل .

وقد بدأت جنوب إفريقيا منذ سنة ١٩٥٩ من جانبها تتخذ خطوات عملية لتهجير بعض السكان الأصليين من قراهم إجبارياً حتى تقضى على الظاهرة التى أسمتها « البقع السوداء » أى مناطق السكان الأصليين المحاطة من جميع الجهات بمزارع يملكها سكان بيض ولم يمض أربعة أسابيع على هذا القرار الأخير حتى قامت اضطرابات خطيرة فى «وندهوك» عاصمة الاقليم نتيجة محاولة الإدارة تهجير السكان الأصليين من المدينة .

---

(2) U.N. Doc A, 3626, Para . 37 1957 .

ثم تبدأ المرحلة الخامسة وهى مرحلة العمل الإيجابى وهنا يبدأ التدخل الافريقى وطلبت دول إفريقيا عرض الأمر على محكمة العدل الدولية واعتبرت الجمعية العامة لأول مرة أن الموقف فى جنوب غرب إفريقيا فيه تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين ولم تتعاون حكومة جنوب إفريقيا مع لجنة جنوب غرب إفريقيا ولكن الأمم المتحده لم تتخذ قراراً هاماً إلا فى ديسمبر سنة ١٩٦١ حيث أعلنت حق شعب جنوب غرب افريقيا فى الاستقلال والسيادة القومية وكونت بمقتضاه لجنة جديدة باسم اللجنة الخاصة لجنوب غرب إفريقيا تحل محل لجنه جنوب افريقيا فى جميع اختصاصاتها وشكلت هذه اللجنة من ممثلين لسبع دول هى البرازيل وبورما والمكسيك والنرويج والفلبين والصومال وتوجو ونشر تقرير للجنة بمقتضاه تبين أن جنوب افريقيا تهدف إلى ضم الاقليم إليه[1]

وقد تجدد اقتراح إلغاء الانتداب فى الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة التى رفضت من جديد الأخذ به وآثرت انتظار حكم محكمه العدل الدوليه .

وبدأت لجنة تصفية الاستعمار محاولة إثبات الوجود الفعال للأمم المتحدة فى جنوب غرب افريقيا فاتخذت فى ١٣ مايو عام ١٩٦٣ قراراً يدعو الجمعية العامة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك .

ومع كل ذلك فإن الوضع لازال حتى الآن فى جنوب أفريقيا إصرار من جانبه على ضم جنوب غرب إفريقيا إليه وعلى أن تمارس نفس الصورة العنصرية التى تمارسها فى الاتحاد ورغم مايعنى ذلك من استمرار عزلة اتحاد جنوب افريقيا عن العالم إلا أن المساعدات التى يلقاها من القوى الامبريالية المتمثلة فى الولايات

---

(١) جان فلافيان لاليف سكرتير اللجنة الدوليه للقانونيين بسويسرا : سياسة التفرقة العنصرية فى جنوب إفريقيا واهدار حقوق الانسان ، المرجع السابق ص ١١٥ .

المتحدة وبعض دول غرب أوربا كان سببا أساسياً فى عجز الأمم المتحدة أن تمارس كافة سلطانها وفرض إرادة المجتمع الدولى الحر لمنح جنوب غرب افريقيا الحرية والاستقلال .

والحل لن يكون قريبا فجنوب أفريقيا طبقا للامر الواقع يسيطر ولكن الأمل فى شعله الحرية التى يجب أن يشعلها سكان جنوب غرب افريقيا بارادة واصرار كما أن عزل جنوب افريقيا نتيجة لسياسته العنصرية تجعله فى المستقبل القريب غير قادر على أن يمارس مسئولياته الدولية كدولة مكتملةالبناء من ناحية العلاقات الدولية .

وبعد ماذا تحتاج افريقيا ؟ إننا فى حاجة إلى بداية جديدة تماماً ... إلى نوع جديد من العلاقات بين شعوب إفريقيا وبقية دول العالم .

ولابد قبل كل شىء من أن يكون لأبناء أفريقيا حق تقرير مصيرهم ولابد أن يكون لهم حق اختيار شكل حكومتهم ولابدأن يكونوا أحراراً من السيطرة الأجنبية أحراراً تماماً .

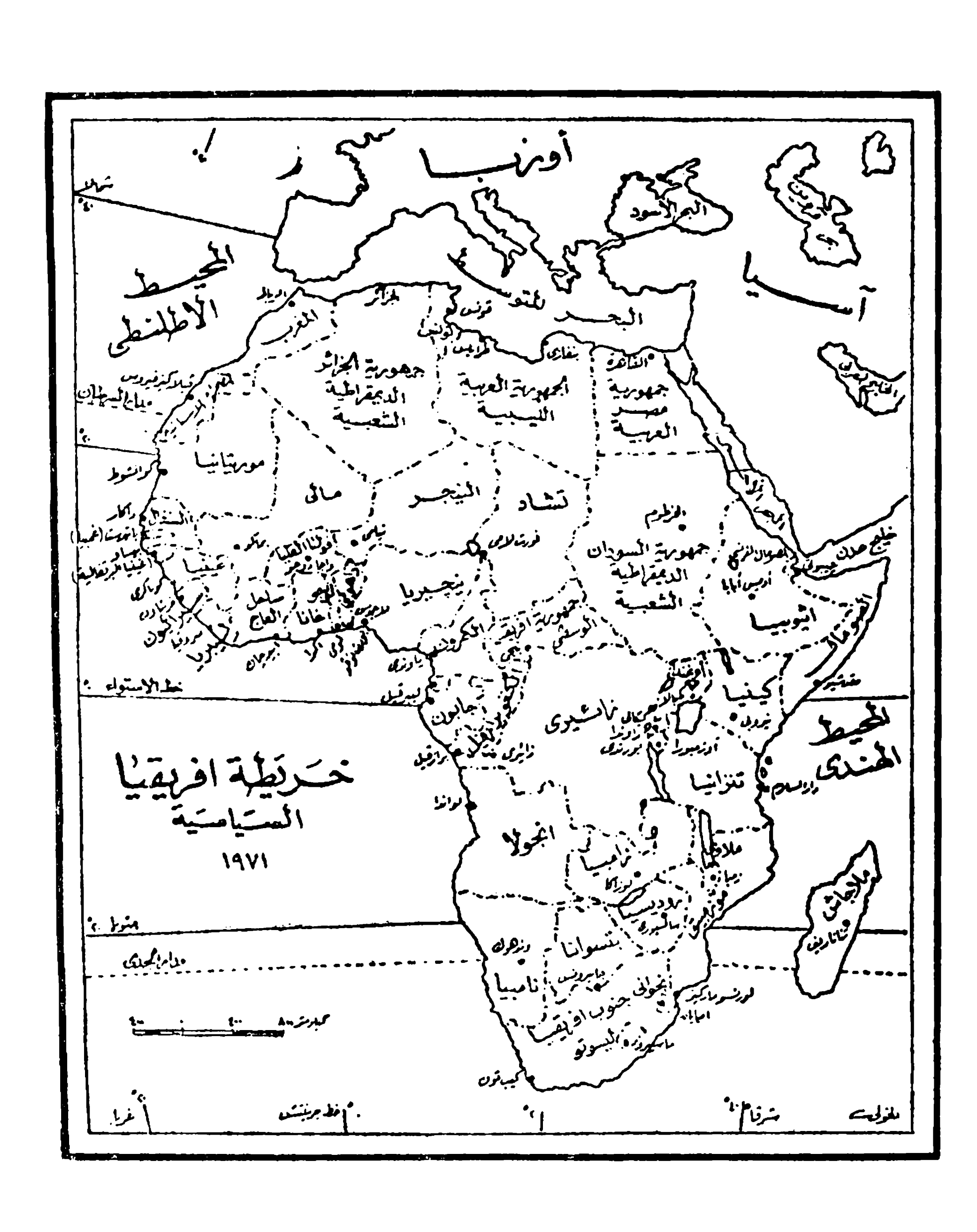
ودون ذلك يكون كل شىء وهما ... بدونه لايمكن تعبئة موارد افريقيا الواسعة لجعل الحياة محتملة لشعوبها .

أما إذا توافر ذلك فسوف تفتح آفاقا غير محدوده وعلى العالم أن يفهم أن شعوب إفريقيا قد هبت لتستيقظ وأخذت تطالب بإيقاف المساوىء الاستعمارية وعلى العالم أن يساعد إفريقيا لأن أفريقيا تكتب الآن فصلا جـــديداً فى تاريخ العالم ليس من أجل الافريقيين وحدهم بل وأيضا من أجل رخاء البشرية جمعاء .

تم الكتاب بحمد الله



جزر ماديرا
جزر كناريا
الرأس الأبيض
فرنسي
غينيا
الرأس الأخضر
رأس بالماس
غانا
بريطاني
ألماني
فرنسي
أنجولا
برتغالي
ألماني
موزمبيق
برتغالي
ناتال
بريطاني
الكاب
رأس غردفوي
الصومال
بمبا
زنزبار
فرنسي
مدغشقر
مناطق النفوذ الاستعماري
منذ الكشوف الجغرافية
الى مؤتمر برلين



خريطة افريقيا
السياسية
١٩٧١
أوربا
آسيا
المحيط الأطلنطى
المحيط الهندى
البحر المتوسط
البحر الأسود
خليج عدن
جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية
الجمهورية العربية الليبية
جمهورية مصر العربية
موريتانيا
مالى
النيجر
تشاد
جمهورية السودان الديمقراطية الشعبية
اثيوبيا
الصومال
كينيا
نيجيريا
غانا
ساحل العاج
غينيا
زائيرى
تنزانيا
انجولا
زامبيا
روديسيا
بتسوانا
ناميبيا
جنوب افريقيا
مدغشقر
القاهرة
الخرطوم
أديس أبابا
نيروبى
دار السلام
لوندا
كيب تون
خط الاستواء

مراجع الجزء الثانى من الكتاب

أولا - الوثائق :

١ - تصريح سانيكويلى مونروفيا ١٩ يوليو ١٩٥٩

٢ - مؤتمر الشعوب الافريقية الثالث القاهرة ١٩٦١

٣ - اللجنة الدولية للقانونيين بسويسرا : القاهرة ١٩٦٢
تقرير عن سياسة التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا وإهدار حقوق الإنسان

٤ - الأمم المتحدة .

(أ) التفرقة العنصرية ومعاملة السجناء فى جنوب افريقيا (إفادات وشهادات) سنة ١٩٦٨ .

(ب) إجراءات مناهضة التفرقة العنصرية أغسطس سنة ١٩٦٩ .

(حـ) الاضطهاد والتمييز العنصرى فى إفريقيا الجنوبية (ملخص لتقرير المقرر الخاص الذى عينته لجنة حقوق الإنسان (أكتوبر سنة ١٩٦٧ .

٥ - مؤتمر الشعوب الافريقية الثالث القاهرة ١٩٦٨ مصلحة الاستعلامات .

٦ - مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الافريقية القاهرة ١٩٦٤ مصلحة الاستعلامات .

٧ - مؤتمر تنمية التبادل التجارى مع دول غرب إفريقيا القاهرة ١٩٦٣ .

(8) U.N. Doc A, 3626 Para 37 1957.

(9) G.A. Res 1060 11 Session 26 Feb 1957.

(10) G.A. Res 1059 11 » » » »

ثانيا — المراجع الأوربية :

(1) Ale androvs Kaya & V. Ryba Kov :
Africa's economic problems Moscow 1962.

(2) Bauer P.T. & B.S. Yamey :
The economic of Underdeve loped countries London 1959.

(3) Banning Emile :
La Partage politique de l' Afrique d'apres Les Tradications inter nationale les plus recontes 1883—1888 (Brussle).

(4) Batten T.R. :
proplems of African Developments oxford press (third edition) 1961.

(5) Bunting Brian :
The rise of the South African Reich London 1964.

(6) Crowder Michael :
The Story of Nigeria, London 1962.

(7) Browu Corinne Ina :
The, story of the American Negro New York 1957.

(8) Cameron Jams :
The African revolution, London 1961.

(9) Carton John Derick :
Africa — Africa a Contintent rises to its feet, London 1959.

(10) Duffy James. & Robert A. Manners :
Africa Speaks London 1961.

(11) Davister Pierre :
Katanga (enjue du monde) Paris 1961 .

(12) Fitzgerald, A. :
Africa asocial, economic and polilical Geography London 1961.

(13) Fortes M. & E.E. Evans :
African political systems, London 1941.

(14) Hodgkin Thomas :
Nigeria Perspectives (An historical Anthology) London 1955.

(15) Hodgkin Thomas :
Nationalism in Colonial Africa, London 1959.

(16) Johnson J. C. Degraft :
An introduction to the African Economy Delhi school of economics, 1955.

(17) Luman H. Long :
The 1972 World Alman'c Newyork 1972.

(18) Legum Margaret. & Colin :
South Africa acrisis for the west London 1959.

(19) Loan Davies :
African Trade Unions, U.S.A. 1960.

(20) Pedler F.J. :
Economic Geography of west Africe London 1955.

(21) Perham Margery :
Lugard (The maker of Nigeria) London 1969.

(22) Perham Margery :
Native Admini stiraion in Nigeria London 1962.

(23) Rudwick Elliott M. :
W.E.B. Du Bois (Astudy in Minority Group Leadership) New York 1964 :

(24) Sybile Grow E. :
The Berlin west African conference 1884 — 1885, London 1942.

(25) Turner Arther. & Freed man :
Tension Areas in the world Californie 1964.

(26) Vianney John Joseph :
TheNew States of Africa, 1961.

(27) Woddis Jack :
Africa, the roots of Revolt, London 1960.

(28) Wachuku Ja Ja & Thomas Hodgkin & others :
Africa, the political pattern (University of Toronto) 1960.

(29) Winsemius Albert & John A. pincus :
Methods of Industrial Development Madrid 1961.

(30) Lewis, W. Arther :
The Theory of Economic Growth (3 edition) London 1957.

(31) Ranger Nurkse :
Problems of Capital formation in undeveloped countries oxford—press 1958.

(32) Hansen, H. Alvin :
Business cycles and National Income New York 1951.

(33) DEfigueiredo Antonio :
Portugal and its Empire, the truth, 1960.

ثالثاً — المراجع المترجمة :

١ — أحمد سيكوتورى : تجربة الثورة فى غينيا
ترجمة نورين الزرارى — القاهرة سنة ١٩٦٤
: الشخصية الافريقية
ترجمة كامل صمويل مسيحة — القاهرة سنة ١٩٥٦

٢ — أندا بانجى سيتهول : القومية الافريقية
ترجمة عبد الواحد الإمبابى — القاهرة سنة ١٩٧٠

٣ — جويندولين كارتر : الاستقلال لإفريقيا
ترجمة دانيال عبدالله رزق — القاهرة سنة ١٩٦٠

٤ — دى جرافت جونسون : مجد إفريقيا ط٢ لندن سنة ١٩٦٠

٥ — دريك كارتون : إفريقيا . . . إفريقيا (قارة تقف على قدميها) القاهرة سنة ١٩٦٦ .

٦ — رولاند أوليفر — جون فيج : موجز تاريخ إفريقيا
ترجمة د. دولت أحمد صادق — القاهر سنة ١٩٦٥

٧ — فيليب ماسون : مصير روديسيا ونياسالاند
ترجمة لمعى المطيعى — القاهرة ١٩٦١

٨ — فاخرو شيف : السياسة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية
: دار التقدم بموسكو سنة ١٩٦٢

٩ — قوامى نيكروما : إنى أتحدث عن الحرية
ترجمة عبد الخالق عامر — القاهرة سنة ١٩٦٢
: الاستعمار الجديد آخر مراحل الامبريالية

ترجمة عبد الحميد حمدى — القاهرة سنة ١٩٦٦

١٠ — ك: مادهو بانيكار : الثورة فى إفريقيا
ترجمة روفائيل جرجس — القاهرة سنة ١٩٦٤

١١ — ل. جراى كودان : الحكومة المحلية فى غرب افريقيا جامعة كولومبيا سنة ١٩٥٩ .

١٢ — ل. و. هولينجز ورث : الآسيويون فى شرق إفريقيا
ترجمة عبد الرحمن صالح — القاهرة سنة ١٩٦١

١٣ — كولين ليجوم : الجامعة الافريقية
ترجمة أحمد محمود سليمان — القاهر سنة ١٩٦٦

١٤ — معهد شعوب آسيا وإفريقيا بموسكو : آسيا وافريقيا تغيرات جذرية سنة ١٩٧٢

١٥ — روث فيرست : إفريقية الجنوبية الغربية (مستعمرة التفرقة العنصرية)
ترجمة عبدالسلام شحاته القاهرة ١٩٦٨

رابعاً — المراجع العربية :

١ — حسين حمزة بندقجى : الدولة ج١ القاهرة

٢ — حمد سليمان المشوخى : التغلغل الاقتصادى الاسرائيلى فى افريقيا القاهرة ١٩٧٢ .

٣ — د دولت أحمد صادق: الأسس الديموغرافية لجغرافية السكان القاهرة ١٩٦٩

٤ - د. راشد البراوى : مشكلات القارة الافريقية السياسية والاقتصادية ط١ القاهرة ١٩٦٥.

٥ — د. زاهر رياضى : إستعمار إفريقيا القاهرة ١٩٦٥

٦ — شوقى الخشاب : إتحاد روديسيا ونياسالاند (قيامه وانهياره) القاهرة ١٩٦٤ .
٧ — د. شوقى الجمل : تاريخ كشف افريقيا واستعمارها القاهرة ١٩٧١
٨ — صبرى أبوالمجد : من باندونج إلى أكرا القاهرة ١٩٦٢
٩ — د. عبدالملك عودة : سنوات الحسم فى افريقيا (١٩٦٠ — ١٩٦٩) القاهرة ١٩٦٩
١٠ — د. عبدالملك عودة : إسرائيل وافرقيا (دراسة فى العلاقات الدولية) القاهرة ١٩٦٤
١١ — د. عبد النعيم محمد حسنين — أحمد فريد على : المشروعات الإستعمارية فى إفريقيا للقاهرة ٥٧
١٢ — د. محمود الشرقاوى : ميلاد إفريقيا القاهرة ٦٢
١٣ — د. محمود متولى : الاقتصاد الإسرائيلى فى الميزان القاهرة ٩٦٧
١٤ — « « : أضواء على التاريخ الافريقى الحديث القاهرة ١٩٧٣
١٥ — « « : الأمم المتحدة والسلام العالمى القاهرة ١٩٦٣
١٦ — « « : التطور الاقتصادى فى نيجيريا وأثره فى الناحية السياسية القاهرة ١٩٦٣
١٧ — نزيه نصيف ميخائيل : النظم السياسية فى افريقيا القاهرة ١٩٦٧

خامساً — الدوريات :

١ — مجلة نهضة إفريقيا (مجلة شهرية كانت تصدر فى القاهرة)
٢ — « السياسة الدولية (« ربع سنوية تصدر عن مؤسسة الأهرام)

٣ — نشرات الجمعية الافريقية (تصدرها الجمعية الافريقية بالقاهرة)

٤ — مجلة الرابطة الافريقية (تصدر شهريا عن الرابطة الافريقية بالقاهرة)

٥ — المجلة الاقتصادية للبنك المركزى (تصدر ربع سنوية عن البنك المركزى بالقاهرة)

٦ — جريدة الأهرام المصرية

٧ — مجلة دراسات إشتراكية

(8) Anti — Aparthed News, London.

(9) The African Communist.

(10) The New York Times.

رقم الايداع بدار الكتب المصرية ١٩١٣/١٩٧٥

مطبعة دار نشر الثقافة ـــ ٢١ شارع كامل صدقى ـــ الفجالة